





# الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة

(قسم فقه الأقليات المسلمة)

إعداد

مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة

الطبعة الأولى

ወነደሥገ

الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة

قسم فقه الأقليات السلمة



ح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. مركـــز التميـــز البحشـــي ١٤٣٥هــــ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

۲۵×۱۷ ص، ۲۷×۲۲سم

مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة.

الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة: قسم فقه الأقليات المسلمة الرياض، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

ردمك: ١-٢-٥٣٥،٩-٣.٢-٨٩٩

ا الفقه الإسلامي. ٢- موسوعات. ٣- العبادات (فقه إسلامي).
 ديوي ٢٥٠,٣

رقم الإيناع: ١٤٣٥/٢٥١٠

جميع المحقوق محفوظة؛ الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/٢٠ ٢مر مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة

العنوان: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – مبنى المؤتمرات هاتــف: ٩٦٦(٠١١)٢٥٨٢٢٩١

ناسوخ: ۲۹۲۲۸۵۲(۱۱۱)۲۹۹

مرسال: tameiz@hotmail.com www.rej.org.sa الموقع: www.rej

#### مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، الصادق المصدوق الأمين، وعلى آل بيته الطبين، ورضي الله عن صحابته أجمعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية خاتمة للشرائع، صالحةٌ لكل زمان ومكان، فمهما استجدَّ للناس من أحوال وطرأ على تصرفاتهم من تغير فهي حاكمةٌ عليها بالحكم اللائق بها.

وفي ظلِّ التقدم التقني والتوسع العمراني، وتقارب المجتمعات، وسرعة المواصلات، وسهولة الاتصالات، وتنوع وسائل المعاش، وتعدد طرق اكتساب الرزق، والتقدم المذهل في المجال الطبي، ظهرت كثير من القضايا الفقهية الني لم تعهد في عصور التأليف الفقهي ولم يتعرض لها الفقهاء السابقون، كما برزت حقائق جديدة في كثير من المسائل التي بحثها الفقهاء الأولون، لم تكن معروفة في زمانهم، وتغيرت أحوال بعض المسائل من جهة أسبابها ومآلاتها، وسائر الصفات التي لها مدخل في تحقق مناط الحكم فيها عما يستدعي إعادة النظر فيها وفق تلك المعطيات، فهذه الأنواع من المسائل هي المقصودة بمصطلح القضايا الفقهية المعاصرة التي تقع في دائرة اهتمام المركز.

وانطلاقا من أهداف "مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة" وتحقيقا لرسالته يسره أن يقدم هذا المشروع العلمي الذي أطلق عليه اسم "الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة".

وهو يأخذ من التأليف الموسوعي بعض صفاته، لكونه يضم جملة كبيرة من المسائل، لكنه لما لم يستوعب كل ما قيل في كل مسألة رأينا تقييده بما يدل على الاختصار، وسهولة العبارة، والترتيب الموضوعي ليكون في متناول جميع القراء.

#### أهداف الموسوعة الميسرة :

إن أهداف الموسوعة تنبق من الرؤية التي تحملها، وهي "إيجاد مؤلف بجهد جماعي، شامل يحوي معلومات مختصرة، عن القضايا الفقهية المعاصرة، مرتبة على موضوعات الفقه " وأبرز هذه الأهداف:

- ا- تسهيل الوصول إلى المسائل المعاصرة تصورًا وحكمًا، وتقريب ما قاله فقهاء العصر فيها مع الإيجاز.
- ٢- تلافي تكرار الجهود القائمة من الباحثين أو من مؤسسات البحث العلمي في تناول القضايا الفقهية المعاصرة، وذلك بإبراز هذه القضايا ليُعلم ما استوفي بحثه منها مما هو بحاجة لمزيد من الدراسة والبحث.
- ٣- مساعدة الباحثين على اختيار موضوعات رسائلهم وبحوثهم في نطاق القضايا المعاصرة التي لم تستوعب بالبحث ولم تستوف دراستها.
- إبراز صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان وإسهامها في حل مشكلات العصر، وعدم تعارضها مع التطور في جميع مجالات الحياة.

 وظهار جهود مؤسسات التعليم الشرعي من الجامعات والمجامع الفقهية ودور الإفتاء ونحوها، في متابعة مستجدات القضايا الفقهية و سان أحكامها.

#### خصائص الموسوعة:

تبرز خصائص هذه الموسوعة فيما يلي :

#### أولا: أنها نتجت عن جهد جماعي:

هذه الموسوعة تختص بكونها جهدا جماعيا لا فرديا، شارك في إنجازه أساتذة من خمس جامعات سعودية هي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك خالد، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة القصيم.

# ثانيا: التركيز على القضايا المعاصرة في الفقه:

فمادة هذه الموسوعة لا تخرج عن أحكام أفعال المكلفين الفرعية، ولا تعرض للمجالات الشرعية أو المعرفية الأخرى، وهي خاصة بالقضايا الفقهية المعاصرة، ولكنها قد تذكر بعض المسائل التي لا تعد جديدة، إما لمسيس الحاجة إليها في بيان مسألة معاصرة، أو لتجدد جوانب فيها أو صور لها تستدعى إعادة النظر فيها.

# ثالثًا: التزام التقسيم الفقهي الموضوعي:

تضم الموسوعة سبعة أقسام هي: العبادات، والمعاملات المالية، وفقه الأسرة، ومسائل الأطعمة واللباس والزينة، ومسائل الجنايات والقضاء والعلاقات الدولية، وفقه الأقليات المسلمة، والمسائل الفقهية الطبية المعاصرة. وقد تتكرر بعض المسائل في أكثر من قسم لحرصنا على أن يستوعب كل قسم ما له صلة به من المسائل وأن يستقل عن غيره من الأقسام.

# رابعا: توثيق المعلومات من مصادرها العلمية:

بالنظر لطبيعة المسائل فإن المراجع والمصادر للقضايا المعاصرة تختلف عن عامة المسائل الفقهية، فاستوجب ذلك الرجوع إلى المصادر التالية:

١/ المجامع الفقهية، والإفادة من قراراتها وبحوثها، وعلى رأسها:

المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة.

ب. مجمع الفقه الإسلامي الدُّولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي –
 منظمة المؤتمر الإسلامي سابقًا – بجدة.

ت. مجمع البحوث الإسلامية بمصر.

ث. مجمع الفقه الإسلامي بالهند.

ج. مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

٢/ الهيئات الشرعية والمؤسسات العلمية، وفي مقدمتها:

أ. هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

ب. اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية.

ت. قطاع الإفتاء والبحوث بالكويت.

ث. دار الإفتاء المصرية.

ج. لجنة الإفتاء العام بالأردن.

ح. المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.

٣/ المجلات العلمية، خاصة المحكمة منها، وكذلك المجلات التي تصدرها المجامع الفقهية والكليات الشرعية ومراكز البحث في الدراسات الإسلامية.

٤/ الرسائل العلمية في الكليات الشرعية.

٥/ المواقع الإلكترونية الموثوقة.

### خامسا: الإيجازوالاختصار:

وهذه سمة ظاهرة في مسائل الموسوعة، إلا ما يستدعي منها الإيضاح والبسط فإنه يُختصر أيضًا قدر الإمكان، وإن ظهر أطولَ من غيره.

#### سادسا: التحكيم:

لقد قام بتحكيم الموسوعة واحدً وعشرون أستاذًا ومختصًّا، من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، بواقع ثلاثة أساتذة لكل قسم، وكان التحكيم على مرحلتين، الأولى بعد إنجاز نصف العمل، والأخرى بعد الفراغ منه. كما قام المركز بمراجعتها من قبل لجنة خاصة وأعاد النظر في الصياغة والترتيب، ووضع الفهارس الخادمة لكل قسم.

# أقسام الموسوعة :

تحتوي الموسوعة على أقسام سبعة، وهي:

القسم الأول: القضايا المعاصرة في العبادات.

القسم الثاني: القضايا المعاصرة في المعاملات المالية.

القسم الثالث: القضايا المعاصرة في فقه الأسرة.

القسم الرابع: القضايا المعاصرة في الفقه الطبي.

القسم الخامس: القضايا المعاصرة في فقه الأقليات المسلمة.

القسم السادس: القضايا المعاصرة في الأطعمة واللباس والزينة والآداب.

القسم السابع: القضايا المعاصرة في الجنايات والقضاء والعلاقات الدَّولية.

#### منهج الموسوعة:

يتمثل منهج الموسوعة وإعدادها في النقاط التالية:

١- جمع القضايا الفقهية المعاصرة في كل قسم من الأقسام السبعة من مصادر البحث المعتمدة، مع استيعاب المسائل التي كتبت فيها بحوث منشورة أو درست في المجامع الفقهة.

٢- صياغة كل مسألة على وفق الفقرات التالية:

رقم المسألة التسلسلي وعنوانها.

- العناويين المرادفة، إن وُجدت.

- تصوير المسألة.

حكم المسألة، متضمنًا قرارات المجامع الفقهية ونحوها.

الاكتفاء بأهم الأقوال في المسألة وأهم أدلتها، من غير ترجيح.

- المراجع.

٣- تخريج الأحاديث بإيجاز في الصلب.

٤- وضع فهرس المصادر والمراجع لكل قسم في آخره.

٥- فهرسة الموضوعات.

ويعد؛

فهذا القسم هو قسم "القضايا الفقهية المعاصرة في فقه الأقليات المسلمة "وقد قام بإعداده فريق علمي تألف من:

١- الدكتور: محمد بن عبد اللطيف محمود البنا. (باحث رئيس)

٢- الأستاذ الدكتور: عياض بن نامي السلمي. (باحث مشارك)

٣- الدكتور: أحمد بن محمد الخضيري. (باحث مشارك)

والمركز يسره بمناسبة صدور هذا العمل أن يتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في إخراج هذا العمل من الباحثين والمستشارين والمحكمين، ونسأل الله العلى القدير أن ينفع به ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

كما يرجو المركز من القراء الكرام تزويده بملحوظ اتهم وآرائهم ومقترحاتهم على البريد الإلكتروني للمركز، للإسهام في تطوير هذا العمل، وستكون محل عناية المركز وتقديره. والحمد لله الذي ينعمته تتم الصالحات.

#### اللحنة العلمية

#### مصطلح فقه الأقلسات

الكلام في فقه الأقليات يقتضي أن نسبقه بتعريف موجز بمصطلح فقه الأقليات، حتى تتضح حدود هذا الفقه ومجالات تطبيقه. فنقول:

#### الأقليات:

جمع أقلية، ومصطلح (أقلّية) مصطلح جديد، وردت له عدة تعريفات منها:

الأقلية: مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء الغيرقي أو اللغوي أو الدَّيني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسيًا متميز أ<sup>(١)</sup>.

وقيل: جماعة من السكان من شعب معين عددهم أقل من بقية السكان، لهم ثقافتهم ولغتهم ودينهم، ويطالبون بالمحافظة على شخصيتهم وثقافتهم على أساس نظام معين (").

وعرِّفها المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء في قراره رقم (١٣/٥) بأنها: "مجموعات أو فئات من رعايا دولة تنتمي من حيث العرق أو اللغة أو الدِّين إلى غير ما تنتمي إليه الأغلبية".

وهي تعريفات متقاربة في المعنى.

<sup>(</sup>١) موسوعة السياسة، عبدالوهاب الكيالي ج١ ص ٢٤٤.

<sup>(</sup>٢) معجم العلوم السياسية لأحمد سويلم العمري ص٢٨.

#### فقه الأقلمات:

أما فقه الأقلبات، فهو أيضاً مصطلح جديد استدعته مجموعة من العوامل، أهمها الواقع الجديد لجماعات دخلت في الإسلام من البلاد ذات الأغلبية غير المسلمة، أو جماعات تركت أوطانها، واستوطنت البلاد غير الإسلامية، نظروف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، واضطروا للالتزام بنظام البلد الجديد، مع المحافظة على إسلامهم وثقافتهم الأصلية، فاحتاجوا إلى نظرة خاصة، تراعي ظروفهم، وحاجاتهم، ومصالحهم، وتتغهم مستجدات العصر في ضوء الكتاب والسنة، والقواعد الشرعية، والأصول الاجتهادية، دون اللجوء للتلفيق بن الآراء، أو تتبم الشاذ منها.

وقد عرفه المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء (١ أبأنه: "الأحكام الفقهية المتعلقة بالمسلم الذي يعيش خارج بلاد الإسلام".

فهو إذاً فقه يحتاج إلى النظر في الواقع الذي تعيشه تلك الأقليات وما فيه من ضرورات، وحاجات، لا يجوز أن يغفل عنها المفتى.

وهو فقه يشمل جميع أبواب الفقه المعروفة أو أكثرها، لكنه راعى خصوصيات الواقع الجديد للأقليات المسلمة.

ولا يعني ذلك عدم وجود مثل تلك المسائل الفقهية في بلاد المسلمين، وإنما ينظر إليها بحسب أصل نشأتها، وأول وقوعها، أو وجود خصوصيات تتعلق بالأقليات تقتضي مراعاتها في الحكم والفتوى.

(١) قرار المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء رقم (١٢/٥).

#### منهج البحث في الموسوعة:

- استقراء مصادر البحث المعتمدة. وبيان حكم المسألة وأهم أدلتها من غير تعوض للترجيح.
- ۲- نقل فحوى قرارات المجامع الفقهية وهيئات الفتوى مع الالتزام باستيعاب قرارات البيئات العلمية بحيث لا نهمل مسألة وجدت فيها كلها أو في بعضها وهي:

هبئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.

مجمع البحوث الإسلامية بمصر.

مجمع الفقه الإسلامي بالهند.

الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية.

ولا يعني ذلك تكرار ما ورد في أكثر من مجمع، بل عدم إهمال شيء من المسائل الواردة في شيء من تلك المجامع.

٣- الرجوع للمجالات العلمية المحكمة، ويخاصة مجالات الجامعات وكليات الشريعة ومراكز البحث في الدراسات الإسلامية بحيث لا نهمل مسألة وردت في شيء من تلك المسائل مع عدم التكرار، ومنها:

الرسائل العلمية في كليات الشريعة.

المواقع الإلكترونية للأشخاص الموثوق بهم وبشهرتهم العلمية (عند الحاجة لها لعدم وجود مصادر كافية ).

٥- مراعاة ألا يزيد المكتوب في المسألة الواحدة عن خمس صفحات،
 إلا لحاجة ظاهرة.



١

# تكرار صلاة الجمعة في مسجد واحد لضيق المكان

### العناوين المرادفة:

تعدُّدُ الجماعة في مسجد واحد.

إقامة أكثر من صلاة جماعة في مسجد واحد.

#### صورة المسألة:

في بلاد غير المسلمين لا يسمح بالخروج من العمل للصلاة، ويوم الجمعة يوم عمل في تلك البلاد، وفي ساعة الراحة يخرج المسلمون للمساجد للصلاة في ذلك الوقت، وأحياناً يأتي المسلم فتكون الجمعة قد صُلِّت، أو يضيق المسجد بالعدد، أو يكون المسجد بعيداً على بعض من تجب عليهم، فيضطر بعضهم للصلاة أوَّلاً، ثم يخرج لتدخل جماعة أخرى لتصلي، وهكذا... فهل يجوز تكرار صلاة الجمعة في مسجد واحد لضيق المكان؟

#### حكم السألة:

الأصل أنه حين ينادى بالصلاة من يوم الجمعة أن يلبي جميع المسلمين النساء للصلاة ؛ لقول تعالى : ﴿ يَكَانِّهَا الَّذِينَ مَاسُوًّا إِذَا تُووَى لِلسَّلَوْ مِن يَرِير المُشْمَعَة المَسْعَا إِلَى وَكُم القورَدُوا البَّسِمُّ وَلِكُمْ يَرِّ لَكُمْ إِن كُمْدُ تَعْلَمُونَ ۞ فَإِذَا شَيْبَتِ المَسْمَدُونَ النَّسِرُوا فِي الأَرْبِي وَإِبْعُوا مِن فَسَلِ اللّهِ وَأَذْكُوا اللّهَ كَبِيرًا لَمُلَكُو تُقْلِحُونَ ۞ ﴾ الجمعة ٩- ١٠. فالجمعة واجبة على كل مسلم مكلف مقيم في جماعة، وفي بعض الظروف التي يعيشها المسلمون في بعض البلاد غير الإسلامية يصعب أداؤها على الجميع في وقت واحد، فهل يجوز أن تصلَّى في المسجد الواحد أكثر من مرة؟

# اختلف علماء العصر على قولين:

**القول الأول:** إجازة تكرار صلاة الجمعة في مسجد واحد لضيق المكان. ذهب إلى هذا القول مجمعُ فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.

ففي موقع المجمع على الإنترنت () جاء الجواب عن سؤال عن الشروط التي تجيز تعدد صلاة الجمعة في المسجد الواحد كالآتي: "الأصل هو وحدة الجمعة، وأن تكون في المسجد الجامع، فإذا ضاق بأهله، جاز تعددها ولا حرج، بالقدر الذي تندفع به الحاجة وتتحقق به المصلحة".

وفي فتوى للمجمع نفسه "، قالوا رداً على سؤال حول تكرار صلاة الجمعة في المسجد الواحد لضيق المكان: "لما كانت الحاجة في الغرب ماسة إلى مثل هذا التعدد في كثير من الأماكن، وكان اعتبار الحاجات مقررا في الجملة عند علماء المذاهب المتبوعة، أمكن القول بأن هذا التعدد تدعو الضرورة إليه مما تتسم له أصول المذاهب جميماً".

<sup>(</sup>١) بتاريخ ١ - ١ - ٢٠٠٠م.

<sup>(</sup>۲) بتاریخ ۲۹- ۵- ۲۰۰۸م.

وفي فتوى للمجمع نفسه (''، حول نفس الموضوع قالوا: "فإذا كان هذا هو الحل (تكوار الجماعة) لاستيعاب المصلين فلاحرج".

وأجاز المجمع "كوار صلاة الجمعة في المسجد الواحد، قائلاً: "فكما يجوز تعدد الجمعة في المساجد المختلفة في البلد الواحد عند الحاجة، يجوز تكرارها في المسجد الواحد لنفس الأسباب".

# القيود التي وضعوها لإجازة هذا القول:

- ١- ألا يكون هناك مكان يسع الجميع.
- ٢- ألا تكون الجماعات المختلفة مبنية على التحزب.
  - ٣- ألا يكون السبب الترفيه.

# أهمَّ أدلة هذا القول:

صلاة الجمعة فريضة، وحاجة المسلمين لأدائها في جماعة تُنزَّل منزلة الضرورة.

أصول المذاهب الشرعية تتسع للقول بالإجازة عند وجود ضرورة.

القياس على تعدد صلاة الجمعة في المساجد في البلدة الواحدة، الذي أجازه بعض العلماء.

القول الثاني: منع تكرار صلاة الجمعة.

ذهب إلى هذا القول:

<sup>(</sup>۱) بتاریخ ۵- ۸- ۲۰۰۹م.

<sup>(</sup>۲) بتاریخ ۱۷ - ۲۰۱۰ م.

اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، بالملكة العربية السعودية ((أ), رداً على سؤال القسام المصلين الذين يعملون في مؤسسات على أجهزة حساسة، في مكان عملهم، جاء فيها: "لا بأس بانقسامكم إلى جماعتين لأداء الصلاة في مكان العمل؛ لأن طبيعة عملكم تقتضي ذلك، ولكن لا تصح منكم صلاة الجمعة في مكان عملكم؛ لأن الواجب في حقكم أن تصلوها في المسجد الجامع القريب منكم، ولكن نظراً لتطلب ظروف عملكم تبقى طائفة منكم عند أجهزة العمل، وطائفة تذهب لتصلي الجمعة مع الناس في المسجد، ثم تأتي وقسك العمل عن الطائفة الباقية في العمل لتصلي طهراً أربع ركعات".

فقد أسقطت الفتوى صلاة الجمعة عن المجموعة التي ظلت في العمل ولم تدركها، وجعلتهم يصلونها ظهراً أربعاً.

شبخ الجامع الأزهر الشبخ جاد الحق علي جاد الحق -رحمه الله- فقد منع من إقامة أكثر من جمعة في مسجد واحد، بالرغم من إجازته تكرارها في أكثر من مسجد (").

شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمود شلتوت -رحمه الله - حيث قال: "والدعوة إلى إقامة الجمعة مرتين في مكان واحد، ووقت واحد، في جماعتين بخطبتين لم تعهد في حاضر الإسلام ولا ماضيه، ولم يعرف لها سند في أصل التشريع "\".

<sup>(</sup>۱) الفتوى رقم (۲۱۵۷۵ ، ۷/۷۷).

<sup>(</sup>٢) الفتاوى الإسلامية ٢/٤.

<sup>(</sup>٣) الفتاوي للامام الأكبر محمود شلتوت ص ٩٣.

وقال في موضع آخر: "أما أن يجمع النساء أولاً ثم الرجال ثانياً، أو يجمع بعض الرجال أولاً، والبعض الآخر ثانياً، فهذا لم يقل به الشيخ أحمد، ولا غيره، ما دامت الصلاة هي صلاة الجمعة"(".

# أهم أدلة القول الثاني:

أن تكرار الجمعة في المسجد الواحد سيؤدي للفرقة والتشتت، وهو ما نهت عنه الشريعة الإسلامية.

#### الراجع:

- الموقع الإلكتروني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، بالمملكة العربية السعودية،
   جمع وترتيب أحمد بن عبد الرازق الدويش.
  - الفتاوى، للإمام الأكبر محمود شلتوت، دار الشروق.
- الفتاوى الإسلامية، لفضيلة الشيخ الأكبر جاد الحق علي جاد الحق،
   دار الفاروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

(١) الفتاوى للإمام الأكبر محمود شلتوت ص ٩٤ - ٩٥.

۲

# تكرار صلاة الجماعة في مسجد واحد لضيق المكان

#### العناوين المرادفة:

صلاة الجماعة لفرض واحد أكثر من مرة.

تعدد الجماعات في المسجد الواحد.

#### صورة المسألة :

نظراً لقلة المساجد في بلاد الأقليات المسلمة، وغلاء الأراضي، يضطر المسلمون أحيانا لصلاة الجماعة في المسجد الواحد عدة مرات، فما حكم ذلك؟

#### حكم المسألة:

أصل المسألة خلافية، ونذكر فيها قولين:

القسول الأول: ورد عن ابن مسعود وسفيان وابن المسارك ومالك والشافعي أنهم اختاروا الصلاة فرادي.

#### أدلة هذا القول:

١- قول ابن مسعود الله: "كنا إذا فاتتنا الجماعة صلينا فرادي".

٢- الحشية أن يؤدي ذلك للفرقة فيتأخر الناس ليصلوا مع الشيخ الذي
 يوافق هواهم، مما يولد الضغينة والكراهية والأحقاد.

وهذا القول وإن كان في صورة أخرى غير الصورة الحادثة، لكن من أهل العصر من قاسها عليها؛ لأن ضيق المكان كالتأخر لسبب ما. القول الشائي: جواز تكرار صلاة الجماعة في مسجد واحد، وذلك للتأخر عن الجماعة الأولى، أو لضيق المكان، أو نحو ذلك.

قال بهذا الرأي كثير من المعاصرين، ومنهم على سبيل المثال: مجمع فقهاه الشريعة بأمريكا، في فتواه بعنوان: "هل لرجال تأخروا عن الجماعة في المسجد ووجدوا الناس قد صلوا أن يصلوا في المسجد جماعة أخرى أم به؟ (١)

### أدلة هذا القول:

- ١- قول الله تعالى: ﴿ فَأَنْقُوا أَللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦].
- ٢- قوله 憲: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم". ارواه البخاري برقم ٧٢٨٨ ومسلم برقم ١٩٣٧].
- ۲- عن أبي سعيد الخدري شه أن رسول الله ﷺ أبصر رجالاً يصلي وحده فقال: "ألا رَجُلِّ يتصدق على هذا فيصلي معه؟" فقام رجل فصلى معه. وفي رواية للترمذي عن أبي سعيد شه قال: جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ فقال: "أيكم يتّجر على هذا؟" فقام رجل فصلى معه. ارواه الترمذي (ح١٧٧) وقال الترمذي: حديث حسن، ورواه الحاكم أيضاً وصححه].

(۱) انظر: فناوى اللحنة الدائمة للبحوث والإقناء (۲۱۰/۱ - ۲۱۱، برقم ۱۷۵۷). (۱۰/۲۲). برقم ۱۲۵۹۳) (۲۱۵/۱، برقم ۲۰۲۲) (۲۱۱/۷ - ۳۱۳، برقم ۲۵۸۳) بشاریخ ۱-۱- ۲۰۰۰. وهذا الخبر دليل على جواز تكرار صلاة الجماعة للمتأخر، وضيق المكان أولى بالمراعاة والعذر.

#### المراجع:

- موقع مجمع فقهاء علماء أمريكا الشمالية.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفناء جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- أحكام المساجد في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، إعداد:
   إبراهيم بن صالح الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود
   الإسلامية، كلية الشريعة قسم الفقه ١٤٠٦هـ.
- أحكام التعدد في العبادات، رسالة ماجستير، إعداد: أحمد بن يحيى
   بن محمد حريصي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالى للقضاء، قسم الفقه المقارن ١٤٣٢هـ

۳

# استئجار كنيسة لصلاة الجمعة والعيدين

#### العناوين المرادفة:

الصلاة في كتبسة.

استئجار مكان عبادة غير المسلمين للصلاة.

#### صورة المسألة:

غلاء المسكن، وغلاء الأراضي في بلاد الغرب يجعل من الصعوبة أن يكون للجالية المسلمة مسجد، وقد يتخذون مكاناً ضيقاً للصلاة فيه، ولكن هذا المكان يضيق أكثر يوم الجمعة والعيدين بالناس، ومن الأماكن التي يمكن أن تتاح لهم الصلاة فيها الكنيسة ؛ لرخص ثمنها، فهل يجوز استنجارها لذلك؟

#### حكم المسألة:

يجوز استئجار الكنائس وغيرها من الأماكن لإقامة الـصلاة، ولكن يتجنب ما يلي:

 الصلاة بحضرة تماثيل، وإذا وجدت فتستر بحائل إذا كانت باتجاه القبلة.

٣- الصلاة في أماكن بها نجاسة مادية.

جاء ذلك في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي (١) في دورة مؤتمره الثالث بعمان بالملكة الأردنية الهاشمية ٨- ١٣ صفر ١٤٠٧هـ، الموافق ١١-

\_

<sup>(</sup>۱) رقم (۲۳) ج ۱۱: ۳.

١٦ أكتبوبر ١٩٨٦م، وذلك في رده على استفسارات المعهد العالمي للفكر
 الإسلامي بواشنطن.

وجاه في فتاوى مجمع الفقه الإسلامي: "استئجار الكنائس للصلاة لا مانع منه شرعاً عند الحاجة، وتُجتنب الصلاة إلى التماثيل والصور، وتستر بحائل إذا كانت باتجاه القبلة "(١).

وفي فتاوى اللجنة الدائمة أجازوا الصلاة في كنيسة مستأجرة، ولكن في حال لم يوجد غيرها وذلك للضرورة، حيث جاء فيها: "إذا تيسر وجود غير الكنائس ليُصلى فيها لم تجز الصلاة في الكنائس ونحوها، لأنها معبد للكافرين يعبدون فيه غيرالله، ولما فيها من التماثيل والصور، وأما إذا لم يتيسر غيرها جازت الصلاة فيها (للضرورة)، قال عمر ها: (إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها والصور) الخرجهما البخاري كنائسكم أوكان ابن عباس رضي الله عنهما يصلي في البيعة إلا بيعة فيها التماثيل والصور""

#### الراجع :

- فتاوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة مؤتمره الثالث.
  - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.

(١) مجلة المجمع ص ٤٧.

(٢) فناوي اللجنة (٢٦٨/٦) فتوى رقم (٩١١٨).

٤

# استئجار مَلْهي لصلاة الجمعة والعيدين

#### العناوين المرادفة:

الصلاة في بارات.

الصلاة في أماكن اللهو.

الصلاة في مكان يبيع الخمور.

الصلاة في مكان مُعَدُّ للرقص.

#### صورة المسألة :

غلاء المسكن، وغلاء الأراضي في بلاد الغرب يجعل من الصعوبة أن يكون للجالية المسلمة مسجد، فيلجئون لمكان يصلّون فيه. وقد يكون هذا المكان مؤجراً قبل ذلك أو سيؤجر بعد ذلك لما يغضب الله تعالى، فهل تجوز الصلاة في هذا المكان المؤجر لصلاة الجمعة والعيدين؟.

#### حكم السألة:

اختلف العماء في هذه المسألة على رأيين:

الرأي الأول: جواز ذلك بشرط تطهير المكان.

الراي الشافي: لا يصلى في الملاهي والمراقص التي خصصت لهذا الغرض، بل يبحث عن مسجد أو أرض فضاء.

الرأي الأول: الجواز مع الكراهة:

أفتى الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الأزهر بما يلي:

- الصلاة في أماك: الرقص وشرب الخمر والصخب، مكروهة، ولكنها جائزة إذا طهر المكان عن النجاسات الحسة (١).

#### الأدلة

- ١- الضرورات تسح المحظورات.
- ٢- الأرض كلها مسجد وطهور كما جاء في الحديث الصحيح: "وجعلت لي الأرض مسجدا وطهوراً". رواه البخاري (ح ٣٢٨) وهو عام لا يخصص إلا بما ثبت من اشتراط طهارة المكان.
- ٣- من المقاصد العامة جمع المسلمين في صلاتي العيد والجمعة ويتحقق هذا في هذه الأماكن.
  - ٤- ليس هناك نص صريح يمنع شرعاً.

الرأى الثاني عدم الجواز: وهو رأى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء (٢)، وقد جاء في فتاوي اللجنة الدائمة تفصيلات أكثر.

فقد سئلت اللجنة مجموعة من الأسئلة متصلة بالموضوع منها:

س: هل تجوز الصلاة في قاعة أقيمت للرقص شبه العارى، وحفلات الخمر والرهان، رغم وجود مسجد في المدينة؟

(١) الفتاوي الإسلامية للشيخ جاد الحق على جاد الحق رحمه الله ج ٣ ص ٤٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) انظر الفتوى رقم ٢٨٣٥.

ج: لا يجوز إقامتها في قاعة لهو مع وجود مسجد أو مساجد؛ لأنها ليست بمسجد ولا صحراء، ولأنها أنشنت للهو وشرب الخمر ونحوهما، مما يغضب الله ولا تزال كذلك، ولم تؤسس على تقوى الله تعالى، بل أسست لحرب الله ومعصيته، فأشبهت مسجد الضرار الذي نهى الله نبيه كل أن يقوم فيه في قوله سبحانه: ﴿ لاَنَقُمُ عَنِهِ أَبُكا لَتَسْعِدُ أَنِسَ مَلَ التَّقَوَىٰ بِنَ أَلَوْ يَوَمِ أَحَىٰ لَنَ اللهِ يَعْفِى اللهِ اللهِ اللهِ فيه في قوله سبحانه: ﴿ لاَنَقُمُ عَنِهِ أَبُكا أَنْسُلُهُ مِنْ اللّهِ عَنْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الله

س: هل تنظيف هذه الأماكن وكنسها يزيل عنها النجاستين الحسية والمعنوية؟ وإن جازت الصلاة فيها أذلك يعني أن الضرورات تبيح المخطورات؟

ج: إن كان تنظيفها بصب ماء طهور عليها حتى زالت النجاسة طهرت بذلك، وإن كان بمجرد كنسها فلا تطهر به إلا إذا كانت النجاسة مجرد تراب أو حصى جاف لم يعلق بالأرض شيء من نجاسته، فيطهر بالكنس، لكنك ذكرت في مقدمة كتابك أن المصلين بالقاعة يفرشون فُرشاً طاهرةً فوق الأرض بعد كنسها، فهم إذن يصلون على الفرش الطاهرة لا على نجاسة، والمنع من الصلاة فيها إنما هو من أجل ما تقدم، لا لنجاسة ما صلوا عليه، وعلى ذلك لا يقال إنه من باب أن الضرورات تبيح المحظورات''.

#### أدلة هذا الرأي:

- ١- لا يجوز إقامتها في قاعة لهو مع وجود مسجد أو مساجد؛ لأنها
   لست مسجد ولا صحراء.
  - ٢- أنها أنشئت للهو وشرب الخمر ونحوهما، مما نهت عنه الشريعة.
    - ٣- أن تلك الأماكن لم تؤسس على تقوى الله تعالى.
  - أنها يحضرها من غير المسلمين من قد يطلع على عورات النساء.
- ولأن إقامتها فيها مع بقاء استعمالها فيما أنشئت من أجله يذهب
   بوقار الصلاة والخشوع فيها.
  - آ- في ذلك إعانة لأهل الشر والفساد على شرهم.

#### المراجع :

- الفتاوى الإسلامية، للشيخ جاد الحق علي جاد الحق رحمه الله
   الجزء الثالث، دار الشروق للنشر والتوزيع.
  - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.

(١) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة الشيخ عبد العزيز ين باز رحمه الله. موقع الرئاسة
 العامة للبحوث العلمية والإفتاء، فناوى اللجنة الدائمة، على الإنترنت.

٨

# جمع الصلاة لأجل الدراسة أو العمل أو انعدام علامة الوقت

#### العناوين المرادفة:

- جمع الصلاة لعذر.
- جمع الصلاة للدراسة.
  - جمع الصلاة للعمل.

#### صورة المسألة:

يتأخر كثير من الناس في أعمالهم، أو تشغلهم أعمالهم، أو قد تتقارب في أوقات معينة بعض الفرائض ؛ يحيث يصعب - من ناحية الوقت وظروف العمل - أداء الصلاتين في وقتيهما، أو تتعدم علامة الوقت في بعض الأوقات من العام كما في بعض البلاد التي تقع في شمال الكرة الأرضية أو جنوبها، فهل يجوز جمع الصلاة لعذر من هذه الأعذار؟

# حكم المسألة:

للمعاصرين في ذلك آراء مختلفة، وهي:

# الانجاه الأول: جواز جمع الصلاة لتقارب الوقت أو لتأخره.

ا- يرى الجلس الأوربي للإفتاء والبحوث جواز الجمع بين المغرب والعشاء لتأخر وقت العشاء، أو انعدام علامته الشرعية، في فترة الصيف، حيث يتأخر وقت العشاء إلى منتصف الليل. ويرى أيضاً جواز الجمع بين الظهر والعصر لقصر النهار، وصعوبة أداء كل. صلاة في وقتها للعاملين في مؤسساتهم، على ألا يلجأ المسلم لذلك من غير حاجة، ولا يكون عادة (١).

- ٢- يرى أمين عام مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، كما نشر على موقع المجمع على الإنترنت جواز تقديم صلاة العصر وتأخير المغرب مع العشاء لظروف العمل، لحين ترتيب أوضاع العامل، مع تأكيده على الأصل وهو أداء الصلوات في وقتها، ولا يتم اللجوء للرخصة إلا لحاجة أو دفعاً للمشقة، وحين لا يتمايز الوقت".
- ٣- يرى بعض الباحثين جواز الجمع في حالات نادرة وعلى قلة، لوفع الحرج والمشقة التي يواجهها الإنسان، كشرطي المرور، والطبيب الذي يجري عملية جراحية.
- 3- وفي الفتاوى التونسية، بعد استعراض الآراء الفقهية في أعذار الجمع بين السطلاتين، رأت جواز تقليد أي مذهب، خاصة المذهب الحنبلي الذي جاء فيه: "يجوز الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء في وقت أحدهما تقديماً وتأخيراً، على السواء، في حالات منها: العذر والشغل المبيحان لترك الجمعة،

(١) انظر: قرار المجلس على موقعه على الإنترنت بتاريخ ٢٦- ٨- ٢٠٠٩م..

<sup>(</sup>۲) انظر: الفتوى على موقع المجمع على الإنترنت بناريخ ٢٤- ٨- ٢٠٠٩م، وأخرى بناريخ ٢٦- ٦- ٢٠٠٩م، وانظر: قتوى بناريخ ١٤- ٣- ٢٠٠٩م، وفنوى بناريخ ٢- ١-٢٠٠٧م، وفتوى بناريخ ٢٥- ٢- ٢٠٠٩م.

كما هو منصوص عليه في دليل الطالب للشيخ مرعي بن يوسف"، ثم قالوا "والأولى اعتماد منصوص المذهب الحنيلي "(١).

٥- يرى الشيخ محمد أبو زهرة جواز الجمع عند الحرج والضيق ").

#### أدلة هذا الرأى:

- ١- رفع الحرج عن النفس أو الأمة.
- ٢- ما ورد في صحيح مسلم أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر. قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد ألا يحرج أمته "".

# الاتجاه الثاني: عدم جواز الجمع لتلك الأعذار.

تري اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء عدم جواز تأخير الصلاة عن وقتها إلا في حال الضرورة القصوى، أو بعندر شرعي كالسفر والمطر، وعلى المسلم أن يكيِّف أوضاعه حفاظاً على الصلاة (<sup>12)</sup>.

(١) انظر: الفناوي التونسية ج ١ فتوى رقم ٧٧.

(٢) انظر مجلة لواء الإسلام العدد ٩ ص ٥٩١، سنة ١٩٦٦م..

(٣) أخرجه مسلم برقم ٧٠٥.

#### أدلة هذا الرأى:

- ا قول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوَةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِنَبًا مَوْفُوتًا ﴾
   النساء ١٠٣.
- ٢- قولــــه تعــــالى: ﴿ حَنِفَقُواْ عَلَ القَدَكَوَتِ وَالْقَدَكَوَةِ ٱلْوَسْطَى وَقُومُواْ إِنَّهِ
   قَدْنِينَ ۚ ﴾ اللبقرة (٣٣٨. ومن المحافظة عليها أداؤها في وقتها.

ما ثبت في الحديث الصحيح أن جبريل عليه السلام أم النبي - ﷺ - في البيت مرتين وأنه قال له الوقت ما بين هذين الوقتين اللترمذي ح ١٣٨ وأبو داود ح ٣٩٣١.

#### المراجع :

- موقع المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
  - موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد بن عبد الرازق الدويش ج ٨ ص ٥٠ وما بعدها دار المؤيد.
- الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري جمعاً وتحقيقاً ودراسة لما نشر بتونس، للدكتور محمد بن يونس السويسي التوزري

=وفتـوى رقــم ۱۸۰۹۵ ج٥ ص١٣٠، وفتـوى رقــم١٧٨٨٣ ج٧ ص٢٣، وفتـوى رقم١١٧٦٢ ج٨ ص١٤٥. العباسي، دار سحنون للنشر والتوزيع، ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيم بيروت لبنان ط الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- من فقه الأقليات للأستاذ خالد عبد القادر ص ١٠٢، كتاب الأمة
   العدد ٢١ سنة ١٧ رمضان ١٤١٨هـ.
  - مجلة لواء الإسلام العدد ٩ ص ٥٩١، سنة ١٩٦٦م.

# خطبة الجمعة والعيدين بغير العربية

### العناوين المرادفة:

الخطبة بغير اللغة العربية.

# صورة المسألة:

يحدث في بلاد غير المسلمين أن يمدخل كثير من أهالي هذه البلاد الإسلام، ويحضروا صلاة الجمعة والعيمدين، وإن ألقيت الخطبة باللغة العربية فلن يفهموها فهل يجوز إلقاء الخطبة بغير اللغة العربية؟

## حكم المسألة:

تضافرت فتاوى وقرارات الجهات العلمية على الجواز للحاجة، ومنهم من قيد ذلك بأن يتعلموا العربية أو بعضهم، فمن ذلك:

اح يرى مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في قراره الخامس أن استخدام اللغة العربية في أداء خطبة الجمعة والعيدين في غير البلاد الناطقة باللغة العربية ليس شرطاً لصحتها، والأفضل أداء مقدمات الخطبة وما تتضمته من آيات قرآنية باللغة العربية لتعويد غير العرب على سماع العربية والقرآن، عما يسهل عليهم تعلمها وقراءة القرآن باللغة التي نزل بها شم يتابع الخطيب ما يعظهم به بلغتهم التي يفهمونها(1).

(١) انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي النابع لرابطة العالم الإسلامي.

.

- وترى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء أنه يجوز خطيب الجمعة أن يخطب بالعربية في البلاد التي لا يعرف أهلها أو السواد الأعظم من سكانها اللغة العربية، ثم يترجمها إلى لغة بلاده، ليفهموا ما نصحهم وذكرهم به، فيستفيدوا من خطبته، وله أن يخطب الجمعة بلغة بلاده مع ترجمتها باللغة العربية، وهو أولى ؛ جمعاً بين الاهتداء بهدي النبي و في خطبه وكتبه، خروجاً من الخلاف في ذلك (۱).
- ٣- ويرى المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث أن الأصل أن تكون الخطبة باللغة العربية، ولكن إن قل أو انعدم من يفهم العربية من الحاضرين، فلا مانع في أن تكون بلغتهم (").
- ٤- ويرى فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية سابقاً : أن الأصل إلقاء الخطبة باللغة العربية ، وإذا كان جميع الحاضرين لا يفهمون خطبة الجمعة لجهلهم اللغة العربية ، فينبغي للخطيب أن يشرح لهم معانيها باللغة المحلية بعد الفراغ من التقائها، لتحصل لهم الفائدة القصودة من الخطبة (٣).

 (١) انظر: فناوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرازق الدويش، ج ٧ ص ٥٠٣ قوى رقم ١٤٩٥، ورقم ١٨١٦ وما يعدها، دار المؤيد.

<sup>(</sup>٢) انظر الفنوى على موقع المجلس الأوربي على الإنترنت بتاريخ ٢٤- ٨- ٢٠٠٩م.

<sup>(</sup>٣) انظر: فتوی ۱۰۸۱ فی۲۷- ٥- ۱۳۸۹هـ

- ويرى الشيخ محمد رشيد رضا في فتاويه، أنه لا مانع من الترجمة على أن يكون الفصل بين الخطبة والصلاة يسيراً لا يزيد على قدر ركعتين، واستحسن أن تتم ترجمة الخطبة بعد الانتهاء من الصلاة".
- واستحسن البعض أن تتم أركان الخطبة باللغة العربية (الإبتداء بالحمد، قراءة آية أو أكثر من القرآن، الصلاة على رسول الله، الوصية بتقوى الله، المدعاء للمسلمين) ثم يأتي الوعظ بلغة السامعين للحاجة والعذر، أو أن تلقى الخطبة بالعربية، ثم تترجم سواء في أثنائها أو بعد الانتهاء من الصلاة، سواء من قبَل الخطيب نفسه، أو من آخر يقوم مقامه (").
- ٧- إذا لم يكن في الجماعة من يحسن العربية، جاز أن يخطب فيهم بغير العربية مدة تعلّمهم العربية، بحيث لو مضى زمن التعلم ولم يتعلم منهم أحد العربية، عصوا بذلك، ولا تنعقد لهم جمعة".

(۱) انظر: فناوى الشيخ محمد رشيد رضاج ٣ ص ١٠٩٣ - ١٠٩٤ جمع وتحقيق الدكتور صلاح
 الدين المنجد دار الكتاب الجديد بيروت لبنان.

(٢) انظر: من فقه الأقابات المسلمة خالد محمد عبد القادر ص ١٠٩ - ١١٠ ، من سلسلة كتاب الأمة العدد (١) ، سنة ١٧ رمضان ١٤١٨هـ

(٣) انظر: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٥ ص ١٧٠٥ وما بعدها.

-

### أهم الأدلة:

- ١- أَرْسِلَ النبي ﷺ بلغة قومه ليبين للناس ما أنزل إليهم، وما من نبي إلا وفعل ذلك، يقول تعالى ﴿ وَمَاأَرْسَلَنَا مِن رَسُولِ إِلَّهِ بِلِسَانِ وَشِيمِهِ إِيْسَيَقِكَ مُثَمَّ ﴾ [إبراهيم ٤]، ويقول تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَ الرَّمُولِ إِلَّا الْإِلَيْهُ ٱلشِّمِثُ ﴾ [النور ٥٤]، ولا يكون البلاغ مبيناً إلا إذا كان بلسان يفهمه المخاطب.
- الغرض من خطبتي الجمعة والعبدين هو وعظ الناس وإرشادهم
   وتذكيرهم، ولا يتم هذا إلا عن طريق اللغة التي يفهمونها.
  - ٣- أمره ﷺ بتعلّم لغات الأقوام الآخرين.
- قوله ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلي". وهو قد يستدل به على
   وجوب الخطبة بالعربية. وعدم الفصل بينها وبين الصلاة بالترجمة.

# المراجع :

- قرارات المجمع الفقهى الإسلامي.
- فتاوى اللجنة الدائمة لبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب أحمد بن عبد الرازق الدويش المجلد السابع دار المؤيد.
  - موقع المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.
  - فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم.
- فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا، جمع وتحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت لبنان.

- من فقه الأقليات المسلمة ، خالد محمد عبد القادر ، من سلسلة كتاب
  - الأمة العدد ٦١ ، سنة ١٧ , مضان ١٤١٨ هـ.
- الفتاوي الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، القاهرة٢٠١٨هـ ١٩٨١م.

# الصلاة في القطبين

### العناوين المرادفة:

- طول الوقت في القطبين وأثره على الصلاة.
  - الصلاة حال تداخل الوقت.
    - أوقات الصلاة في القطبين

### صورة المسألة:

في بعض البلاد، خاصة في أطراف الكرة الأرضية، حيث يتقارب الوقت، تضيع حدود أوقات الصلاة والصيام، ويكثر السؤال عن صفة أداء الصلاة في هذه الأماكن طوال العام أو بعضه.

# حكم المسألة:

يرى المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء التأكيد على القرار السادس للمجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة بتاريخ ٢١- ١٩ رجب ١٤٠٦هـ، الذي يرى أن الموضوع اجتهادي لم يصدر فيه نص صريح، ويرى اتساع المجال للاجتهادات، ونص القرار ما يلى:

أن هناك أماكن تقع بين خطي عرض (٥٥ - ٤٨ درجة شمالاً وجنوباً) وهذه تتميز فيها الأوقات على مدار اليوم (٢٤ ساعة)، والناس في المناطق الواقعة بين خطوط العرض هذه ملزمون بالصلاة في الأوقات الشرعية.

هناك مناطق تقع بين خطي عرض (٤٨ - ٦٦ درجة) وتنعده فيها في بعض الأوقات من السنة العلامات الفلكية، فيتداخل فيها وقت العشاء مع الفجر، وهناك يعين وقت العشاء والفجر بالقياس النسبي على عشاء وفجر ليل أقرب مكان تتميز فيه علامات وقتى العشاء والفجر.

ما يقع فوق خطي عرض (٦٦ درجة) وفيها يتم القياس على المناطق المعتدلة التي تقع عند خطي عرض (٤٥ درجة)١١).

يرى مجلس المجمع الفقهي في جلسته المعقودة في 18 - 3 - 18 هـ الموافق ٤ - ٢ - 19 م. المملكة الموافق ٤ - ٢ - 19 م. استناداً على قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية رقم (٦١) في ٢ - ٤ - ١٩٩٨ هـ، أن الأوقات بالنسبة للصلاة وقتان، وقت تظهر فيه وتتمايز أوقات الليل والنهار، ووقت يتم التناخل فيه، وفي الوقت الأول يرون الصلاة في أوقات الصلاة الواردة في الأحاديث التي تحدد المواقب، أما في الوقت الثاني، وهو ما لا تتمايز فيه الأوقات فهنا يقدر وقت العشاء الآخرة، والإمساك في الصوم، ووقت صلاة الفجر، بحسب آخر فترة يتمايز فيها الشفقان (٢٠).

عاد مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، في دورته (١٩) بتاريخ ٢٦- ٢٦ شوال ١٤٢٨ه للتأكيد على أن المناطق الواقعة بين درجتي عرض (٤٨-٦٦ درجة) تقدر الأوقات على أساس الوقت عند التمايز، ولكن أضاف

\_

<sup>(</sup>١) قرارات المجلس الأوريي للإفتاء والبحوث، القرار رقم ٢/ ١٢.

<sup>(</sup>٢) انظر: قرارات مجمع الفقهي الإسلامي، القرار الثالث ص ٩١ وما بعدها.

المجلس في هذا القرار: "من كان يشق عليه الانتظار وأداؤها في وقتها - عند طول الوقت - (كالطلاب والموظفين والعمال أيام أعمالهم)، فله الجمع عملاً بالنصوص الواردة في رفع الحرج عن هذه الأمة". واستشهدوا بالنصوص الواردة في موضوع جمع الصلاة على جواز الجمع لأجل الدراسة أو العمل، أو انعلام علامة الوقت".

يرى فضيلة الشيخ محمد رشيد رضا أن الصلاة والصيام في المناطق التي لا يعتدل فيها الليل والنهار، يمكن لأهالي هذه المناطق أن يقدروا للصلوات باجتهادهم والقياس على ما بينه النبي ﷺ، وذكر اختلاف الفقهاء إلى أن يكون التقدير على أساس مكة والمدينة، أو على أساس أقرب البلاد المعتدلة إليهم".

وجاء في فتاوى الأزهر: التقدير في البلاد التي يكون فيها عدم توازن في الليل والنهار على أساس مكة والمدينة، أو على أساس أقرب البلاد المعتدلة إليهم".

...

(١) انظر في ذلك أيضاً: أبحاث هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية، ج؛ ص ٤٥٩ وانظر: فناوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفناء، ج 1 فنوى رقم ٢٧٦٩.

 <sup>(</sup>٢) انظر: فناوى الشيخ محمد رشيد رضا جمع وتحقيق د صلاح الدين المنجدج ٦ ص ٢٥٧٦ وما بعدها، وانظر: القناوى الإسلامية للشيخ جاد الحق على جاد الحق ح ٣ ص ٨٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>۳) تنظر: قناوی الاُزهر ودار الاِفتاد فی ۱۰۰ عام فتوی ۱۳۱۹ بتاریخ ۹ ربیع الأول ۴۰۱ هـ الموافق ۳- ۱- ۱۹۹۸م، وفتوی رقم ۲۱۳۱ بتاریخ ۲۹ نو القعدة ۱۶۰هـ ۲۷ – ۸- ۱۹۸۵م وفتوی رقم ۱۵ فی نری الحجة ۱۳۵۳هـ مارس ۱۹۲۵م.

وفي فتوى الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر، قال: "أن يقدروا أيامهم ولياليهم وأشهرهم بحساب أوقات أقرب البلاد المعتدلة إليهم أي حساب البلاد القريبة منهم، والتي تتميز فيها الأوقات، ويتسع كل من لبلها ونهارها لما فرض من صوم وصلاة على الوجه الذي يحقق حكمة التكليف دون مشقة أو ارهاق"(١).

# أدلة هذا الرأى:

ما جاء في حديث الدجال: "قلنا: يا رسول الله، وما لشه في الأرض -أى الدجال- قال: أربعون يوماً، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة... إلى أن قال: قلنا يا رسول الله: هذا البوم كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم وليلة؟ قال: لا، اقدروا له قدره الرواه مسلم كتاب الملاحم ح ٢١٣٧.

### الراجع:

- قرارات المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.
  - قرارات المجمع الفقهي الإسلامي.
- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، إعداد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، دار القاسم للنشوط الأولى ١٤٢١هـ -
  - ۲۰۰۱م.

 فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش.

(١) انظر: الفتاوي للإمام الأكبر محمود شلتوت ص ١٤٤ وما يعدها.

- فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا جمع وتحقيق د صلاح الدين المنجد ج
   ٢ ص ٢٥٧٦ وما بعدها، دار الكتاب الجديد.
- الفتاوى الإسلامية للشيخ جاد الحق علي جاد الحق ج ٣ ص ٨٢ وما
   بعدها دار الفاروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
  - فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم.
- فتاوى الأزهر ودار الإفتاء في ١٠٠ عام فتوى ١١٣٩ بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٤٠٢هـ الهوافق ٣- ١- ١٩٩٨م.
  - · الفتاوى للإمام الأكبر محمود شلتوت دار الشروق.

À

# الصوم في القطبين

# العناوين المرادفة:

- طول الوقت في القطبين وأثره على الصوم.
  - الصوم حال تداخل الوقت.

# صورة المسألة :

في بعض البلاد، خاصة في أطراف الكرة الأرضية، حيث يتقارب الوقت، تضبع حدود أوقات الصيام، ويكثر السؤال عن صفة أداء فريضة صيام في هذه الأماكن طوال العام أو بعضه.

# حكم المسألة:

يرى المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء التأكيد على القرار السادس للمجمع الفقهي الإسلامي في دورته الناسعة بتاريخ ١٦- ١٩ رجب ١٤٠٦هـ، الذي يرى أن الموضوع اجتهادي لم يصدر فيه نص صريح، ويرى اتساع المجال للاجتهادات.

وترى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء أنه عندما يطول الليل أو النهار ولا يستطيع الإنسان الصوم فيمكن له أن يصوم بقدر ما يطيق، فإن خاف على نفسه الموت أو المرض جاز له أن يفطر بما يسد رمقه ويدفع عنه الضرر، ثم يمسك بقية يومه، وعليه قضاء ما أفطره في أيام أخر يتمكن فيها من الصيام(''.

ويرى فضيلة الشبخ محمد رشيد رضا أن الصلاة في المناطق التي لا يعتدل فيها الليل والنهار، يمكن لأهالي هذه المناطق أن يقدروا للصلوات باجتهادهم والقياس على ما بينه النبي كلاه، وذكر اختلاف الفقهاء إلى أن يكون التقدير على أساس مكة والمدينة، أو على أساس أقرب البلاد المعتدلة المعدد.

وأفتى الشيخ محمد بن إبراهيم: بأنه يجب عليهم الصيام، وذلك حسب البلاد التي تليهم "؟.

وجاء في فتاوى الأزهر: التقدير في البلاد التي يكون فيها عدم توازن في الليل والتهار على أساس مكة والمدينة ، أو على أساس أقرب البلاد المعتدلة إليهم (1).

(۱) انظر الفتوى رقم ١٤٤٢ ج ١٠ ص ١١٤- ١١٥..

(۲) نظر: فناوى الشيخ محمد رشيد رضبج ۲ ص ۲۵۷٦ وما بعدها، وانظر: الفتاوى
 الإسلامية للشيخ جاد الحق على جاد الحق ج ۳ ص ۸۲ وما بعدها.

(۳) فتاوی الشیخ محمد بن إبراهیم فتوی ۱۹۰۹ ۱ بتاریخ ۱ – ۱۱ – ۱۳۸۶هـ، وفتوی
 ۱۰۹۷

(٤) انظر: فتبارى الأزهىر ودار الإفتباء في ١٠٠ عنام فتبوى ١٦٣٦ بتباريخ ٩ ربيع الأول ١٤٠٢هـ الموافق ٣- ١- ١٩٩٨م، وفتموى رقسم ٣٣١٦ بتباريخ ٢٩ ذو القصدة ١٤٠٤هـ ٢٧ - ٨- ١٩٨٤م وفتوى رقم ١٥ في ذي الحجة ٣٣٦هـ مارس ١٩٣٥م.

\_

وفي فتوى الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر، قال: " يقدرون أيامهم ولياليهم وأشهرهم بحساب أوقات أقرب البلاد المعتدلة إليهم أي حساب البلاد القريبة منهم، والتي تتميز فيها الأوقات، ويتسع كل من ليلها ونهارها لما فرض من صوم وصلاة على الوجه الذي يحقق حكمة التكليف دون مشقة أو إرهاق"(١).

# أدلة هذا الرأي:

قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرُوا حَقَّ يَنْتَبَقَ لَكُوالْفَيْطُ الْأَيْشُ مِنَ الْفَيْطُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَيْرِ فُرُّ الْشُوالْقِينَامُ إِلَى اللِّينَ ﴾ والبقرة ١١٨٧.

ما جاء في حديث الدجال: "قلنا: يا رسول الله، وما لبثه في الأرض -أي المدجال - قال: أربعون يوماً، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة... إلى أن قال: قلنا يا رسول الله: هذا اليوم كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم وليلة؟ قال: لا، اقدروا له قدره " رواه مسلم كتاب الملاحم برقم ٢١٣٧.

### المراجع:

قرارات المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.

• قرارات المجمع الفقهي الإسلامي.

(١) انظر: الفتاوي للإمام الأكبر محمود شلتوت ص ١٤٤ وما بعدها دار الشروق.

- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، إعداد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، دار القاسم للنشر ط الأولى ١هـ ٢٠٠١م.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب أحمد
   بن عبد الرزاق الدويش.
- فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا جمع وتحقيق د صلاح الدين المنجد ج
   ٢ ص ٢٥٧٦ وما بعدها، دار الكتاب الحديد.
- الفتاوى الإسلامية للشيخ جاد الحق علي جاد الحق ج ٣ ص ٨٢ وما
   بعدها دار الفاروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم.
- فتاوى الأزهر ودار الإفتاء في ١٠٠ عام فتوى ١١٣٩ بتاريخ ٩ ربيع
   الأول ١٤٠٢هـ الهوافق ٣- ١- ١٩٩٨م.
  - الفتاوى للإمام الأكبر محمود شلتوت دار الشروق.

# بناء المراكز الإسلامية من الزكاة

### العناوين المرادفة:

استخدام أموال الزكاة في بناء المراكز الإسلامية.

# صورة المسألة :

تحتاج المراكز الإسلامية لكثير من الأموال لشراء مقارً لها، والبناء عليها، وكذلك التشبيد والصيانة، ثم لإدارة أمورها بما يخدم رسالتها، وقد لا تكفي أموال التبرعات، مع حاجة السلمين الشديدة لبناء مراكز إسلامية أو شرائها أو تأجيرها، فهل يجوز استخدام أموال الزكاة في بناء المراكز الإسلامية في بلاد الغرب؟

## حكم المسألة:

اختلف العلماء في هذه المسألة على اتجاهين:

الانتِها الأول: جواز صرف أموال الزكاة في بناء المراكز الإسلامية وغيرها من أمور الدعوة.

# وهو الذي رآه كل من:

١- مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثامنة ٢٧ ربيع الآخر: ٨ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ في قراره الثامن والتاسع يوم ١٦- ١٩ رجب ١٤٠٦هـ في قراره الخامس والسابع، حيث جاء فيه: أن مصرف في سبيل الله يتسع، وبالتالى يجوز صرف التبرعات في غير ما جمعت له، على أنشطة دعوية ومؤسسات اجتماعية تقوم بمهمة الذود عن الإسلام ونشر كلمته (والمراكز الإسلامية خير من يقوم بهذا الدور)(1).

- ٢- بيت الزكاة (١٠٠٠) رأت لجنة الفتوى به: أنه يجوز استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية ربحية ، كالمدارس والمستشفيات (ومن باب أولى المراكز الاسلامية) بشروط هي:
  - ١- أن يفيد من خدمات المشروعات مستحقو الزكاة.
- ٢- يبقى الأمر على ملك مستحقي الزكاة ويديره ولي الأمر أو من ينيه.
  - ۳- إذا بيع أو صفى كان ناتج التصفية مال زكاة (٣).
- "كل مصدر شيد رضا رأى أن مصرف في سبيل الله يراد به "كل عمل صالح من المصالح العامة يتقرب به إلى الله تعالى"(٤).
- ل. يرى الشيخ محمود شلتوت أن القصود بكلمة "في سبيل الله" المصالح
   العامة التي ينتفع بها المسلمون كافق، والا تخص واحدا بعينه،

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، ص ١٧١ وما بعدها، ص ١٩٦ وما بعدها، و ص

۲۰۵ وما بعدها.
 (۲) وهو هيئة حكومية مستقلة بالكويت.

(٣) أبحاث وأعمال الندوة النالثة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت ٨- ٩- ١٥- ١٤٩٣.

(٤) انظر: فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا، ص ١٢٣٨ ، وانظر ص ١٩١٥.

\_

فتشمل المساجد والمستشفيات ودور التعليم، ومصانع الحديد والذخيرة، وما إليها نما يعود نفعه على الجماعة(١٠).

ويرى الشيخ جاد الحق علي جاد الحق أن مصرف "في سبيل الله"
 يتسع لصرف الزكوات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد(").

# أهم أدلة هذا القول:

- ا و له تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتْ لِلشَّفَرَاء وَالْمَسْكِينِ وَالسَّولِينَ عَلَيْهَا وَالْمُتَوَلَّفَةِ
   المُؤْمُّمُ وَفِي الزِّعَابِ وَالْفَسْرِمِينَ وَفِي سَيِيلِ لَقَّوِ وَأَيْنِ السَّبِيلِ ﴾ النوب ٢٠.
- ٢- قول تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُمِنْقُونَ أَمْوَلُهُمْ فِي سَيِيلِ الْعَرْفُمُ لَا يُعْيِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنْ اولا أَذْى لَهُمْ أَجُومُمُ عِندَ رَفِعَم وَلا خَوْفُ عَلَيْهِم وَلا هُمْ يَحَرَّوْنَ ﴾ البقرة ١٣٦٢. فقوله: ﴿ فِي سَيِيلِ اللهِ ﴾ يعم كل عمل بدل على الحق ويهدي إليه.
- ٣- قوله ﷺ فيما رواه أبو داود في سننه: أن رجلا جعل ناقة في سبيل الله، فأرادت امرأته الحج، فقال لها النبي ﷺ: "فهلا خرجت عليه، فإن الحج في سبيل الله" الرواه أبو داود ح ١٩٩٠.

(١) الفتاوي للإمام الأكبر محمود شلتوت ص ١٢٨.

 <sup>(</sup>۲) الفتاوى الإسلامية لفضيلة الشيخ الأكبر جاد الحق علي جاد الحق -رحمه الله- ص
 ١٠٥

٤- دور المراكز الإسلامية في الدعوة إلى الله تعالى يؤيد دخولها تحت
 عموم آية الزكاة.

# الاتجاه الثاني: لا يجوز صرف الزكاة في بناء المراكز الإسلامية. وقد ذهب إلى هذا الرأى كل من:

- ١- هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في قرارها رقم (٢٤) بتاريخ ٢١- ٨- ١٣٩٤هـ، بعد عرض البحوث والأقوال في المسألة رأت بالأغلبية أن القصود بقوله تعالى: ﴿ وَفِي سَيِيلِ اللهِ الغزاة المتطوعون بغزوهم، وما يلزم لهم من استعداد، وإذا لم يوجدوا صرفت في بقية أصناف الزكاة، ولا يجوز صرفها في شيء من المرافق العامة، إلا إذا لم يوجد لها مستحق من الفقراء من المرافق العامة، إلا إذا لم يوجد لها مستحق من الفقراء
- ٢- يرى علماء مجمع الفقه الإسلامي بالهند بالأغلبية أن مصرف ﴿ فِي سَيْدِ اللهِ اللهِ إِلَّهُ وَلَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ إِلَّهُ إِلَّهُ اللهِ اللهُ وَلَ اللهِ اللهِ وَالدعوية (1).

والمساكين، وبقية الأصناف المنصوص عليهم في الآية الكريمة (١).

سرى الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية أن مصرف ﴿ في سَيِيلِ أَهُو ﴾ لا يتسع للمساجد والجهات الخيرية الأخرى فقال: "إن صرف الزكاة للمساجد والأعمال الخيرية تما لا ينطوي تحت

(١) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ج ١ ص ٩٨.

\_

<sup>(</sup>٢) انظر: مجمع الفقه الإسلامي بالهند القرار رقم ٢٨ (١٢/٥).

الأصناف الثمانية التي ذكرها الله تعالى، وحصر صوف الزكاة فيها لا يجوز "١١".

## أهم أدلة هذا القول:

أن جمهور العلماء من المتقدمين على أن مصرف "في سَبيلِ اللّهِ" مقصور على الغزاة المتطوعين، والاستعداد لـذلك فقط، لأن النصوص الشرعية تطلق هذا اللفظ على هذا المعنى.

## المراجع:

- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي.
- أبحاث هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية ، إعداد الأمانة العامة لبيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية دار قاسم للنشر الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- أبحاث وأعمال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في
   الكويت ٨- ٩- ١٤١٣هـ، ٢- ٣- ١٩٩٢م.
  - قرارات مجمع الفقه الإسلامي بالهند.
- فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا، جمع وتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد دار الكتاب الجديد بيروت لبنان.
  - فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم.

(۱) فالمناف الشائم على المالية المالية على 1700 والمناف المالية المالي

<sup>(</sup>۱) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم فتوى ٩٨٥ بتاريخ ١- ٧- ١٣٨٠هـ.

- الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري للدكتور محمد بن
   يونس السويسي ج ٢ دار سحنون للنشر والتوزيع، ودار ابن حزم
   للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩هـ
  - الفتاوي للإمام الأكبر محمود شلتوت دار الشروق.
- الفتاوى الإسلامية لفضيلة الشيخ الأكبر، جاد الحق علي جاد الحق –
   رحمه الله- دار الفاروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

١.

# احتساب الضرائب من الزكاة

# العناوين المرادفة:

دفع الضرائب من أموال الزكاة.

# صورة المسألة :

في كثير من البلدان غير الإسلامية حيث تعيش الأقلبات المسلمة ، يدفع المسلمون كثيراً من أموال الضرائب . فهل لهؤلاء أن يحتسبوا أموال الضرائب التي يدفعونها من أموال الزكاة؟

# حكم المسألة:

الزكاة فريضة شرعية، وركن من أركان الإسلام، تجب في الأموال والأنعام إذا حال عليها حولٌ هِجْرِيُّ كامل، وبلغت نصاباً حدده الفقهاء، وكذلك تجب في الزرع عند حصاده، وعلى الركاز ونحوه، وفرضت على المسلمين لأصناف محددة جاءت في قول تعالى ﴿ \* إِنَّمَا الْفَتَدَقَتُ لِلْمُقْرَلُهِ وَالْمَسْدِينِ وَأَلْفَى اللَّهِ مُنَا الْفَدَقَتُ لِلْمُقَرِلُهِ وَلَا تَعَالَى ﴿ \* إِنَّمَا الْفَدَدَتُ لِلْمُقْرَلُهِ وَالْمَسْدِينِ وَقِيلَ مَلْهَا وَاللَّهُ لِلْمُقَوِلِهِ الرَّفَاكِ وَالْفَرِينِ وَقِيلَ سَيِيلِ اللَّهِ وَلَيْ النَّرِينَ وَقِيلَ سَيِيلِ اللَّهِ وَلَيْنَ النَّيِلِ لَمْ وَالنَّهِ 11. وَإِنْ النَّيِلِ لَمْ وَالنَّهُ النَّولِة 11.

والضرائب من الأمور التي يحق لولي الأمر أن يفرضها لتسيير أمور الدولة، وتكلم الفقها، في اعتبارها من أموال الزكاة من عدمه، وقالوا: إنها لا تحسب من الزكاة، ولكن يحسم ما يدفع من ضرائب فلا يحسب من وعاء الزكاة.

## وهو رأي عامة الماصرين:

ترى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء أن فرض الحكومة الضرائب على شعبها لا يسقط الزكاة عمن ملكوا النصاب وحال عليه الحول، فيجب عليهم إخراج الزكاة وتوزيعها في مصارفها الشرعية(١٠).

ويرى الشيخ محمد رشيد رضا أن ما يؤخذ من ضرائب لا يحسب من الزكاة، ولا تسقط به (<sup>۱)</sup>.

وفي أبحاث وأعمال الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في البحرين ١٧٧- ١٩ شوال ١٤٩٤ه الموافق ٢٩- ٣١- ٣- ١٩٩٤م جاء ما يلي: "إن أداء الضريبة المفروضة من الدولة لا يجزئ عن إيتاء الزكاة. فظراً لاختلافهما من حيث مصدر التكليف والغاية منه".

وفي الفتاوى التونسية ج٢ برقم ١٨٣، قالوا إن الـضرائب لا تعـوض الزكاة، وبرقم ١٨٥، لا يمكن أن تقوم مقام الزكاة، وبرقم ١٨٥، بينوا أن الزكاة غُتلف عن الضريبة في شروطها ومصارفها. وجملة القول في الفتاوى التونسية أن في المال حقاً آخر سوى الزكاة، ولا يعوض عنها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: فتوى رقم ٧٥٥١ ج ٩ ص ٤٢٣، وانظر: أيضاً ج٩ ص ٣٣٩.

 <sup>(</sup>۲) فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا جمع وتحقيق د صلاح الدين المنجدج ١ ص ٢٣٩ وما
 بعدها، وانظرج ٦ ص ٢٥٥٩، دار الكتاب الجديد.

<sup>(</sup>٣) انظر: الفتاوى التونسية في القرن الرابح عشر الهجري جمعاً وتحقيقاً ودراسة لما نشر بتونس، للدكتور محمد بن يونس السويسي ج ٢ دار سحنون للنشر والتوزيع، ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م..

ويرى الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر - رحمه الله - أن هناك فرقاً بين الضرائب والزكاة، ولا تحسب الضرائب من الزكاة، فقال: "فإذا كانت الزكاة من وضع الله، وكانت فرضاً إعانياً يجب إخراجها، وجدت حاجة إليها أم لم توجد، وتكون في تلك الحالة بمثابة مورد دائم للفقراء والمساكين، الذين لا تخلو منهم أمة أو شعب، وكانت الضرائب من وضع الحاكم عند الحاجة، كان من البين أن إحداهما لا تغني عن الأخرى، فهما حقان مختلفان في مصدر التشريع، وفي الغاية، وفي المقدار، وفي الاستقرار والدوام(").

# المراجع:

- فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا، جمع وتحقيق: د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد.
  - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.
- الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري جمعا وتحقيقا ودراسة لما نشر بتونس للدكتور محمد بن يونس السويسي ج ٢ دار سحنون للنشر والتوزيع، ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
  - الفتاوي للإمام الأكبر محمود شلتوت دار الشروق.

(١) الفتاوي للامام الأكبر محمود شلتوت ص ١٢٥ وما بعدها.

# تعزية غير المسلم

### العناوين المرادفة:

الدعاء لأهل الميت من غير المسلمين.

# صورة المسألة :

تعيش الأقليات بين ظهراني غير المسلمين، ومن مقتضيات الاندماج والتعايش دون الولاء، أن يعزي المسلم جاره في مصابه، فهل تجيز الشريعة ذلك؟

# حكم المسألة:

اختلف العلماء المتقدمون في حكم تعزية أهل الذمة فقال بعضهم: يعزون إذا أصابتهم مصيبة ويقول في تعزية الكافر عن كافر "أخلف الله عليك ولا نقص عددك" وفي تعزيته عن قريبه المسلم: "أحسن الله عزاءك وغفر لمبتك "(')

وتوقف الإمام أحمد في تعزية أهل الذمة. ويتخرج فيها روايتان على عيادتهم. إحداهما : يعزون لأنه يجوز عيادة مريضهم . لما ثبت أن النبي ﷺ عاد غلاماً يهودياً فقعد عند رأسه فأمره بالإسلام فنظر إلى أبيه فقال : أطع

(١) الشرح الكبير لابن قدامة ٢ / ٤٢٨.

\_

أبا القاسم فأسلم. فقال النبي ﷺ الحمد لله الذي أنقذه بي من النار "لرواه البخاري ح ١٩٣٥.

والرواية الثانية : لا يعوده فـلا يعزيـه اسـتناداً لحـديث أبـي هريـرة " لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام" لرواه مسلم ح ٢١٦٧.

والظاهر أن التعزية نوع من الدعاء للمصاب. قلو دعا لغير المسلم بالهداية وكثرة المال والولد وعدم المصائب فلا بأس بذلك.

# من يرى الجواز:

والجديد في المسألة أن المسلمين أصبحوا أقلبات في بلاد غير المسلمين وعدم تعزيتهم لجيرانهم قد تفسر بالعداوة فيرجع ذلك بالضرر البالغ عليهم، وتعارفت الدول على تعزية الزعماء بعضهم بعضا في المصائب الكبيرة كالكوارث وموت الرئيس ونحو ذلك، ولهذا ذهب بعض علماء العصر إلى تعزية المسلم لغيره بشيء من القيود على النحو التالي:

جاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء: أن التعزية إن كانت بقصد الترغيب في الإسلام فإنه يجوز ذلك، وهذا من مقاصد الشريعة (١٠).

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة أيضاً: وأما التعزية فلا بأس بها، ولكن لا يدعو لميتهم بالمغفرة(").

<sup>(</sup>١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

<sup>(</sup>٢) انظر الفتوى رقم ١٩٥٨٤ ج٧ ص ٤١١، وانظر الفتوى رقم ١٦٤٢٦ ج ٢٦ رقم ٩٢.

جاء في الفتاوى الأردنية: يجوز للمسلم تعزية غير المسلم بوفاة أقاربه، لكن بكلمات لا تتعارض مع عقيدتنا الإسلامية (١٠).

ولا مانع عند المجلس الأوربي من التعزية والمشاركة في الدفن إذ كان قريباً للمتوفى، مما يقوي الصلة ويجنب الجفوة في حال غيابه عن مثل هذه المناسات".

### المراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - فتاوى دائرة الإفتاء الأردنية.
  - قرارات المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.
- من فقه الأقلبات، للأستاذ خالد عبد القادر، من كتاب الأمة العدد
   ٢١ سنة ١٧ رمضان ١٤١٨ه.
  - الشرح الكبير لابن قدامة.

<sup>(</sup>۱) انظر فتـاوی دائرة الإفتـاء الأردنيـة فتـوی رقــم ۱۸۱ پتـاريخ ۲۰۰۹/۳/۱۳، وانظـر الفتوی رقــم ۲۲۲ پتاريخ ۲۰۱۰/۲۸۸.

<sup>(</sup>٢) انظر فتوى المجلس على موقعه بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٧م.

# دفن المسلمين في مقابر غير المسلمين

### العناوين المرادفة:

الدفن في مقابر غير المسلمين.

الدفن في مقابر أهل الكتاب.

### صورة المسألة:

هناك أحكام شرعية تتعلق بالمسلم إذا مات، من ذلك التغسيل والتكفين والدفن، وتوجيهه للقبلة، وغير ذلك مما يتعلق بالأحكام الشرعية للدفن، وتوجد مقابر للمسلمين، كما توجد مقابر لليهود، وللنصارى، وفي بلاد غير المسلمين حيث تعيش الأقلية المسلمة، لا توجد في الأعم الأغلب منها مقابر مخصصة لدفن المسلمين، فهل يجوز أن يُدفن المسلم في مقابر غير المسلمين؟

### حكم السألة:

اختلف فقهاء العصر في المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز الدفن في مقابر غير المسلمين للضرورة.

ذهب إلى هذا مجمع الفقه الإسلامي، والمجلس الأوربي للبحوث والإفتاء. وجاه في قرار مجمع الفقه الإسلامي(۱۱ أن على المسلمين أن يتكانفوا ويتضامنوا الاتخاذ مقابر خاصة بهم، وإن لم يستطيعوا فلا أقل من أن تكون لهم رقعة خاصة بهم في أطراف مقبرة غير المسلمين؛ ليدفنوا فيها موتاهم، فإن لم يستطيعوا ذلك دفنوا المسلم حيث أمكن ولو في مقابر غير المسلمين.

### أدلة هذا القول:

- ان الذي ينفع المسلم عند موته هو عمله الصالح وليس مكان
   دفنه، يقول تعالى: {وأن ليس للإنسان إلا ما سعى} اللنجم ١٣٩.
- ٢- أن الذي يقدس المرء عمله وليس الأرض، يقول سلمان الفارسي ها: "إن الأرض لا تقدس أحداً، وإنما يقدس المرء عمله "أورده مالك في الموطأ برقم ٢٣٣٧].
- ٣- الضرورة، حيث لم تمكن المسلمين من الحصول على مقبرة أو
   على بقعة تخصهم في مقبرة غيرهم.
  - ٤- الأصل هو التعجيل بالدفن، وأن يدفن الميت حيث يموت.
    - ٥- الدعاء للميت يصله في أي مكان.

**القول الثاني:** عدم جواز الدفن في مقابر غير المسلمين.

(١) جاء ذلك في قرار نجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة موقوه الثالث بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية ٨- ١٣ صفر ١٤٠٧هـ، الموافق ١١- ١٦ أكتوبر ١٩٨٦م، وذلك في رده علمي استفسارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن. قرار رقم (٣٣) ج ذهب إلى هذا الرأي اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، في عدد من المواضع:

- ا- جاء في الفتوى (١٠): لا يجوز للمسلمين أن يدفنوا مسلماً في مقابر غد المسلمين.
- ٢- وجاء في الفتوى<sup>(۲)</sup>: ولا يجوز دفن المسلم في مقابر النصارى ولا غيرهم، كاليهود والشيوعين وعباد الأوثان.
- ٣- وجاء في موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة، على الإنترنت: "لا يدفن داخل سور مقبرة الكفار، ولو في قطعة أرض منها على حدة؛ لأن جميع ما في سورها يعتبر منها".
- 8- وجاء في الفتوى (\*\*): لا يجوز دفن المسلم في مقابر النصارى، لأنه يتأذى بعذابهم، بل تكون القبور الخاصة بالمسلمين في مكان منفرد عن مقابر النصارى.
- وذا لم يجد المسلم مقبرة للمسلمين، فإن المسلم إذا مات لا يدفن في
   مقابر الكفار، وإنما يلتمس له موضع بالصحراء فيدفن فيه،

(۱) رقم ۱۸۶۱ ج۸ ص ۴۵۳ - ۶۵۶.

(۲) رقم ۹۰۲۶ ج ۸ ص ۳۵۳- ۳۵۶.

(۳) رقم ۳۰۸۱.

ويسوى بالأرض حتى لا يتعرض للنبش، وإن تيسر نقله لبلاد فيها مقابر للمسلمين بدون كلفة شديدة فهو أولى (1).

٦- لا يجوز الدفن في مقابر الكفار، وإذا حصل أن دفن في مقابرهم ؛ فإنه يجب نبشه ونقله إلى مقابر المسلمين إن وجدت، أو نقله إلى أى مكان خال من قهر الكفار مهما أمكن ذلك<sup>(7)</sup>.

### أدلة هذا القول:

- ١- ما عليه العمل في عهد النبي والصحابة والتابعين هو دفن المسلم في مقاد المسلمة...
  - ٢- أن المسلمين بتأذون بالكفار.

### القول الثالث: التفصيل:

- ١- يدفن في مقابر المسلمين في بلاد الغرب.
- ٢- فإن لم يكن لهم مقابر ينقل وجوباً لبلاد المسلمين، إن أمكن ذلك
   مادياً، وسمحت سلطات المسلمين، ولم يخف تغير الجثة.
- " إن لم يتوفر ما سبق جاز دفته في مقابر غير المسلمين على أن
   يخصص جانباً للمسلمين منها لا يشاركهم فيه غيرهم.

\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) فتوى رقم ٣٧٧٥ ج ٨ ص ٤٥٥، وانظر فتوى رقم ١٠٥٠٨ ج ٩ ص ٧. وانظر كتاب: فتاوى اللجنة الدائمة لبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب أحمد بن عبد الرازق الدويش ج ٧ ص ٦، دار المؤيد.

<sup>(</sup>۲) فتوی رقم ۱۹۰۵۷ ج ۷ ص ۳۹۲.

- إن لم يمكن جاز دفنه في مقابر غير المسلمين للضرورة -كما في
   الاتحاه الأه ل.
- ون حدث ذلك (دفنه عند الضرورة في مقابر غير المسلمين) تراعى
   درجات الكفر، فمقابر النصارى أولى عند الضرورة من مقابر
   اليهود، ومقابر الهود أولى من مقابر الوثنين والملحدين وهكذا(١٠)

## المراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب أحمد
   بن عبد الرازق الدويش المجلد السابع، دار المؤيد.
  - موقع المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
  - فتاوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي دورة مؤتمره الثالث.
- من فقه الأقلبات المسلمة خالد محمد عبد القادر من سلسلة كتاب الأمة العدد 71 ، سنة ١٧ رمضان ١٤١٨ه.

(١) انظر: من فقه الأقليات المسلمة خالد محمد عبد القادر ١١٥- ١١٦

# دفن المسلم في تنابوت

### العناوين المرادفة:

الدفن على طريقة النصاري.

## صورة المألة:

تعيش الأقليات بين ظهراني غير المسلمين، الذين لديهم طقوس خاصة في الدفن، فيدفنون موتاهم في توابيت، وقد يكون لطبيعة الأرض الهشة أثر في ذلك، فهل يجوز أن يُدفن المسلم مثلهم في تابوت؟.

# حكم المسألة:

هذه المسألة من الموضوعات التي اختلف فيها العلماء، فبعضهم يكرهه، وآخرون يجيزونه، والجديد فيها تعاظم الحاجة للدفن في التابوت في بلاد الأقليات المسلمة.

# الانتجاه الأول: الكراهة: وذهب إليه:

١- ابن قدامة (أفي قوله: "ولا يستحب الدفن في تابوت؛ لأنه لم ينقل عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ولا أصحابه، وفيه تشبُّه بأهل الدنيا، والأرض أنشف لفضلاته".

<sup>(</sup>۱) المغنى ۲/۳۰۰

٢- فتاوى الشبكة الإسلامية "إسلام ويب": جاء في فتاوى الشبكة "أن الأصل هو الكراهة إلا إن كانت الأرض رخوة فترتفع الكراهة" والدفن في التابوت مكروه، قال الخطيب الشربيني: ويكره دفنه في تابوت بالإجماع؛ لأنه بدعة (إلا في أرض ندية... أو رخوة) وهي... ضد الشديدة فلا يكره للمصلحة ولا تنفذ وصيته به إلا في هذه الحالة".

# الانجاه الثاني: الجواز:

١- دار الإفتاء الفلسطينية: " يجوز الدفن في التابوت عند الحاجة: كرخاوة الأرض، وإذا كان الميت في سفينة في البحر ولم يكن قريبا من البربأن يكون بينهم وبين البرمدة يتغير الميت فيها فيوضع في تابوت ويلقى في البحر، وإذا كان بالميت تهرية بحريق أو لذع أي تشويه في جثته ومثلة بحيث لا يضبطه إلا التابوت".

### المراجع:

- مغنى المحتاج للشربيني ١/٣٦١.
  - المغنى لابن قدامة ٢/٣٠٥.
    - موقع الشبكة الإسلامية.
      - موقع دار الإفتاء.
      - موقع ابن تيمية.



# ذبائح أهل الكتاب

### العناوين المرادفة:

الأنعام والدواجن التي ذبحها أهل الكتاب.

طعام أهل الكتاب.

### صورة المسألة:

حكم تناول لحوم الحيوانات التي يتولى ذبحها غير المسلمين من أهل الكتاب في بلاد الأقليات المسلمة ، وتعرض في الأسواق والمطاعم.

### حكم السألة:

حكم هذه المسألة على التفصيل التالي:

أ. الأصل في ذبائح أهل الكتاب في هذا العصر:

اختلف علماء العصر في ذلك فلهب بعضهم إلى أن الأصل الإباحة ، واسسندلوا بقولــه تعـــالى : ﴿ وَتَطْعَلُمُ ٱلَّذِينَ أُوقُوا ٱلكِنَبَ حِلَّ لَكُو وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَمُّمْ ﴾ المائدة ٥.

وعلى هذا فيجوز للمسلمين الزائرين لبلاد غير إسلامية أو المقيمين فيها، أن يأكلوا من ذبائح أهل الكتاب ما هو مباح شرعاً، بعد التأكد من خلوها مما يخالطها من المحرمات، إلا إذا ثبت لديهم أنها لم تُذك تذكية شرعية.

وذهب بعض العلماء إلى أن ذبائح أهل الكتاب في هذا العصر ليس الأصل فيها الحل لثلاثة أمور:

- ا. أنهم اختلط معهم غيرهم ممن ليسوا منهم كالبوذيين والسيخ وغيرهم من المشركين.
- ٢. أن الغالب المشاهد في مجازرهم أنهم لا يذبحون بطريقة الذكاة الشرعية ،
   والمنص إنما ورد في ذبائح أهل الكتباب في عـصره ﷺ وكمانوا يذبحون كذبح المسلمين.
- ٣. الاحتياط في الذبائح يقتضي عدم الأكل مما لا نعلم أنه ذبح بطريقة صحيحة، وقد قال الشيخ ابن باز رحمه الله: قد يرد أصحاب الاتجاء الأول بأن الله عالم بما يؤول إليه أمرهم. ومع ذلك قال بصيغة العموم ﴿ وَمَعَلَمُ أَلْنَيْنَ أُولُوا الْكِتَبَ عِلْ لَكُمْ ﴾.

وتما جاه في مجموع فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز ('' ما نصه: "وقد بلغني عن كثير من الدعاة أن كثيراً من المجازر تذبح على غير الطريقة الشرعية في أمريكا وفي أوروبا، فإذا احتاط المؤمن ولم يأكل من هذه اللحوم كان ذلك أحسن وأسلم. فالمؤمن عليه أن يحتاط في شربه وطعامه فإذا اشترى الحيوان حياً من الدجاج أو من الغنم وذبحها بنفسه يكون ذلك أولى وأحسن، أو اشتراه من جزارين معروفين بالذبح على الطريقة الشرعية يكون هذا خيراً له وأحوط له".

وقد يقول أصحاب الانجاد الثاني: إن هؤلاء ليسوا أهل كتاب؛ لأنهم لم يبعثوا على تعظيم دينهم والحرص عليه.

<sup>(</sup>١) مجموع فتاوي الشيخ عبد العريز بن باز٢٣/١.

فإذا كانت المنطقة التي فيها اللحوم ليس فيها إلا أهل الكتاب من اليهود والنصارى فذبائحهم حلال، ولو لم يعلم كيف ذبحوها، فإن كان في المنطقة غيرهم من الكفار، فلا تؤكل هذه اللحوم لاشتباه الحلال بالحرام، حتى يعلم أنهم ذبحوها بطريقة شرعية.

وإذا علم أن الذين يبيعون هذه اللحوم يذبحون على غير الوجه الشرعي كالخنق والصعق فلا يجوز أكلها، سواء كان الذابح مسلماً أو كافراً.

وهـذا مـا عليه اللجنة الدائمة للإفتـاء كمـا في فتـاوى اللجنة الدائمة ، والمجمـع الفقهـي الـدولي، والمجلـس الأوروبـي للإفتـا، في دورتـه الثالثـة ، وهورأي الشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ محمد بن عثيمين (١).

حكم ذبائح أهل الكتاب إذا علم أنهم ذبحوها بطريق الصعق الكهربائي:
تكاد تتفق كلمة المجامع على أن الذبائح التي علم أنها ذبحت بطريقة
الصعق الكهربائي لا يحل أكلها لأنها ميتة، فلا يفيد ذكاتها بعد موتها، ومما
جاء في قرار المجلس الأوروبي للإفتاء ما نصه: " وبعد استعراض طرائق
الذبح المتبعة وما يتضمنه الكثير منها من مخالفات شرعية تؤدي إلى موت عدد
غير قليل من الحيوانات، لا سيما الدجاج، فقد قرر المجلس عدم جواز تناول

.99

<sup>(</sup>۱) فتاوى اللجنة الدائمة ۲۷/۲۳۱ - ۳۹۷، ۲۱۱، ۲۱۱، ۲۱۸، جمع الفقه الإسلامي الدولي قرار رقم ۲۳(۳/۱۱) ورقم ۲۶- ۲۰/۳، وانجلس الأوروبي للإفتاء في دورته الثالثة، مجموع فتاوى ابن باز ۲۰/۳- ۲۱، ۲۳، فتاوى الأقليات المسلمة ص ۹۷،

لحوم الدواجن والأبقار ، بخلاف الأغنام والعجول الصغيرة فإن طريقة ذبحها لا تتنافى مع شروط الذكاة الشرعية في بعض البلدان.

هذا ويوصي المجلس أن يتخذ المسلمون في ديار الغرب مذابح خاصة بهم حتى ترتاح ضمائرهم ويحافظوا على شخصيتهم الدينية والحضارية.

ويمدعو المجلس المدول الغربية إلى الاعتراف بالخصوصيات الدينية للمسلمين، ومنها تمكينهم من الذبح حسب الشريعة الإسلامية أسوة بغيرهم من الجماعات الدينية الأخرى كاليهود.

كما يدعو الدول الإسلامية إلى استيراد اللحوم الحلال التي تخضع لمراقبة شرعية من قبل المراكز الإسلامية الموثوق بها في ديار الغرب".

# تدويخ الحيوان قبل ذبحه:

جاه في قرار مجمع الفقه الدولي(") ما نصه: " الأصل في التذكية الشرعية أن تكون بدون تدويخ للحيوان، لأن طريقة الذبح الإسلامية بشروطها وآدابها هي الأمثل، رحمة بالحيوان، وإحساناً في ذبحته وتقليلاً من معاناته، ويُطلب من الجهات القائمة بالذبح أن تطور وسائل ذبحها بالنسبة للحيوانات الكبيرة الحجم، يحيث تحقق هذا الأصل في الذبح على الوجه الأكمل...

على المسلمين المقيمين في البلاد غير الإسلامية أن يسعوا بالطرق القانونية للحصول على الإذن لهم بالذبح على الطريقة الإسلامية بدون تدويخ.

(١) مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرار رقم ٩٤- ٣٠٠٣.

## التسمية على كل مجموعة من الذيائح مرة واحدة:

جاء في قرار مجمع الفقه الدولي(١) الأصل أن تتم التذكية للدواجن وغيرها بيد المذكي، ولا بأس باستخدام الآلات المكانيكية في تذكية الدواجن ما دامت شروط التذكية الشرعية قد توافرت، وتجزئ التسمية على كل مجموعة يتواصل ذبحها، فإن انقطعت أعيدت التسمية".

### أهم الأدلة:

أن الله تعالى أباح طعام أهل الكتاب؛ لقوله تعالى ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتُبَ حِلٌّ لَكُرْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَمُّمٌّ ﴾ [المائدة ٥]، فلا مانع من الأكل منها إذا لم نعلم ما يمنع من ذلك.

إجماع العلماء قائم على حل طعام أهل الكتاب.

يحرم أكل ما علم أنه ذبح خنقاً أو ضرباً ونحو ذلك أو ذكر اسم غير الله عليه ؛ لقول الله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْمَةُ وَٱلدُّمُ وَلَحْتُمُ ٱلِّخِيزِر وَمَا أَهِلَ لِغَيْر أَللُّوهِم، وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُرِّدَيَّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكُلُ السَّبُّحُ إِلَّا مَا ذَّكِّتُمُ ﴾ المائدة ٣٠.

يمتنع الأكل عند الشك لقول النبي ﷺ: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" وقوله ﷺ: "من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه".

<sup>(</sup>١) مجمع الفقهي الإسلامي النولي قرار رقم ٩٤- ٣٠/٣

### الراجع:

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد ين عبد الرزاق الدويش.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
  - قرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي.
  - فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
  - مجموع فتاوي ابن باز أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله
   القحطاني ..
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات، للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن
   بيه.
  - فقه الأقليات المسلمة ، للشيخ: خالد عبد القادر.

# ذبائح الكفارمن غير أهل الكتاب

### العناوين المرادفة:

ذبائح الملحدين والوثنيين والمجوس. أطعمة الكفار من غبر أهل الكتاب.

### صورة المسألة:

إذا كان المسلم مقيماً خارج ديار الإسلام، وأهل البلاد كفار من غير أهل الكتاب كالوثنيين أو الملحدين أو المجوس ونحوهم، فما حكم الأكل من ذبائحهم؟

# حكم المسألة:

لا يجوز للمسلم أكل ذبائح الكفار من غير أهل الكتاب، سواء كانوا مجوساً أو وثنين أو ملحدين ونحوهم، ولا يجوز أكل ما خالط ذبائحهم من المرق وغيره إلا عند الاضطرار الذي يبيح أكل الميتة.

وهو فتوى اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية، وقول الشيخ عبد العزيز بن باز (١٠).

(۱) فتاوى اللجنة الثانمة ٢٢/ ٤١١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٦٩ ، ومجموع فتاوى ابن باز ٣٣/ ٣٣.

### دليل الحكم:

أن الله تعالى لم يبح لنا من أطعمة الكفار إلا طعام أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿ وَمُعَكُمُ اللَّيْنَ أُوقُوا الكِنْبَ عِلَّ لَكُو وَمُعَامُكُمْ عِلْ فَمْ ﴾ المائدة 10 وطعامهم هو ذبائحهم، كما ذكره ابن عباس وغيره، فعل ذلك على أن من عداهم من الكفار يبقون على المنع.

# المراجع:

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد ين عبد الرزاق الدويش.
  - مجموع فتاوي ابن باز، أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين، إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة، للشيخ خالد عبد القادر.

# السؤال عن كيفية ذبح الحيوان وعن الأطعمة المشبوهة العناوين الرادفة:

التحقق من كيفية ذبح الحيوانات.

التأكد من الذكاة الشرعبة.

# صورة السالة:

إذا أقام المسلم خارج ديار الاسلام فهل يكلف بالسؤال عن كيفية ذبح الحبوانات مأكولة اللحم إذا قدمت له أو وجدها تباع في المطاعم والأسواق، وكذلك السؤال عن مركبات الأطعمة المعلمة وهل يدخل في تركبها شمره من الحرم؟ وذلك عند وجود الشك في بعض المواد الغذائية المستخرجة من الحبوانات.

# حكم السألة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على اتجاهين:

الاتجاه الأول: يحوز أكل ذبائح وأطعمة أهل الكتاب ولا يلزم السؤال عن كيفية ذبحها، ولا تحرم إلا إذا تبقن من حرمتها أو غلب على ظنه.

وهو رأى اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية. وقول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله (١).

(١) فتاه ي اللحنة الدائمة ٢٢/ ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٨٦ ، فتاه ي الأقلبات المسلمة ص ٩٧ ، ٩٨ .

## وأهم الأدلة التي استدلوا بها:

ما جاء في صحيح البخاري ح ٢٠٥٧ عن عائشة رضي الله عنها أن قوماً أتوا إلى رسول الله رضي القالوا: يا رسول الله، إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ قال: "سموا عليه أنتم وكلوا"، قالت: وكانوا حديثي عهد بكفر. يعني: أن إسلامهم قريب.

أن الأصل في الأشياء الحل حتى يقوم الدليل على التحريم.

الانجاه الثاني: ينبغي التورع عن اللحوم المشكوك فيها، وعن المركب من أشياء يشك في حرمتها، فإن دعت الحاجة إلى الأكل منها، فلا بد من المحث عن مركباتها والتأكد من سلامتها من المحرمات.

وهو قول الشيخ عبد الله بن جبرين رحمه الله (١).

# ودليل هذا القول:

أن المشكوك في حله هو من المشتبه، وقد قال النبي ﷺ: "فمن اتقى الشبهات فقد وقع في الشبهات فقد وقع في الشبهات فقد وقع في الحرام" ارواه البخاري ح ٥٦، ومسلم ح ١٩٥٩. فيقتضي ذلك أن يسأل حتى يستبرئ لدينه ويتقي الشبهات.

(١) انظر : اللؤلؤ المكين من فتاوى الشيخ ابن جبرين ص ٤٤٨ ، وفتاوى الأقليات للسلمة ص ٩٨.

### الراجع:

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - فتاوى الأقليات المسلمة ، لمجموعة من العلماء.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين، إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
  - اللؤلؤ المكين من فتاوي الشيخ ابن جبرين
  - فقه الأقليات المسلمة، للشيخ خالد عبد القادر.

## أهل الكتاب الذين تحل ذبائحهم

### العناوين المرادفة:

- وصف أهل الكتاب الذين تحل ذبائحهم.
  - انحراف النصارى واليهود عن ديانتهم.

### صورة المسألة:

تحديد صفة أهل الكتاب الذين جاءت الشريعة الإسلامية بحل ذبائحهم ونكاح نسائهم، وهل يؤثر على هذا الحكم انحرافهم عن النصرانية الحقة في أمور كثيرة.

# حكم المسألة:

تتحقق صفة أهل الكتاب بالانتماء إلى اليهودية والنصرانية، وما يقتضيه ذلك من موالاة أتباعهما، ولا يؤثر على ذلك ما دخل على عقائدهم من الفساد والتحريف، إلا إذا بلغ الخلل عندهم مبلغ الإلحاد المحض، فهنا ينتقلون من دائرة أهل الكتاب إلى دائرة الوثنيين واللادينيين، وهؤلاء لا تحل ذبائحهم.

وهو قول الشيخ محمد بن عثيمين، وأمين مجمع فقهاء أمريكا الشمالية كما في فتاوى الأقليات المسلمة، وهو ما عليه فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء(''

(١) فتاوى الأقليات المسلمة ص ٩٥، ٩٧، فتاوى اللجنة الدائمة ٢٢/ ٣٩١- ٣٩٥،

<sup>1 .</sup> V - 1 . E

### أهم الأدلة:

١- أن التحريف لدى أهل الكتاب كان موجوداً على عهد النبي ﷺ، وقد ذكر الله تعالى كثيراً من هذا التحريف كالتثليث، ونسبة البُنوة إلى الله، والتحريف المتحدد لكلامه، ورغم ذلك أحل لنا ذب التحهم، قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ صَغَرْ اللّهِبِيّ وَاللّهِ كَا اللّهِ عَمَا اللهِ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهِ اللهِ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهِ اللهَ اللهِ اللهُ اللهِ ال

وقسال تعسالى في السسورة نفسسها: ﴿ ٱلِيُومَ أَضِلَ لَكُمُ الطَّيِئِكُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوثُوا الْكِتِنَبَ حِلَّ لَكُو وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَمُنَّمَ ۖ لِهِ المَائدة ١٥.

٢- روى البخاري في صحيحه ٧، ٩٢ عن الزهري أنه قال: "لا بأس بذبيحة نصارى العرب، وإن سمعته يسمي غير الله فلا تأكل، وإن لم تسمعه فقد أحله الله وعلم كفرهم".

### الراجع:

- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.



### الأدوية المشتملة على الكحول

### العناوين المرادفة:

- استخدام الكحول في تصنيع الأدوية.
- تناول الأدوية التي يدخل في تركيبها الكحول.

### صورة المسألة:

يوجد كثير من الأدوية تحوي كميات مختلفة من الكحول، ومعظم هذه الأدوية من أدوية الزكام واحتقان الحنجرة والسعال، وغيرها من الأمراض السائدة، ويحتاج المسلم تناول هذه الأدوية لتعذر الأدوية الخالية من الكحول.

# حكم المسألة:

يجوز استعمال الأدوية المشتملة على الكحول إذا كانت نسبة الكحول مستهلكة بحيث يذهب أثر الكحول ولا يبقى له تأثير بإسكار ونحوه، وإذا كان الدواء يشتمل على نسبة كبيرة من الكحول، أو قلبلة غير مستهلكة فلا يجوز استعماله إلا في حال الاضطرار إذا لم يجد دواء مباحاً يقوم مقامه، ووصفه له طبب عدل حاذق بالطب، فتناول منه قدر الضرورة.

وهو ما أخذ به مجمع الفقه التابع للرابطة(١٠).

(١) قرار مجمع الفقه التابع للرابطة رقم ١٦/٦.

\_ ,

### ومماجاء فيه:

- " يجوز استعمال الأدوية المشتملة على الكحول بنسب مستهلكة تقتضيها الصناعة الدوائية التي لا بديل عنها، بشرط أن يصفها طبيب عدل، كما يجوز استعمال الكحول مطهراً خارجياً للجروح، وقاتلاً للجراثيم، وفي الكريات والدهون الخارجية.
- ٣- يوصي المجمع الفقهي الإسلامي شركات تصنيع الأدوية، والصيادلة، في الدول الإسلامية، ومستوردي الأدوية، بأن يعملوا جهدهم في استبعاد الكحول من الأدوية، واستخدام غيرها من البدائل.
- ٤- كما يوصي المجمع الفقهي الإسلامي الأطباء بالابتعاد عن
   وصف الأدوية المشتملة على الكحول ما أمكن".
- كما أخذ بهذا القول مجمع الفقه الدولي في قراره رقم ٢٢(٢/١)، واللجنة الدائمة للإفتاء كما في فتاوى اللجنة الدائمة ٢٢/ ٢٩٥٧.٠.

### أهم الأدلة:

إذا كانت الكحول مستهلكة فهي تدخل تحت قاعدة الاستحالة ، ومعناها أن العين النجسة أو المحرمة ذهب أثرها وتحولت إلى مادة طاهرة مباحة ، ويمثل العلماء لهذه القاعدة بأمثلة كثيرة منها: إذا وقعت قطرة بول نجسة في

(١) قرار مجمع الفقه الدولي رقم ٢٣(١١/٣)، و فتاوى اللجنة الدائمة ٢٢/ ٢٩٧.

ماء يسير، واستحالت هذه القطرة النجسة فيه بحيث لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بالنجاسة فإن الماء طهور يباح استعماله، ومنها: لو مات كلب في مملحة ثم استحال إلى ملح فإنه يجوز أكله واستعماله؛ لأنه ملح ولا ينظر إلى أصله.

إذا كانت الكحول غير مستهلكة فلا يجوز استعمال الدواء لما فيه من اختلاط بالمسكر المحرم، ولكن إذا وجدت الضرورة لعدم وجود البديل فيجوز ؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات، وقد قامت الشريعة على رفع الحرودة ودفع المشقة، والضرورة بعد ذلك تقدر بقدرها.

# المراجع :

- قرارات مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي.
  - قرارات مجمع الفقه الدولي.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد ين عبد الرزاق الدويش.
  - فتاوى الأقليات المسلمة ، لمجموعة من العلماء
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات، للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن

# الخمائر والجلاتين المستخلصة من الخنزير

## العناوين المرادفة:

- العناصر المستخلصة من الخنزير.
- الأغذية المركبة من مواد محرمة.

### صورة المسألة:

استعمال المسلم للخمائر والجلاتين التي يوجد فيها عناصر مستخلصة من الخنزير بنسب ضئيلة في صناعة الأغذية كالحلويات، وبعض الأدوية الطبة ونحوها.

## حكم المسألة:

لا يجوز للمسلم استعمال الخمائر والجلاتين المستخلصة من الخنزير في الأغذية ، ويستعاض عن ذلك بالخمائر والجلاتين المتخذة من مواد مباحة كالنباتات أو الحيوانات المذكاة شرعاً.

وقد جاه بهذا قرار مجمع الفقه الدولي، وفتوى اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، وقرار مجمع الفقه التابع للرابطة(١٠).

(١) قرار قرار مجمع الفقه الدولي رقم ٣٣ (٣/١١)، وفتوى اللجمة الدائمة للإفتاء في المملكة العوبية السعودية ٢٢/ ١٧٧، ٢٦٥، ٢٦٥ ، وقرار مجمع الفقه التابع للرابطة رقم ٣/ ١٥. ومما جاء فيه: "أن الجيلاتين مادة تستخدم في صناعة الحلويات وبعض الأدوية الطبية، وهي تستخلص من جلود الحيوانات وعظامها، وبناء عليه قرر المجلس ما يلي:

أولاً: يجوز استعمال الجيلاتين المستخرج من المواد المباحة، ومن الحيوانات المباحة المذكّاة تذكية شرعية، ولا يجوز استخراجه من محرم: كجلد الخنزير وعظامه، وغيره من الحيوانات والمواد الحرمة.

ثانيًا: يوصي المجلسُ الدولَ الإسلامية، والشركات العاملة فيها، وغيرهما أن تتجنب استراد كما المحرمات شرعًا، وأن توفر للمسلمين الحلال الطب".

## دليل هذا الحكم:

أن القرآن الكريم والسنة والإجماع قد دلت على تحريم لحم الخنوبر، قال الله تعالى: ﴿ وَرِّمَتَ مَلَيْكُمُ النَّيْنَةُ وَاللَّمُ وَقَتُمُ أَلِّيْنِيرٍ ﴾ المائدة ١٤، وهذا يشمل ما كان كله من اللحوم الحرمة أو ما كان بعضه منها، وأجمع العلماء على أن شحم الخنوير له حكم لحمه.

### المراجع:

- قرارات مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي.
  - قرارات مجمع الفقه الدولي.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- إسعاف المغترين بفتاوى العلماء الربائين، إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.

۲.

# الأكل في مطاعم تُقَدَّم فيها المحرمات

# العناوين المرادفة:

- الأكل في أماكن تقدم فيها الخمر والخنزير.
- التردد على مطاعم يُقدَّم فيها الخمر والخنزير.

## صورة المسألة :

أن يقوم المسلم الذي يعيش خارج ديار الإسلام بتناول الطعام في مطاعم تقدم فيها الخمور أو لحم الخنزير ونحوها من المحرمات.

## حكم المسألة:

لا يجوز للمسلم الأكل في مطاعم تقدم فيها المحرمات كالخمر والخنزير إذا تيسر له الأكل في غيرها، وإن لم يتيسر الأكل في غيرها جاز لـه الأكل فيها، ولكن لا يأكل ولا يشرب إلا ما أحل الله تعالى.

وهو رأى اللجنة الدائمة للافتاء (١).

### دليل هذا الحكم:

أن في تنــاول الطعــام في المطــاعم الـــتي تقــدم مشل هــذه المحرمــات إعـانــة لأصحابها على الإثم والعدوان، وقد نهى الله عـن ذلـك بقولــه: ﴿ وَلَا نَعَاتُواْ عَمَا ٱلإِثْرِ وَالْمُعَدِّرَةً ﴾ المائــدة ١٢، وأمــا جــواز ذلـك عنــد عــدم تــوافر البــديل؛

(١) فتاوي اللجنة الدائمة ٢٩٦/٢٢، ٢٩٧.

فللنضرورة والحاجة؛ لقنول الله تصالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ مُلْكِثُونِ اللَّذِينِ مِنْ حَرَّجٌ ﴾ الله و المحاجة المحاد، وقوله ﴿ كَالْكُونُ اللَّهُ وَمُسَامًا إِلَّا وُسُمَّهُما أَنَّ اللَّهِ وَ ٢٨٦].

# المراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين، إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
- النوازل في الأشربة رسالة ماجستير كلية الشريعة جامعة الإمام
   محمد بن سعود الإسلامية.

#### \*1

### الجلوس على موائد الخمر

# العناوين المرادفة:

- الجلوس مع من يشرب الخمر.
- الحضور في مجالس تدار فيها الخمر.
- حضور الولائم التي تقدم فيها الخمر.

### صورة المسألة:

جلوس المسلم المقيم خارج ديار الإسلام على المواثد التي تقدم فيها الخمور، كما يحصل أحياناً في الاجتماعات والندوات والحفلات التي يقيمها غير المسلمين، سواء كان ذلك في الجامعات أو أماكن العمل، ونحوها، مما لا يستطيع المسلم في تلك البلاد التحرز منه إلا بمشقة.

### حكم المسألة:

# الاتجاه الأول:

لا يجوز الجلوس مع قوم يشربون الخمر، إلا أن ينكر عليهم، فإن قبلوا وإلا فارقهم.

وهو قول الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله- ، كما في مجموع فناوى ابن باز (').

(۱) مجموع فتاوي ابن باز ۲۰/۲۳، ٦١.

## الاتجاه الثاني:

وهو قول لبعص المعاصرين وخلاصته: أن الأصل هو المنع من الجلوس مع من يشرب الخمر، لكن إن خاف المسلم على نفسه الضرر لو امتنع أو رفض الدعوة فله أن يحضر، وكذا إن رجا إسلام من دعاء من جيرانه إذا قبل دعوته ونصحه وأحس منه ميلا للإسلام.

## أهم الأدلة:

- أنه يدخل تحت قاعدة ارتكاب أخف الضررين، وأهون الشرين،
   وقاعدة دفع الضرر الأعلى بتحمل ضرر أدنى.
- أن مصلحة دخول الكافر في الإسلام أعظم من مفسدة حضور مائدة يشرب عليها الخمر، فإذا لمس منه رغبة في معرفة الإسلام فيجوز أن يجب دعوته وإن كان يشرب فيها الخمر.

### المراجع:

- مجموع فتاوي ابن باز ، أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين، إعداد: متعب بن عبد الله
   القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة ، للشيخ خالد عبد القادر.

# أكل الطعام المختلط بيقايا لحم الخنزير

### العناوين الرادفة:

- اختلاط الطعام ببعض أجزاء الخنزير.
- طهى الطعام في أوان يوضع فيها الخنزير.

## صورة المسألة:

تناول المسلم المقيم خارج ديار الإسلام لطعام اختلط ببقايا لحم الخنزير، كأن تكون أدوات اللبح والسلخ في بعض المسالخ تستخدم للخنازير وغيرها، أو يكون الطعام قد غُلِي في سمن أو زيت غلى فيه لحم خنزير، أو يكون اللحم الحلال شوى على صفيحة بشوى عليها لحم خنزير ، كما يفعل في كثير من المطاعم في البلاد غير الإسلامية.

# حكم السألة:

إذا تيقن المسلم أن الطعام قد اختلط بلحم الخنزير ، فلا يجوز أكله إلا إذا أمكن تطهيره بالغسل، وإن لم يتبقن من اختلاطه فإنه يجوز الأكل منه.

وهو ما أخذت به اللحنة الدائمة للافتاء في المملكة العربية السعودية، وهو قول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله (١١)، وبعض علماء العصر.

(١) فتاوي اللحنة الدائمة ٢٢/ ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٦٤ . وفناوي الأقلبات المسلمة ص. ١٠٠ ، ٩٩ .

## دليل هذا القول:

أن الحلال هنا قد اشتبه بالمحرم يقيناً، فلا يجوز تناوله؛ لما يفضي إليه من تناول المحرم، أما إذا لم يتيقن من اختلاطه فيجوز تناوله؛ لأن الأصل هو الحمار ولا ينتقل عنه بمجرد الشك.

## المراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب:
   أحمد بن عد الرزاق الدويش.
  - فتاوى الأقليات المسلمة ، لمجموعة من العلماء.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين، إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.

#### \*\*

# اختلاط الطعام ببعض المحرمات البسارة

## العناوين الرادفة:

- تناول الطعام المختلط ببعض المحرمات اليسيرة.
  - اشتمال الأطعمة على محرمات يسيرة.

## صورة السألة:

وجود بعض الأطعمة التي يدخل في تركيبها بعض المواد المحرمة كمستخلصات الخنزير، وكثير منها إنزيمات حافظة في المواد الغذائية، وأصلها يرجع إلى عظام أو دهن الخنزير، فما الحكم الشرعي في تلك الأطعمة؟

# حكم السألة:

إذا كان الخلط يسيراً، واستحالت هذه المواد، وتغيرت تغيراً كماوباً بحيث لم يعد لها وجود، وتغيرت صفتها واسمها، فإنه يتغير حكمها، ولا تؤثر على حل الطعام أو الشراب.

وهو قول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله، ويعض علماء العصر (١١).

(١) فناوى الأقلبات المسلمة ص ٢٠٣ ، صناعة الفتوى وفقه الأقلبات ص ٣١٣، ٣١٣، ٤٥٥.

### أهم الأدلة:

- ١- أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يأكلون من جبن الجوس، وهم يضعون فيه الإنفحة من الحيوان الذي ذبحوه، ومعلوم أن ذبائحهم نجسة محرمة، وهذا الخلط لم يؤثر في الطعم أو الرائحة، فهو إما لحفظه أو لتجبنه ونحو ذلك.
- ٧- الأخذ بقاعدة الاستحالة، فمن القواعد عند الفقهاء أن النجاسة إذا استحالت تغير حكمها، كما إذا تحولت الخمر إلى خل، أو احترقت النجاسة وتحولت إلى رماد، أو أكلها الملح كما لو مات كلب أو خنزير في ملاحة، واستحال إلى ملح، فهنا تغيرت الصفة وتغير الاسم، فتغير الحكم، لأن الحكم يدور مع علته وجودا وعلما.

# المراجع:

- فتاوى الأقليات المسلمة، لمجموعة من العلماء.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات، للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن





#### ۲ź

# الدوطة

### العناوين المرادفة:

- دفع المرأة المهر لزوجها.
- أخذ الرجل مهره من المرأة.

### صورة المسألة :

في الهند جرت العادة أن تقوم المرأة أو أهلها بتدبير الدوطة للرجل لكي يتزوج المرأة.

# حكم المسألة:

هذه العادة سيئة منكرة، ويدعة قبيحة، مخالفة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وإجماع العلماء، والواجب أن يدفع الزوج لزوجته صداقًا. ونظراً لمجموعة من العوامل منها عدم رغبة الرجال في التقيد بالزواج فقد تلجأ لهذا المرأة في بلاد الغرب.

وقد تكلم في المسألة كلٌّ من المجمع الفقهمي التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجلة البحوث الإسلامية.

# ١ المجمع الفقهي الإسلامي ( رابطة العالم الإسلامي ):

اطلع المجلس على ما قدمه الشيخان الفاضلان الشيخ أبو الحسن الندوي والشيخ عبد القادر الهندي من بحث في هذه القضية.

# وبعد أن اطلع المجلس على ما ذكراه قرر ما يلي:

أولاً: شكر فضيلة الشيخ أبي الحسن الندوي، وشكر الأخ عبد القادر على ما أبدياه نحو عرض الموضوع، وعلى غيرتهما الدينية، وقيامهما بمحارية هذه البدعة والعادة السيئة، والمجلس يرجو منهما مواصلة العمل في كارية هذه العادة وغيرها من العادات السيئة، ويسأل الله لهما وللمسلمين التوفيق والتسديد، وأن يثيهها على جدهما واجتهادهما.

ثانيًا: ينبه المجلس الأخ عبد القادر وغيره، بأن هذا الزواج وإن كان غالفًا للزواج الشرعي من هذا الوجه إلا أنه زواج صحيح، معتبر شرعًا عند جمهور علماء المسلمين، ولم يخالف في صحته إلا بعض العلماء في حالة اشتراط عدم المهر. أما الأولاد الناشئون عن هذا الزواج، فهم أولاد شرعيون، منسوبون لآيائهم وأمهاتهم، نسبة شرعية صحيحة، وهذا بإجماع العلماء، حتى عند الذين لا يرون صحة هذا النكاح، المشروط فيه عدم المهر، فقد صرحوا في كتبهم بإلحاق الأولاد بآبائهم وأمهاتهم بهذا الزواج المذكور.

ثالثًا: يقرر المجلس: أن هذه العادة سيئة منكرة، وبدعة قبيحة، مخالفة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وإجماع العلماء، ومخالِفة لعمل المسلمين في جميع أزمانهم.

أما الكتاب؛ فقد قال تعالى: ﴿ وَمَا وَالنَّالِيَّةُ صَدُقَتِينَ غِلْلاً ﴾ النساء ١٤. وقال تعالى: ﴿ وَلا جُنَامَ عَلَيْكُمُ أَن تَكِيمُ مِنْ إِذَا النَّيْسُ مِنْ أَلْمُومِنْ ۚ ﴾ الممتحنة ١٠. وقال تصالى: ﴿ ﴿ فَمَا اَسْتَمَتُمُ مِن مِنْهُنَ فَعَاتُوهُنَّ أَجُورَهُ ﴿ وَبِعَنَهُ ﴾ النساء ٢٤. وغير ذلك من الآيات.

وأما السنة ؛ فقد جاءت مشروعية المهر في قوله ﷺ وفعله وتقريره ؛ فقد جاء في مسند الإمام أحمد ح ١٤٨٢٤ وسنن أبي داود ح ٢١١٠، عن جابر رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال: "لو أنَّ رجلاً أَعطَى امرأةً صَدَاقًا مِلءَ يَديْهِ طَعَامًا، كانت له حَلالاً".. فهذا من أقواله.

وأما فعله ؛ فقد جاء في صحيح مسلم ح ١٤٢٦ عن عائشة قالت: كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونصف أوقية. فهذا فعله.

وأما تقريره ؛ فقد جاء في الصحيحين وغيرهما، أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة. فقال: "ما هذا؟". قال: تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب. قال: "بارك الله لك". فهذا من تقريره، وهو إجماع المسلمين وعملهم، في كل زمان ومكان، ولله الحمد.

ويناء عليه فإن المجلس يقرر: أنه يجب أن يدفع الزوج لزوجته صداقًا سواء كان الصداق معجَّلًا. أو مؤجلًا، أو بعضه معجل وبعضه مؤجل. على أن يكون تأجيلًا حقيقيًّا يراد دفعه عند تيسره، وأنه يحرم أن يجرى الزواج بدون صداق من الزوج لزوجته.

ويوصي المجلس بأن السنة: تخفيف الصداق وتسهيله، وتيسير أمر النكاح، وذلك بترك التكاليف والنفقات الزائدة، ويحذر من الإسراف والتذير، لما في ذلك من الفوائد الكبرة. رابعًا: يناشد المجلس العلماء والأعيان والمسؤولين في الهند وغيرهم، محارية هذه العادة السيئة (الدوطة)، وأن يجدّوا ويجتهدوا في إيطالها وإزالتها من بلادهم، وعن ديارهم، فإنها مخالفة للشرائع السماوية، ومخالفة للعقول السلمة، والنظر المستقمم.

خامسًا: أن هذه العادة السيئة، علاوة على غنالفتها للشرع الإسلامي، هي مضرة بالنساء ضررًا حيويًّا. فالشباب لا يتزوجون عندئذ إلا الفتاة التي يقدم أهلها لهم مبلغًا من المال يرغبهم ويغريهم، فتحظى بنات الأغنياء بالزواج، وتقعد بنات الفقراء دون زواج، ولا يخفى ما في ذلك من محاذير ومفاسد. كما أن الزواج عندئذ يصبح مبنيًّا على الأغراض والمطامع المالية، لا على أساس اختيار الفتاة الأفضل والشاب الأفضل.

والمشاهد اليوم في العالم الغربي أن الفتاة غير الغنية تحتاج أن تقضي ربيع شبابها، في العمل والاكتساب، حتى تجمع المبلخ الذي يمكن به ترغيب الرجال في الزواج منها.

فالإسلام قد كرم المرأة تكريًا، حين أوجب على الرجل الراغب في زواجها أن يقدم هو إليها مهرًا تُصلح به شأنها وتهيئ نفسها، وبذلك فتح بابًا لزواج الفقيرات، لأنهن يكفيهن المهر القليل، فيسهل على الرجال غير الأغنياء الزواج بهن. والله ولى التوفيق.

# ٧- مجلة البحوث الإسلامية:

جاء في مجلة البحوث الإسلامية العدد الرابع والثلاثون: لا خلاف حول جلاء الحكمة في حالة المصالح التي شهد الشرع لبطلانها، فمثلا لا يجوز

القول بمساواة البنت بالولد في الميراث قولا من القائل أن المصلحة تستلزم ذلك للتساوي في القرابة والمشاركة في أعباء الحياة فتلك مصلحة شهد الشرع لبطلانها ؛ إعمالا لقول سبحانه ﴿ يُوسِيكُو اللَّهُ فِي أَوْلَندِكُم اللَّهُ لِللَّاكِرِ مِثْلُ مَقِل الْأُنْشُكِّنَّ ﴾ [النساء ١١] فللنص حكمة تكمن في أن الرحل قوام على المرأة، وهو المسؤول عن الانفاق عليها، دون أن تكون المرأة مسؤولة عن ذلك مطلقاً، فهي مستقلة في ذمتها المالية، ولا تلزم كما في الغرب بدفع الدوطة أو البائنة، وهذا دليل على تقدم التشريع الإسلامي الذي احتفظ للمرأة بذمتها المالية المستقلة بعد الزواج(١).

### : 2211

- موقع المجمع الفقهي الإسلامي.
- مجلة البحوث الإسلامية العدد الرابع والثلاثون.
- النوازل في قضاء التنفيذ في المعاملات وفقه الأسرة (الحقوق المدنية) رسالة دكتوراه جامعة الامام محمدين سعود الاسلامية
- النوازل في النكاح وفرقه رسالة ماجستير قسم الفقه كلية الشريعة جامعة الامام محمدين سعود الاسلامية.

(١) مجلة البحوث الإسلامية العند الرابع والثلاثون، الجزء رقم: ٣٤، الصفحة رقم: ١٨٤

40

### إسلام المرأة دون زوجها

#### العناوين المرادفة:

- بقاء المسلمة حديثاً تحت زوجها غير المسلم.
- إسلام المرأة وبقاء زوجها غير المسلم على دينه.
  - بقاء السلمة في عصمة الكافر.

### صورة المسألة:

أن تسلم المرأة المتزوجة بكافر بينما يبقى زوجها على غير ملة الإسلام، وهنا ما مصير عقد زواج هذه المرأة؟ وما مصير أسرتها وما مصير أولادها؟

# حكم المسألة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على اتجاهين:

الاقتصاه الأولى: لا يجوز أن يستمر هذا النكاح حيث منع الكثير من الفقهاء استمرار بقاء المرأة المسلمة تحت زوجها الكافر، فالفرقة تقع بالإسلام عند الجمهور، وخالف الخنفية في هذا فذهبوا إلى أن الفرقة لا تقع بالإسلام نفسه ولكن بعوض الإسلام على الطرف الآخر، فإن أسلم أقرا على النكاح وإلا فرق القاضي بينهما.

وقيل تنتظر المرأة إسلام زوجها حتى انتهاء العدة، فإن أسلم قبل انتهاء العدة فهي له، وإن انقضت العدة فهي بالخيار إن هو أسلم بعد ذلك.

والإنسان لا يهمه أن يفقد ولده أو زوجته أو أباه أو أمه من أجل إقامة دينه، لقد كان السلف الصالح ربما يبغض بعضهم أباه أو ابنه ؛ لأنه مخالف له في دين الله، وعلى هذا فإذا أسلمت المرأة وزوجها مصر على الكفر، فإن أكثر أهل العلم يقولون: يتنظر في الأمر حتى تنتهي العدة، فإن أسلم الزوج في أثناء العدة فالنكاح بحاله ولا تفريق بينهما، وإن انتهت العدة قبل أن يسلم الزوج فإننا نتين انفساخ النكاح منذ أسلمت المرأة وحينتذ لا تحل له إلا أن يسلم ويعقد عليها عقداً جديداً.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن المرأة محبوسة على زوجها إذا أسلمت حتى تنقضي العدة، لا يمكنها أن تتزوج، فإذا أسلم فهي زوجته، وإذا انتهت العدة فإنها بالخيار إذا أسلم زوجها بعد العدة إن شاءت رجعت إليه، وهذا القول هو القول الراجع؛ لأن النبي قل رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين، وعلى هذا فإذا أسلمت الزوجة وزوجها باق على الكفر فإنه يفرق بينهما، ثم إن أسلم قبل انتهاء عدتها فهي زوجته ولا خيار لها في العدة، وأما إذا انتهت العدة فإن شاءت أن تتزوج بغيره فلها أن تتزوج، وإن بقيت وأسلم ولو بعد مدة فلها أن تلحق به (').

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وهو الذي رجحه الشيخ ابن عثيمين، وعليه فتوى دار الإفتاء المصرية(") وغيرهم.

واستدلوا بما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رد زينب ابنته على زوجها أبي العاص بنكاحها الأول ارواه الترمذي برقم (١١٤٣) وأبو داود برقم (٢٢٤٠) وابن ماجة برقم (٢٠١٩)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة إسماله

وكان إسلامه بعد نزول آيات سورة المتحنة، والتي فيها تحريم المسلمات على المشركين بستتين، والظاهر انقضاء عدتها في هذه المدة. ومع ذلك ردها النبي على إليه بالنكاح الأول (")..

وفتوى دار الإفتاء المصرية جاءت على هذا القول. وإليك فتوى فضيلة الشيخ أحمد هريدي<sup>(ء)</sup>:

<sup>(</sup>١) موقع رسالة الإسلام على الإنتونت..

<sup>(</sup>٢) انظر: فتاوي دار الإفناء المصرية، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٦٥م..

<sup>(</sup>۳) انظر: زاد المعاد (۱۳۳/۵ - ۱۶۰)، المفني (۸/۱۰ - ۱۰)، الشرح المعتم (۱۸/۸۰- ۲۸۸)

<sup>(</sup>٤) السابق نفسه.

<sup>(</sup>٥) انظر: فناوى درا الإفتاء المصرية بتاريخ ١٢ يولية ١٩٦٥م.

المنصوص عليه في فقه الخنفية أنه إذا أسلمت زوجة الكتابي - المسيحي أو اليهودي - عرض الإسلام على الزوج، فإن أسلم بقيت الزوجية بينهما، وإن لم يسلم حكم القاضي بالتغريق بينهما بإبائه عن الإسلام، وبهذا الحكم تنقطع العلاقة الزوجية بينهما ولا سلطان له عليها.

ويكون هذا التفريق طلاقاً بانتاً سواء أكان قبل الدخول أم بعده فلا يملك مراجعتها، وينقص بهذا الطلاق عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته حتى لو أسلم بعد ذلك وتزوجها قبل أن تنزوج غيره لا يكون له عليها سوى طلقتين إذا كانت طلقة التفريق غير مسبوقة بطلاق آخر.

وتجب عليها العدة، وهي أن ترى الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ صدور حكم التفريق إن كانت من ذوات الحيض.

وأقل مدة تصدق فيها أنها رأت الحيض ثلاث مرات كوامل، ستون يومًا، أو أن تضع حملها إن كانت حاملاً.

أما إذا لم تكن من ذوات الحيض ولا حاملاً بأن كانت صغيرة لا تحيض أما إذا لم تكن من ذوات الحيض ولا حاملاً بأن كانت صغيرة لا تحيية وكبيرة ويلغت سن البأس فعدتها ثلاثة أشهر من تاريخ الطلاق أي الفرقة وجملة ذلك تسعون يوماً، ويجب على الرجل نفقة العدة لهذه المرأة إذا كان هناك دخول لأن المانع من استمرار الزواج قد جاء من جهته بسبب إبائه عن الإسلام، وكذلك يقع طلاقه عليها إذا طلقها مرة أخرى وهي في العدة. أهد وأيضا فتوى فضيلة الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر(1):

.

<sup>(</sup>١) انظر: فناوى دار الإفناء المصرية بناريخ جمادي الأولى سنة ١٣٧٦ هجرية - ١٩ ديسمبر سنة=

نفيد أن المنصوص عليه شرعاً أن المسيحية المتزوجة بمسيحي إذا أسلمت عرض الإسلام على زوجها، فإن أسلم بقي الزواج بينهما، وإن امتنع عن الإسلام فرق القاضي بينهما بطلقة بائنة.

وإذاً فلا بد للتفريق بين المسيحية التي أسلمت وزوجها المسيحي، من عرض الإسلام عليه، وأن يكون التفريق بواسطة القاضي عند الامتناع عن الإسلام بعد العرض عليه، فإن لم يفرق القاضي بينهما تكون الزوجية قائمة.

ومن ذلك يتبين أن زواج المسيحية التي أسلمت، بمسلم، قبل عرض الإسلام على الزوج، وقبل تفريق القاضي، يكون زواجاً غير صحيح؛ لأن الزوجة لا تزال على عصمة زوجها المسيحي، ويجب التفريق بين زوجها الثاني وينها شرعاً.أهد

وجاء في أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب (1): إذا أسلم الزوجان الكافران معا قُبِل نكاحهما وأقِرًا عليه، أما إذا أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر، ففي المسألة تفصيل.

فإن كان الذي أسلم هو الرجل وكانت زوجته كتابية أقر نكاحهما لأنه يجوز للمسلم أن يتزوج من كتابية، وأما إن أسلم الرجل ولم تكن زوجته

=۲۵۹۱م.

<sup>(</sup>١) أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب(ص٣٨٠- ٣٨١).

كتابية كأن كانت ملحدة فهذا نكاح لا يقر عليه ؛ لأن الإسلام يمنع زواج المسلم من الكافرة خلا الكتابية.

وإن كان الذي أسلم هو المرأة فلا تقر على نكاحها؛ لأنه لا يجوز للمسلمة أن تبقى في عصمة كافر. سواء كان من أهل الكتاب أو من غيرهم.

#### دليلهم:

استدل أصحاب هذا الرأي بقوله سيحانه وتعالى في سورة المتحنة: ﴿ يَتَأَيُّ النَّذِينَ مَامُوا إِذَا عَبْدَكُمُ النُوْينَتُ مُهَنِحِرَتِ فَانْتَحِرُهُمُّ آللهُ أَعْلَمُ بِينَتِينَّ فَإِنْ عَلَيْتُمُونَّ مُؤْمِنَتِهُ وَلَا رَبِّهُ وَمُنَّ إِنَّ الْكُفَّارِ لَا فَيْ عَلَى الْمُعْرَفِ هُمْ يَطُونَ فَنْ اللهِ المفتحنة ١٠.

# الانجاه الثاني:.

ذهب المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في قراره إلى أن هناك من العلماء من أجاز بقاء العلاقة الزوجية الكاملة بما فيها المعاشرة الزوجية مشترطاً لهذا الجواز، بقوله: إذا كان لا يضيرها في دينها وتطمع في إسلامه، وذلك لعدم تنفير النساء من الدخول في الإسلام إذا علمن أنهن سيفارقن أزواجهن ويتركن أسرهن.

وإليك نص قرار الجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (٢) في موضوع إسلام المرأة ويقاء زوجها على دينه":

(١) إسلام المرأة وبقاء زوجها على دينه، المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث

\_

<sup>(</sup>دبلن) - مج ٢.ع ٢، ص ص ١٣٠ - ٢٠٥. (٢) قرار المجلس الأوروبي للإقناء والبحوث رقم ٨/٣.

بعد اطلاع المجلس على البحوث والدراسات المختلفة في توجهاتها والتي تتاولت الموضوع بتعميق وتفصيل في دورات ثلاث متالية ، واستعراض الآراء الفقهية وأدلتها ، مع ربطها بقواعد الفقه وأصوله ومقاصد الشرع، ومع مراعاة الظروف الخاصة التي تعيشها المسلمات الجديدات في الغرب، حين بقاء أزواجهن على أديانهم، فإن المجلس يؤكد أنه يحرم على المسلمة أن تتزوج ابتداء من غير المسلم، وعلى هذا إجماع الأمة سلفاً وخَلَفاً، أمّا إذا كان الزواج قبل إسلامها فقد قرر المجلس في ذلك ما يلى:

أولاً: إذا أسلم الزوجان معاً ولم تكن الزوجة ممن يحرم عليه الزواج بها ابتداء (كالحرمة عليه حرمة مؤبدة بنسب أو رضاع) فهما على نكاحهما.

ثانياً: إذا أسلم الزوج وحده، ولم يكن بينهما سببٌ من أسباب التحريم، وكانت الزوجة من أهل الكتاب فهما على نكاحهما.

ثالثاً: إذا أسلمت الزوجة وبقي الزوج على دينه فيرى المجلس:

أ - إن كان إسلامها قبل الدخول بها فتجب الفرقة حالاً.

ب- إن كان إسلامها بعد الدخول وأسلم الزوج قبل انقضاء عدتها،
 فهما على نكاحهما.

إن كان إسلامها بعد الدخول، وانقضت العدة. فلها أن تنظر إسلامه ولو طالت المدة، فإن أسلم فهما على نكاحهما الأول دون حاجة إلى تجديد له.

 د- إذا اختارت الزوجة نكاح غير زوجها بعد انقضاء العدة فيلزمها طلب فسخ النكاح عن طريق القضاء. خامساً: لا يجوز للزوجة عند المذاهب الأربعة بعد انقضاء عدتها البقاء عند زوجها، أو تمكينه من نفسها. ويرى بعض العلماء أنه يجوز لها أن تمكث مع زوجها بكامل الحقوق والواجبات الزوجية إذا كان لا يضيرها في دينها وتطمع في إسلامه. وذلك لعدم تنفير النساء من الدخول في الإسلام إذا علمن أنهن سيفارقن أزواجهن ويتركن أسرهن. ويستندون في ذلك إلى قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في تخيير امرأة أسلمت ولم يسلم زوجها: "إن شاءت فارقته، وإن شاءت قرت عنده" وهي رواية ثابتة عن يزيد بن عبد الله الخطمي. كما يستندون إلى رأي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إذا أسلمت النصوانية امرأة اليهودي أو النصراني كان أحق بيضعها لأن له عهداً. وهي وحماد أبى سليمان.

وفضيلة الشيخ فيصل مولوي –رحمه الله- نائب رئيس المجلس الوربي للبحوث والإفتاء له دراسة بعنوان إسلام المرأة ويقاء زوجها على دينه''.

وهو في هذه الدراسة ينقد نتائج دراسة الشيخ عبد الله الجديع لإسلام المرأة وبقاء زوجها على دينه.

ويبدأ بعرض نتائج دراسة الشيخ، ثم يشير إلى وجود نص قاطع في المسألة هو الآية ﴿ وَلاَتُنكِحُوا ٱلمُشْرِكِينَ كَنَّى يُؤمِنُوا وَلَمَيْدُ تُؤمِنُ خَرِيْنِ مُشْرِلِو وَلَقَ

(١) المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (دبلن) - صح ٢ ع ٢، ص ص٣٤٣ -٣٠٨. أَعْجَبُكُمْ ﴾ ســورة البقــرة ٢٢١ والآيــة ﴿ وَلَا تَتُمِكُوا بِعِيمَ الْكَوْلَةِ ﴾ ســورة المنحنة ١٠، لمنع استمرار التي أسلمت مع زوجها غير المسلم خلافاً لتأويل الدراسة.

ثم يفند حقيقة الإجماع بين الصحابة والتابعين حول مسألة زواج المسلمة من غير المسلم ؛ حيث يؤكد على إبطال عقد النكاح، ويوضح رأي عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وبعض التابعين والصحابة والفقها، في هذه المسألة، كما يتناول أدلة الشيخ الجديع على جواز بقاء المرأة بعد إسلامها مع زوجها غير المسلم، والرد على هذه الأدلة، ويخلص إلى وجوب فسخ عقد النكاح السابق إذا أسلمت الزوجة، ويتطرق لكيفية فسخه وأسباب الفسخ. وناقشت المسألة المجامع الفقهية، فأولاً نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني لجمع فقها، الشريعة بأمريكا الشمالية (1) على:

أنه إذا أسلمت المرأة ويقي زوجها على غير الإسلام حرمت المعاشرة الزوجية بينهما على الفور، وتبقى العصمة موقوفة مدة العدة: فإن أسلم فهما على نكاحهما، وإن بقي على دينه حتى انقضاء العدة فالزوجة مخيرة بين أن ترفع أمرها إلى القاضي لبفسخ نكاحها، أو أن تنتظر فيئة زوجها وتترقب إسلامه ليستأنفا نكاحهما متى فاء إلى الإسلام.. اه..

(١) المتعقد بكوبهاجن الدانمارك مع الرابطة الإسلامية، في الفترة من ٤ - ٧ من شهر جمادى الأولى
 لعام ١٤٢٥ هد الموافق ٢٦ - ٢٥ من يونيو لعام ٢٠٠٤م.

### المراجع :

- مع الفقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
  - الإسلام سؤال وجواب.
    - موقع رسالة الإسلام.
  - موقع دار الإفتاء المصرية.
  - المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.
- المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (دبلن) مج ٢.

ع۲.

#### 47

# زواج الأصدقاء في بلاد الغرب

### العناوين المرادفة:

الزواج المسر للمسلمين في الغرب.

زواج الأصحاب.

# صورة المسألة :

أن تتنازل المرأة في هذا العقد عن حقها في المبيت والنفقة والسكنى، وهذا التنازل يكون مؤقتاً حتى صلاح الأحوال.

ويناء على هذا العقد يمكن أن يتزوج الشاب بالشابة بعقد شرعي صحيح مستوف للشروط والأركان، من الولي والشاهدين والمهر، ولو لم يكن لهما سكن يأويان إليه، فيستمتع أحدهما بالآخر، ثم يأوي كل واحد منهما إلى منزل والده، فلبس زواج متعة مؤقت بمدة في العقد، ولا زواجاً بلا ولي أو شهود أو مهر.

والرجل في هذا الزواج يشترط في هذا العقد إسقاط النفقة أو السكنى أو القَسَم ابتداء.

والسبب في هذا هو غلاء المسكن بشكل كبير في بلاد الغرب.

### حكم المسألة:

جواز مثل هذا النكاح وهو **الانجاه الأول** إذا استوفي شروط النكاح المعروفة وخلا من الموانع الشرعية. وقد قرر مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثامنة عشرة جوازه، وإن كان يراه خلاف الأولى.

# واليك نص قراره:

قرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي (١١)، في موضوع: (عقود النكاح المستحدثة):

أنّ إبرامَ عقادِ زواج تتنازل فيه المرأة عن السكن والنفقة والقسّم، أو بعضٍ منها، وترضى بأن يأتي الرجل إلى دارها في أي وقت شاء من ليل أو نهار، ويتناول ذلك أيضاً إبرام عقد زواج على أن تظل الفتاة في بيت أهلها ثم يلتقيان متى رغبا في بيت أهلها أو في أي مكان آخر، حيث لا يتوافر سكن لهما ولا نفقة، هذان العقدان وأشالهما صحيحان إذا توافرت فيهما أركان الزواج، وشروطه، وخلوه من الموانع، ولكن ذلك خلاف الأولى.

ويذلك أفتى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله فقد سئل الشيخ ابن باز رحمه الله: عن زواج المسيار، وهذا الزواج هو أن يتزوج الرجل ثانية أو ثالثة أو رابعة، وهذه الزوجة يكون عندها ظروف تجبرها على البقاء عند والديها أو أحدهما في بيتها، فيذهب إليها زوجها في أوقات مختلفة تخضع لظروف كل منهما، فما حكم الشريعة في مثل هذا الزواج؟.

(١) في دورته النامنة عشرة المنعقمة بمكة المكرمة في الفترة من ١٠ - ١٤٣٧/٣/١٤هـ الذي يسوافقه ٨- ٢٠٠٦/٤/١٢م.

فأجاب - رحمه الله - : لا حرج في ذلك إذا استوفى العقد الشروط المعتبرة شرعاً، وهي وجود الولى، ورضا الزوجين، وحضور شاهدين عدلين على إجراء العقد، وسلامة الزوجين من الموانع؛ لعموم قول النبي ﷺ: (أحق الشروط أن توفوا به، ما استحللتم به الفروج) [رواه البخاري ح ٢٧٢١]؛ وقوله ﷺ: (المسلمون على شروطهم )[رواه ح ٣٥٩٤]. فإذا اتفق الزوجان على أن المرأة تبقى عند أهلها، أو على أن القسم يكون لها نهاراً لا ليلاً، أو في أيام معينة، أو ليالي معينة: فلا بأس بذلك، بشرط إعلان النكاح، وعدم إخفائه(١).

وزواج المسيار في الحقيقة والمعنى هو زواج الأصدقاء أو الزواج الميسر في بلاد غير المسلمين بلا فرق.

وقد أفتي بمثل ذلك جماعة من علماء العصر، وأكثر فقهاء المجمع الفقهي.

الاتجاه الثاني: صحة النكاح وبطلان الشرط إذا ذكر في العقد، وهو مذهب بعض المعاصرين، فذهب الشافعية والحنابلة إلى صحة النكاح وفساد الشرط.

قال ابن قدامة الحنبلي، " أن يشترط أن لا مهر لها ولا نفقة، أو يقسم لها أكثر من امرأته الأخرى، أو أقل، فالشرط باطل ويصح النكاح". وينبني

(١) فتاوي علماء البلد الحرام (ص ٤٥٠، ٤٥١). موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

على ذلك أنها متى ما طالبت المرأة بالسكن أو النفقة أو القسم وجب عليه أن يفعل ذلك أو يطلق.

وقال النووي الشافعي في منهاج الطالبين: "وإن خالف - أي خالف الشرط مقتضى النكاح - ولم يخل بمقصوده الأصلي؛ كشرط أن لا يتزوج عليها أو لا نفقة لها، صح النكاح وفسد الشرط والمهر".

### الانجاه الثالث:

أنه إذا شرط ذلك في العقد بطل وفسخ النكاح ما لم يدخل بها، فإذا دخل بها ثبت النكاح ولها الصداق وسقط الشرط.

فقد ذهب المالكية إلى أنه إن شرط في العقد أنه لا نفقة لمها عليه، فإن النكاح يفسخ ما لم يدخل بها، فإذا دخل بها ثبت النكاح، ولمها صداق المثل، ويسقط الشرط.

قال عليش في شرحه لمختصر خليل المالكي، وهو يتحدث عن الشروط في النكاح: "القسم الثاني: ما يكون مناقضاً لمقتضى العقد؛ كشرطه على المرأة أن لا يقسم لها أو أن يؤثر عليها، أو أن لا ينفق عليها أو لا يكسوها" إلى أن قال رحمه الله: " فهذا القسم لا يجوز اشتراطه في عقد النكاح، ويفسد به النكاح إن شرط فيه، ثم اختلف في ذلك، فقيل: يفسخ النكاح قبل الدخول ويثبت بعده ويسقط قبل الدخول ويثبت بعده ويسقط الشرط، وهذا هوالمشهور".

وأما إسقاط المرأة لحقها من النفقة والسكن والقسم بعد العقد برضاها، فلا بأس بذلك، ولها الرجوع إذا أرادت ذلك.

قال ابن قدامة رحمه الله في المغني: "وإذا خافت المرأة نشوز زوجها وإحراضه عنها لرغبة عنها، إما لمرضٍ بها أو كبر أو دمامة، فلا بأس أن تضع عنه بعض حقوقها تسترضيه بذلك، لقول الله تعالى: ﴿ وَلِينَ آمَرُا أَمُ عَلَقَ مِنْ مِنْكَمَا مُتَوَامِنَا فَلَا مُمَاكَمَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحًا بَيْتُهُمَا صَلَّما فَاللَّهُ مُعَيِّقً ﴾ للنساه: ١٢٨،

### الراجع :

- فتاوى علماء البلد الحرام.
- مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز.
  - موقع الشبكة الإسلامية.
  - موقع الإسلام سؤال وجواب.
  - قرارات مجمع الفقه الإسلامي.

#### \*\*

# زواج المسلم من كتابية

### العناوين المرادفة:

زواج المسلم من نصرانية.

زواج المسلم من يهودية.

# صورة المسألة :

أن يتزوج المسلم امرأة من أهل الكتاب، سواء أكانت يهودية، أو نصرانية، وهو أمر منصوص عليه في كتاب الله تعالى ولا خلاف فيه يستحق الذكر وإنما أشكل الأمر في هذا العصر لكون المتسبين لليهودية أو النصرانية لا يلتزمون بشيء من شعائرها في الغالب، ولشيوع الفاحشة بينهم.

### حكم المسألة:

جمهور علماء المسلمين قديما وحديثا على الجواز، ولكن لما أصبح بعض المنتسبين لليهودية والنصرانية يعلنون إلحادهم وانتشر الزنا في مجتمعاتهم حتى أصبح غالبهم لا يرى به بأسا، بل تعتبر المرأة التي لا تمارسه قبل النكاح غير سوية، أعاد علماء العصر النظر في إطلاق الحل على النحو التالي:

### فتاوى العلماء:

سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، عن حكم نكاح نساء أهل الكتاب، فأجاب قائلاً: حكم ذلك الحل والإباحة عند جمهور أهل العلم؛ لقول الله سبحانه: ﴿ وَإِن آمَرُأَةٌ خَافَتْ مِنْ مِتْهِهَا نُشُونًا أَوْ إِمْرَاشًا فَلَاجُنَاعَ عَلَيْهَا أَن يُقْدِلِهَا بَيْنَهُمَا صُلْمًا

وَالشَّلْحُ عَيْرٌ ﴾ المائدة 10، والمحصنة هي الحرة العفيفة في أصح أقوال علماء التفسير.

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في تفسير هذه الآية ما نصه: "وقوله: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُوْمِنَاتِ أَيْ وَأُجِل لكم نكاح الحرائر العفائف من النساء المؤمنات، وذكر هذا توطئة لما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿ وَالْفَصْنَتُ مِنَ اللّهِمَ الْوَمَاءُ الْكِمَتُ مِن النساء المؤمنات، وذكر هذا توطئة لما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿ وَالْفَصْنَتُ حَكَاه ابن جرير عن مجاهد، وإنما قال مجاهد: المحصنات الحرائر، فيحتمل أن يكون أراد ما حكاه عنه، ويحتمل أن يكون أراد بالحرة العفيفة كما في الرواية يكون ذمية وهي مع ذلك غير عفيفة، فيفسد حالها بالكلية ويتحصل زوجها على ما قبل في المشل: حشف وسوء كيل، والظاهر من الآية أن المواد بالمحصنات العفيفات عن الزنا، كما قال تعالى في الآية الآخرى: ﴿ مُعْصَنَتُهِ بِالْحُصِنَاتِ العَفْهَاتُ مِن الْزَنا، كما قال تعالى في الآية الآخرى: ﴿ مُعْصَنَتُهِ النَّهِ مَنْ اللّهِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللهُ اللللهُ الللّهُ اللللهُ الللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ

# وفتاوي الأزهر على الإباحة.

فقد أفتى فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراعة ١٦ جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ. ١١ يناير ١٩٣٥م، بالجواز وإليك نص فتواه: "يجوز في الشريعة الإسلامية تزوج المسلم بالكتابية، مسيحية كانت أو موسوية، متى كانا خاليين من موانع الزواج، فإذا كان العاقدان في حادثة السؤال المبينان في صورة وثيقة الزواج المرافقة للسؤال مكلفين وأجريا عقد زواجهما بإيجاب من أحدهما وقبول من الآخر في مجلس العقد أمام شهود سامعين معا فاهمين أن ما أجرياه أمامهم هو عقد زواج، كان هذا العقد صحيحاً وتترتب عليه آثاره، ولا يشترط لصحته أن يكون الشهود فيه مسلمين، كما لا يشترط أن يصد منهما أمام قاض شرعي أو مأمور مسلمين، ومن ملك عقدة النكاح ملك حلها بالطلاق، ومن ذلك يعلم أنه يسوغ للزوج المسلم المصري في حادثة السؤال أن يوقع الطلاق على زوجته المسيحية أمام المفوضين المصريين.

# ومن الفتاوي أيضا فتوي:

قرارات المجامع الفقهية جاءت بالجواز:

# ١- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، حول الزواج بالكتابية:

بين القرار أن الكتابية هي التي يثبت انتماؤها المجمل إلى اليهودية أو النصرائية، ووصَّح أن العقد على الكتابية العفيفة صحيح، وأن الزواج بها مشروع مع الكراهية، ولكنه محقوف بالمخاطر، خاصة فيما يتعلق بمستقبل الناشئة، ثم وصَّح أن للزوجة الكتابية الحق في ممارسة شعائرها الدينية، وأن لها حضانة طفلها عند التفرق حتى يبلغ السابعة، ما لم يترتب على ذلك مضرة بالطفل في دينه.

# ٢- وجاء في قرار الجلس الأوربي للبحوث والإفتاء (١٠):

الزواج من الكتابية:

استعرض المجلس موضوع "الزواج من الكتابية" والأبحاث الـتي تناولته، وبعد المداولة والنظر قور ما يلي:

أولاً: الكتابية، هي: من تؤمن بدين سماوي الأصل كالهودية والنصرانية، فهي مؤمنة - في الجملة - بالله ورسالاته والدار الآخرة. وليست ملحدة أو مرتدة عن دينها، ولا مؤمنة بدين ليس له نسب معروف إلى السماء.

وقد ذهب جمهور علماء المسلمين إلى إباحة الزواج من الكتابية، لقوله تعالى في سورة المائدة، وهي من أواخر ما نزل من القرآن الكريم: ﴿ آلَيْتُمْ أَيْلُونَكُمُ الطَّيِّبَتُكُ وَسَلَمُهُ الْنِينَ أَوْلُواْ الكِتَبَ عِلَّ لَكُمْ وَلَلَمَاكُمْ عِلَّ لَمُّمْ وَالْنَحْمَسَتُكُ مِنَ الْمَيْنَ أُولُواْ الكِتَبَ عِلْ لَكُمْ وَلَلَمَاكُمْ عِلْ أَنْمُ وَلَلْمُعَمِّنَكُ مِنَ اللَّهِيْ أَوْلُواْ الكِتَبَ مِنْ قَبَلِكُمْ إِنَّا مَائِينَدُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ مُعْتِمِينِينَ عَبْرَ مُسْتَخِينَ وَلَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ المائلة: 10.

وذهب بعض السلف إلى كراهة أو منع النزواج من الكتابية، كعبد الله بن عمر من الصحابة، والصواب رأي الجمهور لصراحة الآية.

ثانياً: ضوابط يجب مراعاتها عند الزواج من الكتابية:

الأول: الاستيثاق من كونها "كتابية" على المعنى المتقدم ذكره.

(١) قرار ١٤/٦.

ومن المعلوم في الغرب الآن أنه ليست كل فتاة تولد من أبوين مسيحيين مثلاً مسيحية. ولا كل من نشأت في بيئة مسيحية تكون مسيحية بالضرورة، فقد تكون شيوعية مادية، وقد تكون على نحلة مرفوضة أساساً في نظر الإسلام كالبهائية ونحوها.

الثاني: أن تكون عفيفة محصنة، فإن الله لم يبح كل كتابية، بل قيد في آياته الإباحة نفسها بالإحصان. والإحصان هو العفة عن الزنا كان ذلك أصالة أو بتوبة.

الثالث: ألا تكون من قوم معادين للإسلام وأهله، ما لم يثبت أنها ليست على موقف قومها. قال تعالى: ﴿ لَا يَهَدُ فَوَا يُؤْمِنُونَ يَاللّهِ وَٱلْمَوْدَ اللّهِ عَلَى المِحادلة: ٢٢]، والزواج يوجب المودة كما قضار تعالى: ﴿ وَمِنْ مَلِيَتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَنْ فَهَا يَشْكُوا إِلَيْهَا كَمَا اللّهِ عَلَى اللّهِ وَمِنْ مَلِيَتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَنْ فَهَا لِتَتَهُوا إِلَيْهَا وَمَعَمَّلُ بِيَنْكُمْ أَنْ فَيْ فَلِكُ لَايَتِهِ يَقَوْمٍ بِتَمْكُونُ اللّهِ عَلَى اللهِ وم : ٢١. ويقيم مَنْ فَيْ وَلِكُ لَايَتِهِ لِقَوْمٍ بِتَمْكُونُ اللّهِ اللهِ وم : ٢١. الرابع : ألا يكون من وراء الزواج من الكتابية فتنة ولا ضرر معقق أو مرجّع ، فإن استعمال المباحات كلها مقيد بعدم الضرر، فإذا تبين أن في إطلاق استعمالها ضرراً عاماً منعت منعاً عاماً، أو ضرراً خاصاً منعت منعاً خاصاً، وكلما عظم الضرر تأكد المنع والتحريم، وقد قال \$ : "لا ضرر ولا ضرار ارواء ابن ماجة ح ١٣٣٠.

# والضرر المخوف بزواج غير المسلمة يتحقق في صور كثيرة:

منها: أن ينتشر الزواج من غير المسلمات، بحيث يؤثر على الفتيات المسلمات الصالحات للزواج.

ومنها: أن يتساهل بعض الناس في مراعاة شرط الإحصان -العفاف - الذي قيد به القرآن حل الزواج منهن.

ومنها: الخوف على الذرية من الانحراف، وما يلحق من عواقب في حق الزوج في حياته بتأثره بما عليه زوجته غير المسلمة، والتصرف ببدنه وتركته بعد موته.

# الشبكة الإسلامية:

اختلف الأثمة في شرط جواز نكاح الكتابية، فقال بعضهم: يشترط شرطان:

الأول: أن يكون أصلها منتمياً إلى بني إسرائيل.

الثاني: أن تكون محصنة غير زانية ولا متخذة أخدان.

وأكثر العلماء على أن شرط نكاحها أن تكون محصنة ، أي عفيفة غير زانية ولا فاجرة. وقد تزوّج جماعة من الصحابة من نساء النصارى ولم يروا في ذلك بأساً.

وكان ابن عمر يمنع من ذلك، وروي عن عمر نفسه رضي الله عنه.

ويقتضي الإحصان، أن تكون غير متبرجة على شكل أهل الفجور لأن ذلك لسر لباس أهل العفة والاحصان. والله أعلم. القِضايا المعاصرة فيي فقه الأقليات المصلمة

#### المراجع:

- مجلة البحوث الإسلامية العدد الحادي والعشرون الإصدار: من ربيع
  - الأول إلى جمادي الثانية لسنة ١٤٠٨هـ.
  - موقع المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.
  - موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
    - موقع يسألونك للشيخ حسام عفانة.
      - موقع الإسلام سؤال وجواب.
        - موقع الشبكة الإسلامية.
    - الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب.
      - الخلاصة في فقه الأقليات.
      - المغنى لابن قدامة مكتبة القاهرة

#### 44

# زواج المسلمة من شيوعي

#### العناوين المرادفة:

زواج المسلمة من ماركسي.

زواج المسلمة من ملحد ينتسب لأسرة مسلمة.

# صورة المسألة:

انتشرت الشيوعية بين المسلمين في بعض البلاد، حتى أصبح المسلمون أقلية فيها، والمرأة المسلمة ربما لا تجد الكفء من غير هؤلاء مع أنهم قد يتطقون الشهادتين.

# حكم المسألة:

يحرم على المسلمة الزواج من الشيوعي ؛ لأنه ملحد لا يرى وجود الإلـه ولا يؤمن به.

والمدليل؛ قولـه تعـالى: ﴿ وَلَا تَسْكِمُوا النَّشْرِكَةِ حَقَّ يُؤْمِنُ وَلَاَمَةٌ مُؤْمِكَةً خَيْرًا مِن تُشْرِكَة وَلَوْ اَعْجَبُـتَكُمُّ وَلَا تُسْكِحُوا النَّشْرِكِينَ حَقَّ يُؤْمِنُواْ وَلَمْسَدُّ مُؤْمِنُ عَ وَلَوْ اَعْجَبُكُمُّ الْوَاقِيلَ يَدْخُونَ إِلَى النَّارِ وَاقْهُ يَعْقُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْسَفْعِيرَة بإذْمِهِ. وَرُبَّيَّتُهُ عَايَدِهِ. يقامِي لَمَنْهُمْ يَتَكُرُونَ ﴿ اللّهِ وَاقْهُ يَعْقُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْسَفْعِيرَة بإذْمِهِ. وَرُبَّيَّ

وقد انتهت كلمة المجامع الفقهية إلى حرمة زواج الشيوعي بالمسلمة.

# جاء في فتوى المجمع الفقهي الإسلامي ١٠٠٠:

فلقد عُرِض موضوع الشيوعية على مجلس الجُمع في دورته الأولى المنعقدة في ١٣٩٨/٨/١٧هـ، وبعد أن استعرض الجلس ذلك الموضوع، أصدر فيه قراراً بيّن فيه حُكم الشيوعية والانتماء إليها، وجاء فيه بعد الدياجة ما يلى:

فإنّ مجلس المجمع الفقهي الإسلامي المنعقِد في مكة المكرّمة، يُقرِّر ما يلي: يرى مجلس المجمع لفت نظر دول وشعوب العالم الإسلامي إلى أنه من المسلَّم به يقينًا أنّ الشيوعية منافيةٌ للإسلام، وأنّ اعتناقها كفر بالدّين الذي ارْتضاه الله لعباده، وهي هذم للمُثل الإنسانية، والقِيم الأخلاقية، وانحلال للمجتمعات النشرية...

وبناء على ذلك فلا يحل النكاح بالشيوعية ويهذا أفتى عدد من المعاصرين

# - فتوى الأمين العام لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

زواج المسلمة بغير المسلم محمرم بإجماع المسلمين، وباطل بإجماع المسلمين، من استحلته فقد خرجت من الملة وكفرت بالله العظيم، ومن أتته معتقدة حرمته فقد أتت منكراً غليظاً وفاحشة مبينة، توشك أن تنتهي بها إلى هاوية الكفر والردة، بل ذهب بعض أهل العلم إلى القول بردتها من

(١) في دورته الأولى المتعقدة في ١٣٩٨/٨/١٧هـ

•

البداية ؛ لأن عقد الزواج بطبيعته يراد به استحلال البضع واستباحة الوطء والتمتم، فلا يكاد يتصور وقوع هذه الجريمة بغير استحلال.

ووجه الحكمة في منع هذا الزواج ما يفضي إليه من الفتنة في الدين، ولهذا علل القرآن الكريم هذا المنع بقوله تعالى: ﴿ أَنْلَتُهِ لَهُ يَتَعُونَ إِلَى الثَّالَةِ ﴾ ولهذا علل القرآن الكريم هذا المنجبة للنار، وذلك بما تؤدي إليه مخالطتهم من الفتنة: دعوة إلى الكفر أو تشكيكاً في الإسلام وتزهيداً في إقامة شعائره، فالمرأة ضعيفة بطبعها، ولأن لقوامة الرجل عليها تأثيراً في تقديرها للأمور.

قال القرطبي: أي لا تزوجوا المسلمة من المشرك، وأجمعت الأمة على أن المشرك لا يطأ المؤمنة بوجه، لما في ذلك من الغضاضة على الإسلام.

وقوله تعالى: ﴿ يَتَاتُهُا الَّذِينَ مَامَثُواْ إِنَّا عِلَمَ كَالْمُؤْمِنَثُ مُمَاجِرَنَوَ فَاتَمَتُوهُمَّ أَقَهُ أَعَلَمُ بِلِينَجِنَّ فِإِنْ عَلِمْنَشُوهُمْ مُؤْمِنَوْ فَلَا يَحْمُونُمَ إِلَّ النَّكَالَةِ لَا هُنَّ بِلَّا أَمْرُونَا بِلِينَجِنَّ فَإِنْ عَلِمْنَا فَعَنْ مُؤْمِنَوْ فَلَا يَصِوْمُنَ إِلَى النَّكَالَةِ لَا هُنَّ بِلَّا أَمْرُونَا

اللمتحنة: ١١٠ وقد حرمت هـذه الآية المسلمات على المشركين، وقـدكان جائزاً في ابتداء الإسلام أن يتزوج المشرك المؤمنة، ثم نسخ بعد ذلك.

يقول الشافعي - رحمه الله : فإن أسلمت المرأة أو ولدت على الإسلام أو أسلم أحد أبويها وهي صبية لم تبلغ، حرم على كل مشرك كتابي ووثني نكاحها بكل حال.

وأما التعلل بعدم وجود أزواج فإنه من أبطل الباطل شرعاً وواقعاً.
أما شرعاً فلأن الواجب على كل من لم يجد نكاحاً أن يستعفف حتى يغنيه الله من فضله، كما قال تعالى: ﴿ وَلَيْسَتَغِفِ اللَّهِيَ لاَ يَعِلُمُونَ كُمّا مَنْ مُعْنِيمُمُ اللّهِ مِن فضله، كما قال تعالى: ﴿ وَلَيْسَتَغِفِ اللَّهِي لاَ يَعِلُمُونَ كُمّا مَنْ مُعْنِيمُمُ اللّهِ مِن فَضَلَهِ وَلاَ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهُ فَيَعِمْ فَيَوْلًا فَي مَنْ اللّهُ مِن فضله، والاستعفاف حتى يغنيهم الله من فضله، ولم يرخص لهم في ركوب ما حرم الله من الزنا أو نكاح الحارم أو تزوج المسلمة بغير المسلم!

ولقول النبي ﷺ: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ؟ فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" (رواه البخاري ح ٥٠٦٥، ومسلم ح ١٤٠٠) فأرشد إلى الصوم عند عدم القدرة على النكاح، إما الافتقاد مؤنته، أو لعدم وجود من يصلح شرعاً للزواج.

وأما بطلان ذلك من الناحية العملية وعدم صلاحيته مبرراً للوقوع في هذا الجرم الغليظ، فلما نعلمه ويعلمه كل من له صلة بالجاليات الإسلامية في الغرب، أن عدد راغبي الزواج من الرجال كثر، وأن المرأة المسلمة إذا استقامت على أمر ربها وارتادت المسجد تدفقت عليها عروض الزواج، وأصبح لديها من الخيارات المتعددة ما تطبب به النفوس الجادة الراغبة في العفاف والإحصان بصدق.

فالأدلة ترجع إلى كون الشيوعي كافرا ليس من أهل الكتاب، فلا يجوز نكاح المسلمة منه.

# المراجع :

- المجمع الفقهي الإسلامي.
- موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

#### 44

# زواج المسلمة من بهائي(١)

#### صورة السألة:

أن يتقدم لنكاح المسلمة المحصنة رجل يعتنق المذهب البهائي.

# حكم المسألة:

انعقد الإجماع على حرمة زواج المسلمة من غير المسلم، والبهائي قد انعقد الإجماع على كفره، ولذا فلا يجوز له الزواج من المسلمة.

وممن تكلم في حكم هذه المسألة:

# المجمع الفقهي بمكة المكرمة:

قرَّر المجمع الفقهي الإسلامي - بمكة المكرمة - في الدورة الرابعة بالإجماع ما يلي:

أولاً: إن تزوج الكافر للمسلمة حرام لا يجوز، باتفاق أهل العلم، ولا شك في ذلك لما تقتىضيه نسموص المشريعة؛ قال تعالى: ﴿ وَلَا تُنْكِحُوا النَّمْرِكِينَ حَقَّى يُؤْمِنُواْ وَلَمْنَدُمُ فُوْقِينَ خَرَّمَنَ لَمْمْرِلُو وَلَوْ أَعْجَبُكُمُّ أَلْقِيكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّائِرُ ﴾ اللَّمْرَةِ: (٢٢١. وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ وَلِشَمْنُونَا مُؤَمِنَتُو الْاَرْتِيمُونَ إِلَى اللَّائِرَ اللَّهِ ال

(١) البهائية طائفة لهم دين مُحتَّرع، أشاء وأظهره حسين على الملقب «البها»، والذي ادعى النبوة،
 وزعم أن شريعة الإسلام قد نسخت بمعثه، المؤسسون: الميززا حسين علي الملقب «البهاء" معوقع
 الشبكة الإسلامية.

# ٧- شيخ الجامع الأزهر جاد الحق على جاد الحق (١):

بقوله: أجمع المسلمون على أن العقيدة البهائية أو البابية ليست عقيدة إسلامية، وأن من اعتنق هذا الدين ليس من المسلمين، ويصير بهذا مرتدا عن دين الإسلام، والمرتد هو الذي ترك الإسلام إلى غيره من الأديان، قال الله سسبحانه: ﴿ وَلَا يَزَالُنَ يُعْتَلُونَكُمْ حَى يُرُدُوكُمْ مَن وِينِكُمْ إِن اسْتَطَلَعُوا وَمَن يَرِيكُ وَيَرِعُمُ مَن وِينِكُمْ عَن وِينِكُمْ عَن وَينِكُمْ عَن وَينِدِه فَيْسَتُ وَهُو كَارَةً فَأَوْلَتُهِكَ حَسَلتَ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّينَا وَكُن وَاللَّهِ عَلَى اللَّهُمَ فِي الدُّينَا وَاللَّهُمِ فَي الدُّينَا وَاللَّهُ عَلَيْهُونَ فَي الدُّينَا وَاللَّهُمَ فِي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فِي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فِي الدِّينَ وَالْكِلُوكَ فَي اللَّهُمَ فِي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فِي الدِّينَا وَاللَّهُمُ فِي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فِي الدِّينَا وَاللَّهُمُ فِي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فِي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فَي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فِي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فَي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فَي الدُّينَا وَاللَّهُمُ فَي الدُّينَا وَاللَّهُمُ عَلَيْ اللَّهُمُ عَلَيْهُمُ فَي الدُّينَا وَاللَّهُمُ عَلَيْهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ فَي الدُّينَا وَاللَّهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ وَاللَّهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ وَلِهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ وَاللَّهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ وَالْمُنْهُمُ عَلَيْهُ وَاللَّهُمُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَالْمُنْهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ عَلِيهُ الْمُعَلِيْهُ عَلَيْهُ عَلِيهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَ

(١) فقد أفتى رحمه الله هذه الفتوى في اصفر ١٠٤١هـ ديسمبر ١٩٨١م.

وأجمع أهل العلم بفقه الإسلام على وجوب قتل المرتد إذا أصر على ردته عن الإسلام ؛ للحديث الشريف الذي لرواه البخارى ح ٢٠١٧): "من بدل دينه فاقتلوه" واتفق أهل العلم كذلك على أن المرتد عن الإسلام إن تزوج لم يصح تزوجه، ويقع عقده باطلاً، سواء عقد على مسلمة أو غير مسلمة، لأنه لا يقر شرعاً على الزواج، ولأن دمه مهدر شرعاً إذا لم يتب ويعد إلى الإسلام ويتبراً من الدين الذي ارتد إليه.

لَمَا كان ذلك، وكان الشخص المسؤول عنه قد اعتنق البهائية ديناً، كان بهذا مرتداً عن دين الإسلام، فلا يحل للسائلة وهي مسلمة أن تتزوج منه، والعقد إن تم يكون باطلاً شرعاً، والمعاشرة الزوجية تكون زناً محرماً في الإسلام، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتُعَ عَيْرً ٱلْإِسْلَامِ وِينًا فَلَن يُعْبَلُ مِنْهُ وَهُو فِي ٱلْآيضِرَةِ مِن آلَمَتَهِم وَيَا فَلَن يُعْبَلُ مِنْهُ وَهُو فِي ٱلْآيضِرَة مِن آلَمَتَهم وَيَا الْمَسْلَامِ وَينًا فَلَن يُعْبَلُ مِنْهُ وَهُو فِي ٱلْآيضِرة مِن آلَمَتَهم وَينًا فَلَن يُعْبَلُ مِنْهُ وَهُو فِي ٱلْآيضِرة مِن آلَمَتَهم مِن الله عمران ٨٥.

# ٣- الشيخ عبد العزيز بن بازرحمه الله.

فقد أفتى فضيلته بكفر الطائفة البهائية، وذلك حينما سئل رحمه الله عن الذين اعتنقوا مذهب (بهاء الله) الذي ادعى النبوة وادعى أيضاً حلول الله فيه، هل يسوغ للمسلمين دفن هؤلاء في مقابر المسلمين؟.

فأجاب: إذا كانت عقيدة البهائية كما ذكرتم فمال شك في كفرهم، وأنه لا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين؛ لأن من ادعى النبوة بعد نبينا محمد ﷺ فهو كاذب وكافر بالنص وإجماع المسلمين؛ لأن ذلك تكذيب لقوله تعالى ﴿ مَا كَانَ نُحُمَّدُ أَبَّا أَخَوْمِن رِّجَالِكُمْ وَلَنْكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَغَاتَدَ النَّيْتِينَ ۚ وَكَانَ الله يَكُلِ فَنَى، عَلِيمًا ﴾ الأحزاب ٤٤.

ولما تواترت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ أنه خاتم الأنبياء لا نبي بعده، وهكذا من ادعى أن الله سبحانه حالٌّ فيه، أو في أحد من الخلق فهو كافر بإجماع المسلمين ؛ لأن الله سبحانه لا يحل في أحد من خلقه بل هو أجل وأعظم من ذلك، ومن قال ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين مكذب للآيات والأحاديث الدالة على أن الله سبحانه فوق العرش قد علا وارتفع فوق جميع خلقه، وهو سبحانه العلى الكبير الذي لا مثيل له ولا شبيه، وقد تعرّف إلى عباده بقول سبحانه: ﴿ إِنَّ رَبُّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَوُتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِسَتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْمَرِّينِ ﴾ الأعراف ٥٤، وفي قول سبحانه ﴿ ٱلرَّحْنُ عَلَى ٱلْمَـرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ طه ٥، وفي قوله عز وجل ﴿ ذَلِكُم بِأَنَّهُۥ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَمَدَهُ كَفَرْتُهُ وَإِن يُشْرَكَ بِهِ، تُوْمُنُواْ فَالْحُكُمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكِيرِ ﴾ غافر ١٢، وقوله سبحانه: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكِلُمُ ٱلظَّيْبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ مُرْفِعُهُ ۚ ﴾ فاطر ١٠، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على علوه وارتفاعه فوق عرشه، واستوائه عليه استواء يليق بجلاله وعظمته، لا يشابه خلقه فيما يستوون عليه، ولا يعلم كيف استوى إلا هو سبحانه، كما لا يعلم كيف ذاته إلا هو عز وجل، وهذا الذي أوضحه لك في حق الباري سبحانه هو عقيدة أهل السنة والجماعة التي درج عليها الرسل عليهم الصلاة والسلام، ودرج عليها خاتمهم محمد رسول الله ﷺ، ودرج عليها خلفاؤه الراشدون وصحابته المرضيون والتابعون لهم بإحسان إلى يومنا هذا.

واعلم يا أخي أنني لم أقرأ شيئاً من كتب البهائية إلى حين التاريخ، ولكن قد علمت بالاستفاضة أنها طائفة ضالة كافرة خارجة عن دائرة الاسلام.

وعلى مقتضى ما ذكر في السؤال حصل الجواب.

ثم إني اطلعت بعد تحرير الجواب على محاورة بين سني وبهائي نشرت في علم عجلة (الهدي النبوي) لأنصار السنة في القاهرة في أعداد أربعة، قرآت منها ثلاثة أعداد صادرة في رمضان وذي القعدة، اثنان منها صدرا في عام ١٣٦٨هـ، والثالث في ربيع الثاني من عام ١٣٦٩هـ، وقد صرح البهائي في هذه المحاورة أن بهاء الله، رسول الطائفة البهائية يزعم أنه رسول ناسخ للشرائع التي قبله نشخ تعديل وتلطيف، وأن كل عصر يحتاج إلى رسول، وصرح أيضاً بإنكار الملائكة، وأنّ حقيقة الملائكة هي أرواح المؤمنين العالية، وظاهر كلامه أيضاً إنكار المعاد الجثماني، وإنكار ما أخبر به الرسول الله عن الدجال، ولا شك أن دعوى البهائي الرسالة، وزعمه أن كل عصر يحتاج إلى رسول، كفر صوريح.

والله سبحانه هو الموفق، ولا حول ولا قوة إلا به(١).

(١) مجلة البحوث الإسلامية ، العدد السابع والستون، الإصدار: من رجب إلى شوال لسنة ١٤٣٣هـ.

-

3- وأفتى بعض المعاصرين بحرمة هذا الزواج قائلاً: وإذا كان زواج المسلمة من رجل بهائي باطل من المسلم من بهائية باطلاً بلا شك، فإن زواج المسلمة من رجل بهائي باطل من باب أولى، إذ لم تجز الشريعة للمسلمة أن تتزوج الكتابي، فكيف بمن لا كتاب له؟. ولهذا لا يجوز أن تقوم حياة زوجية بين مسلم وبهائية أو بين مسلمة وبهائي، لا ابتداء ولا بقاء. وهو زواج باطل، ويجب التفريق بينهما حتماً. وهذا ما جرت عليه المحاكم الشرعية في مصر في أكثر من واقعة. وللأستاذ المنشار علي علي منصور، حكم في قضية من هذا النوع، قضى رسالة فيه بالتفريق، بناء على حيثيات شرعية فقهية موثقة، وقد نشر في رسالة مستقلة، فحذاه الله خباً.

### المراجع :

- فتوى شيخ الجامع الأزهر جاد الحق على جاد الحق ١ صفر ١٤٠١هـ.
   ٨ دسمبر ١٩٨١م.
  - قرارات المجمع الفقهي بمكة المكرمة.
- مجلة البحوث الإسلامية العدد السابع والستون الإصدار: من رجب إلى شوال لسنة ١٤٢٣هـ.

#### ۳.

# زواج السلم من بهائية"١)

البهائية طائفة تتبع مذهباً مصنوعاً من أخلاط الديانات البوذية والبرهمية والوثنية والزرادشستية واليهودية والمسيحية والإسلامية ومن اعتقادات الناطنة.

#### صورة المسألة:

صورة المسألة أن يتقدم المسلم إلى امرأة بهائية لكي يتزوجها، فهل هي مسلمة يجوز له نكاحها، أو هي من أهل الكتاب اللاتي أبيح نكاحهن، أم هي كافرة لا يجوز نكاحها؟.

#### حكم السألة:

أجمع العلماء على كفر من كان معتنقاً للبهائية، وعلى هذا يحرم زواج المسلم بالبهائية والعكس.

ودليل نحريم نكاح الكافرة قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تَنكِعُواْ ٱلشَّمْرِكُتِ حَتَّى يُؤْمِنُ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَكَةً خَيْرٌ مِن شَمْرِكُو وَلَوْ أَعَجَبْتُكُمُّ ﴾ االبقرة (٢٢١) وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُسَمِّلُوا بِعِسَمِ ٱلْكَرَافِي ﴾ المنحنة ١٠٠

(١) البهائية طائفة لهم دين مُختَرعٌ، أنشأه وأطهره حسين علي الملقب «البهاء"، والذي ادعى النبوة، وزعم أن شريعة الإسلام قد نسخت بمبته، المؤسسون: الميززا حسين علي الملقب «البهاء" موقع الشكة الاسلامة.

٠

# من أقوال العلماء في تكفير البهائية:

سئل فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز سؤالاً نصه: الذين اعتنقوا مذهب بها، الله اللذي ادعى النبوة، وادّعى أيضاً حلول الله فيه، هل يسوغ للمسلمين دفن هؤلاء الكفرة في مقابر المسلمين؟

فأجاب قائلاً: إذا كانت عقيدة البهائية كما ذكرتم فلا شك في كفرهم،
وأنه لا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين؛ لأن من ادعى النبوة بعد نبينا محمد يخ
فهو كاذب، وكافر، بالنص وإجماع المسلمين؛ لأن ذلك تكذيب لقوله
تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدُ لَهُ آلَكُومِينَ يَهَالِكُمْ وَلَئِكِنَ رَسُولَ اللّهِ وَغَالَدَ النَّبِيَتِينَ فَكَانَ اللّهِ
يكُلِّ فَنَهُ وَلِيكَانَ اللّهُ وَلَلَكُمْ وَلَئِكِنَ رَسُولَ اللّهِ وَغَالَدَ النَّبِيَتِينَ فَكَانَ اللّهُ

ولما تواترت به الأحاديث عن رسول الله الله أنه خاتم الأنبياء لا نبي بعده، وهكذا من ادعى أن الله سبحانه حل فيه، أو في أحد من الخلق فهو كافر بإجماع المسلمين؛ لأن الله سبحانه لا يحل في أحد من خلقه بل هو أجل وأعظم من ذلك، ومن قال ذلك فهو كافر بإجماع المسلمين مكذب للآيات والأحاديث (١٠).

\_

<sup>(</sup>١) مجموعة فتاوي ومقالات متوعة لسماحة الشيخ ابن باز المجلد الثالث عشر. مجلة البحوث

#### قرارات المجالس في هذه المسألة:

#### ١- مجلس مجمع الفقه الإسلامي:

وبحكم تكفير معتنق البهائية صدر قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع مجدة في المملكة العربية السعودية من ١٨- ٣٣ جمادي الآخر ١٤٠٨هـ الموافق ٦- ١١ شاط (فيواير) ١٩٨٨هـ:

- انطلاقاً من قرار مؤتمر القمة الإسلامي الخامس () والقاضي بإصدار مجمع الفقه الإسلامي رأيه في المذاهب الهدامة التي تتعارض مع تعاليم القرآن الكريم والسنة المطهرة.
- واعتباراً لما تشكله البهائية من أخطار على الساحة الإسلامية. وما
   تلقاه من دعم من قبل الجهات المعادية للإسلام.
- و بعد التدبر العميق في معتقدات هذه الفئة والتأكد من أن البهاء، مؤسس هذه الفرقة يدّعي الرسالة، ويزعم أن مؤلفاته وحيي منزل، ويدعو الناس أجمعين إلى الإيمان برسالته، وينكر أن رسول الله هو خاتم المرسلين، ويقول إن الكتب المنزلة عليه ناسخة للقرآن الكريم، كما يقول بتناسخ الأرواح.

الإسلامية العدد ٢٦، سنة ١٤٠٩هـ ١٤١٠هـ ٢٦، ص ١٨.

 <sup>(</sup>١) المنعقد بدولة الكويت من ٣٦ - ٢٩ جمارى الأولى ١٤٠٧هـ الموافق ٣٦ - ٣٩ كانون الثاني
 (بناير) ١٩٨٧م.

- وفي ضوء ما عمد إليه البهاء، في كثير من فروع الفقه بالتغيير والإسقاط، ومن ذلك تغييره لعدد الصلوات المكتوبة وأوقاتها، إذ جعلها تسعاً تؤدى على ثلاث كرات، في البكور مرة، وفي الآصال مرة، وفي الزوال مرة، وغيّر التيمم، فجعله يتمثل في أن يقول البهائي: (بسم الله الأطهر الأطهر)، وجعل الصبام تسعة عشر يوماً، تنتهي في عبد النيروز، في الواحد والعشرين من آذار (مارس) في كل عام، وحول القبلة إلى بيت البهاء في عكا بفلسطين المختلة، وحرم الجهاد وأسقط الحدود، وسوى بين الرجل والمرأة في الميراث، وأحل الربا.
- وبعد الإطلاع على البحوث المقدمة في موضوع (بحالات الوحدة الإسلامية) المتضمنة التحذير من الحركات المدامة التي تفرق الأمة، وتهز وحدتها، وتجعلها شيعاً وأحزاباً وتؤدي إلى الردة والبعد عن الإسلام.

#### قررمايلي:

اعتبار أنّ ما ادعاه البهاء من الرسالة، ونزول الوحي عليه، ونسخ الكتب التي أُنزلت عليه للقرآن الكريم، وإدخاله تغييرات على فروع شرعية ثابتة بالتواتر، هو إنكار لما هو معلوم من الدِّين بالضرورة، ومنكر ذلك تُنطبق عليه أحكام الكفار بإجماع المسلمين.

#### ٢- الجلس الأوربى للإفتاء والبحوث '':

أجاز المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث للمسلم نكاح الكتابية، وبين أن البهائية نحلة مر فوضة، قال في البيان الختامي للدورة ١٤.

ومن المعلوم في الغرب الآن أنه ليست كل فتاة تولد من أبوين مسيحيين مثلاً مسيحية ، ولا كل من نشأت في بيئة مسيحية تكون مسيحية بالضرورة ، فقد تكون شيوعية مادية ، وقد تكون على نحلة مرفوضة أساساً في نظر الاسلام كالهائلة ونحوها.

#### ٣- الجمع الفقهي بمكة الكرمة "":

قرر المجمع الفقهي الإسلامي -بمكة المكرمة- في المدورة الرابعة بالإجماع ما يلي:

أولاً: أن تزوج الكافر للمسلمة حرام لا يجوز، باتفاق أهل العلم، ولا شك في ذلك؛ لما تقتضيه نصوص الشريعة؛ قال تعالى: ﴿ وَلا تَدَيْحُوا الْمُشْرِكُةَ مِ خَلْقَ مَا تقتضيه نصوص الشريعة؛ قال تعالى: ﴿ وَفَوْمَتُشُوفَةٌ مُوْمَتُوفَةٌ مُواللهُ مُعَلِّدُهُ فَقَى اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) الدورة ١٤ موقع المجلس على الإنترنت.

<sup>(</sup>٢) الدورة ٤ موقع الجلس على الإنترنت.

الزوج الكافر ما أنفق على زوجته إذا أسلمت، فلا يجمع عليه خسران الزوجية والمالية، فإذا كانت المرأة المشركة تحت الزوج الكافر تحرم عليه بإسلامها ولا تحل له بعد ذلك... فكيف يقال: بإباحة ابتداء عقد نكاح الكافر على السلمة؟ بل أباح الله نكاح المرأة المشركة بعد ما تسلم - وهي تحت رجل كافر- لعدم إباحتها له بإسلامها، فحينتذ يجوز للمسلم تزوجها بعد انقضاء عدتها، كما نص عليه قوله تعالى: ﴿ وَلاَ جُنَامٌ عَلَيْكُمُ أَنْ تَنْكِحُومُنَ إِنَّا عَلَيْتُمُومُنَ الْمُوسَادِينَة } والمنتحنة: ١٠.

ثانيًا: وكذلك المسلم لا يحل له نكاح مشركة لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْكُواْ مِعْمُوا ٱلمُشْرِكُتِ خَنَّ يُؤْمِنًا ﴾ االبقرة: ٢٢١، ولقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُسْرِكُوْ مِعْمَمِ ٱلْكُوْلِ ﴾ الممتحنة: من الآية ١٠.

وقد طلق عمر رضى الله عنه، امرأتين له كانتا مشركتين، لما نزلت هذه الآبة.

وقال ابن قدامة: وسائر الكفار غير أهل الكتاب كمن عبد ما استحسن من الأصنام، والأحجار والشجر والحيوان، فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم (١٠).

#### فتاوى تحريم نكاح البهانية:

وقد صدر العديد من الفتاوي من علماء المسلمين بتكفير هؤلاء، وبيان خروجهم عن الإسلام، ووجوب الحذر منهم.

<sup>(</sup>١) المغنى ٧/ ١٣١.

فقد أصدر الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الأزهر سنة ١٩١٠م بكفر البهائيين.

كما صدر حكم قضائي بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣٠ من محكمة شرعية في مصر بطلاق وتفريق امرأة اعتنق زوجها البهائية ؛ لأنه مرتد عن الإسلام. كما أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر في عام ١٩٤٧م فتوى بردة معتنقي المهائية.

بالإضافة إلى فتوى من دار الإفتاء المصرية عام ١٩٣٩م بارتداد البهائي. وفتوى أخرى من "دار الإفتاء المصرية" عام ١٩٦٨م جاء فيها: " من اعتنق الدين البهائي يكون مرتداً عن الدين الإسلامي، وحكم المرتد شرعاً أنه يستتاب ويعرض عليه الإسلام وتكشف شبهته إن كانت، فإن تاب فيها، وإلا قتل شرعاً " انتهى من "فتاوى دار الإفتاء" ٢١٣٨/٦.

وفي عام ٢٠٠٣م، أصدر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، فتوى جاء فيها: "إن هذا المذهب البهائي وأمثاله من نوعيات الأوبئة الفكرية الفتاكة التي يجب أن تجند الدولة كل إمكاناتها لمكافحته والقضاء عليه".

ولشيخ الجامع الأزهر السابق الشيخ جاد الحق رحمه الله فتوى في تكفير البهائية وردتها عن الإسلام، أقرها مجمع البحوث الإسلامية الحالي، جاء فيها: " والبابية أو البهائية فكر خليط من فلسفات وأديان متعددة، ليس فيها جديد تحتاجه الأمة الإسلامية لإصلاح شأنها وجمع شملها، بل وضح أنها تعمل لخدمة الصهيونية والاستعمار، فهي سليلة أفكار ونحل ابتليت بها الأمة الإسلامية حربًا على الإسلام وياسم الدين". انتهى.

و في جواب السؤال رقم (٨٨٦٨٩) حيث فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في كفر هذه الطائفة ، وخروجها عن الإسلام، وأنه لا يجوز أن يدفنوا في مقاير المسلمين. والله تعالى أعلم.

#### المراجع:

- مجلة البحوث الإسلامية العدد السادس والعشرون الإصدار: من ذي القعدة إلى صفر لسنة ١٤٠٩هـ ١٤١٠هـ.
  - موقع الإسلام سؤال وجواب.
    - موقع الشبكة الإسلامية.
  - موقع المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.
    - فتاوى دار الإفتاء المصرية.

\*1

#### الزواج المؤقت بالإنجاب

#### العناوين المرادفة:

زواج المتعة.

#### صورةُ المسألة :

أن يعقد الرجل على المرأة، وينص في عقد الزواج أنه متى أنجبت المرأة فإنها تطلق، فالغرض من الزواج هنا المتعة الجنسية المحدودة بأجل، سواء أكان الأجل معلوماً أم مجهو لاً.

#### حكم المسألة:

يرى جماعة العلماء المعاصرين أن الزواج المؤقت بالإنجاب باطل لا يصح، وقد نص على ذلك المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي('').

وقد جاءت فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالتحريم (٢) ونصها:

الزواج المؤقت نكاح متعة، وهو نكاح باطل بالنص وإجماع أهل السنة والجماعة، ففي الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن رسول الله نهى عن نكاح المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر، وفي

(١) في دورته الثامنة عشرة المنعقدة بمكة في ١٠- ١٤٣٧/٣/١٤هـ.

<sup>(</sup>٢) فتاوى اللجنة الدائمة ، الفتوى رقم: ١٧٠٣٠ ج ١٨ ص ٤٤٦.

رواية: نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وثبت في صحيح مسلم (ح 18٠٦) أن النبي \$ قال: إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها، ولا تأخذوا عا آستموهن شنًا.

والوطء في الزواج المؤقت يعتبر زنًا تترتب عليه أحكام الزنا في حق من فعله وهو عالم ببطلانه، والزواج الشرعي: أن يعقد الإنسان على امرأة بنية بقاء الزوجية والاستموار فيها إذا صلحت له الزوجية ورغب فيها، وإلا طلقها، قال تعالى: ﴿ الطَّلْقُ مُرَّتَانٌ فَإِنسَاكُ يَمْتُونِي أَوْتَدْرِيحٌ إِلِمَتْسَنُّ ﴾ اللبقرة (٢٢٩.

وفتوى الشيخ عبد العزيز ابن باز على التحريم أيضاً، وقد جاء فيها:
وهناك أنكحة تخالف التكاح الشرعي، من ذلك نكاح المتعة: وهو أن
يتزوجها لمدة معينة، ثم بعد ذلك يزول النكاح، كأن يتزوجها شهرًا أو
شهرين أو ثلاثة، أو ما أشبه ذلك، لمدة يتفقان عليها، هذا يقال له: نكاح
المتعة، وقد أبيح في الإسلام وقتًا ما، ثم نسخ الله ذلك وحرّمه على الأمة
سبحانه وتعالى، بان جاء في الحديث الصحيح عن النبي عليه الصلاة
والسلام أنه قال: "إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد
حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيءً فليخلل سبيلها، ولا
تأخذوا عا آيتموهن شيئاً".

وثبت من حديث علي رضي الله عنه، وسلمة بن الأكوع، وابن مسعود، وغيرهم، أن الرسول عليه الصلاة والسلام نهي عن نكاح المتعة، فاستقرت الشريعة على تحريم نكاح المتعة، وأنه محرم، وأن النكاح الشرعي هو الذي يكون فيه الرغبة من الزوج للزوجة، ليس بينهم توقيت، بل يتزوجها على أنه راغب فيها(١٠).

كما تحدث الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود عن مسألة نكاح المتعة ،
وانتهى إلى بطلان هذا النوع من النكاح ، ومما قاله: "نكاح المتعة هو من قبيل
متخذات أخدان ، بحيث يختص بها واحد بدون مشارك في زمن محدد ، كما
هو الواقع من فعل كثير من النساء الزواني اللاتي يراعين التستر ، وبذلك
أنسزل الله : ﴿ وَالْمَكِومُ هُونَي إِذْنَ أَهْلِهِنَّ وَمَالُوهُ كَ أَمُورُهُنَ بِاللَّمَيْنِ عُمَّسَتَنِي غَيْرَ
مُستوحَت وَلا مُشَيِفِدُ مَنْ أَهْلِي النساء ٢٥ الفسمي الله الصداق أجرة وأجراً
كما قال سبحانه : ﴿ وَلَلْمَسْتَنْ مِنْ اللَّقِيتُ وَالْقَصْتَدُ مِنْ الَّذِينَ أَوْقُوا الْكِتَب مِن قَلِيكُمْ
إِنَّا مَانِيْنُكُوهُنَّ تُحْسِينَ غَيْرُ مُستونِينَ وَلا مُتَغِيزِة أَخْلُولُ الْكِتَل مِن قَلِيكُمْ

كما أن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي " قد نظر في موضوع: (عقود النكاح المستحدثة). ونص على الزواج المؤقت بالإنجاب، وهو: عقد مكتمل الأركان والشروط، إلا أن أحد العاقدين يشترط في العقد أنه إذا أنجبت المرأة فلا نكاح بينهما، أو أن يطلقها. وهذا

(١) مجموعة فناوي ومقالات متوعة لسماحة الشيخ ابن باز ٢٧٤/٣.

 <sup>(</sup>٢) مجلة البحوث الإسلامية العند السادس الإصدار: من ربيع الثاني إلى جمادى الثانية لسنة ١٤٠٢هـ.

<sup>(</sup>٣) في دورته الثامنة عشرة المتعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ١٠- ١٤٢٧/٣/١٤ هـ..

107

الزواج فاسد لوجود معنى المتعة فيه ؛ لأن التوقيت بمدة معلومة كشهر أو مجهولة كالإنجاب يصيره متعة ، ونكاح المتعة مجمع على تحريمه.

ومن فتاوي العلماء المعاصرين فتوى الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي (١) قال فيها: اتفقت المذاهب الأربعة وجماهير الصحابة على أن زواج المتعة ونحوه حرام باطل، إن المراد بالاستمتاع في آية ﴿ فَمَا أَسْتَمْتُمْ ثُمِّ مِنْهُنَّ فَعَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنِ وَيضَةً ﴾ [النساء: ٢٤]: النكاح؛ لأنه هو المذكور في أول الآية وآخرها، حيث بُدِئت بقوله تعالى: ﴿ وَلَا لَنَكِحُوا مَا نَكُمُ مَا إِكَا أَوْكُم مِن ٱلنِّسَامِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ أَنَّهُ كَانَ فَنَجِشَةً وَمَقْتًا وَسَامً سَهِيلًا ١٠٠ ﴾ [النساء: ٢٢/٤ وختمت بقول سبحانه: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طُولًا أَن يَنكِحَ المُحْصَنَتِ المُوْمِنَتِ فِين مَّا مَلَكُتْ أَيْنَكُمُ مِن فَنْيَايَكُمُ الْمُوْمِنَاتُ ﴾ [الناساء ٢٥]، فدل على أن المراد بالاستمتاع هنا ما كان عن طريق النكاح، وليس المراد به المتعة المحرمة شرعًا. أما التعبير بالأجر: فإن المهر في النكاح يُسمَّى في اللغة أجرًا، لقول تعالى: ﴿ فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُ ﴾ أَجُورَهُنَّ بَالْمَعْرُونِ مُحْصَنَتِ غَيْرَ مُسَلِفِحَتِ وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانً ﴾ [النـساء: ٢٥/٤] أي مهــورهن، وقولــه ســبحانه: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّيُّ إِنَّا أَخَلَلْنَا لَكَ أَزْوَجَكَ ٱلَّذَ ٓءَاتَيْتَ لُجُورَهُرِي ﴾ [الأحزاب: ٥٠] أي مهورهن.

(١) موقع الذكتور وهبي الزحيلي على الإنترنت http://www.fikr.com/zuhayli/index.php.

وأما الأمر بإيتاء الأجر بعد الاستمتاع، والمهر يؤخذ قبل الاستمتاع، فهذا على طريقة في اللغة من تقديم وتأخير، والتقدير: فأتوهن أجورهن إذا استمتحم بهن، أي إذا أردتم الاستمتاع بهن، مثل قوله تعالى: ﴿ يَكَانَّمُ النَّهُمُ إِنَّا المَشْرُ الْهَدَّةُ ﴾ الطلقة (١/٦٥ أي إذا أردتم الطلاق، ومثل: ﴿ إِذَا فُرتُمُ إِلَى المَشْرُ الْهَدَةُ ﴾ الطلقة. (٦/٥ أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة.

وأما الإذن بالمتعة في السنة النبوية في بعض الغزوات، فكان للضرورة القاهرة في الحرب، وبسبب الفزّية في حال السفر، ثم حرّمها الرسول ﷺ تحرياً أبديًا إلى يوم القيامة، بدليل الأحاديث الكثيرة.

#### المراجع:

- الخلاصة في فقه الأقليات ١- ٩ (ج ١ ص ٣٣٥).
  - فتاوى اللجنة الدائمة.
  - موقع الإسلام سؤال وجواب.
  - قرارات المجمع الفقهي الإسلامي.
- موقع الدكتور وهبة الزحيلي http://www.fikr.com/zuhayli/index.php.

#### \*\*

#### الزواج فترة الدراسة

#### العناوين المرادفة:

الزواج بنية الطلاق.

الزواج أثناء السفر.

كتْم الرجل نية طلاق المرأة حال العقد.

#### صورة المسألة:

أن يتزوج الرجل المرأة، ولا يُعلمها أنه سوف يطلّقها بعد مدة من الزمن، وأغلب هذه الزيجات تتم بين المبعوثين، حيث يخشى المبتعث على نفسه من العنت، فيتزوج طوال وجوده في البلد الأجنبي، حتى إذا انقضت مصلحته من البلد سافو وطلق المرأة.

#### حكم المسألة:

الزواج بنية الطلاق مسألة اختلف فيها الفقهاء قديماً وحديثاً، فمن أجازه منهم نظر إلى الناحية الإجرائية، وأدلته:

- أنه استوفى العقد أركانه وشروطه فهو صحيح، ولا عبرة بالنية.
  - ٢- أن الحاجة تدعو إليه.
    - ٣- أنه يختلف عن المتعة.

# ومن قال بالمنع نظر إلى:

انه سيكون سبيلا للمتعة.

- ٢- فيه غش وتدليس.
- ٣- ينفر عن الإسلام.

#### أقوال العلماء:

الانجاه الأول: جواز هذا النوع من الزواج بشرط عدم تحديد الوقت:

أبرز من قال به من المعاصرين:

# ١- سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز:

فقد سئل: أنا موظف مغترب في المملكة في مدينة الرياض. وأنا سوري الجنسية، أرغب التزوج بطريقة زواج بنية الطلاق، فما حكم الإسلام في هذا، خاصة أنه عندما ينتهي عقد العمل في المملكة أريد أن أطلق وأسافر؟ أفيدوني أفادكم الله؟.

# فكان جواب سماحته رحمه الله:

هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم، والأكثرون على جواز ذلك ؛ لأن النية داخلية ليس فيها مشارطة بينه وبين أهل الزوجة، ولا بينه وبين الوجة، فلا بينه وبين الوجة، فلا ينه وبين الوجة، فليس هذا من باب المتعة، بل هذا نكاح شرعي صحيح عند جمهور أهل العلم، وكونه ينوي الطلاق في المستقبل عند سفره أو عند حاجة أخرى لا يضره ذلك، هذا شيء مباح له، الطلاق مباح له عند الحاجة إليه، ولكن ليس بشرط، أما إذا شُرط عليه ذلك أنه يطلق في وقت كذا بعد شهر بعد شهرين بعد سنة، أو اتفق على ذلك، هذه المتعة المحرمة لا يجوز، لكن ما دام هذا شيئاً في نفسه ليس بينه وبينهم فيه شرط وإنما هو بينه وبين

الله - عز وجل- فهذا لا يضر النكاح على الصحيح عند جمهور أهل العلم.

وما قاله أيضاً: أما الزواج بنية الطلاق ففيه خلاف بين العلماء، منهم من كره ذلك كالأوزاعي - رحمه الله - وجماعته، وقالوا إنه يشبه المتعة فليس له أن يتزوج بنية الطلاق عندهم، وذهب الأكثرون من أهل العلم كما قال الموفق ابن قدامة - رحمه الله - في المغني إلى جواز ذلك إذا كانت النية بينه وبين ربه فقط، وليس بشرط كأن يسافر للدراسة أو أعمال أخرى وخاف على نفسه فله أن يتزوج ولو نوى طلاقها إذا انتهت مهمته، وهذا هو الأرجح إذا كان ذلك بينه وبين ربه فقط من دون مشارطة ولا إعلام للزوجة ولا وليها، بل بينه وبين الله، فجمهور أهل العلم يقولون لا بأس بذلك كما تقدم، وليس من المتعة في شيء؛ لأنه بينه وبين الله، ليس في ذلك مشارطة (ال

#### ٢- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

فقد أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة سماحة الشيخ ابن باز بجواز هذا الزواج.

(١) من فتاوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز (ج ٣١، ص ١١٩).

#### ٣- سماحة الشيخ ابن جبربن (١٠):

هذا هو الزواج بنية الطلاق، وقد منع منه كثير من المشايخ، وألحقوه بنكاح المتعة المحرم شرعاً عند أهل السنة، قالوا: ولأن الرخصة فيه تؤدي إلى التعدي ومخالفة الشرع؛ حيث إن البعض قد يجتمع في ذمته أكثر من أربع ما بين معتدة ومستبرأة ومنكوحة بهذا النكاح ويغيره من النكاح المعتاد.

ثم إن كثيراً من العلماء رخصوا فيه إذا تمت الشروط وانتفت الموانع، ودفع للمرأة صداقها كاملًا، ولم يكن هناك شرط تحديد المدة للبقاء معها، ولم يجبرها أو يكرهها وليها، فلا مانع من هذا النكاح، ولو كانت نيته التجربة أو التعقف، والخوف من الوقوع في الزنا، وله أن يطلقها، وإن ناسبت له جاز له السفر بها إن تيسر له ذلك، والله أعلم.

وربما كان الشيخ فيصل مولوي يشير إلى هذا الحل (الطلاق بعد الزواج) كأسلوب عملي أفضل من زواج المتعة الذي يتضمن تحديد مدة الزواج مسبقاً، فيقول: "إن زواج المتعة لا حاجة له في شريعتنا الإسلامية ؛ لأن الأصل في الزواج التأبيد، ولأن إمكانية الطلاق سهلة في أحكامنا الشرعية، فلو تزوج المسلم فتاة لمدة معينة ثم وجدها مناسبة له يمكنه أن يجعل هذا الزواج دائماً. ولو أنه تزوج زواجاً دائماً ثم شعر بعد أيام أنه لا يستطيع العيش مع زوجته في مكانه طلاقها.. فما هي الحاجة إذن إلى تعيين مدة للزواج طالما أن إمكانة الطلاق موجودة حتى قبل انقضاء هذه المدة؟".

<sup>(</sup>١) الفتوى رقم: ٤١٠٠

وهذا النوع من الزواج وإن كان يشابه زواج المتعة المعروف لدى الشيعة ، من حيث تحديد مدة الزواج عمليا ، إلا أنه لا يتضمن التصريح بذلك في العقد وإنما النية فقط في القلب ، ويحتاج إنهاؤه إلى التلفظ بصيغة الطلاق ، كما أن المرأة تستحق على الزوج النفقة والميراث كأي زواج دائم بخلاف زواج المتعة .

# الاتجاه الثاني: تحريم هذا النوع من الزواج:

# أبرز من قال به:

# ا- فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله:

فقد سئل: شخص أراد أن يذهب إلى الخارج لأنه مبتعث فأراد أن يحصن فرجه بأن يتزوج من هناك لمدة معينة ثم بعد ذلك يطلق هذه الزوجة دون أن يخبرها بأنه سوف يطلقها، فما حكم فعله هذا؟

فأجاب: "هذا النكاح بنية الطلاق لا يخلو من حالين:

إما أن يشترط في العقد بأنه يتزوجها لمدة شهر أو سنة أو حتى تنتهي دراسته، فهذا نكاح متعة، وهو حرام.

وإما أن ينوي ذلك بدون أن يشترطه.

فالمشهور من مذهب الخنابلة أنه حرام وأن العقد فاسد، لأنهم يقولون: إن المنوي كالمشروط، لقول النبي عليه الصلاة والسلام: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ يالنَّيَات، وَإِنَّمَا لِكُلِّ الْمُرِئِ مَا نَوَى) (البخاري ١) والاتجاه الثاني لأهل العلم في هذه المسألة: أنه يصح أن يتزوج المرأة وفي نيته أن يطلقها إذا فارق البلد، وهذا أحد القولين لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وعندي أن هذا صحيح ليس بمتحة ؛ لأنه لا ينطبق عليه تعريف المتحة ، لكنه محرم من جهة أنه غش للزوجة وأهلها، وقد حرم النبي الله الغش والخداع، فإن الزوجة لو علمت بأن هذا الرجل لا يريد أن يتزوجها إلا لهذه المدة ما تزوجته، وكذلك أهلها. كما أنه هو لا يرضى أن يتزوج ابنته شخص في نيته أن يطلقها إذا انتهت حاجته منها، فكيف يرضى لنفسه أن يعامل غيره بمثل ما لا يرضاه لنفسه. هذا خلاف الإيمان؛ لقول النبي عليه الصلاة والسلام: (لا يؤمنُ أحَدُكُمُ حَتَى يُحِبُّ إِنْضُيهِ) (البخاري ١٦/١٦).

ولأنني سمعت أن بعض الناس اتخذ من هذا القول ذريعة إلى أمر لا يقول به أحدً ، وهو أنهم يذهبون إلى البلاد للزواج فقط. يذهبون إلى هذه البلاد ليتزوجوا ثم يقوا ما شاء الله مع هذه الزوجة التي نوى أن زواجه منها مؤقت ثم يرجع ، فهذا أيضاً محظور عظيم في هذه المسألة ، فيكون سد الباب فيها أولى ؛ لما فيها من الغش والخداع والتغرير ، ولأنها تفتح مثل هذا الباب ، لأن الناس جُهال وأكثر الناس لا يمنعهم الهوى من تعدي محارم الله.

<sup>(</sup>١) فتاوى المرأة المسلمة و (٧٥٧/٢) ..

# اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة فضيلة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ!!

# وذلك في الفتوى رقم ( ٢١١٤٠ ) ونصها:

الزواج بنية الطلاق زواج مؤقت، والزواج المؤقت زواج باطل؛ لأنه متعة، والمتعة محرمة بالإجماع، والزواج الصحيح: أن يتزوج بنية بقاء الزوجية والاستمرار فيها، فإن صلحت له الزوجة وناسبت له وإلا طلقها، قال تعالى: ﴿ الطَّلَقُ مُرْتَانٌ فَإِنسَالناً يَعْمُرُهِ أَوْتَرْبِعِمْ إِلْمَاسِنُ ﴾ اللقرة ٢٩٦٩.

# ٣- المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ":

بحلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، قد نظر في موضوع: (عقود النكاح المستحدثة): الزواج بنية الطلاق، وهو: زواج توافرت فيه أركان النكاح وشروطه، وأضمر الزوج في نفسه طلاق المرأة بعد مدة معلومة كعشرة أيام، أو مجهولة كتعليق الزواج على إتمام دراسته أو تحقيق الغرض الذي قدم من أجله.

وهذا النوع من النكاح على الرغم من أن جماعة من العلماء أجازوه، إلا أن الجمع يرى منعه؛ لاشتماله على الغش والتدليس؛ إذ لو علمت المرأة أو وليها بذلك لم يقبلا هذا العقد.

<sup>(</sup>۱) الفتوى رقم (۲۱۱٤٠)

<sup>(</sup>٢) في دورته الثامنة عشرة المتعقدة بمكة المكرمة، في الفترة من ١٠- ١٤٢٧/٣/١٤ هـ الـذي حافقه ٨- ٢٠٠٦/٤/١٢م

ولأنه يـؤدي إلى مفاسـد عظيمـة وأضـرار جـسيمة تـسيء إلى سمعـة المسلمين.

#### أمين مجمع علماء الشريعة بأمريكا:

فإن الزواج عقد موضوع لاستدامة العشرة بين الزوجين، ودخول التوقت فه نفسده.

فإذ اشترط التوقيت صراحة كان نكاح متعة، وهو باطل بإجماع المذاهب المتبوعة عند أهل السنة.

وإذا أضمر الزوج نية الطلاق بعد مدة ولم يصرح بهذه النية فهو زواج متعة كذلك عند الحنابلة.

وذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا يفسد بذلك، لأن هذه النية قد تتغير، والعقود تبطل بما شرط لا بما نوي، ومنهم من ذهب إلى صحة العقد ولزوم الإثم لهذا الزوج الغاش الذي أضمر نية لو علم بها الطرف الآخر ما قبل بتزويجه، ولعل هذا الأخير هو أسعد هذه الأقوال بالصواب(''.

#### المراجع:

فتاوى المجمع الفقهي الإسلامي.

• فتاوي اللجنة الدائمة.

• فتاوى الشيخ ابن باز رحمه الله.

• فتاوى الدكتور حسام الدين عفانة.

(١) موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية https://www.amjaonline.org ...

44

# الزواج في الكنيسة

#### العناوين الرادفة:

الزواج على يد قسيس الزواج على يد كاهن

تلقين صيغة الزواج من غير المسلمين.

#### صورة المسألة :

أن يتزوج المسلم من نصرانية على دينها، فتأخذه إلى الكنيسة لكي يعقد له القس عليها، وكذلك لو كانت مسلمة.

# حكم السالة:

لم يُدجِز العلماء عقد الزواج على يد قسيس؛ لقوله تعالى ﴿ وَلَنْ يَجَمَلُ اللَّهُ لِلْكَفِينَ عَلَى الْمُواتِهِ اللَّهُ لِلْكَفِينَ عَلَى الْلَّوْمِينَ سَبِيلًا ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مِن المُستقر شرعاً أنه لا ولاية لكافر على مسلم.

#### وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٠):

الحمدالله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وآله وصحبه، وبعد:

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على استفسار أحد السائلين وهو:

(١) فتوى رقم (١١١٣) مجلة البحوث الإسلامية العند التاسع (ج ٩ص ٤٨)

السؤال الأول: هل يجوز للمؤمن إشهار زواجه من الكتابية في الكنيسة وعلى يد قسيس، بعد الزواج بها على سنة الله ورسوله في مكاتب الزواج الإنكليزية؟

الجواب: لا يجوز للمؤمن أن يشهر زواجه من مسلمة أو كتابية في الكنيسة، ولا على يد قسيس، ولو كان ذلك بعد الزواج بها على سنة الله ورسوله؛ لما في ذلك من مشابهة النصاري في شعار زواجهم، وتعظيم مشاعرهم ومعابدهم، واحترام علمائهم وعبادهم وتوقيرهم، لقوله ﷺ: "من نشبه بقوم فهو منهم" أخرجه الإمام أحمد بإسناد حسن.

وفي دخول المسلم للكنيسة ، أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بحرمة الدخول(١٠٠ ، وجاء في الفتوى رقم ٦٨٧٦ برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ما نصه :

لا يجوز للمسلم الدخول على الكفار في معايدهم ؛ لما فيه من تكثير سوادهم، ولما روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال: "... ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم ومعابدهم فإن السخطة تنزل عليهم"، لكن إذا كان لمصلحة شرعية، أو لدعوتهم إلى الله، ونحو ذلك، فلا بأس.

ومن فتاوى دار الإفتاء في مصر جاءت فتوى الشيخ محمد خاطر مفتي مصر (بتاريخ ٥ فبراير ١٩٧٨) فتاوى الأزهر:

إذا تم زواج المسلم بالمسيحية على الطريقة المدنية، بإيجاب وقبول وحضرة شاهدين مسلمين، انعقد الزواج صحيحاً شرعاً. أما إجراء العقد في

(۱) في الفتوى رقم ٦٨٧٦.

\_

الكنيسة فالمعروف أن الكنيسة لا تعقد إلا لمسيحيين من أهل طائفتها، فلا يصح للمسلم حينئذ أن يعقد زواجه هناك.

ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال.

# فتوى لجمع فقهاء الشريعة:

لا ينبغي لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجري مراسم نكاحه في الكنيسة، لأنه لن يجري في هذه الحالة على وفاق الشريعة، بل على وفاق سنن الشرك والكفر، ولا ينبغي أن يعان على ذلك ولا أن يشهد عقده عندما يجرى على هذا النحو، بل الواجب نصحه وزجره عن ذلك، فإن أبى اعتزل في هذا المقام ردعاً له وعرة لغيره، والله تعالى أعلى وأعلم.

# فتوى المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث:

عقد الزواج في الكنيسة غير مستحسن شرعاً. وهو حرام إذا كان يشتمل على مشاركة لهم في الطقوس المتصلة بعقيدتهم، أو إذا كان الزواج في الكنيسة يترتب عليه أمر محرم شرعاً كاشتراط تعهد الزوج بتربية الأولاد على أسس غير إسلامية.

ومع هذا فإنه ينعقد الزواج إذا تحققت فيه أركانه وشروطه الشرعية ، ويعتبر النكاح بذلك صحيحاً ، وتترتب عليه جميع آثاره ، وللاحتياط ينبغي لمن اضطر إلى ذلك أن يجدد العقد خارج الكنيسة لتحقيق إعلان النكاح بين المسلمين.

ويهم المجلس أن ينصح الشباب المسلم بعدم الوقوع في مثل هذا المحظور الذي يعبر عن مسايرة الزوج لزوجته فيما لا يرضي الله تعالى. كما يعرضه لخطر الموافقة على شروط تتعلق بتربية أولاده على أسس غير إسلامية.

#### فتوى الشيخ عطية صقر:

إذا تم زواج المسلم بالمسيحية على الطريقة المدنية ، بإيجاب وقبول وحضور شاهدين مسلمين ، كان الزواج صحيحاً شرعاً ، أما إجراؤه في الكنيسة على الطريقة المعهودة عندهم فلا يصح ، وإذا تم العقد في الكنيسة فليكن بعد إجراء العقد على الطريقة الشرعية في أي مكان آخر ، وإلا فليكن العقد بعد الانتهاء من إجراءات الكنيسة ، أما إذا لم يتم العقد في الكنيسة فلا حاجة إلى الذهاب إليها والعقد بها (١٠).

#### الراجع :

- موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
- موقع المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
  - فتاوى الشيخ بن باز رحمه الله.
- الفتاوي الإسلامية للشيخ عطية صقر المجلد الخامس.
  - فتاوى دار الإفتاء المصرية.
  - الفتاوي الإسلامية للشيخ عطية صقر.
    - مجلة البحوث الإسلامية.

(١) الفتاوى الإسلامية - المجلد الخامس ص ١٩٢٧.

#### 45

# تولي المراكز الإسلامية عقد النكاح في الغرب

# العناوين المرادفة:

صلاحية المراكز الإسلامية لعقد الزواج. الزواج في المراكز الإسلامية.

عقد المراكز الإسلامية لعقد الزواج.

# صورة المسألة :

أن يقوم المركز الإسلامي بإنشاء عقد النرواج في الغرب، وذلك عن طريق إجرائه بالصيغة الإسلامية، والإشهاد عليه، والتأكد من سلامته.

إذا كان الزوجان مسلمين أو الزوج مسلماً والزوجة كتابية فيحل لهما عقد النكاح في المركز الإسلامي، وفق الشريعة الإسلامية، ويعتبر ما في سجلات المركز وثيقة صحيحة عن الزواج وما يصاحبه من شروط.

ويعد ذلك إعلانا وهو ما لا خلاف فيه.

#### ولاية المركز الإسلامي:

هل يعد المركز الإسلامي وليا للمرأة التي لا ولي لها من المسلمات فيعقد لها؟. اختلف فقهاء العصر على اتجاهين:

الانجاه الأول: المركز الإسلامي له صفة قضائية فيكون بمثابة القاضي في بلاد المسلمين فيكون المركز له حق تزويج المسلمة إذا رضيت وفوضته، وهو ما أفتى به مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا<sup>(۱)</sup>.

<sup>(</sup>١) موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

الانتجاه الثنافي : أنه لا يجوز ذلك لا لمدير المركز ولا لمجلس إدارته وأن المرأة لا يزوجها إلا وليها أو القاضي الشرعي.

# جاء في موقع الإسلام سؤال وجواب:

الزواج في الإسلام لـه أركان وشروط، إذا توفرت فهـو زواج صحيح، فركنه: الإيجاب والقبول، والإيجاب أن يقول ولـي المرأة: زوجتك فلانة أو ابنتى أو أختى، والقبول أن يقول الخاطب: قبلت الزواج من فلانة.

ومن شروط النكاح: تعيين الزوجين، ورضاهما، وأن يعقده الولي أو وكبله، ووجود شاهدين عدلين من المسلمين؛ لقول النبي \$: "لا نكاح إلا بحولي" (رواه أبو داود ح (٢٠٨٥) والترمذي ح (١١٠١) وابين ماجه ح (١٨٨١) من حديث أبي موسى الأشعري، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٧٥٥٧) ورواه البيهقي من حديث عمران وعائشة رضي الله عنهما بلفظ: (لا نكاح إلا بولى وشاهدي عدل).

وذهب بعض العلماء إلى أنه إذا حصل الإعلان، فإنه يغني عن حضور شاهدين للعقد.

والزواج المدني الذي يتم في المحكمة الوضعية، إن كان المراد منه هو توثيق النكاح وتسجيله فهذا مطلوب؛ حفظاً للحقوق ومنعاً للتلاعب. وإن كان لا تتوفر فيه شروط النكاح، أو يترتب عليه أمور باطلة فيما يتعلق بالطلاق وغيره، فلا يجوز الإقدام عليه، إلا أن يتعذر توثيق النكاح بدونه، أو أن يضطر الإنسان إليه، فيعقد النكاح عقداً صحيحاً شرعاً في أحد المراكز الإسلامية، ثم يعقد العقد المدنى في المحكمة، مع العزم على التحاكم إلى الشرع في حال حدوث النزاع، ومع البراءة من الطقوس الباطلة التي تصاحب عقد النكاح في بعض البلدان، وعلى المسلمين الموجودين في بلاد الغرب أن يسعوا إلى جعل أمور النكاح تسجل رسمياً في المراكز الإسلامية، دون الحاجة إلى مراجعة مكتب الزواج المدنى، والله أعلم.

وفي فتوى أخرى للموقع: والحاصل أنه لا يجوز لمدير المركز الإسلامي أن يتسرع في تزويج المرأة بحجة العضل، بل يسأل وليها، ويقف على سبب رفضه للخاطب، فإن تبين أن له وجها، لم يكن له أن يزوجها، وإن تبين أن رفضه لا لسبب معتبر، ولم يكن لها ولي غيره، زوجها مدير المركز، لا سيما إذا تكرر الرفض من الولي.

# ۲- د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (۱):

أرى أن ما يسمونه العقد المدني في محاكم هذه الدول غير المسلمة هذا لا بأس به، وهذا من توثيق العقود، وهو ما يحقق مقاصد الشريعة في حفظ مصلحة الزوجين وحفظ مصلحة الأولاد.

لكن لا يجوز أن يكون هو العقد الشرعي المعتمد عليه الذي به تستحل معاشرة هذه المرأة، الواجب عليه أن يعقد هذا العقد أولاً في المركز الإسلامي بحسب الشريعة الإسلامية، ويحصل فيه الإيجاب والقبول والولي

(١) انظر موقع الشيخ عبد العزيز الفوزان http://www.islammessage.com/

-

والشهود، ثم بعد ذلك يوثقه بالمحكمة المدنية في أي بلـد ولـو كـان بلـداً غير مسلم.

# ٣- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية '':

نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، على أن: للمراكز الإسلامية خارج ديار الإسلام صفة قضائية.

#### المراجع :

- موقع الإسلام سؤال وجواب.
- موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
- موقع الشيخ عبد العزيز الفوزان http://www.islammessage.com.

(١) التعقد بكوبنها جن -الناتمارك مع الرابطة الإسلامية، في الفترة من ٤ - ٧ من شهر جمادى
 الأولى لعام ١٤٢٥ هد الموافق ٢٢ - ٢٥ من يونيو لعام ٢٠٠٤م

٣۵

# توثيق الزواج المدني في المحاكم غير الإسلامية

العناوين المرادفة :

عقد الزواج في المحاكم الوضعية في غير البلاد الإسلامية.

#### صورة المسألة :

أن يذهب من يرغب في الزواج إلى المحاكم الوضعية ؛ لكي يقوم القاضي غير المسلم بعقد الزواج بين الزوجين وفق شروط محددة

#### حكم المسألة:

إذا كان المراد توثيق العقد في المحاكم المدنية وسجلات الدولة فهذا مما لا بأس به، أما إن كان المراد إنشاء العقد الشرعي المبيح للعلاقة الزوجية، فإن العلماء المعاصرين اختلفوا في صحة هذا العقد على اتجاهين:

الانجادالأول: عدم صحة هذا العقد وهو ما ذهب إليه مجمع فقهاء أمريكا.

جاه في موقع مجمع فقهاه الشريعة بأمريكا ( ) نص البيان الختامي للمؤتمر الشاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ( على أن الزواج المدني الذي تجريه المحاكم الأمريكية عقد تتخلف فيه بعض أركان الزواج وشروطه، الأمر

http://www.amjaonline.com/ar\_d\_details.php?id=Ar(1)

 <sup>(</sup>٢) المعقد بكوبنهاجن -الدانمارك مع الرابطة الإسلامية، في الفترة من ٤- ٧ من شهر جمادى الأولى لعام ١٤٢٥هـ الموافق ٢٢- ٢٥ من يونيو لعام ٢٠٠٤م

الذي تنقض به مشروعيته، لكنه إذا وقع وكان قد تحقق له الإشهار، وخلا من موانع الزواج ترتبت عليه الآثار المترتبة على عقد الزواج، وذلك لأجل ما فيه من الشبهة، ولكن يجب إعادته في الإطار الإسلامي مستكملاً أركانه وشروطه الشرعية.

وقال الدكتور سالم بن عبد الغني الرافعي في (أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب):

الزواج المدني عقد فاسد لا يحل الدخول على المرأة، بل لا بد من عقد شرعي لاستحلال الدخول عليها، ولا مانع شرعاً من إجراء العقد المدني بعد ذلك، لا لاستحلال الدخول به، ولكن لضمان حقوق الطرفين؛ إذ إن الدولة لا تعتد بغيره بشرط تفادي المفاسد التي يسببها من خلال إلزام الطرفين نفسيهما بأحكام الشريعة.

وإنَّ عقد الرجل على المرأة عقداً مدنياً ودخل بها دون عقد شرعي ففعله حرام، ويجب عليه المبادرة إلى إجراء عقد شرعي يستحل به الدخول، إلا أن دخوله بالمرأة قبل العقد الشرعي وإن وصم بالحرمة لا يصل إلى درجة الزنا، ولا يعتبر أولاده غير شرعين؛ لأنه عقد مشتبه به وليس مقطوعاً ببطلانه (۱) واستدل المانعون بأن العقد تتخلف فيه بعض الأركان والشروط.

# الاتجاه الثاني: جواز ذلك العمل وصحته:

واستدل المجيزون بأن المقصود بالعقد التوثيق وهو حاصل بفعل المحاكم المدنية، وتخلف الشهود والولي لا يضر أما الشهود فلأن القصود باشتراطهم إعلان النكاح، وأما الولي فهو محل خلاف والحنفية لا يرونه.

(١) أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب- ٢٠٦ - ٤٠٧

.

# ا- فتوى الشيخ فيصل مولوي ذائب رئيس المجلس الأوربي للبحوث والافتاء:

إن عقد الزواج القانوني الذي يعقد في أي بلد غير إسلامي يعتبر عقداً شرعيًا إذا تمّ بين زوجين لا يوجد هناك مانع شرعي من الزواج بينهما ؛ لأن الركن الأول في عقد الزواج الشرعي، وفي أي عقد شرعي آخر هو الإيجاب والقبول من الطرفين. وهذا متوفّر في عقد الزواج القانوني كما يتوفّر فيه عادة الإعلان.

أما شرط الشاهدين فهو عند بعض المذاهب لضمان إعلان الزواج وهذا حاصل.

وأمًا شرط موافقة الولي فهو غير مجمع عليه بين المذاهب، وإذا وقع فهو تأكيد لشرعية الزواج القانوني.

إلا أن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تجعل الزواج القانوني الأوروبي غير شرعي، هي مسألة عدم مراعاة الموانع الشرعية. فلا يجوز مثلاً من الناحية المشرعية أن يتزوج الرجل أخته من الرضاعة. ويجوز ذلك في القوانين الأوروبية. فإذا وقع مثل هذا الزواج في أي بلد أوروبي فلا يمكن اعتباره زواجاً شرعياً نظراً لوجود المانع الشرعي.

أمًا إذا وقع الزواج القانوني بين رجل وامرأة لا يوجد مانع شرعي من زواجهما، فإن هذا الزواج يمكن اعتباره زواجاً شرعياً، ومثل هذا الزواج يمكن أن تعترف به المحاكم الشرعية في بلادنا الإسلامية.

أما إذا كان الزواج القانوني في أوروبا جرى بين شخصين لا يوجد مانع شرعي من زواجهما، فإن المعاشرة الزوجية بناءً على هذا العقد تكون جائزة. وفي حالة وجود مانع شرعي من موانع الزواج تكون المعاشرة الزوجية حراماً. ويقوم العقد القانوني مقام عقد الزواج الإسلامي في حال عدم وجود الموانع الشرعية، وخاصّة فيما إذا كان الزوجان من الجنسية الأوروبية.

أمّا إذا كان أحدهما أو الاثنان من جنسية إحدى البلاد الإسلامية فيجب أن يعقد الزواج في هذا البلد الإسلامي، وذلك لضمان خضوع الزوجين للأحكام الشرعية المتعلّقة بآثار هذا الزواج ونتائجه كالطلاق والحصانة والميراث وغيرها.

وإذا كان الزوجان أو أحدهما من جنسية إحدى البلاد الإسلامية وعقدا زواجاً قانونياً في أوروبا فهو زواج صحيح من الناحية الشرعية ولا تعتبر المعاشرة بينهما حراماً، ولكنّهما يأثمان لرضاهما بالاحتكام إلى شريعة غير إسلامية مع قدرتهما على الخضوع للأحكام الشرعية(١١).

#### الراجع :

- الخلاصة في فقه الأقليات.
- موقع الإسلام سؤال وجواب.
  - موقع الشيخ الفوازان.
- موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
  - موقع فضيلة الدكتور يوسف الشبيلي.
    - موقع أون إسلام.
- أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب.

<sup>(</sup>۱) (أون إسلام)-http://www.onislam.net/arabic/ask-the

#### 47

# وجود عقدين في المركز الإسلامي والمحكمة المدنية

#### العناوين المرادفة:

إثبات الزواج في المركز الإسلامي والمحكمة الوضعية.

تكرار عقد الزواج.

# صورة المسألة :

أن يثبت الزوجان زواجهما في المراكز الإسلامية، ثم بعد ذلك يوثقان عقد الزواج في المحكمة الوضعية.

#### حكم المسألة:

لا حرج في توثيق الزواج في المحاكم الوضعية . بعد إنشائه في المراكز الإسلامية ولكن أوصى بعض العلماء بعدم الاكتفاء بالعقد في المركز الإسلامي لئلا تضبع حقوق أحد الزوجين ؛ لأن المحاكم قد لا تعترف بهذا العقد، كما أوصوا بالتوافق بين العقدين في الشروط حتى لا تضبع الحقوق أو يحصل الخصام.

# وممن نص على هذا الحكم:

المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث (١):

<sup>(</sup>١) قرار ٢٠/٤ حول الزواج العرفي.

اطلع المجلس على موضوع (الزواج العرفي)، وبعد الدراسة والمناقشة قرر ما يلمي:

أولاً: المقصود بالزواج العرفي: هو الزواج الشرعي الذي اكتملت فيه الأركان والشروط، إلا أنه لم يوثق لدى سلطة رسمية.

ثانياً: يوصي المجلس بعدم الاكتفاء به أو بالعقد المدني، بل يجمع بينهما؛ لأن الاكتفاء بالعقد العرفي قد يؤدي إلى ضياع حقوق أحد الطرفين لعدم التوثيق، كما أن العقد المدني يتضمن إخلالاً ببعض الأركان والشروط الشرعية، ولما له من آثار تخالف ظاهر الشرع.

ثالثاً: أما الجمع بين العقدين العرفي والمدني من غير أن يوفق بين أحكامهما وآثارهما ففيه حرج أيضاً؛ لأن ذلك يؤدي عند الخلاف إلى التردد بين أن يحكم فيه بهذا العقد أو ذاك.

ولهذا يقترح المجلس تكوين لجنة من فقهاء الشريعة والقانون تقوم بصياغة وثيقة تلحق بالعقد المدني.

# ٢- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(١٠):

على أن الزواج المدني الذي تجريه المحاكم الأمريكية عقدٌ تتخلف فيه بعض أركان الزواج وشروطه، الأمر الذي تنتقض به مشروعيته، لكنه إذا

 <sup>(</sup>١) المتعدد بكوبتها جن الداغارك مع الرابطة الإسلامية ، في الفترة من ٤- ٧ من شهر جمادى
 الأولى لعام ٤٣٥ هـ الموافق ٣٣ - ٢٥ من يو نبو لعام ٢٠٠٤م.

وقع وكان قد تحقق له الإشهار وخلا من موانع الزواج ترتبت عليه الآثار المترتبة على عقد الزواج، وذلك لأجل ما فيه من الشبهة، ولكن يجب إعادته في الإطار الإسلامي مستكملاً أركانه وشروطه الشرعية.

# المراجع :

- موقع الإسلام سؤال وجواب.
- أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب.
  - موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
    - موقع المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
      - موقع الدكتور يوسف الشبيلي.

#### \*\*

# تعدد الزوجات في بلاد الأقليات المسلمة

#### العناوين المرادفة:

الزواج من أربع نسوة.

#### صورة المسألة:

تمنع بعض القوانين الغربية تعدد الزوجات، أو تدعو بعض الموسسات إلى تقييد تعدد الزوجات، والاحتجاج في ذلك بحفظ حقوق الإنسان، وأن هذا التعدد يتعارض معها فما حكم ذلك بالنسبة لمن يعيشون في تلك الدول ويحكمون بتلك القوانين؟.

#### حكم المسألة:

أباح الإسلام تعدد الزوجات، وحَدَّه بأربع نسوة، واشترط لذلك العدل بين الزوجات، بالإضافة لشروط الزواج الأخرى التي منها القدرة على الباءة، ونفقة الزواج.

ودليل ذلك قوله تعالى ﴿ فَانَكِحُواْ مَا طَابَ النَّمْ مِنَ اللِّسَانِيَ شَنَىٰ وَقُلَتَ وَرُبَعٌ فَإِنْ خِفْتُم أَوْ نَسْلُواْ وَبَيْدَةً أَوْ مَا مَلَكُ أَيْنَتُكُمُّ وَفِينَ أَدَقَ أَلَا شَوْلُوا ﴿ ﴾ النساء؟!.

#### وممن نص على هذا الحكم:

المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث:

قرار المجلس:

كان الناس قبل الإسلام يتزوجون من شاءوا من النساء، بغير قيد ولا شرط، حتى جاء الإسلام فوضع لهذا التعدد حدًا، وشرط له شرطاً.

فأما الحد فجعل أقصى العدد أربعًا لا يزاد علميهن بحال، ﴿ فَالْكُمُونَا مَالُكُ لَكُمْ بِنَ النِّسَاةِ مَنْنَ وَكُلْكَ وَتُؤَكِّمُ فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَّا لَمْؤَلَا فَوْمِدًا أَوْ مَا مَلَكُ تَقِينَتُكُمُ عَلِينَ أَنْنَ أَلَا مُعُولُونًا ﴿ ﴾ النساء؟ ا، ولما أسلم رجل من ثقيف ومعه عشر نسوة، أمره الرسول ﷺ أن بختار منهن أربعًا، ويطلق الباقي.

وأما الشرط، فيتمثل في ثقة الرجل في نفسه بالعدل، وإلا حرم عليه الزواج بالمرأة الأخرى، ﴿ فَإِنْ خِفْتُم آلَا تَمْوَقًا فَرَيدٌ ۗ ﴾ النساء ١٣، وهذا إلى جوار توافر الشروط الأخرى لأي زواج، مثل: القدرة على الإنفاق، والقدرة علم الاحصان.

وإنما أباح الإسلام ذلك؛ لأنه دين واقعي، لا يحلق في مثاليات حالة، ويترك مشكلات الحياة دون علاج مقدور عليه. فالزواج الثاني قد يحل مشكلة عند الرجل الذي لا تنجب امرأته، أو تطول عندها فترة الحيض، وهو قوي الشهوة، أو يصيبها المرض، ويستمر معها، ولا يريد أن يطلقها، إلى غير ذلك.

وقد يحل مشكلة عند المرأة الأرملة التي يموت زوجها ولا تطمع في الزواج من شاب لا زوجة له، ومثلها المطلقة وهي شابة، وخصوصًا لو كان لها طفل أو أكثر، وقد يحل مشكلة عند المجتمع كله، عندما يزيد عدد النساء الصالحات للزواج عن عدد الرجال القادرين على النكاح، وهذا قائم

باستمرار، ويزداد تفاقمًا بعد الحروب ونحوهـا، فمـاذا نفعـل بالعـدد الفـائض من النساء؟

#### إنها واحدة من ثلاث:

إما يقضين العمر كله محرومات من حياة الزوجية والأمومة، وهذا ظلم لهن.

وإما أن يشبعن غرائزهن من وراء ظهر الدِّين والأخلاق، وهذا ضياع لبن.

وإما أن يقبلن الزواج من رجل متزوج قادر على النفقة والإحصان، واثق بالعدل، وهذا هو الحل المناسب.

أما سوء استعمال هذه الرخصة أو هذا الحق، فكم من حقوق يساء استخدامها، ويتعسف في استعمالها، ولا يؤدي ذلك إلى إسقاطها وإلغائها.

الزواج الأول نفسه كم يساء استخدامه، فهل نلغيه؟

الحرية كم يساء استخدامها، فهل نلغيها؟

الانتخابات يساء استخدامها، فهل نلغيها؟

السلطة أيًّا كانت يساء استخدامها، فهل نلغيها وندع الحياة فوضى؟

إنّ الأولى - بدل أن نسادي بإلغاء الحق - أن نصع الضوابط الاستخدامه، ونعاقب من يسيء في ذلك، قدر ما نستطيع (١٠).

(١) قرار المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء رقم ٤/٤.

 ٢- مجمع الفقه الإسلامي الـدولي المنبشق عـن منظمة التعـاون الإسلامي (١٠):

فقد جاء في الفقرة الثانية من قرار الدورة التاسعة عشرة لا يعد عنفاً أو تمييزاً في المنظور الإسلامي: تعدد الزوجات المبنى على العدل.

من فتاوي العلماء المعاصرين:

٣- قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز:

إن الكتاب العزيز والسنة المطهرة جاءا بالتعدد، وأجمع المسلمون على حله، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِقْتُمُ آلَا نَقْسِطُوا فِي آلِيَنْهَىٰ فَانَكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَلَةِ مَثْنَىٰ وَلَلْتَ وَرُونَمُ فِيْنَ خِقْمُ آلَا نِشْوِلًا فِرَحِيدًا أَنْ مَا مَلَكُتُ أَيْنِنَكُمْ وَلِقَ آنَتَهَ اللّا مَقُولُوا ﴾ [النساء ٣٣.

وقد جمع النبي على بين تسع من النساء، ونفع الله بهن الأمة وحملن إليها علومًا نافعة، وأخلاقًا كريمة، وآدابًا صالحة، وكذلك النّبيان الكريمان داود وسليمان عليهما السلام، فقد جمعا بين عدد كثير من النساء بإذن الله وتشريعه، وجمع كثير من أصحاب رسول الله الله وأتباعهم بإحسان.

وقد كان التعدد معروفًا في الأمم الماضية ذوات الحضارة وفي الجاهلية بين العرب قبل الإسلام، فجاء الإسلام وحدّد ذلك وقصر المسلمين على أربع، وأباح للرسول ﷺ أكثر من ذلك؛ لحكم وأسرار ومصالح اقتضت تخصيصه ﷺ بالزيادة على أربع، وفي تعدد الزوجات - مع تحري العدل - مصالح

 <sup>(</sup>١) في دورته الناسعة عشرة المتعقدة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) بتباريخ ١ - ٥ جمادى الأول ١٤٣٠هـ، الموافق ٢٦ - ٣٠ تيسان (لو يرا ٢٠٠٩م).

كثيرة، وفوائد جمة، منها عفة الرجل وإعفافه عددًا من النساء، ومنها كثرة النسل الذي يترتب عليه كثرة الأمة وقوتها، وكثرة من يعبد الله منها، ومنها إعالة الكثير من النساء والإنفاق عليهن، ومنها مباهاة النبي عَرِي بهم الأمم يوم القيامة ، إلى غير ذلك من المصالح الكثيرة التي يعرفها من يعظم الشريعة وينظر في محاسنها وحكمها وأسرارها، وشدة حاجة العباد إليها بعين الرضا والمحبة والتعظيم والبصيرة، أما الجاهل أو الحاقد الذي ينظر إلى الشريعة بمنظار أسود، وينظر إلى الغرب والشرق بكلتا عينيه، معظمًا مستحسنًا كل ما جاء منهما، فمثل هذا بعيد عن معرفة محاسن الشريعة وحكمها وفوائدها، ورعايتها لمصالح العباد رجالًا ونساءً.

وقد ذكر علماء الإسلام أن تعدد الزوجات من محاسن الشريعة الإسلامية، ومن رعايتها لمصالح المجتمع وعلاج مشكلاته، وقد تنبه بعض أعداء الإسلام لهذا الأمر، واعترفوا بحسن ما جاءت به الشريعة في هذه المسألة، رغم عداوتهم لها إقرارًا بالحق واضطرارًا للاعتراف به. (١) ..

- ٤- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:
- يباح تعدد الزوجات لمن قدر على القيام بواجبهن، ولم يُخَف من الجور، والعدل بينهن في المبيت.
- من كره تعدد الزوجات ونصح بعدمه، ورأى لنفسه أو لغيره عدم التعدد - ولو ترتب على ذلك الزنا- فقد أخطأ في زعمه، وأثم

<sup>(</sup>١) مجموعة فتاوي ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز ٢٤٠/٢١.

في قوله ومشورته لغيره، وعليه أن يتوب إلى الله ويستغفره، ويرجع عن قوله ذلك ومشورته به (<sup>()</sup>

٥- فتاوى الشيخ عطية صقر:

قال الله تعالى: ﴿ فَانَكِحُوا مَا طَابَ اللهُ مِنَ النَّالَةِ مَثَنَى وَقُلْكَ وَوَكُمْ ﴾ النساء الله و الله الله و الأديان المساوية و الأديان السماوية السابقة، والإسلام أقره بشرط ألا يزيد على أربع، وألا يخاف عدم العدل بينهن، وفي مشروعته مصلحة.

#### الراجع :

- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
- مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- مجموعة فتاوي ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز.
  - مجلة البحوث الإسلامية.
  - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.
    - فتاوى الشيخ عطية صقر.

(١) فناوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفناء فتوى رقم ٨٧٧٤، ١٨٩/١٩.

#### 44

## زواج الرجل ممن زني بها

# العناوين المرادفة:

نكاح الزناة.

نكاح الرجل المرأة الحامل من سفاح.

#### صورة المسألة:

أن يحصل زنى بين اثنين، ثم بعد ذلك يريد طرفا العلاقة تصحيح الأمر عن طريق النزواج، ويحدث كشيراً في الغرب أن يمأتي رجل إلى المراكز الإسلامية بامرأة حبلى من الزنا، سواء أكان هو من قام بالزنا بها أم غيره، أو يكون قد زنا بها ولم يحدث حمل ويريد أن يتزوجها..

# حكم المسألة:

السالة الأولى: نكاح الحامل من الزنا:

اختلف العلماء في نكاح الحامل من الزنا على اتجاهين:

**الانجاه الأول:** الجواز ويمثله من المعاصرين:

# المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث:

قرار المجلس: الزاني والزانية إذا تابا إلى الله تعالى، وأرادا أن يخرجا من الحرام إلى الحلال، ومن حياة التلوث إلى حياة الطهارة، فزواجهما صحيح بالإجماع، وجمهور الفقهاء لا يشترطون التوبة لصحة النكاح من الزانية، كما روي أن عمر رضي الله عنه: ضرب رجلاً وامرأة في الزني، وحرص على أن يجمع بينهماًً.

والحنابلة هم الذين اشترطوا النوبة، لقولـه تعـالى: ﴿ اَلَٰزِكَ لَا يَكَجُمُ إِلَّا زَائِكَةً أَوْ شُمِّكَةً وَالنَّائِيَةُ لَا يَكِجُهُمُ إِلَّا زَانِ أَوْ شُمِيكٌ وَكُمْنِمَ وَلِكَ كُلَ النَّفِرِينَ ﴾ النور: ١٣.

أما موضوع (العدة) وهل يجب على الزانية أن تعتد أم لا؟ ففي هذا خلاف بن الفقهاء.

والذي نختاره هو: ما ذهب إليه الحنفية والشافعية والثوري: أن الزانية لا عدة لها. ولو كانت حاملاً من الزنى، وهو المروي عن ثلاثة من الصحابة الخلفاء: أبي بكر وعمر وعلى –رضى الله عنهم (").

وقد استداوا بالحديث: "الولد للفراش، وللعاهر الحجر" امتفق عليه: أخرجه البخاري (رقم ١٩٤٨ ومواضع أخرى)، ومسلم (رقم ١٤٥٧) من حديث عائشة. ومعنى الحديث: (الولد للفراش) أي تابع لصاحب

. (١) أخرجه الشافعي في والأم و (٣٨/١٠) ومن طريقه : البيهقي (١٥٥/٧) عن أبي يزيد المكي : أن

رجلاً تزوج امرأة، ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها، فقجر الغلام بالجارية، فظهر بها حمل، فلما قدم عمر مكة رفع ذلك إليه، فسألهما فاعترفا، فحلدهما عمر الحد، وحرص أن يجمع ينهما، فأي الفلام، إسناده حسر).

<sup>(</sup>٢) [ذكره عمد بن الحسن الشيائي في والحجة على أهل الذينة و (٢٨٨٣)، عن أبي بكر وعمر، وذكر معنى ذلك اليهقي في والسنزه (١٥٥/٧)، وأخرجه لهن حزم في والمحلى و (٢٧٦/٩) عنهما، كما ذكر (٢٨/١٠) عن عمر ما يلل عليها.

الفراش، وهو من كانت المرأة تحته عندما ولـدت، (وللعـاهر الحجـر): أي للزاني الحرمان والخبية، ليس له حق في الولدا

ولأن العدة شرعت لاستبراء الرحم حفظًا للنسب، والزنى لا يتعلق به ثبوت النسب، فلا يوجب العدة.

وإذا تزوج الرجل امرأة حاملاً من الزنى من غيره صح عند أبي حنيفة وصاحبه محمد، وعليه الفتوى في المذهب الحنفي، ولكن لا يجوز لـه وطؤها حتى تضع، لحديث: "لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يسقي ماءه زرع غيره"().

وهذا بخلاف ما إذا كان الحمل من الزاني نفسه، فإن نكاحها جائز باتفاق الحنفية ومن يجوزون نكاحها، ويحل وطؤها عندهم جميعًا؛ إذ الزرع زرعه، والحمل منه ".

# مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا"،

نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

<sup>(</sup>١) [حديث حسن ، أخرجه أحصد (٢٠٧/٢٨)، وأبو داود (رقم: ٢١٥٨ ، ٢١٥٩) واليهقي (٤٤٩/٧)، ١٦٢٤/

<sup>(</sup>٢) قرار المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء رقم ٥/٥.

 <sup>(</sup>٣) المتعقد بكوبتهاجن -الداغارك مع الرابطة الإسلامية، في الفترة من ٤ - ٧ من شهر جمادى
 الأولى لعام ١٤٢٥ هـ الموافق ٣ - ٢٥ من يونيو لعام ٢٠٠٤م.

قد اختار المجمع جواز تزوج الزانية بمن زنا بها؛ تحقيقاً لمقصود الشارع من السند، وتر غساً لكليهما في التوبة.

أما فيما يتعلق بنسبة الولد لمن زنى بأمه، فقد اختار المجمع مبدئياً جواز إلحاق ولد الزنى بالزاني خارج بلاد الإسلام إذا ادعاه ولم تكن المرأة فراشاً لأحد، وذلك دَرْءاً للمخاطر التي تتهدد الطفل إذا نشأ مجهول النسب في هذه المجتمعات، ثم أرجأ البت النهائي في هذه المسألة إلى المؤتمر القادم لمزيد من المحث والنظر.

# الانجاه الثناني: المنع إلا بشرطين: النوبة وانقضاء العدة

وممن ذهب إليه أمين مجمع أمريكا الشمالية حيث قال:

إذا زنت المرأة لم يحل نكاحها إلا بشرطين: أحدهما يتعلق بالتوبة من الزنا، والآخر يتعلق بانقضاء العدة.

# أما التوبة فإن من الأدلة على اشتراطها ما يلي:

قوك تعالى: ﴿ اَلَٰإِنِ لَا يَنكِحُمُ إِلَّا زَائِيةً لَوْ تُقْرِكَةً وَالْزَائِيةُ لَا يَنكِمُهُمْ إِلَّا زَانِ أَوْ مُشْرِكُ ۗ وَهُمْءَ وَلِكَ كَلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ النور: ٣٢.

فلما أمر الله تعالى بعقوبة الزانيين حرم مناكحتهما على المؤمنين هجرًا لهما ولما معهما من اللنوب والسيئات، وقد بين تعالى أن الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك، فإنه إما أن يلتزم حكمه سبحانه ويعتقد وجوبه عليه أو لا: فإن لم يلتزمه ولم يعتقده فهو مشرك، وإن التزمه واعتقد وجوبه وخالفه فهو زان، ثم صرح بتحريمه، فقال تعالى: ﴿ وَحُرُمٌ وَلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ اللَّهور: ٣٤.

وقول تعالى: ﴿ لَلْيَحْتُ لِلْمَيْتِ وَالْمَيْتُ وَالْمَيْتُ وَالْمَيْتُ وَلِلْمَيْتُ وَلَلْمَيْتُ وَلَلْمَيْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمِيْتُ وَلَلْمَيْتُ اللَّمِيْتُ وَلَلْمَيْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمْتُ عَلَى اللَّمْتُ اللَّمْتُ اللَّمِيْتُ اللَّمْتُ اللَّمِيْتُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمْتُ عَلَى اللَّمْتُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْتُولُ الْمُعْتُولُ الْمُعْتُولُ الْمُعْتُولُ اللَّهُ اللْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وقد نازع في هذا الشرط بعضُ أهل العلم، ولكن القول باشتراطه هو الصحيح؛ فإن من أقبح القبائح أن يكون الرجل زوجَ بَغِيًّ، وقبح هذا مستقر في فطر الناس، وهو عندهم في غاية السُّنَّة.

أما انقضاء العدة فإنه موضع نظر بين أهل العلم: فذهب الحنفية إلى أنه لا تجب العدة على الزانية، فيجوز نكاحها دون اعتبار للعدة ولا لانقضائها، وإن كانت حاملاً منه جاز نكاحها ووطؤها بلا نزاع.

ووجه ما ذهبوا إليه: أن المنع من نكاح الحامل حملاً ثابت النسب، إنما هو لحرمة ماء الوطء، ولا حرمة لماء الزنا، بدليل أنه لا يثبت به نسب، أما إن كانت حاملاً من غيره فيجوز له أن يعقد عليها، وليس له أن يطأها حتى

تضع حملها في قول أبي حنيفة ومحمد، أما جواز العقد فلما سبق من أن ماء الزنا هدر لا حرمة له، وأما عدم جواز الوطء فلكي لا يسقي ماءه زرع غيره، لحديث: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَالْيُومِ اللَّخِرِ فَلَا يَسْقَيَنَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ" رواه أبو داود كتاب النكاح برقم ٢١٥٨.

وخالف في ذلك أبو يوسف ونفر فقالوا: لا يجوز نكاح الحامل من الزنا؛ لأن الحمل يمنع الوطء فيمنع العقد أيضاً؛ ولأن المقصود من النكاح هو جلً الوطء، فإذا لم يحل له وطؤها لم يكن النكاح مفيداً فلا يشرع.

ونوقش بأن حرمة الوطء لعارض طارئ على المحل لا تنافي النكاح لا بقاءً ولا ابتداءً كالحيض والنفاس، فكذلك لا ينافي النكاح حرمة وطء الحامل من الزنا لأجل حملها.

وعند الشافعية ماه الزنا هدر لا يثبت به نسب ولا تنتشر به حرمة، فلا عدة على الزانية حاملاً كانت أو حائلاً، فإن كانت حائلاً جاز للزاني بها ولغيره عقد النكاح عليها، وإن كانت حاملاً من الزنا كره نكاحها قبل وضع الحمل.

وعند المالكية والحنابلة لا يحل نكاح الزانية حتى تنقضي عدتها، فلا تزوج الحامل من الزنا حتى تضعَ حملها، ولا تزوج الحائل حتى تعتد بثلاثة قروء.

إذن فالتوبة من الزنا لا بد منها حتى يتسنى العقد على الزانية واستدامة الحُشرة معها، أما انقضاء العدة فهو موضع نظر.

ولعلَّ الأقرب إلى مقاصد الشريعة من الستر هو القول بمشروعية العقد على الزانية على من زنا بها إذا أحدثت توبة صادقة، دون أن يتوقف ذلك على انقضاء العدة ؛ لأن علة المانعين حديث النهى عن أن يسقى ماء الرجل زرع غيره، وهذا يتوجه عندما تتزوج الزائية بغير من زنا بها، أما إن تزوجت عن زنا بها فلا يظهر انطباق هذه العلة ؛ لأن الماء ماؤه في الآخرة والأولر.

# المسألة الثانية : زواجها ممن زنا بها :

جاء في أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب:

لا يحل ذلك إلا بعد استبراء رحمها ؛ لأنها قبل استبراء الرحم قد تكون حاملاً، ووطء الحامل لا يجوز، ولأن اشتباه الأنساب في غير الحامل أقوى منه في الحامل، فالمرأة إذا تبين حملها وكان من الزنا نسب الولد إلى أمه فقط أما إذا لم يتمن حملها فنكحت قبل استبراء الرحم ثم حملت بعد ذلك، احتمل أن يكون الحمل من الزنا واحتمل أن يكون من النكاح، فيؤدي إلى اشتباه الأنساب، وهذا حرام(١).

#### الراجع :

- أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب للشيخ سالم بن عبد الغنى الرافعي.
  - فتاوى دار الإفتاء فضيلة الشيخ عبد الجيد سليم.
  - موقع رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.
    - موقع الشيخ ابن جبرين.

(١) (أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ٢٢٤).

١٩٤ الموسوعة الميسرة فيي فقه القضايا المعاسرة

- موقع المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث.
  - موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
    - موقع الإسلام سؤال وجواب.
      - موقع الشبكة الإسلامية.

#### 44

## زواج السلم من شيوعية

#### العناوين الرادفة:

زواج المسلم من ماركسية.

#### صورة المسألة:

أن يرغب المسلم في أن ينكح من تعتقد الشيوعية

### حكم المسألة:

لا يحل للمسلم أن يتزوج الشيوعية ؛ لأن الشيوعية كفر ، ومن تعتقد المذهب الشيوعي تكون كافرة، ولا يحل للمسلم أن ينكح كافرة؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُّ ﴾ البقرة / ١٢٢.

# وقد صدر بذلك قرار المجمع الفقهي الإسلامي":

فلقد عُرض موضوع الشيوعيّة على مجلس الجُمع في دورته الأولى المنعقدة في ١٣٩٨/٨/١٧هـ، وبعد أن استعرض المجلس ذلك الموضوع، أصدر فيه قرارًا بين فيه حُكم الشبوعية والانتماء إليها، وبين أنها عقيدة كفرية.

# الجمع الفقهي الإسلامي (رابطة العالم الإسلامي):

حكم تزوج الكافر للمسلمة وتزوج المسلم للكافرة:

(١) في دورته الأولى المتعقدة في ١٣٩٨/٨/١٧هـ

إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي بعد أن اطلع على اعتراض الجمعيات الإسلامية في سنغافورة - وهي:

- (أ) جمعية البعثات الإسلامية في سنغافورة.
  - (ب) بيراينز.
  - (ج) المحمدية.
  - (د) بيرتاس.
  - (ھ) بيرتابيس

على ما جاء في ميثاق حقوق المرأة، من السماح للمسلم والمسلمة بالتزوج ممن ليس على الدين الإسلامي، وما دار في ذلك، فإن المجلس يقرر بالإجماع ما يلي:

 فكيف يقال: بإباحة ابتداء عقد نكاح الكافر على المسلمة؟ بل أباح الله نكاح الداؤة المشركة بعد ما تسلم وهي تحت رجل كافر لعدم إباحتها له بإسلامها، فحينتذ يجوز للمسلم تزوجها بعد انقضاء عدتها، كما نص عليه قوله تعالى: ﴿ وَلا جُنَامٌ عَلَيْكُمُ أَنْ تَكِيمُونُ إِلّاً كَالْيَشُونُ أَلَمُونُكُ الله المتحنة: ١٠.

ثانيًا: وكذلك المسلم لا يحل له نكاح مشركة لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسَكُوا لِيَسَمُ النَّهُ مِكُواً الشَّمْرِكُتُ حَتَّى يُؤْمِنَا ﴾ البقرة: ٢٢١. ولقوله تعالى ﴿ وَلَا تُتَسِكُوا بِيصَمِ النَّكُوا فِيصَمِ النَّكَوْرِ ﴾ المُتحنة: من الآية ١٠.

وقد طلق عمر، رضى الله عنه، امرأتين له كانتا مشركتين، لما نزلت هذه الآية.

وحكى ابن قدامة الحنبلي: أنه لا خلاف في تحريم نساء الكفار غير أهل الكتاب على المسلم. أما النساء المحصنات من أهل الكتاب، فيجوز للمسلم أن ينكحهن، لم يختلف العلماء في ذلك، إلا أن الشيخية قالوا بالتحريم.

والأولى للمسلم عدم تزوجه من الكتابية مع وجود الحرة المسلمة، قال في شيخ الإسلام ابن تيمية: يكره تزوجهن مع وجود الحرائر المسلمات. قال في الاختيارات: وقاله القاضي وأكثر العلماء؛ لقول عمر، رضي الله عنه، للذين تزوجوا من نساء أهل الكتاب: طلقوهن. فطلقوهن إلا حذيفة امتنع عن طلاقها، ثم طلقها بعد، لأن المسلم متى تزوج كتابية، ربما مال إليها قلبه ففتنته، وربما كان بينهما ولد فيميل إليها. والله أعلم.

وقال بعض الماصرين بيطلان الزواج من الملحدة، ومما ذكر: وأبرز مثال للها الشيوعية التي تؤمن بالفلسفة المادية إلى أن قال: وإنما قلت: الشيوعية المصرة على شيوعيتها، لأن بعض المسلمين والمسلمات قد يعتنق هذا المذهب المادي، دون أن يسبر غوره، ويعرفه على حقيقته، وقد يخدع به حين يعرضه بعض دعاته على أنه إصلاح اقتصادي لا علاقة له بالعقائد والأديان... إلح. فمثل هؤلاء يجب أن يزال عنهم اللبس، وتزاح الشبه، وتقام الحجج، ويوضح الطريق حتى يتبين الفرق بين الإيمان والكفر، والظلمات والنور، فمن أصر بعد ذلك على شيوعيته فهذا كافر مارق ولا كرامة، ويجب أن

### المراجع :

- موقع المجمع الفقهي الإسلامي.
  - موقع إسلام أون لاين.
  - موقع الإسلام سؤال وجوب.
    - موقع الشبكة الإسلامية.



ź٠

# أثر الردة على عقد النكاح

### العناوين المرادفة:

استمرار نكاح المرتد.

أثر اختلاف الدين الطارئ بعد عقد الزواج.

أثر ردة أحد الزوجين على عقد الزواج.

#### صورة السألة:

في البلاد التي لا يحكم فيها بشرع الله ولا ينفذ حد الردة يكثر أن يقول أو يفعل أحد الزوجين ما يوجب الردة ثم يرجع ويستغفر وقد يكرر ذلك مرارا في اليوم الواحد فهل يبطل النكاح شرعا؟

#### حكم المسألة:

هذه المسألة ليست حادثة بل هي مسألة خلافية قديمة اختلف الفقهاء فيها على اتجاهات ولكن القدر الجديد فيها أن ذلك يكثر بين الأقليات المسلمة، كما هو أكثر المسائل في فقه الأقليات.

من أحكام الردة أن الفرقة تقع بين الزوجين على اختلاف بين العلماء هلل الفرقة فسخ أو طلاق بائن؟ فإن كانت الردة قبل اللدخول انفسخ النكاح، وإن كانت الردة بعد الدخول انفسخ النكاح عند المالكية والحنفية في الحال، وذهب الشافعية إلى الانتظار حتى انتهاء العدة، وحكي عن أحمد الروايتان. جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: "اتَّفَقَ النُّفّقِهَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ حِيلَ بَيْنَهُمَا فَلا يَقْرُبُهَا يَخَلُوهَ وَلا جِمَاع وَلا تَحْوِهِمَا.

ثُمَّ قَالَ الْحَنَفِيَّةُ: إِذَا ارْتَدَّ أَخَدُ الزَّوْجُنِ الْمُسْلِمُيْنِ بَالْتَ مِنْهُ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً كَانَتُ أَوْ كِتَابِيَّةً، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يُلدُخُلُ ا لِأَنَّ الرِّدَّةُ لَتَافِي النِّكَاح وَيَكُونُ ذَلِكَ فَسُخًا عَاجِلاً لا طَلاقًا وَلا يَتُوقَفُ عَلَى قَضَاءٍ.

تُممَّ إِنَّ كَانَتِ الرِّدَّةَ قَبْلَ الشُّخُولِ وَكَانَ الْمُرْتَدُّ هُوَ الزَّوْجَ فَلَهَا نِصْفُ المُسَمَّى أَو الْمُتُعَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمُرْتَدَّةَ فَلا شَيْءَ لَهَا.

وَإِنْ كَانَ يَعْدُ الدُّخُولِ فَلَهَا الْمَهْرُ كُلُهُ سَوَاهُ كَانَ الْمُرْتَدُ الرَّوْجُ أَوِ الرَّوْجَةَ. وَقَالَ الْمَالِكِيُّةُ فِي الْمَسْهُورِ: إِذَا ارْتَدَّ أَخَدُ الرَّوْجَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ كَانَ ذَلِكَ طَلْقَةَ بَائِنَةً، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الإِسْلامِ لَمْ تَرْجع لَهُ إِلا يعقلا جَدِيدٍ، مَا لَمْ تَقْصِدِ الْمُرَاةُ بِرِرْتِهَا فَسُخَ النَّكَاح، فَلا يَشْمِحُ ، مُعَامَلَةً لَهَا يَقِيضٍ قَصْلِهِمَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: إِذَا الرَّتَدَّ أَحَدُ الزَّوجِيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ فَلا تَقَعُ الفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَمْضِيَ عِدَّةُ الزَّوجِةَ قِبْلَ أَذْ يَثُوبَ وَيَرْجِعَ إِلَى الإِسْلامِ، فَإِذَا الْقَصَنَّةُ بَانَتْ مِنْهُ، وَيَنْبُونَتُهَا مِنْهُ فَسُحٌ لا طَلاقٌ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الإِسْلامِ قَبْلَ الْقِضَائِهَا فَهِى الْمِرْأَتُهُ.

وَقِيلَ: إِنَّ الرِّدَّةَ فَسُخَّ بِغَيْرِ طَلاق.

وَقَالَ الْحَنَايِلَةُ : إِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلِ الدُّخُولِ الْفَسَخَ النِّكَاحُ فَوْرًا وَتَنَصَّفَ مَهْرُهَا إِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُرْتَدَّ، وَسَقَطَ مَهْرُهَا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْمُرْتَدَّة. وَلَوْ كَانَتِ الرِّدَّةُ بَعْدَ اللَّخُولِ فَهِي رِوَايَةٍ تُنْجَزُ الفُرْقَةُ. وَفِي أُخْرَى تَتَوَقَّفُ الفُرْقَةُ عَلَى اثْقِصَاءِ الْعِلَةِ" ("). الفُرْقَةُ عَلَى اثْقِصَاءِ الْعِلَةِ" (").

# جاء في فتاوي الأزهر":

من المقرر شرعاً أن المرتد هو الراجع عن دين الإسلام، وأن ارتداد أحد الزوجين فسخ تبين به الزوجة.

وعليه فمتى تحقق ارتداد الزوج المذكور في هذه الحادثة عن دين الإسلام انفسخ نكاح زوجته المذكورة بارتداده، وبانت منه بذلك، ويعد انقضاء عدتها من حين الردة يجوز لها أن تتزوج بغيره. والله أعلم.

## وفي موقع الإسلام سؤال وجواب:

إذا صدر من الزوج ما يوجب الردة عن الإسلام، كسب الله تعالى، أو سب رسوله \$ ، أو جحد ما عُلِم من الدين بالضرورة، فإن كان قبل الدخول بالزوجة: انفسخ النكاح في الحال.

قال ابن قدامة رحمه الله: "إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول. انفسخ النكاح. في قول عامة أهل العلم. إلا أنه حكي عن داود. أنه لا ينفسخ بالردة؛ لأن الأصل بقاء النكاح، ولنا: قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُسْيَكُوا بِمِعْمَ مِلْ اللَّهُ اللَّمَا إِلَّا النَّمَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَمَالَ اللَّمَا اللَّهَ اللَّهَ اللَّمَا اللَّهُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٢/١٩٨.

\_

<sup>(</sup>٢) من فناوى الشيخ محمد عبده ، صفر ١٣١٣هـ

يُهُوِّدُهُنَّ ﴾ اللمتحنة ١٠ ولأنه اختلاف دين يمنع الإصابة ليعني: الجماع. فأوجب فسخ النكاح. كما لو أسلمت تحت كافر"(١.

وإن كانت الردة بعد الدخول، فهل تقع الفرقة في الحال، أم تتوقف الفرقة على انقضاء العدة؟ فيه خلاف بن الفقهاء:

فمذهب الشافعية والصحيح عند الحنابلة، أنه إن عاد إلى الإسلام قبل انقضاء عدة زوجته فنكاحه باق كما هو، وإن انقضت العدة قبل رجوعه للإسلام وقعت الفرقة، وليس له أن يرجع إلى زوجته إلا بعقد جديد.

ومذهب الحنفية والمالكية أن الردة توجب الفرقة في الحال، ولو كان ذلك بعد الدخول.

وبعض أهل العلم يرى أنه لو تاب بعد انقضاء العدة، فله الرجوع إلى زوجته إن رضيت به ولم تكن قد تزوجت من غيره.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (٢): "والحاصل أن هذا الزوج الذي ترك الصلاة لا يخلو من ثلاث حالات:

العقد، فلا يصح العقد ولا تحل به النقد، فلا يصح العقد ولا تحل به الزوجة.

(۱) ينظر: المغني (۱۳۳/۷)، الموسوعة الفقهية (۱۹۸/۲۲)، الإنصاف (۲۱۲/۸)، كشاف الفناع (۱۷۱/۵)، تحقة الحتاج (۱۳۸۷)، الفناوي الهندية (۱۳۹۷)، حاشية اللسوقر (۲۷۰/۷).

<sup>(</sup>٢) فتاوى نور على الدرب فتاوى أركان الإسلام للشيخ ابن عثيمين ص ٢٧٩، وجواب السؤال رقم (١٦٩٠).

الحال الثانية: أن يكون بعد العقد وقبل الدخول أو الخلوة التي توجب العدة، فهذا ينفسخ النكاح يمجرد تركه للصلاة.

الحال الثالثة: أن يكون بعد الدخول أو الخلوة الموجبة للعدة. فهذا يتوقف الأمر على انقضاء العدة، إن تاب وصلى قبل انقضائها فهي زوجته، وإن لم يفعل فإذا انقضت العدة فقد تبيّن فسخه منذ حصلت الردة والعياذ بالله، وحيئذ إما أن لا يكون له رجعة عليها وإما أن يكون له رجعة إذا أسلم وأحب ذلك، على خلاف بن أهل العلم في هذه المسألة".

هذا، والفسخ الواقع بسبب الردة لا يحسب من الطلاق، عند جمهور الفقهاء(١).

# وجاء في فتاوى الشبكة الإسلامية:

وأما عن حكم بقاء الزوجة؟ فأكثر الفقهاء على أن ردة أحد الزوجين توجب فسخ العقد بغير طلاق.

قال العبادي في شرح مختصر القدوري وهو من الحنفية: وإذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام وقعت البينونة بينهما فرقة بغير طلاق عندهما -يعني أبا حنيفة وأبا يوسف- وقال محمد إن كانت الردة من الزوج فهي طلاق. انتهى.

<sup>(</sup>١) الموسوعة الفقهية الكويتية ٧٤/٧.

وقال صاحب درر الحكام - وهو حنفي - : ارتداد أحدهما فسخ عاجل للنكاح غير موقوف على الحكم. وفائدة كونه فسخاً أن عدد الطلاق لا ينقص به. انتهى.

وقال النووي - رحمه الله- وهو من الشافعية في منهاجه: (ولو انفسخ) أي النكاح (بردة بعد وطء فالمسمى) أي فالواجب هو المهر المسمى. انتهى.

فقد سمى - رحمه الله- الفرقة الحاصلة بسبب الردة فسخاً.

وقال ابن قدامة الحنبلي في المقنع: وإن ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح، ولا مهر لها إن كانت هي المرتدة. وإن كان هو المرتد فلها نصف المهر. وإن كانت الردة بعد الدخول فهل تتعجل الفرقة أو تقف على انقضاء العدة؟ على روايتين. انتهى.

والشاهد من هذا تسميته للفرقة الحاصلة بسبب الردة فسخاً.

فهذه المذاهب الثلاثة تعتبر الردة فسخاً لا طلاقاً، وإن اختلفوا بعد ذلك متى تحصل الفرقة؟ هل تحصل بالردة؟ أي فور حصول الردة فلا تحل لـه إن تاب إلا بعقد جديد.. وهذا مذهب الخنفية.

أو يفرق بين ما إذا حصلت الردة بعد الدخول فلا تحصل الفرقة إلا إذا انقضت العدة ولم يتب مع منع الوطء قبل التوبة. وبين ما إذا حصلت الردة قبل الدخول فتحصل الفرقة حالاً. وهذا التفريق هو مذهب الشافعية وإحدى الروايتين عند الحنابلة. وخالف هؤلاء جميعاً علماء المالكية رحمهم الله فجعلوا الردة طلقة باثنة توجب الفرقة حال حدوث الردة، قال ابن فرحون في تبصرة الحكام: "والردة طلقة باثنة محن كان من الزوجين وهو مذهب المدونة، وروى ابن الماجشون عن مالك أنها فسخ بغير طلاق". انتهى.

و نظهر ثمرة الخلاف بين مذهب الجمهور ومذهب المالكية - أي بين القائلين بالفسخ والقائلين بالطلاق - أنه إن تكررت الردة وتكرر تجديد النكاح جاز ذلك ولو الأكثر من ثلاث مرات على مذهب الجمهور.

وأما على القول إنه طلاق - وهو مذهب المالكية - فإنها تبين منه بينونة كبرى بعد المرة الثالثة، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

والذي يترجح لدينا ما قالـه الشيخ مالـك رحمه الله من أن الردة طلاق بائن؛ لأنها فرقة حصلت بلفظ، فأشبهت الطلاق.

وعليه ؛ فعلى هذه المرأة أن تمنع نفسها من هذا الرجل ؛ لأنه إما أن يكون قد جدد النكاح ثلاث مرات ثم ارتد بعد ذلك فتكون قد بانت منه ، فلا تحل له إن تاب إلا بعد أن تنكح غيره. وإما أنه لم يبلغ ذلك العدد فإن حدثت منه الردة فقد بانت منه ولا تحل له إلا بعقد جديد ، وحينها نقول لها: هذا لا يصلح زوجاً ، فإن الشرع ندب إلى اختيار زوج ذي دين ، وأي دين مع من يتجرأ على سب الذات الإلهية مراراً.!! والله أعلم (').

(١) فتاوى الشبكة الإسلامية إسلام ويب.

#### المراجع :

- الموسوعة الفقهية الكويتية.
- فتاوى دار الإفتاء ـ مصر.
- موقع الإسلام سؤال وجواب.
  - فتاوى الشبكة الإسلامية.

٤١

### الطلاق الصوري

### العناوين المرادفة:

الطلاق على الورق.

الطلاق من أجل الحصول على الجنسية.

الطلاق من أجل الزواج في بلد يمنع تعدد الزوجات.

#### صورة المسألة:

أحياناً يعمد الرجل إلى طلاق زوجته على الورق فقط، أو أخذ صك طلاق صوري، لكي يحقق بعض المصالح الرسمية التي يَمنَع من تحقيقها استمرار الزواج. ومنها أن يقر بطلاق زوجته طلاقا واحدا دون علمها ويأخذ صكا بذلك ثم يراجعها لكي يتمكن من إدخالها إلى بلمد يمنع تعدد الزوجات، ومنها أن تكون بحاجة لإعانة لا تعطى إلا للمطلقات فتنفق مع زوجها أن يستخرج صك طلاق لها لتأخذ الإعانة ثم يردها.

#### حكم المسألة:

# الاتجاه الأول: وقوع الطلاق

ذهب أغلب الفقهاء المعاصرين وقرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية على أن الطلاق الصوري هو طلاق واقع يؤاخذ به صاحبه ويحسب علمه.

#### وممن ذهب لذلك:

## مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا<sup>(1)</sup>:

نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

أن الطلاق الصوري يؤاخذ به صاحبه ما دام قد نطق به، أو وكل غيره في إجرائه نبابة عنه، سواء أراده أم لم يرده، لأن الكتابة هي الوسيلة الأساسية للإثبات والتوثيق في واقعنا المعاصر، أما في باب الديانة فلا يعتد به إلا مع النية في المختار من أقوال أهل العلم.

## أدلة هذا القول:

ويدل على ذلك ما ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله عنه أن رسول الله عنه أن الشكاح والنكاح والرجعة" رواه أبو داودح (٢١٩٤) والترمذي ح (١١٨٤) وابن ماجه ح (٢٠٣٩)، وهو حديث حسن.

وقد ورد عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: 'كان الرجل في الجاهلية يطلّق فيقول كنت لاعباً، ويعتق ثم يراجع ويقول كنت لاعباً فأنزل الله: ﴿ وَلَا تَنْفِئُوا اللهِ اللهِ مُؤْوَا ﴾ اللفرة ٢٣١. فقال ﷺ: "ثلاث جدهن جد..." إبطالاً لأمر الجاهلية ".

وروى مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب قال:" ثلاث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعتق".

(١) المتعقد بكونهاجن -الداغارك مع الرابطة الإسلامية، في الفترة من ٤ - ٧ من شهر جمادى
 الأولى لعام ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٣ - ٢٥ من يونيو ٢٠٠٤م

وروى الحسن عن أبي الدراء رضي الله عنه قال: "ثلاث لا يلعب بهن النكاح والطلاق والعتاق" رواه ابن أبي شيبة في المصنف، وإسناده صحيح إلى الحسن كما قال الشيخ الألباني.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "الشارع منع أن تتخذ آيات الله هزواً. وأن يتكلم الرجل بآيات الله التي هي العقود إلا على وجه الجد الذي يقصد به موجباتها الشرعية، ولهذا ينهى عن الهزل بها، وعن التلجئة، كما ينهى عن التحليل، وقد دل على ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَشْفِئُوا عَلَيْتِ اللّهِ فَيْكًا ﴾ اللهرة ٢٣٦]، وقول النبي ﷺ: "ما بال أقوام يلعبون بحدود الله ويستهزؤون بآياته، طلقتك، راجعتك" فعلم أن اللعب بها حرام "(ا. انتهى.

# الاتجاه الثاني: عدم وقوع الطلاق، وذهب له بعض المعاصرين:

وحجتهم: أن قصد إيقاع الطلاق لم يحصل والعبرة بالمقاصد لا بالألفاظ . ولم يذكروا جوابنا عن الأدلة السابقة التي تسوي في الطلاق بين الجد والهزل وتوقعه وإن لم يقصده الزوج إذا كان بلفظ الطلاق الصريح .

#### المراجع:

- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
- موقع يسألونك حسام الدين عفانة.

(١) الفتاوي الكبرى (٦٥/٦).

٢١٢ الموسوعة الميسرة فيي فقه القضايا المعاسرة

- موقع الإسلام سؤال وجواب.
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية رحمه الله

#### ٤٢

### طلاق المرأة نفسها

#### العناوين المرادفة:

العصمة في يد الزوجة.

طلاق المرأة لنفسها.

تنازل الرجل عن حق الطلاق للمرأة.

ماذا تفعل المرأة الكارهة له وجها.

#### صورة المسألة :

في هذا العصر نافست المرأة الرجل في الولاية وفي الصرف على بيت الزوجية، مما دفع بعض النساء إلى المطالبة بأن تكون العصمة بيدها، فتطلق الرجل متى شاءت، فهل يجوز أن تشترط المرأة في النكاح أن يكون أمر الطلاق بيدها، وتطالب بذلك بعد العقد.

### حكم المسألة:

صحة ذلك، وهو قول الجمهور من المتقدمين والمعاصرين:

# وممن قال بذلك من المعاصرين:

المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء وبعد بحث مستفيض قرر أن الطلاق من حيث الأساس حق أعطاه الإسلام للرجل. و يمكن أن تطلق المرأة نفسها إذا اشترطت ذلك في عقد الزواج، أو إذا فوضها زوجها بذلك بعد العقد<sup>(١)</sup>.

### - فضيلة الشيخ حسن مأمون مفتى مصر (١) حيث قال:

إن المنصوص عليه شرعاً أن الرجل لو تزوج امرأة على أن أمرها بيدها كلما شاءت، أنَّ لها أن تختار نفسها كلما شاءت في المجلس أو بعده حتى تبين بثلاث، لأن كلمة (كلما) لتعميم الفعل، فلها مشيئة بعد مشيئة إلى أن تستوفي الثلاث تطليقات وتبين منه، ولو لم يراجعها بعد الطلقة الأولى، لأن صريح الطلاق يلحق الصريح وهي في العدة.

واستدل على ذلك من كتب الفقهاء كالتنوير ورد المحتار والـدر المختار وغاية البيان وغيرها.

# وفي فتوى أخرى '':

الأصل في الطلاق أن يكون بيد الزوج، قال تعالى: ﴿ يَكَانَّهُمُ اللَّهُ إِذَا طَلَقَتُمُ اللَّهُ على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

<sup>(</sup>١) قرارات المجلس الأوربي القرار رقم ٥/٢.

<sup>(</sup>٢) بتاريخ: ربيع الأول ١٣٧٥هجرية - ١٣ نوفمبر ١٩٥٥م..

<sup>(</sup>٣) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ج ٢ ص ١٦ الفنوى رقم ١٧٨٨٣. الفنوى رقم (٦٣٠)

#### - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ··· :

إن كان الأمر كما ذكرت، من أن زوجتك أوقعت طلاقًا على نفسها، فإن كتت لم تجعل طلاقها بيدها ولم توكلها في طلاق نفسها، فلا يعتبر ما حصل منها طلاقًا، ولا تحتاج إلى مراجعتها؛ لأن الطلاق إلى الزوج لا إلى الزوجة، وإن كنت جعلت طلاقها بيدها أو وكلتها في طلاق نفسها فطلاقها نفسها معتبر، ولك أن تراجعها ما دامت في العدة، وتشهد شاهدين على الرجعة ما لم يكن ما حصل منها من الطلاق آخر ثلاث تطليقات، فإن حصل ذلك لم تحل لك إلا بعد زوج آخر بعقد ومهر جديدين برضاها، مع العلم بأن عدة الحامل تنتهي بوضعها الحمل، وعدة غير الحامل ثلاث حيضات إن كانت عن يحضن، وعدة الصغيرة التي لم تبلغ الحيض والكبيرة التي ينست من الحيض ثلاثة شهور. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا عمد وآله وصحبه وسلم ().

#### - الشبكة الإسلامية:

إن معنى كون العصمة بيد الزوجة، أو بيد إنسان آخر تختاره الزوجة هو: تفويض طلاقها إليها، أو إلى الشخص الآخر حسب الاتفاق.

قال في فقه السنة: الطلاق حق من حقوق الزوج، فله أن يطلق زوجته بنفسه، وله أن يفوضها في تطلبق نفسها، وله أن يوكل غيره في التطلبق،

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الفتوى رقم (٥٦٣)

-

 <sup>(</sup>٢) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ج ٢٠ ص ٢٠٩.

وكل من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه، ولا يمنعه من استعماله متى شاء، وخالف في ذلك الظاهرية، فقالوا: إنه لا يجوز للزوج أن يفوض لزوجته تطليق نفسها، أو يوكل غيره في تطليقها... لأن الله تعالى جعل الطلاق للرجال لا للنساء(".

وقال: اختلف الفقهاء فيمن قال لامرأته: أمرك بيدك هل يظل بيدها أبداً؟ أم أنه يتقيد بذلك المجلس، فإما أن توقعه في ذلك المجلس، وإلا سقط حقها مانتهاء المحلس؟

قال ابن قدامة في المغني ("): (ومتى جعل أمر امرأته بيدها، فهو بيدها أبداً لا يتقيد بذلك المجلس. روي ذلك عن علي رضي الله عنه، وبه قال أبو ثور وابن المنذر، والحكم. وقال مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي: هو مقصور على المجلس، ولا طلاق لها بعد مفارقته، لأنه تخيير لها، فكان مقصوراً على المجلس كقوله: اختاري).

وقد رجح ابن قدامة الأول. لقول علي رضي الله عنه في رجل جعل أمر امرأته بيدها :هو لها حتى تنكل. قال: ولا نعرف له في الصحابة مخالفاً، فيكون إجماعاً، ولأنه نوع توكيل في الطلاق، فكان على التراخي كما لو جعله لأجنبي.

(١) فقه السنة (٢٤١/٢) للسيد سابق.

<sup>(</sup>٢) انظر المغنى (٢٨٨/٨).

بقي أن نشير إلى مسألة مهمة، وهي رجوع الزوج عن جعل عصمة الزوجية بيد الزوجة هل يقبل أم لا؟

الراجع أن الزوج له حق الرجوع، وفسخ ما جعله لها، وعندئذ يرجع حق التطليق إليه، ولو وطأها الزوج كان رجوعاً، لأنه نوع توكيل والتصرف فيما وكّل فيه يبطل الوكالة، وإن ردت المرأة ما جعل إليها بطل، كما تبطل الوكالة بفسخ التوكيل.

غير أننا نقول: الأولى عدم جعل عصمة النكاح بيد الزوجة نظراً لطبيعة المرأة العاطفية التي قد تدفعها لإساءة التصرف، فتطلق نفسها لأهون الأسباب، وتهدم عش الزوجية.

قال ابن رشد: لأن العلة في جعل الطلاق بأيدي الرجال دون النساء هو: لنقصان عقلهن، وغلبة الشهوة عليهن مع سوه المعاشرة('').

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: الطلاق تصرف شرعي قولي، وهو حق الرجل كما تقدم، فيملكه ويملك الإنابة فيه كسائر التصرفات القولية الأخرى التي يملكها، كالبيع والإجارة... فإذا قال رجل لآخر: وكلتك بطلاق زوجتي فلانة، فطلقها عنه، جاز، ولو قال لزوجته نفسها: وكلتك بطلاق نفسك، فطلقت نفسها، جاز أيضاً، ولا تكون في هذا أقل من الأجنبي".

<sup>(</sup>١) بداية المجتهد (١٠٦٥/٣).

<sup>(</sup>٢) الموسوعة الفقهية (٣٠/٠٤).

#### تنبيه مهم:

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه وهو هل للرجل أن يطلق إذا قال لها أمرك بيدك؟ والجواب أن له ذلك فقوله هذا يجيز لها طلاق نفسها ولا يمنعه من طلاقها.

### الراجع :

- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
- فتاوى دار الإفتاء المصرية فضيلة الشيخ حسن مأمون مفتى مصر.
  - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.
    - الشبكة الإسلامية.
    - الموسوعة الفقهية الكويتية.

٤٣

## طلب الزوجة للطلاق من الزوج الفاسق

#### العناوين الرادفة:

طلب الطلاق من الزوج العاصي.

### صورة المألة:

أن تبتلى المرأة بزوج لا يقيم حدود الله، مضيع لما أمره الله به، ولكثرة المحرمات في الغرب، وسهولة اقترافها، مع ضعف المضمائر، ابتليت الأقليات المسلمة ببعض من هذا، فهل يجوز في حال فسق الزوج أن تطلب المرأة الطلاق؟

#### حكم المسألة:

إن كان الزوج مستحلاً لارتكاب المعاصي فإنه في هذه الحالة يكون قد خرج عن الملة، وهذا الاستحلال مفرق بين الرجل وأهله، أما إن لم يكن مستحلا فيندب للمرأة الصبر عليه، وإن كان من حقها طلب الطلاق منه.

### وممن قال بذلك:

المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث<sup>(١)</sup>:

الزواج ميثاق غليظ، ورباط مقدس، يجمع بين الرجل والمرأة على كتاب الله تعالى وعلى سنة رسوله 憲، ويجعل كلاً منهما لصاحبه بمنزلة اللباس

(١) المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث: القرار ٦/٨

له، كما قال الله تعالى في تصوير هذه العلاقة بينهما: ﴿ مُنَّ لِبَاسُ لَكُمْ وَأَشُّمُ لِمَاسٌّ لَّهُنُّ ﴾ اللقرة: ١٨٧]، بما توحى به كلمة (اللباس) من القرب واللصوق والستر والدفء والزينة. ولهذا يجب على كل من الزوجين أن يحسن عشرة صاحبه، وأن يصبر عليه، ولا يجوز للرجل أن يطلق زوجته للإضرار بها؛ لأن في ذلك هدم هذه المؤسسة المشتركة، وكسر قلب الزوجة، وربما فرق بينها وبين أولادها منه بغير ميرر ولا ضرورة، ومن هنا كان التفريق بين المرء وزوجه من الكيائر الموبقة، وهو من أحب الأعمال إلى إبلس كما جاء في بعض الأحاديث. كحديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "إن إبليس يضع عرشه على الماء، ثم يبعث سراياه، فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة ، يجيء أحدهم فيقول: فعلت كذا وكذا ، فيقول: ما صنعت شيئًا، قال: ثم يجيء أحدهم فيقول: ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته، قال: فيدنيه منه، ويقول: نعم أنت". أخرجه مسلم في صحیحه ح: ۲۸۱۳/۸۱۳.

وإذا كان الزوج يحرم عليه إضرار امرأته بالطلاق بلا عذر، فكذلك لا يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق من زوجها بلا عذر موجب، وقد جاه فيما يرواه أحمد والترمذي وحسنه، عن ثوبان -رضي الله عنه - أن النبي ي قال: "أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس، فحرام عليها رائحة الجنة". أخرجه الترمذي ح: (١١٨٩)، وأبو داود ح: (٢٢٢٦) وابن ماجة، ح: (٢٠٥٥)..

ومفهوم الحديث: أنها إذا طلبت الطلاق من بأس ويسبب، فلا إشم عليها. فهل يكون فسق الزوج سببًا موجبًا أو مجيزًا لطلب الطلاق من المرأة؟ ولا ريب أن الفساق يختلفون في مدى فسقهم وفي معاشرتهم لنسائهم، فمنهم من يريد من امرأته أن تعينه على فسقه، بأن تقدم له الخمر مثلاً، وهو حرام عليها، فيجوز لها أن تطلب الطلاق تفاديًا لما يمكن أن يصيبها من الإثم. ومنهم من يسيء عشرته لامرأته ويضارها ويؤذيها، فهذا يعطيها الحق في طلب الطلاق وخصوصًا إذا استمر في ذلك، ولم ترج منه التوبة ولا استقامة حال، ومنهم من لا يفعل هذا ولا ذاك، وهو حسن العشرة معها، فهذا هو الذي يختلف فيه. وجمهور الفقهاء يرون أن تارك الصلاة كسلاً إنما هو عاص فاسق لا كافر مرتد، وعلى هذا لا يجب التفريق بينه وبين امرأته.

والذي نرجحه هنا: أن المرأة إذا كانت تأمل في رجعة زوجها إلى الله، وأنه يمكن أن تـوثر فيه النصيحة والموعظة، وأن حاله يمكن أن يتحسن، فعليها أن تـصبر عليه، وإن كان فاسقًا بـترك الـصلاة ويشرب الخمر، وخصوصًا إذا كان معها أولاد من ذلك الرجل، وتخشى عليهم التشتت والضياع. وهذا بشرط ألا يستحل ترك الصلاة أو شرب الخمر، فينتقل بذلك إلى الكفر الصريح المقرق بين المرء وزوجه.

# موقع الإسلام سؤال وجواب<sup>(۱)</sup>:

يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق في حال إصرار الزوج على ارتكاب الموبقات كشرب الخمر أو تناول المخدرات، فإن أبي الزوج طلاقها فلها رفع

(١) موقع الإسلام سؤال وجواب على الإنترنت.

الأمر إلى القاضي الشرعي ليلزم الزوج بالطلاق أو يطلق هو إن رفض الزوج أن يطلق، فإن لم يوجد القاضي الشرعي رفعت أمرها إلى الجهة الإسلامية الموجودة في بلدها كالمركز الإسلامي ليقنعوا الزوج بالطلاق، أو يدعوه للخلع، ويجوز أن توثق هذا الطلاق الشرعي بعد ذلك في المحكمة الوضعية للحاجة لهذا التوثيق.

## الشبكة الإسلامية (١):

فقبل الإجابة على سؤالك نذكرك بالمثل العربي المشهور (على نفسها جَنَتُ براقش) حيث كان ينبغي عليك أن تسألي عن الرجل وعن دينه وأخلاقه حتى تشبئي من ذلك، وليس كبر السن عبداً ولكن العيب هو ما ذكرت من ترك الصلاة وإقامة علاقات مع الفاسقات.

والذي ننصحك به الآن هو أن تذكريه بالله واليوم الآخر وتنهيه عن هذه المنكرات بالرفق واللين وبالتي هي أحسن، ويمكن أن تهدي له بعض الكتيبات والأشرطة التي تتحدث عن هذه المنكرات، فإن استجاب فذلك المطلوب، وإن لم يستجب فلا خير لك في العيش مع تارك الصلاة، ومن يقيم علاقات مع الفاسقات فعليك بطلب الطلاق، فإن أبى فارفعي أمرك إلى الحكمة لتقضى في الأمر إما بالطلاق وإما بالخلع.

وأما عن كون المرأة متدينة وزوجها ليس كذلك فهذا كثير جداً، وقد يبتلى الله المرأة الصالحة بذلك لينظر ماذا تصنع وليمحصها ويعلم صدقها،

(١) موقع إسلام ويب

وما قصة آسيا بنت مزاحم امرأة فرعون عنا ببعيد، فقد كانت آسيا من أصلح نساء العالمين، وكان فرعون من أكفر رجال العالمين.

نسأل الله أن يصلح أحوال الجميع وأن يختار لنا ولك ما فيه الخير، ونريد أن ننبه السائلة وغيرها إلى أنه لا يجوز للمرأة أن تقيم علاقات مع رجال أجانب عبر الهاتف أو الإنترنت أو غير ذلك، لأن ذلك من خطوات الشيطان إلى الحرام. والله أعلم.

### فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٠):

إذا كان زوجك على هذه الحالة وهي ترك الصلاة نهائيا ولو في بعض الأحيان، فالواجب عليك طلب الفراق منه ؛ لأن من ترك الصلاة متعمدا الأحيان، فالواجب عليك طلب الفراق منه ؛ لأن من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر ؛ لقول النبي - ﷺ - : "بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة"، والمسلمة لا يجوز بقاؤها مع كافر ؛ لقوله الله تعالى: ﴿ فَنْ وَكُنْ مُنْ مُنْ يَكُونُ كُنْ أَنَّ ﴾ المتحنة ١٠ ومسؤولية الأولاد على الوالدين جميعاً ؛ لقول النبي ﷺ: "مروا أولادكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع " وبالله التوفيق، وصلم الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الفتوي رقم (٢٠٦١٢)

٢٢٤ الموسوعة الميسرة فيي فقه القضايا المعاصرة

## المراجع :

- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
  - موقع الإسلام سؤال وجواب.
    - الشبكة الإسلامية.
    - موقع علماء الشريعة.
- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

٤ź

## طلاق القاضى غير المسلم

#### العناوين المرادفة:

طلاق المحاكم في الغرب.

الطلاق المدني في الغرب.

### صورة المسألة :

أن يتأزم الأمر بين الزوجين فترفع المرأة أمرها إلى المحاكم الوضعية في البلاد الأجنبية، فيقسوم القاضي غير المسلم بتطليقها عملاً بمواد القانون الوضعي المتي يحكم بقتضاها، فما حكم هذا الطلاق هل يلزم ظاهرا وباطنا؟ وهل يجوز لهما البقاء معا بعد الطلاق المذكور؟.

### حكم المسألة:

اختلفت كلمة المجامع الفقهية في هذه المسألة إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: هو لجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.

ومؤداه أن الطلاق الذي يصدره القاضي غير المسلم لا يعتد بـه، وأن المرأة إذا أرادت الطلاق فعليها أن ترفع الأمر إلى المراكز الإسلامية حتى يحكم لها.

جاء في نـص البيان الختـامي للمـوتمر الثـاني لمجمع فقهـاء الـشريعة بأمريكاً('):

-

 <sup>(</sup>١) المتعقد بكوينها جن المنافارك مع الرابطة الإسلامية، في الفترة من ٤ - ٧ من شهر جمادى
 الأولى لعام ١٤٢٥ ها الموافق ٢٣ - ٢٥، من يونيو لعام ٢٠٠٤م

أنه إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً شرعياً فلا حرج في توثيقه أمام المحاكم الوضعية، أما إذا تنازع الزوجان حول الطلاق فإن المراكز الإسلامية تقوم مقام القضاء الشرعي عند انعدامه، بعد استيفاء الإجراءات القانونية اللازمة. وأن اللجوء إلى القضاء الوضعي لإنهاء الزواج من الناحية القانونية لا يترتب عليه وحده إنهاء الزواج من الناحية الشرعية، فإذا حصلت المرأة على الطلاق المدني فإنها تتوجه به إلى المراكز الإسلامية لإتمام الأمر من الناحية الشرعية، ولا وجمه للاحتجاج بالمضرورة في هذه الحالة لتوافر المراكز الإسلامية وسهولة الرجوع إليها في مختلف المناطق.

# وفي فتوى لأمين مجمع فقهاء أمريكا الشمالية:

الطلاق المدني يحل عقدة الزواج مدنياً أمام القانون، ولكن يبقى أن عقدة الزواج الشرعية لا يحلها إلا الزوج، أو القاضي الشرعي، أو من يقوم مقامه خارج ديار الإسلام، وهم أئمة المراكز الإسلامية والقائمون على الشئون الأسرية بها، فإذا ما فرغت من الجانب القانوني فاذهبي إلى المسجد ومعك الوثيقة، ويتولى إمام المركز مراسلته وطلب الطلاق منه، فإن أبى فإنه يستطيع أن يطلق عليه للضرر، وأمامك أن تلجئي إلى القضاء الشرعي في يستطيع أن يطلق عليه للضرر، أي الأمرين سلكت برئت به ذمتك إن شاء الله، ولكن الطلاق المدني وحده لا يكفي لبراءة الذمة ولا يكفي لاعتبار العلاقة الزوجية منتهية، ولا تحلين به لزوج جديد... والله تعالى أعلى وأعلم.

وجاء في بحث التضريق القضائي من خلال قنـوات مجلس الـشريعة الإسلامية للدكتور/ صهيب حسن- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث:

أما إذا كان الحكم صادراً من حاكم غير مسلم فغير مقبول تماماً، ولا يتم الفسخ بحكمه أبداً لأن الكافر ليس بأهل للقضاء على المسلم كما هو مصرح في جميع كتب الفقه().

الانتجاه الثنافي: وقوع الطلاق وهو رأي المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث (" حيث جعل طلاق القاضي الأجنبي للمسلمين ملزماً معتمداً على أن من عقد زواجه في هذه البلاد يعد راضياً رضاء ضمنياً بأحكام هذه البلد، وهذا يقبل حكم القاضي غير المسلم في التطليق؛ لأن الجمع جعل من الزوج مفوضاً للقاضي في إمضاء الطلاق، عملاً بقاعدة المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

## ونص قرار المجلس:

الأصل أن المسلم لا يرجع في قضائه إلا إلى قاضٍ مسلم أو من يقوم مقامه ، غير أنه بسبب غياب قضاء إسلامي حتى الآن يتحاكم إليه المسلمون في غير البلاد الإسلامية ، فإنه يتعين على المسلم الذي أجرى عقد زواجه وفق قوانين هذه البلاد ، تنفيذ قرار القاضي غير المسلم بالطلاق ؛ لأن هذا المسلم لما عقد زواجه وفق هذا القانون غير الإسلامي، فقد رضي ضمنًا

(١) موقع المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.

<sup>(</sup>٢) قرار المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء رقم ٥/٣

بنتائجه، ومنها أن هذا العقد لا يحل عروته إلا القاضي، وهو ما يمكن اعتباره تفويضًا من الزوج جائزًا له شرعًا عند الجمهور، ولو لم يصرح بذلك، لأن القاعدة الفقهية تقول (المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا)، وتنفيذ أحكام القضاء ولو كان غير إسلامي جائز من باب جلب المصالح ودفع المفاسد وحسمًا للفوضى، كما أفاده كلام غير واحد من حذاق العلماء كالعز بن عبد السلام وابن تبعية والشاطيي.

 ٢ وفي دراسة قام بها الشيخ فيصل مولوي نائب رئيس المجلس الأوربي –رحمه الله(١):

التكييف الشرعي لحكم الطلاق الصادر عن قاض غير مسلم بحق المسلم خارج ديار الإسلام، أي وفق القانون الوضعي المخالف للشريعة.

فبدا بحسر المسألة في حكم تطليق المسلم بقانون الدولة المضيفة الوضعي، وحدد عددا من الصور المحتملة لهذه الحالة، وتشمل حالة عقد القران وفق الأحكام الشرعية، وفيها يلزم اللجوء للأحكام ذاتها لفسخ عقد القران، أو وفق أحكام إسلامية بين زوجين أحدهما مسلم والآخر أجنبي، وفيها يغلب تطبيق قوانين الدولة الأوروبية، وفيها يخضع الزوجان لقانون الدولة كأمر واقع.

 (١) حكم الطلاق الصادر عن قاض غير مسلم. المجلة العلمية للمحلس الأوروبي للإثناء والبحوث (دبلن): - ٧٥.٨٨.١٠١. ويخلص إلى أن الحكم القضائي الصادر عن مرجع أوروبي غير مسلم ملزم للزوجين شرعا، كما هو ملزم قانونا وفق عدد من الأدلة الفقهية قبل أن تعقد مقارنة بين أنواع أحكام الطلاق حسب القوانين الأوروبية والقواعد الشرعية.

الانتجاه الثنائة: التفصيل وخلاصة هذا القول أنه ما وقع من الطلاق في هذه المحاكم موافقاً لشرع الله أمضي، وما وقع مخالفاً لشرع الله فهو لغو ولا تأثير له، لقوله ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" (').

## ومما ورد في البحث المشار إليه:

ليس وجود المسلمين في الغرب وعدم الاعتراف بعقودهم عذر يبيح لأحد ترك التحاكم لشرع الله أو الرضى بحكم غيره، وقد نفى الله الإيمان عمن تحاكم إلى غير شرعه قال تعالى: ﴿ فَلا رَوْيَكَ لاَ يُوْمِنُونَ حَتَى يُحَكِّمُوكَ فِي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

## 🐨 🋊 [النساء/ ١٦٥].

وليس هناك ضرورة حتى نتذرع بها إلى الرضا بأحكام الكفر؛ إذ بوسع المسلمين إن لم يتمكنوا من إجراء الطلاق الشرعي في الغرب أن يجروه في البلاد الإسلامية أو يوكلوا من ينوب عنهم في هذا الأمر.

وقال أيضا: والذي نخلص إليه بعد هذا كله أن الطلاق في المحاكم الغربية واقع بين الكفار ولا يقع بين المسلمين إلا إذا وافق شرع الله ودينه (١٠).

(١) أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص ٦١٨.

ويشكل على هذا القول أنه لم ببين المقصود بموافقته لشرع الله، ولعل المراد أنه إذا كان الطلاق لدفع ضرر عظيم عن المرأة لكون الرجل يعتدي عليها بالضرب المبرح مرارا فيقع الطلاق، وإن كان الطلاق لكونه تزوج عليها أخرى فلا يصح ولا شك أن غالب حوارات الطلاق في تلك المحاكم تكون لأجل الضرر الواقع على المرأة من اعتداء الزوج أوكراهيتها له، وأما إن كان يقصد شبئا آخر فليس بظاهر.

#### اللزاجع :

- موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
- موقع المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
- بحث التفريق القضائي من خلال قنوات مجلس الشريعة الإسلامية د.
   صهيب حسن للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته الثالثة عشرة.
  - المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (دبلن).
    - موقع المجمع الفقهي الإسلامي
    - أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب.
- حكم الطلاق الصادر عن قاض غير مسلم. المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (دبلن): ١٠ ٨٠ . ٨٠ . ٩٠ . ٩٥

(١) أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص ٦١٨.

٤٥

## طلاق المراكز الإسلامية

#### العناوين المرادفة:

هل للمراكز الإسلامية الصفة القضائية؟

هل يقع طلاق المراكز الإسلامية؟

#### صورة المسألة:

تبحث المسألة عن مشروعية قيام المراكز الإسلامية وما في حكمها بتطليق زوجات المسلمين اللاتي ترافعن إليها أو النظر في ذلك محن حصلن على الطلاق من محاكم غير إسلامية.

## حكم المسألة:

ذهب أكثر علماء العصر في المجامع الفقهية وخارجها إلى أن المراكز الإسلامية في البلاد غير المسلمة لها حق تطليق المرأة التي يرى المركز تضررها من استمرار النكاح، ويعد حكمها بمثابة الحكم القضائي في فسخ النكاح وتطلق المرأة من زوجها.

## وعلى ذلك ما يلي:

المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي(١);

 (١) في دورته الناسعة عشرة المعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ٣٣- ٣٦/شوال/١٤٢٨هـ الذي يوافقها ٣- ٧نو فصر ٢٠٠٧/م. عجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي قد نظر في موضوع: مدى مشروعية قيام المراكز الإسلامية، وما في حكمها بتطليق زوجات المسلمين اللاتي ترافعن إليها أو النظر في ذلك ممن حصلن على الطلاق من عاكم غير إسلامية.

وقد ناقش المجلس ما يواجهه المسلمون خارج ديار الإسلام من تحديات ونوازل، وقدر حرصهم على معرفة الأحكام الشرعية، وتطبيقها في أمور حياتهم، وبعد استعراض البحوث التي قدمت والاستماع إلى المناقشات المستفيضة حول الموضوع قرر ما يأتي:

أولاً: حث المسلمين في البلاد غير الإسلامية على اللجوء إلى الهيئات والمؤسسات والمراكز الإسلامية المعتمدة للقيام بإجراءات الزواج أو الطلاق، وسائر أنواع التفريق، مع مراعاة القوانين المنظمة للعقود في تلك البلاد؛ لضمان استيفاء الحقوق.

ثانياً: التأكيد على أن المصلحة تستدعي تضمين عقود الزواج شرط التحكيم عند النزاع وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: عند حصول إنهاء الزوج لدى المحاكم المدنية في تلك البلاد، فعلى الزوجين مراجعة المراكز الإسلامية المعتمدة؛ لاتخاذ اللازم حسب الأصول الشرعية.

رابعاً: إذا كانت إجراءات التفريق بين الزوجين المدنية تسمح بتحويل القضية إلى المركز الإسلامي، أو محام مسلم، أو محكم يفصل في النزاع فإن الواجب قبول هذا التحويل، والحرص عليه.

## ويوصي المجلس لتلك الهينات والمؤسسات المثلة للمسلمين بما يلي:

أولاً: بأن تقيم هيئات للإصلاح والتحكيم في قضايا الأسرة من ذوي الكفاية الشرعية، والمعرفة القانونية، والخبرة العملية، وتأهيل أعضائها، بما يعينهم على أداء مهماتهم على وجه صحيح معتبر شرعا وقانونا.

ثانياً: السعي لتحصيل مكتسباتهم الدينية، وفق ما تكفله لهم قوانين تلك البلاد من اعتماد لجان التحكيم وما يسمى بالوسيط الديني ونحوها لدى الحاكم والسعي للحصول على الخصوصية القضائية في أحوالهم الشخصية تما يعزز تحقيق المواءمة بين الالتزام بأحكام شريعتهم ومراعاة قوانين البلاد التي يعيشون فيها.

ثالثاً: على المراكز الإسلامية العمل على تنسيق جهودها ونشر الوعي لدى المسلمين بأمور الأسرة والأحوال الشخصية وأحكامها الشرعية والإجرائية.

فهذا القرار وإن لم يكن صريحا في تفويض المركز الإسلامي في الطلاق لكنه يفهم منه أن المركز الإسلامي في تلك البلاد له سلطة تشبه سلطة القاضي، ولكنهم أشاروا إلى مصلحة تضمين العقود الزوجية شرط التحاكم للمركز الإسلامي عند الخلاف حتى يكون ذلك تفويضا للمركز بإجراء الطلاق.

### ٢- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا (١):

نص البيان الخنامي للموتم الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، على أنه إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً شرعياً فلا حرج في توثيقه أمام المحاكم الوضعية، أما إذا تنازع الزوجان حول الطلاق فإن المراكز الإسلامية نقوم مقام القضاء الشرعي عند انعدامه، بعد استيفاء الإجراءات القانونية اللازمة. وأن اللجوء إلى القضاء الوضعي لإنهاء الزواج من الناحية القانونية لا يترتب عليه وحده إنهاء الزواج من الناحية الشرعية، فإذا حصلت المرأة على الطلاق المدني فإنها تتوجه به إلى المراكز الإسلامية لإتمام الأمر من الناحية الشرعية، ولا وجه للاحتجاج بالصرورة في هذه الحالة لتوافر المراكز الإسلامية وسهولة الرجوع إليها في مختلف المناطق.

## - أمين مجمع فقهاء أمريكا الشمالية:

فإن الطلاق المدني يحل عقدة الزواج مدنياً أمام القانون، ولكن يبقى أن عقدة الزواج الشرعية لا يحلها إلا الزوج، أو القاضي الشرعي، أو من يقوم مقامه خارج ديار الإسلام، وهم أئمة المراكز الإسلامية والقائمون على الشؤون الأسرية بها، فإذا ما فرغت من الجانب القانوني فاذهبي إلى المسجد ومعك الوثيقة، ويتولى إمام المركز مراسلته وطلب الطلاق منه، فإن أبى فإنه يستطيع أن يطلق عليه للضرر، وأمامك أن تلجئي إلى القضاء الشرعي في

\_

 <sup>(</sup>١) المتعقد بكوبتها جن -الدانمارك مع الرابطة الإسلامية ، في الفترة من ٤ - ٧ من شهر جمادى
 الأولى إنعام ٤٢٥ هدائو افق ٣٣ - ٢٥ من يونيو لعام ٢٠٠٤م.

لبنان ليتولى أمر تطليقك مدنيا للضرر، وأي الأمرين سلكت برثت به ذمتك إن شاء الله، ولكن الطلاق المدني وحده لا يكفي لبراءة الذمة ولا يكفي لاعتبار العلاقة الزوجية منتهية، ولا تخلين به لزواج جديد... والله تعالى أعلى وأعلم (''.

### المراجع :

- موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
- موقع المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
- النوازل في النكاح وفرقه رسالة ماجستير قسم الفقه كلية الشريعة
   جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

<sup>(</sup>١) موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

#### ٤٦

## الخلع عن طريق المراكز الإسلامية

### العناوين المرادفة:

كيفية اختلاع المرأة المسلمة خارج ديار الإسلام.

### صورة المسألة:

أن يحصل شقاق بين الزوجين خارج ديار الإسلام، وتحتاج المرأة إلى خلع زوجها فكيف تستطيع الحصول على الخلع في الغرب ؟

### حكم المسألة:

أجازت المجامع الفقهية للمراكز الإسلامية أن تحمل صفة القاضي المسلم وأن تقوم بالإجراءات الشرعية للخلع، فالمركز الإسلامي في الغرب يقوم مقام القاضي المسلم.

## وممن قال بذلك:

# ۱- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا (١):

جاء في نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

إن للمراكز الإسلامية خارج ديار الإسلام صفة قضائية، فإذا كان للقائم على المركز الإسلامي صفة المحكم سواء باتفاق الطرفين، أو لاصطلاح

(١) المتعقد بكوبتهاجن -الدانمارك مع الرابطة الإسلامية، في الفترة من ٤- ٧ من شهر جمادى.
 الأولى إنعام ٤٢٥ هـ الموافق ٢٣- ٢٥ من يونيو لعام ٢٠٠٤م.

الجالية المسلمة عليه فإنه يعتد بما يجريه من التفريق بسبب الضرر أو سوء العشرة ونحوه بعد استيفاء الإجراءات القانونية التي تقيه من الوقوع تحت طائلة القانون، وأكد القرار على ضرورة أن يتبع المحكمون الخطوات الشرعية اللازمة في مثل هذه الحالات، كالاستماع إلى طرفي الخصومة، وضرب أجل للغائب منهما، وتجنب التسرع في الحكم، وإقامة العدل بينهما المكن.

## ٧- الجلس الأوربي للإفتاء والبحوث ": حكم الخلع:

استعرض المجلس موضوع "الخلع" والأبحاث التي تناولته، وبعد المداولـة والنظر قرر ما يلي:

الخلع هو تراضي الزوجين على الفراق بعوض، وقد ثبتت مشروعيته بالقرآن الكريم والسنة الصحيحة.

وحكمته: إزالة الضرر عن المرأة إذا تعذر عليها المقام مع زوجها لبغضها له أو لعدم قيامه بمحقوقها.

ومن أهم أركان الخلع العوض الذي تدفعه الزوجة إلى زوجها مقابل طلاقها، وهو جائز إلا إذا أقدم الزوج على الإضرار بزوجته حتى يضطرها للتنازل عن مهرها أو بعضه، قال الله تعالى: ﴿ وَلاَ تَشَلُّوهُنَ إِلَيْدَهُمُ مِنْ مَا لَمُتَعُوفُكُمُ إِلَيْدَهُمُ مُنْ مَنْ مَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّه

(١) في دورته العادية الخامسة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث للمنعقد باستانبول في الفترة:
 ٢٢ - ٢٦ جمادي الأولى ١٤٢٦ الموافق: ٢٩ يونيو ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ م قرار ١٥/٣

وسواء اعتبرنا الخلع طلاقاً أو فسخاً فإن المرأة تبين به بينونة صغرى (ليس لزوجها مراجعتها إلا بعقد ومهر جديدين). فإذا تم الخلع وجب على الزوجة أن تعتد عدتها الشرعية.

والخلع لا يحتاج إلى إذن القاضي أو السلطان، فهو يقع وتجب أحكامه الشرعية في حق الطرفين بمجرد اتفاقهما، لكن يجب تسجيله لدى السلطات الرسمية.

وفي البلاد غير الإسلامية التي لا تعرف الخلع أصلاً. إذا كان الزواج قد تم وفق قوانينها، فمن واجب الزوجين القيام بإجراءات الطلاق الرسمي وفق إجراءاته القانونية. ولا يصح للزوجة بعد انتهاء عدتها الشرعة أن تتزوج زوجاً آخر إلا بعد انتهاء الإجراءات الرسمية للطلاق وفق القانون الذي تم عقد الزواج السابق في ظله.

## ٢- اللجنة الدائمة للإفتاء بمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا ":

الأصل في الخلع أن يقوم به الزوج، ولا ينبغي أن يفتات عليه في ذلك، فهو صاحب العصمة، وهو الأحق بإمساك زوجه أو بتسريحها، ولكن الحاجة قد تمس إلى تدخل القضاء في بعض الحالات كنشوز بعض الأزواج وإصرارهم على عدم الاستجابة لما تسأله الزوجة من المفارقة، فعندئذ يتدخل القاضي للتوفيق أو للتفريق، فإن عجز عن الإصلاح بينهما، أمر الزوج بقبول المخالعة، فإن أبى الزوج تولى هذه المخالعة نيابة عنه، ومثل

<sup>(</sup>١) موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

ذلك لو اختفى الزوج بعد طلب المخالعة، وأخفى عنوانه، ولم يكن ثمة سبيل إلى الوصول إليه، ولكن ينبغي على القاضي أن يعلم أن تدخله على خلاف الأصل، فعليه أن يعذر إلى الزوج، وأن يعلمه بطلب المخالعة من قبل زوجه، ويأمره بقبولها، ثم يكرر ذلك مرتين أو ثلاثاً، ويضرب له في كل مرة أجلاً ملائماً، ويتأكد من وصول الخبر إليه، ومن كون المدة التي ضربت له كافية للتدبر وإبرام أمره، بعد أن يكون قد قام بدوره في محاولات الإصلاح ما أمكن. فإن فشل في كل ذلك كان تدخله في نهاية المطاف لرفع الضرر عن المرأة، وما تلجأ إليه بعض المراكز الإسلامية من المبادرة إلى خلع الزوجة بمجرد الاستماع إلى شكواها دون محاولات جادة وحقيقية للوصول إلى الزوج والاستماع إليه شكواها دون محاولات جادة وحقيقية للوصول يعد من التسرع المذموم الذي يأثم به من فعله، ولا يبعد القول بعدم نفوذ الحلام في هذه الحالة، والله تعالى أعلى وأعلم.

## جاء في بحث التفريق القضائي'':

بخصوص القضاء في مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية فقد ألف أحد مشاهير العلماء في الهند، ألا وهو الشيخ أشرف علي تهانوي كتاباً بعنوان "الحيلة الناجزة للحليلة العاجزة"، ألفه عام ١٣٥١هـ أي قبل خمسة وسبعين سنة (عند صدور الفتوي)، استشهد فيه بفتاوي العلماء المالكية لإيجاد مخرج

 <sup>(</sup>١) بحث النغريق القضائي من خلال قنوات مجلس الشريعة الإسلامية للدكتور / صهيب حسن -الجلس الأوروبي للإقناء والبحوث.

لبعض الصور العويصة التي يعسر حلها حسب المذهب الحنفي مثل حكم امرأة المفقود والمجنون والغائب، وذكر في ضمن هذه المباحث مسألة نصب هيئة تحكيم أو فصل في الأمور من قبل جماعة المسلمين إذا عدم في بلد قاض مسلم.

قال: الأمر سهل بالنسبة للولايات الهندية التي يوجد بها قاض مسلم، أما المناطق التي تتبع الحكومة، ولا يوجد فيها قاض شرعي، يقوم فيها القاضي المعين من قبل الحكومة بإصدار حكمه بشرط أن يكون مسلماً وأن يكون حكمه موافقاً لقاعدة شرعية فيقبل حكمه مثل قضاء القاضي المسلم؛ لما في الدر المختار: ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجائر ولو كافراً ذكر و عدو.

أما إذا كان الحكم صادراً من حاكم غير مسلم فغير مقبول تماماً، ولا يتم الفسخ بحكمه أبداً؛ لأن الكافر ليس بأهل للقضاء على المسلم كما هو مصرحٌ في جميع كتب الفقه.

ثم قال: إذا كان الفصل بيد جماعة كما هو المتبع أحياناً أن الأمر يحال إلى عدد من القضاة أو إلى هيئة تحكيم أو إلى لجنة مكونة من عدد من الأشخاص وجب أن يكون جميع الأعضاء من المسلمين، وإذا وجد فيهم غير مسلم لم يقبل قضاؤهم ولم يصح التفريق من قولهم". وإذا انعدم الحاكم المسلم في مكان أو تعذر المرافعة إلى محكمة قاض مسلم أو لم يكن القضاء حسب قواعد الشريعة من قبل القاضي المسلم، لم يبق -حسب المذهب الحنفي – أي حيلة للمرأة الطالبة للفراق إلا أن يطلقها الرجل أو يرضى بالخلع.

ولكن إذا امتنع الرجل من إيقاع الطلاق أو لم يمكن الاتصال به لأجل غيابه أو فقده أو جنونه . وكانت المرأة غير قادرة على الصبر، صار هناك عرج لها -حسب المذهب المالكي -بأن ترفع أمرها إلى هيئة تحكيم مسلمة ؛ لأن المالكية يجوزون هذه الصورة إذا انعدم القاضي في مكان، كما أنتى به العلامة الصالح التونسي المدرس في المسجد النبوي بالمدينة المنورة ميث قال: الذي عليه الجمهور وبه العمل وهو المشهور، أن ذلك التفريق وسائله وما يتعلق به للحاكم، فإن عدم حساً أو اعتباراً فجماعة المسلمين الثلاثة فما فوق تقوم مقامه ، ولا يكفي الواحد في مثل هذا ، وإنما نسب ذلك والأول هو الذي عليه المعول، وعليه فلا لزوم لتعريف معرفة هذا الواحد ولا لبيان المهمات التي يرجع فيها إليه، على أن ذلك واضح وهي كونه عالماً ولا لميالاً مطاقاً .

ولنا أسوة في "الإمارة الشرعية بمنطقة بيهار" بالهند، وأقامها المسلمون أيام الاستعمار الإنجليزي للفصل بين المسلمين في أقضيتهم، ولا تزال هذه الإمارة تواصل عملها حتى بعد استقلال الهند؛ لأن عمل هذه الإمارة يعتبر مسائدة لعمل المحاكم الهندية التي تعاني من ضغط شديد عليها من جراء كثرة المرافعات لديها، فجاءت هذه الإمارة لتخفف عنها بعض الشيء. ومن الجدير بالذكر أن عمل المجلس لا يقتصر على إصدار الفتاوي وإجراء أحكام الخلع والطلاق والفسخ بل يشمل النواحي الآتية أيضاً:

- ١- إجراء عقود النكاح.
- الفصل بين النزاعات بالإضافة إلى ما مر بيانه من محاولة إيفاع الصلح بين الزوجين المتخاصمين.
- ٣- إبداء الرأي الشرعي في المسائل التي تبعث إليه من قبل المحامين أو
   المحاكم البريطانية.
- الشول شخصياً من قبل أحد أعضاء المجلس في الحاكم للإدلاء بالرأى الشرعى في الموضوع المسؤول عنه...

#### المراجع :

- موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا
- موقع المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث
  - موقع الشبكة الإسلامية
- موقع اللجنة الدائمة للإفتاء بمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا
- بحث النفريق القضائي من خلال قنوات مجلس الشريعة الإسلامية الدكتور/صهيب حسن المصدر
  - المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.

#### ٤٧

## حضانة غير المسلمة للطفل المسلم

#### العناوين المرادفة:

هل للكتابية حضانة ابنها؟

حضانة الكتابية.

الحضانة مع اختلاف الملة.

#### صورة المألة:

أن تنفصم عرى الزوجية بموت أو طلاق من الزوج أو وفاة للزوجة الكتابة، ويكون هناك صغر، فمن يحضن هذا الصغير؟

وهل اختلاف الدِّين مانع من الحضانة؟

### حكم المسألة:

اختلاف الدَّين لا يؤثر في ثبوت حضانة الأم لوليدها ما لم يعقل الطفل الأديان، وفي حالة الخوف على الولد أن تنشئه أمه على عقائدها الكفرية، فهنا ينزع منها.

## مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا":

وللكتابية باعتبار أمومتها حضانة طفلها عند التفرق حتى يبلغ السابعة، ما لم يترتب على ذلك مضرة بالطفل في دينه، كتلقينه عقائد شركية ونحوه.

(١) موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

فإذا بلغ السابعة انتقلت حضانته إلى أبيه، لأنها السن التي يبدأ فيها إدراك الطفل واستقباله للتوجيه والتعليم، والأصل في الحضانة أنها مقررة لمصلحة المحضون، فهي صونه عما يضره وحمايته مما يؤذيه، وفي قيام غير المسلم عليه في هذه المرحلة إضاعة له، وعلى من ابتلي بالزواج بكتابية أن يؤكد على تبعية الأطفال له في الدين، وأن تكون حضانتهم له عند التغرق.

## فتاوي الأزهر":

الأحق بحضانة الولد ما دام في مدة الخضانة ذكراً كان أو أنثى أمه من النسب لا من الرضاع ؛ لأنها أكثر الناس حناناً عليه وأشفقهم به ، لذلك تراها تسهر لسهره وتجزع لمرضه ، وذلك بمتضى الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، واختلاف الدين لا يؤثر على حق الحاضنة ؛ لأن مبنى الحضانة على الشفقة الطبيعية ، وهي لا تختلف باختلاف الدين ، فالمنصوص عليه أن الذمية (يهودية كانت أو مسيحية أو وثنية أو مجوسية) أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان أو يخشى عليه أن يألف الكفر ولو لم يعقل الأديان، ومقتضاه أنه إذا خيف أن يألف الكفر انتزع منها وإن لم يعقل الأديان.

وفى النهاية: (لو خيف على الولد أن تغذيه أمه الذمية بالخمر أو بلحم الخنزير ضم إلى أناس من المسلمين) وظاهر أنه ينزع منها بحكم القاضي.

فالحاصل: أن الحاضنة الذمية (غير المسلمة) أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الأديان، ولم يخف عليه أن يألف عقائد وعادات غير المسلمين، فإن

(١) فتوى فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة: ٣٠ أغسطس ١٩٨٢م.

.

خشى عليه ما ذكر لم يكن للحاضنة غير المسلمة حق في حضانتها إياه، و كان الأمر في حفظه مفوضاً لرأى القاضي ما لم توجد حاضنة لا يترتب على حضانتها إياه شيء مما ذكر ؛ لأن الولد المسلم إنما يحضنه من لا يخشى عليه منه لا في شخصه ولا في دينه ولا في خلقه وسلوكه.

وفي واقعة السؤال يكون الحق في حضانة الصغيرة لأمها المذكورة، ما لم يخش على تلك الصغيرة أن تألف عقائد وعادات غير المسلمين، فإن خيف عليها ذلك انتقل الحق في حضانتها إلى جدتها لأبيها، ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال.

وجاء في مجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة للبحوث والإفتاء بالملكة العربة السعودية:

وقال الشيخ النووي رحمه الله تعالى في (روضة الطالبين)(١) " فالحضانة للأم إن رغبت فيها، لكن الاستحقاقها شروط:

أحدها : كونها مسلمة إن كان الطفل مسلما باسلام أبيه، فلا حضانة لكافرة على مسلم، وقال الإصطخري : لها الحضانة.

وقيل: الأم الذمية أحق بالحضانة من الأب المسلم إلى أن يبلغ الولد سبع سنين، ثم الأب بعد ذلك. قال الأصحاب: والصحيح الأول.

فعلى هذا حضانته لأقاربه المسلمين على ما يقتضه الترتب، فإن لم يوجد أحد منهم فحضانته على المسلمين... ولو وصف صبى من أهل الذمة

(١) روضة الطالبين للنووي ٩ / ٩٨.

الإسلام نزع من أهل الذمة سواء صححنا إسلامه أم لا، ولا يمكنون من كفالته، والطفل الكافر والمجنون تثبت لقريبه المسلم حضانته وكفالته على الصحيح؛ لأن فيه مصلحة له " اهد ('').

## فضيلة الشيخ إبراهيم النيفر:

السؤال: رجل مسلم تزوج امرأة يهودية فرنسية الجنسية، وولدت منه أولاداً، ثم توفي وترك أولاده الصغار في حضانة أمهم، فأرادت أن تسافر بهم إلى البلاد الفرنسية، فمانع في ذلك عم الأولاد، وأراد افتكاك الحضانة منها، ورفع أمره إلى المحكمة الفرنسية، فما الفتوى الشرعية في هذه النازلة؟

الجواب: إن أولى النـاس بالحـضانة النـساء؛ لـشدة شـفقتهن ورفقهـن بالصغار، وقدرتهن على القيام بمصالحهم، وصبرهن على ذلك، قـال ابن عاصم:

# وصرفها إلى النساء أليق لأنهن في الأمور أرفق

قال القراقي: إن قاعدة الشرع صرف كل شيء إلى من هو أقدر عليه وأعرف به ؛ فيقدم على غيره، ولذلك يقدم في قيادة الجيوش من هو أعرف بأمور الحرب وفنونها، وتسيير الجيوش وتدبير مكائد الحروب، ويقدم في القضاء من هو أعرف بالقواعد الفقهية وتطبيقها، وأكثر خبرة بعلم القضاء،

 <sup>(</sup>١) جلة البحوث الإسلامة التابعة للرئاسة العامة للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية الجزء رقم: ٥٣، الصفحة رقم: ١٦٨.

ويقدم في الحضانة من هو أقدر على تربية الطفل، والقيام بنظافة بدنه وثبابه، وهكذا.

وأولى النساء بالحضانة الأم؛ لما لها من الشفقة الزائدة على طفلها، فلا أشفق من الأم على ولدها إلا الله على عبيده، ولذلك حرم الشارع التفريق بين الأم وولدها، ففي الحديث الصحيح: "من فرَّق بين والدة وولدها فرَّق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة"، وفي الحديث أيضاً: "لا توله والدة على ولدها"، وروى أحمد ح (١٢٧٧) وأبو داود ح (٢٢٧٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له حواء، وثديي له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني، فقال: "أنت أحق به، ما لم تنكحي"، فاقتضى الحديث أن الأم ما لم تنزوج فهي أحق به، وما إذا نزوجت فقد سقط حقها في الحضانة ؛ لأنها حينئذ لا تقدر على القيام بشؤون طفلها كما يجب؛ لاشتغالها بالقيام بشؤون الزوج الأجنبي، الذي ربما يعاكسها في التفرغ لطفلها، ولربما يكون مبغضاً له، فلا يسمح لها بتعهده ليلاً في فراشه؛ إذ ليس له من الشفقة ما لأبيه وأمه، وعاطفته غوه غالباً كماطفة المرأة نحو ربيها.

وكما يسقط حقها بتزوجها يسقط حقها بكونها غير مسلمة، يخشى منها على أن تغذيه بخمر أو خنزير، أو أن تربيه على غير دين الإسلام، الذي هو دين أبيه، فينشأ يهودياً أو نصرانياً، والولد إنما يتبم أباه في الدين. فإذا خيف على الطفل من ذلك فلاحق لها في الحضانة، إلا إذا ضمت لمسلمين يراقبونها حتى لا تفذيه بخمر أو خنزير، ولا تربيه على غير دين الإسلام؛ فإن رضيت بذلك وسكنت مع مسلمين يراقبونها، فلا تسقط حضانتها، وإن لم ترض بذلك انتزع منها الطفل، وأعطي لمن يليها في الحضانة، بمن توفرت فيه شروطها.

والنتيجة: أن هذه اليهودية المسؤول عنها حيث كانت يخشى على طفلها أن تنشئه على غنر ملة الإسلام، وأن تخلقه بأخلاق منافية لدين أبيه، وامتنعت من السكني مع قوم مسلمين ليراقبوها، فلا حق لها في الحضانة، قال خليل في حضانة غير المسلمة: (وضمت إن خيف لمسلمين، وإن مجوسية أسلم زوجها)، غير أنها لا تمنع من زيارتهم، وتعهدهم بحضرة مسلمين. (١٠)

#### المراجع:

- مجلة الزيتونة.
- دار الافتاء المصرية.
- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
- مجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية

(١) مجلة الزيتونة ١٥/٩.



#### źÁ

# التوارث بين المسلم وغيره

#### العناوين المرادفة:

ميراث المسلم من غير المسلم. توريث الكافر من المسلم ميراث المسلم من الكتابي.

#### صورة المسألة:

أن يموت المسلم في بلاد غير إسلامية وله أقارب مسلمون وغير مسلمين، أو يموت الكافر وله أقارب مسلمون، فمن الذي يرثه؟ وكيف يصنع الوارث إذا كان القانون يورثه مع اختلاف الدين؟ وكيف يصنع إذا كان القانون لا يورثه والشرع يورثه؟

### حكم المسألة:

هذه المسألة لها صور مختلفة الحكم:

الصورة الأولى: أن يموت مسلم وله أقارب غير مسلمين والقانون يورثهم مع المسلمين، فحينتذ ليس أمام المسلم في تلك البلاد إلا الرضوخ أمام الحكم الجائر ويظهر هذا جليا عندما تكون الزوجة غير مسلمة، ويموت زوجها وله أبناء فبحكم القانون هناك للزوجة النصف. قال أمين مجمع فقهاء أمريكا الشمالية (١):

ما نص عليه القانون الأمريكي حُكم بغير ما أنزل الله لا يحل له ولا لها، وينبغي عليه بل يتعين أن يكتب وصية شرعية بقسم أمواله على وفاق الشريعة، وهي لها الشمن فقط وليس الثلث بمقتضى قواعد الميراث الشرعية ؛ لأن له فرعًا وارئًا. قال تعالى: ﴿ وَلَحَمْمَ يَشَعُ مَا تَسْرُكَ أَذَوْبُمُحُمْم إِن أَوْ يَكُنُ لَمْنَ وَلَهُ فَيَاكُمُ مِثَا تَرَكُ أَذَوْبُمُحُمْم إِن أَوْ يَكُنُ لَمْنَ وَلَهُ فَإِن كُنُ لِمَا اللهِ عَلَيْكُم وَلَمُ اللهِ عَلَيْكُم مِثَا تَرَكَ أَذَوْبُمُحُمْم إِن أَوْ يَكُنُ فَي مَنْ بَعَد وَصِيتَة وَصِيتَة وَصِيتَة وَصِيتَة وَصِيتَة وَصِيتَة وَصِيتَة وَلَمُوب يَهَا أَوْ دَيْنُ وَلَهُ عَلَيْ وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ وَمِيتَة وَلَمُوب عِلَمَا أَوْ دَيْنُ وَلِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ وَمِومِيتَة وَمُومو يَهُمَ الشَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى وَالله عَلَى أَعْلَى وَالله عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى أَعْلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى عَلِيهُ عَلَيْكُ وَاللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَيْكُ وَاللهُ عَلَيْكُوا وَاللهُ عَلَى أَعْلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى أَعْلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ عَلَى أَعْلَى اللهُ عَلَى أَعْلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى أَعْلَى وَاللهُ اللهُ اللهُ

الصورة الثانية: أن يموت غير المسلم وله أقارب مسلمون والقانون يورثهم هل لهم أن يأخذوا ذلك الميراث؟ أو يقال عنه حرام؟.

والحكم في ذلك أنهم اختلفوا هل يرث المسلم الكافر أم لا على اتجاهين: الانجاه الأول: قول الجمهور: حيث قالوا لا يرث مسلم كافرا.

(۱) انظر موقعه : www.assawy.com.

ودليلهم الحديث المتفق عليه المروي عَنْ أُسَامَةُ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ "لاَ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرُ وَلاَ يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ" متفق عليه رواه البخاري ح ٢٥ كتاب الفرائض ومسلم ح ٦٣٨٣ كتاب القرائض.

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: وذهب جمهور الفقهاء أيضاً إلى أن المسلم لا يرث الكافر(''.

وهذا القول أفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في فتاوي كثيرة "٢

والفتوى في دار الإفتاء المصرية على هذا القول"ً.

الانجاد الثاني: أن المسلم يجوز له أن يرث من الكافر، وهو قول معاذ بن جبل رضي الله عنه، ومعاوية بن أبي سفيان، وسعيد بن المسيب، ومسروق بن الأجدع، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

ودليلهم: قوله ؟ : "الإسلامُ يَعلُ و وَلا يُعلَى (١٠٥ رواه الـدارقطني ح (٣٩٥)، والبيهتي (٢٠٥٦) وحسنه الألباني.

<sup>(</sup>١) الموسوعة الفقهة الكوشة (٢٥/٣).

<sup>(</sup>۲) نذکر منها فنوی برقم۱۳۹۷/۸/۱۰ وتاریخ ۱۳۹۷/۸/۱۰هـ..

<sup>(</sup>٣) فقد أقنى فضيلة الشبخ محمد حسنين محمد مخلوف. في شعبان سنة ١٣٧٧هـ - ١٢ مايو سنة ١٩٥٣م . بأن اختلاف الدَّين مانع من البراث، وقد أفنى فضيلة الشيخ أحمدهريدي بذلك أبيضاً في ٢٧ فيراير ١٩٦٤هـ

 <sup>(</sup>٤) حسنه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٠٦/٥) المكتب الإسلامي -بيروت الطبعة: الثانية ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أنَّ من معاني العلو في الحديث أن يرث المسلم الكافر.

"وفسر المانعون الحديث بأن نفس الإسلام هو الذي يعلو، على معنى أنه إن ثبت الإسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فإنه يثبت ويعلو. أو أن المراد العلو بحسب الحجة أو بحسب القهر والغلبة. أي النصرة في العاقبة للمسلمن"().

وقد أفتى بهذا القول المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء جاء في قرار المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء<sup>(٢)</sup>

يرى المجلس عدم حرمان المسلمين ميراثهم من أقاربهم غير المسلمين وعما يوصون لهم به. وأنه ليس في ذلك ما يعارض الحديث الصحيح: "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم"، الذي يتجه حمله على الكافر الحربي، مع التنبيه إلى أنه في أول الإسلام لم يحرم المسلمون من ميراث أقاربهم من غير المسلمين، وهو ما ذهب إليه من الصحابة: معاذ بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، ومن التابعين جماعة منهم: سعيد بن المسيب، ومحمد بن المنفية، وأبو جعفر الباقر، ومسروق بن الأجدع، ورجّحه شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

<sup>(</sup>١) ينظر الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٥/٣).

<sup>(</sup>٢) رقم االقرار ١/٥]

وجاء في الخلاصة في فقه الأقليات: لا يصح الإنكار على المجلس الأوربي للإفتاء في فتواه بجواز ميراث المسلم من غير المسلم، مع موافقة ذلك لرأي معاذ بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، ومحمد بن الحسن، وسعيد بن المسيب، ومسروق، ويحيى بن يعمر، وإسحاق بن راهويه، وابن تيمية، وابن القيم، مع خلاف هذا لما اتفق عليه الأئمة الأربعة.

وجاء في فتاوى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية (١) فتوى تجيز للمسلم أن يرث الكافر، نصها:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يقول الحديث الشريف: "المسلم لا يرث غير المسلم، ولا يرث غير المسلم، ولكنتا نعرف أيضاً أن من بين صحابة رسول الله أن أمثال معاذ بن جبل ومعاوية، اللذين سمحا لمسلم أن يرث والديه غير المسلمين. ولهذا نجد بعض العلماء يقولون بالرأي أن غير المسلم المذكور في الحديث هو ذلك الشخص (الحربي) (الذي دخل بالفعل في حرب ضد المسلمين)، لأن تلك كانت هي الحالة لعظم غير المسلمين عندما قال النبي الأذلك الحديث، وحسب هذا الرأي، فإنه إذا كان واللا المرء غير (حربين) فإن الأبناء يجوز لهم أن يرثوهما.

<sup>(</sup>١) انظر موقع المجمع على الإنترنت.

هناك دليل آخر يؤيد هذا الرأي وهو المبدأ الشرعي المشهور: "الإسلام يرفع ولا يخفض"، أي أنه بسبب الإسلام، ينبغي على الأبناء أن يستفيدوا من أخذ هذا المال ولا يجرموا منه أبداً.

وقد أفتى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف (١٠ برأي الفقهاء المجمع عليه في الصورة الأولى ، فرفض حصول المرأة الكتابية على ميراث زوجها المسلم وعدها مسألة محسومة لأنها . كما يقول مفتي الجمهورية الأسبق . أ.د. نصر فريد واصل . من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، ولا تقبل الاجتهاد أو الجدل لإجماع الفقهاء والعلماء على ذلك".

وأما الصورة الثانية فنص في فتواه على ما يأتي: خالف بعض الفقهاء في ميراث المسلم من الكافر، فيجعل للمسلم أن يبرث قريبه الكافر، دون العكس، لأن "الإسلام يعلو ولا يعلى"، كما جاء في حديث عن النبي \$\%، واستدلوا أيضاً بأن الإمام عليا رضي الله عنه. وكرم الله وجهه، لما قتل المسور العجلى حين ارتد، جعل ميرائه لورثته المسلمين.

وفي دراسة علمية بعنوان اختلاف الدين وأثره في ميراث المسلم من قريبه الكافر دراسة تأصيلية (): اختلاف الدِّين ليس له أثر في إرث المسلم من قريبه الكافر، فالمسلم يرث من قريبه الكافر، وهذا ما اختاره ابن تيمية وابن القيم وقال به المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.

\_

<sup>(</sup>١) فناوى الأزهر موقع دار الإفناء، وانظر : فناوى معاصرة ـ الجزء الأول.

<sup>(</sup>٢) مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية المجلد ٥ العدد ١ صفحة ١٠١.

## الصورة الثالثة: وصية غير المسلم للمسلم جائزة شرعا:

إذا كان توزيع التركة يتم بناء على وصية المورث فأوصى غير المسلم لمسلم من أفريائه أو غيرهم جاز له أن يأخذ تلك الوصية.

## الصورة الرابعة : وصية المسلم لغير المسلم :

برى بعض العلماء أن المسلم يجوز أن يوصي لزوجته أو أمه أو قريبته غير المسلمة بمقدار إرثها لو كانت مسلمة، مستدلاً بقوله تعالى ﴿ كُيْبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَمَّرَ أَحَدُكُمُ النَّمَوْتُ إِن تَرْكَ خَيَّا النَّسِيَةُ لِلْرَائِيْنِ وَالْأَقْرِينَ بِالْمَعْرُونِ مَخَّا عَلَ

# ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ [البقرة ١٨٠].

حيث فسرها بعض العلماء بأن المراد الوصية للوالدين غير المسلمين. ويقاس عليهما بقية الأقارب.

لا توارث بين أهل ملتين شتى فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، ولكن يجوز أخذ ما أوصى به في حال الحياة، فيمكنك الحصول على ما طابت به نفسه لك من خلال الوصية وليس من خلال الميراث. والله تعالى أعلى وأعلم.

وقد خلا مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية من النص على حكم هذه المسألة، فلم يذكرها في دورته المنعقدة لمناقشة نوازل الأسرة المسلمة بالمجتمع الأمريكي، وكذلك المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.

#### الراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة.
  - موقع المجمع الأورويي.
- مجلة جامعة الشارقةللعلوم الشرعية والقانونية المجلد ٥ العدد١.
  - الخلاصة في فقه الأقلبات.(مصدر سابق)
  - موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية. (مصدر سابق)



#### 19

## زواج المصلحة

### العناوين المرادفة:

الزواج الصوري.

زواج المسلم بغرض أخذ الإقامة في بلاد غير المسلمين الزواج الأبيض.

زواج الأوراق.

### صورة السألة:

أن يتفق رجل مع امرأة أن يعقد عليها لكي يقده العقد لجهة حكومية حتى يتحصل من ورائها على منفعة له، وهذا العقد صورة أمام الدولة دون أن يكون هناك نكاح حقيقي في الواقع، والغالب في هذا الزواج أن يتم من أجل الحصول على الإقامة أو الجنسية أو الاستقدام، أو الاستفادة مما يخصص للمتزوجين من إعانات ونحوها، وهذا العقد يكون مسجلاً في الدوائر الرسمية.

## حكم المسألة:

الزواج الصوري الذي لا تكون فيه النية منعقدة على الزواج الدانم الذي ينشده الشرع الحنيف محرم، لأنَّ النكاح في الشريعة الإسلامية ميشاق غليظ، وقد وصف في القرآن بهذا؛ قال تعالى: ﴿ وَكَيْمَكَ تَأَخُلُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضُ بَعَمْهُكُمْ إِلَّى بَعْضِ وَآخَذَكَ مِنكَمَّا عَلِيظًا اللَّ ﴾ لاالساء / ٢١ وتزداد الحرمة إن كانت المرأة هي المقدمة على الزواج من غير مسلم، لكي تحصل على منفعة ما من العقد.

#### الدليل:

أن هذا العقد مفرغ من مضمونه، ويتنافى مع مقاصد الزواج التي أقرها الشرع الحنيف، كما أن صورة العقد هذا توجد إشكالا على أرض الواقع ؛ حيث يجعل هذا العقد المرأة زوجة وفراشا والرجل زوجا، وتثبت الزوجية بهذا العقد الفاسد (1)

وقد أجمع أهل العلم على حرمة هذا الزواج، وجاءت قرارات المجامع الفقهية بتحريمه أيضاً، حيث نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا<sup>77</sup>:

الزواج الصوري هو الذي لا يقصد به أطرافه حقيقة الزواج الشرعي، فلا يتقيد بأركان ولا شروط، وإنما يتخذ مطية لتحقيق بعض المصالح فحسب، وهو على هذا النحو محرم شرعاً لعدم توجه الإرادة إليه، ولخروجه بهذا العقد عن مقاصده الشرعة، ولما يتضمنه من الشروط المنافية لمقصوده، وأما حكمه ظاهراً فإنه يتوقف على مدى ثبوت الصورية أمام

(٢) المتعقد بكوبتها جن -الناتخارك مع الرابطة الإسلامية، في الفترة من ٤- ٧ من شهر جمادى
 الأولى إنعام ٤٣٥ هدائو افق ٣٢- ٥٥ من يونيو لعا٤٠٥ م.

<sup>(</sup>١) (أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ص٤٠٨. ٤٠٩).

القضاء، فإن ثبتت قضي ببطلانه، وإذا لم تثبت فإنه يحكم بصحته قضاء متى تحققت أركان الزواج وانتفت موانعه. أهـ

وفتوى المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث بتاريخ: ١٠- ٣- ٢٠٠٩م. حرمت هذا الزواج، ففي سؤال أجاب عليه المجلس الأوربي نصه:

المصورة الأولى: وهي تأقيت النكاح بحصول الزوج على الإقامة والجنسية حرام يأثمان عليه، وذلك بسبب منافاة هذا العقد لمقصد الشريعة في الزواج؛ إذ هو عقد صوري مقصود به أمر آخر غير الزواج، فهو لو استوفى شروط العقد فإنه لا يحل لهذا المعنى، وكذلك لأجل أن قانون البلاد لا يسمح به، يتأكد المنع بمجيء هذه الصورة تخالفة لقانون البلد، والقانون هنا متعق مع المقصد الشرعي. كما أن هذه الصورة لا تخلو من شَبَهِ بنكاح المتعة الذي حرمه النبي رسح - اكما في حديث سبرة بن معبد، أنه كان مع رسول الله شخة فقال: "يا أيها الناس، إني قد كنت أذنت كم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الحرجه مسلم (ح: ١٤٠٦) العقد بعد ذلك كما عبر السائل.

والصورة الثالية: مثل الأولى في التحريم، وفيها قضية مقطوع بحرمتها وهي زواج المسلمة من غير مسلم، فإن مجرد العقد فاسد سواء للغاية المذكورة في السؤال أو لمجرد الزواج. وأما الصورة الثّالثّة: وهي النكاح بنية الطلاق متى حصل على الإقامة دون تصريح بنيته فالعقد وإن كانت صورته صحيحة، ولكن الزوج آثم بغشه المرأة؛ وذلك الإضماره نية الطلاق من حين العقد، والزواج في الإسلام يعني الديومة والبقاء والاستقرار للحياة الزوجية، والطلاق طارئ بعد العقد، ولهذا السبب حرم الزواج المؤقت واعتبر فاسداً. كذلك فإن الإيجاب والقبول في الزواج شرطان أساسيان فيه، والمرأة حين قبلته زوجاً فإنا كان مقصدها حقيقة الزواج، ولو علمت أنه قبلها زوجة مؤقتة يطلقها متى شاء لرفضت ذلك، فإذا كان عازماً الطلاق عند العقد أثر ذلك في صحة العقد، لأن المرأة بَنتُ قبولها على غير ما أراد. والأحاديث في الباب عديدة عن جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ (1).

وفتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جاءت بحرمة هذا الزواج (٢).

جاء في فتاواها: "عقد النكاح من العقود التي أكد الله عظم شأنها، وسماه ﴿وَأَخَذُكَ مِنكُم مِّيتُنَقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء ٢١]، فلا يجوز إسرام عقد النكاح على غير الحقيقة من أجل الحصول على الإقامة".

> وستلوا عن حكم عقد الزواج الصوري للحصول على الجنسية. فكان الجواب: "لا يجوز هذا العقد، لأنه كذب وخداع "(١).

(١) انظر فتوى المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث بتاريخ: ١٠- ٣- ٢٠٠٩م..

<sup>(</sup>٢) فتوى اللجنة النائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٨ / ٩٨) رقم(١٢٠٨٧).

وسئل الشيخ عبد العزيز بن باز عنه فقال: "ليس هذا من مقصود النكاح في الشريعة الإسلامية، أن يتزوج بغرض الحصول على الإقامة، ثم يطلق، والذي يظهر لى عدم الجواز".

#### المراجع:

- موقع الشيخ بن باز رحمه الله.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.
- موقع فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي.
- موقع يسألونك لفضيلة الشيخ حسام الدين عفانة.
  - مجمع فقهاء أمريكا الشمالية.
    - المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
- أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب (رسالة دكتوراه).

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١٨: ٤٤٨).

۵۰

## نسب المرأة إلى عائلة زوجها

#### العناوين المرادفة:

انتساب الزوجة إلى عائلة زوجها.

تَسَمِّي الزوجة بلقب زوجها.

### صورة المسألة:

في بعض دول الغرب يحدث أنه بالزواج تتنازل المرأة عن لقب أسرتها ويضاف لقب عائلة الزوج إلى إسم الزوجة.

### حكم السألة:

هناك قولان في المسألة:

الاتجاه الأول: لا يجوز انتساب أحد إلى غير أبيه.

الداليل: ما رواه البخاري (ح ٣٥٠٨) عن النبي ﷺ أنه قال: "لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرٍ أَلِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ، وَمَنْ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ – أى نسب – فَلْيَنَبُواً مَغْمَدُهُ مِن النَّارِ".

## وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء:

لا يجوز للمرأة المذكورة تغيير اسم عائلتها؛ لأن في ذلك كذباً وتزويراً(١)

(١) انظر: فنوى رقم فتوى رقم ١١٤٨٩ على موقع اللجنة

وفي فتوى أخرى (": أن هذا من الانتساب إلى غير الأب، وهذا أمر في غاية الخطورة. وقال ﷺ: "مَن النَّسَبَ إِلَى غَيْرِ أَيبهِ... فَعَلَيْهِ لَمُنَّةُ اللَّهِ وَالْشَارِيَّكَةَ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ "رواه ابن ماجة (٢٥٩٩) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢١٠٤).

وهذا وعيد شديد لمن غير اسم أبيه أو عائلته وانتسب إلى عائلة أو قوم لا ينتمي إليهم سواء كان رجلا أو أنثي.

كما أن هذا العمل فيه تشبه بالكفار؛ لأن هذه العادة الذميمة لا تعرف إلا فيهم، وعنهم أخذها بعض الجهلة من المسلمين. وفيها أيضاً جحود ونكران من المرأة لعائلتها وأهلها، مما ينافي البر والإحسان ومكارم الأخلاق.

وقال تعالى: ﴿ وَمَرَيَّ إَلَيْنَ عِمْرَا اللَّهِ أَحْسَنَتْ فَرَجَهَا فَنَفَخْسَافِيهِ مِسْ رُّدِينًا وَصَدَّقَتْ بِكُلِمَنتِ رَبِّهَا وَكُشْهِهِ وَكَانتْ مِنْ ٱلْقَنْئِينَ ﴾ اللتحريم ١٧] ولم تنسب أزواج النبي ﷺ إليه مع عظم منزلته عند الله وعند الناس، فكان يقال: عائشة بنت أبي بكر، وحفصة بنت عمر، وزينب بنت جحش، وهكذا.

وإذا أضيفت المرأة لزوجها فتضاف إليه إضافة زوجية لا نَسَبية، كما في الآية :

﴿ مَرَبُ اللَّهُ مَثَلَا لَلْذِينَ كَذَرُوا أَمْرَاتَ نُوج وَآمَرَاتَ لُوطِّ كَانَتَا غَتَ عَبْدَيْنِ مِنْ يبِيادِ فَاسَكِيامِتِينِ فَغَانْسَا لَمُنْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْنًا وَفِيلَ الْدَّهُدُ النَّالَ مَمْ

htm۲۲http://www.saaid.net/Doat/assuhaim/fatwa/ : انظر

-

ٱلدَّيظِينَ (الله على التحريم ١٠)، فقال فلانة امرأة فلان أو زوجة فلان، وفي النَّسَب والأوراق الثبوتية لايقال: إلا فلانه بنت فلان، والله أعلم.

الانجاه الثاني: جواز ذلك وبه أفتت دار الإفتاء المصربة(١) أنه عرف لا يخالف الشرع وليس من التشبه وليس من النسب إلى غير الأب المحرم.

## الأدلة:

١. أن العرف الغربي قائم على أن البنت إذا لم تكن متزوجةً فإنها تُذكر باسم أبيها وعائلتها، أما إذا كانت الم أة منز وجة فإنه يُضاف إلى اسمها لقب عائلة زوجها، وذلك بعد وصفها بكونها متزوجة بالمصطلح المفهوم من ذلك عندهم وهو (مسز) أو (مدام) أو نحو ذلك، فتصير إضافة لقب عائلة الزوج حينئذ إلى اسم الزوجة في مثل هذا العرف قائمةً مقام قولنا: فلانة متزوجة م. عائلة فلان.

٢ وهو نوع من التعريف الذي لا يوهم النسبة عندهم بحال، وباب التعريف واسع؛ فقد يكون بالولاء؛ كما في: عكرمة مولى ابن عباس، وقد يكون بالحرفة؛ كما في: الغزالي، وقد يكون باللقب أو الكنية؛ كالأعرج والجاحظ وأبي محمد الأعمش، وقد يُنسَب إلى أمه مع معرفة أبيه ؟ كما في: إسماعيل ابن عُلَّة.

(١) رقم مسلسل ١٥٢ بالقيد رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٠٠٨م.

وقد يكون بالزوجية كما ورد في القرآن من تعريف المرأة بإضافتها إلى زوجها في مثل قوله تعالى ﴿ أَمْرَأَتَ ثُوجٍ وَأَمْرَأَتَ لُولِ ﴾ التحريم ١١٠، ﴿ أَمْرَأَتَ يُؤْمَونَ ﴾ التحريم ٢١٠.

وقد روى البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن زينب امرأة ابن مسعود رضي الله عنهما جاءت تستأذن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقيل: يا رسول الله. هذه زينب تستأذن عليك، فقال: أيُّ الزُّيَانِب؟ فقيل: امرأة ابن مسعود، قال: نعم؛ الذنوا لها. فأذن لها.

والمحظور في الشرع إنما هو انتساب الإنسان إلى غير أبيه بلفظ البنوة أو ما يدل عليها، لا مطلق النسبة والتعريف.

وقد يشيع بعض هذه الأشكال من التعريف في بعض الأماكن أو في بعض الأحوال، ويغلب في الإطلاق حتى يصير عُرفًا، ولا حَجرَ في ذلك ما دام لا يوهم الانتساب الذي يأباه الشرع، وهو الانتساب بلفظ البنوة أو معناها إلى غير الأب، كما أن ذلك لا يُعدُّ من التشبه المنموم شرعًا؛ إذ التشبه إنما يكون حرامًا بشرطين: أن يكون الفعل المتشبه به منهيًّا عنه في نفسه، وأن يكون المتشبه بع منهيًّا عنه في نفسه، وأن يكون المتشبة بقصد التشبه، فإذا انفى أحد الشرطين لم يُدَمَّ الفاعل شرعًا.

ومما يدل على ذلك ما رواه الشيخ مسلم في صحيحه (٦٢٤) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فصلينا وراءه وهو قاعد، فالتفت إلينا فرآنا قيامًا، فأشار إلينا فقعدنا، فلما سَلَّم قال: إن كدتم آنفًا لتفعلون فعل فارس والروم؛ يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا، التموا بأثمتكم؛ إن صلى قائمًا فصلوا قيامًا، وإن صلى قاعلًا فصلوا قعودًا".

و(كاد) تدل في الإثبات على انتفاء خبرها مع مقاربة وقوعه، وفعل فارس والروم وقع منهم فعلاً لكن الصحابة لـمًا لم يقصدوا التشبه انتفى ذلك الوصف عنهم شرعًا.

ولذلك قال العلاَمة ابن نُجَيم الحنفي في البحر الرائق: "اعلم أن التَّشَبُّه بأهل الكتاب لا يُكرَه في كل شيء، وإنا نأكل ونشرب كما يفعلون، إنما الحرام هو التشبه فيما كان مذمومًا، وفيما يقصد به التشبه" اهـ.

وليس في إضافة لقب عائلة الزوج إلى اسم زوجته ما ينفي نسبَها إلى أبيها، بل هو من باب التعريف كما سبق.

وإنما أتى اشتباه التحريم مِن غلبة حذف كلمة (ابن) في الاسم بين الابن وأبيه، وهذا وإن كان قد يمكن توجيهه بالحذف لكثرة الاستعمال تخفيفًا إلا أنه أورث اللّبس في الأسماء المركبة وغيرها مما لا يُقصد به النسب، وهذا ما دعا بعضَ الجهات الرسمية إلى إلغاء الأسماء المركبة لإيهامها النسب بين جزأي المركب؛ لأن حذف كلمة (ابن) بين المنتسبين صار أشبة بالعرف العام، فقد يتجه حينذ منع إضافة لقب عائلة الزوج لاسم الزوجة بين

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في صحيحه برقم (٦٢٤).

أصحاب هذا العرف؛ لإيهامه النسب الشرعي، لكن الأمر يختلف عند وجود العرف بإضافة لقب عائلة الزوج لاسم الزوجة مع وضوح القرينة التي تنفي كون هذا نسبًا شرعًا (وهي هنا وصفها بكونها امرأة متزوجة: ممسر أو مدام أو نحوهما)، وطالما أن هذا العرف لا يخالف الشرع فالأخذ به جائز لا حرج فيه إن شاء الله تعالى، والشرع الشريف قد اعتبر الأعراف مالم تخالفه و وجعلها مُحَكَّمة ؛ حتى صار مِن قواعد الفقهاء الكلية: أن العادة مُحَكَّمة، ولم يَدعُ المسلمين إلى التَّمرُد عليها أو تَقَصَّلُ بخالفتها؛ وذلك سعيًا وراء اندماجهم في مجتمعاتهم وعدم انعزالهم عنها مما يمكنهم من التعايش والدعوة إلى صحيح الدين من غير صدام ولا نزاع مفتعل، وذلك كله فيما لا تعارض فيه مع أصل من الأصول الشرعية. والله سبحانه وتعالى أعلم.

#### المراجع:

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.
  - موقع الشبكة الإسلامية.
  - موقع دار الإفتاء المصرية.

۵١

## التبني في الغرب

#### العناوين الرادفة:

التبنى الصوري.

#### صورة المسألة:

في بعض دول الغرب يحدث أنه يلتقط المسلم لقيطاً مجهول النسب، وقوانين التبني في الغرب تلزمه بأن يضيفه إلى اسم عائلته، والإسلام يحرم انتساب الرجل إلى غير أبيه.

## حكم المسألة:

أجاز مجمع الفقه بأمريكا الشمالية تبني أطفال المسلمين والسير في الإجراءات الصورية وأن تكون العلاقة محصورة في الكفائة الشرعية لا التبني الجاهلي المحرم.

نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا<sup>(۱)</sup> (الحمور التاسع: حول تبني المهجرين من أطفال المسلمين خارج ديار الإسلام): على ضرورة كفالة اللقطاء واليتامى، وبيّن ما فيها من القربة والثواب الجزيل، وفرق بين الكفالة المشروعة والتبني بمفهومه الجاهلي الذي ينسب

(١) انظر موقع الجميع على الإنترنت، الموقر المتعقد بكويتهاجن الدانمارك، مع الرابطة الإسلامية،
 في الفترة من ٤٠ ٧ من شهر جمادى الأولى لعام ١٤٦٥هـ الموافق ٣٣ - ٢٥ من يونيو لعام ٢٠٠٥

فيه الولد إلى غير أبيه، فيبين أن التبني على هذا النحو من المحرمات القطعية في الشريعة الإسلامية، ولكنه إذا تعين سبيلا لاستنقاذ المهجرين من أبناء المسلمين خارج ديار الإسلام من أخطار تبني الجمعيات غير الإسلامية لهم، فإنه يرخص في ذلك بشكل صوري، على أن تتخذ الإجراءات العملية التي تحصر هذه العلاقة في حدود الكفالة وتحول دون الاختلاط في الأنساب.

## الأدلة :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا وكافل البتيم في الجنة هكذا" لرواء البخاري (ح ٥٣٠٤)] وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئاً.

واعتبر الإسلام ذلك واجباً على الأمة بحيث لا يضيع أبناؤها أو يسلمون إلى غير الأمناء أو غير الأكفاء.

فإذا دعي المكفول لأبيه أو أعطي اسماً آخر من الأسماء التي تصدق عليه فلا شيء في ذلك، على أن يعلم البتيم حين يبلغ رشده بنسبه وكامل هويته وطبيعة العلاقة بينه وبين بيت كافله ؛ لتجنب المفاسد التي أشرنا إليها. وفي حال رغب الكافل أن يساعد المكفول بعد بلوغه سن الرشد، فله أن يوصى له بوصية في حدود الثلث الذي له أن يتصرف فيه، وبذلك يعينه دون

أما ما أشير إليه من أن القوانين الأمريكية تفرض على كافل اليتيم أن يمنحه اسمه وأن يلحقه بأسرته، فيمكن في هذه الحالة أن يمنح بالإضافة إلى

أن يأخذ من حق الورثة الآخرين شيئاً.

اسمه واسم أبيه أو الاسم الآخر الذي تم اختياره اسم الأسرة الكافلة، على أن يكتب ذلك في وثبقة تحتفظ الأسرة بها حتى إذا بلغ سن الرشد أخبر بما تم، وبذلك لا يقع الكافل تحت طائلة القانون، ويكون في الوقت نفسه قد ليي نداء الشريعة في حفظ الأنساب.

وحين يكون اسم الأسرة الكافلة قد غلب عليه بحيث لا يعرف عند البعض إلا إذا ذكر منسوباً إلى تلك الأسرة، فإنه لهذا الغرض بالذات لا تعتبر مناداته بهذا الاسم معصية يعاقب عليها، فالأسماء إنما كانت من أجل التعريف، وحين لا يحصل التعريف إلا بذلك الاسم فلا بأس بذلك إن شاء الله.

ومن هنا فإننا نرجو من جميع القادرين من المسلمين أن لا يتركوا أبناء الأمة نهياً للفقر والتشرد وضياع الدين والبوية، وأن يكفل القادرون كل من يستطيعون كفالته سواء أكانوا من أبناء العراق أم الصومال أم البوسنة أم أفغانستان أم أية جهة أخرى، ويذلك تكون الأمة قد أدت واجبها تجاه أبنائها الذين تقطعت بهم السبل ونزلت عليهم نوائب الدهر. والله لا يضيع أجر الحسنين. قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَلُوا عَلَى البُرُ وَالثَّقَوى وَلا تَمَاوِلُوا عَلَى الإِلْم وَالمُدُوانِ

#### المراجع:

- موقع إسلام أون لاين.
- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.

(١) موقع إسلام أون لاين.

#### ۵۲

## إثبات المواليد في سجلات غير المسلمين

#### العناوين المرادفة:

تسجيل المواليد في سجلات الحكومات غير المسلمة.

توثيق شهادات الميلاد في بلاد غير المسلمين.

### صورة المسألة:

أن يرزق المسلم بمواليد في بـلاد غير المسلمين، ويحتاج هـذا إلى إثباتـه في سجلات البلاد الرسمية، فما حكم أن يفعل المسلم ذلك؟

### حكم المسألة:

لا حرج في تسجيل المواليد وتوثيق شهادات الميلاد أو الوفاة لدى الدوائر الرسمية في أي بلد كان، لأن المصلحة الشرعية تقتضي هذا؛ فقد أصبح التوثيق ضرورة ملزمة ؛ إذ أصبح من المستحيل إجراء أي معاملة رسمية في الدوائر الرسمية بدون هذا التوثيق.

ويقاس عقد تسجيل المواليد والوفيات في الدوائر الرسمية على تسجيل الزواج والطلاق لدى الجاليات الإسلامية، في الإباحة والجواز.

وقد ناقشت المجامع الفقهية وتدارست المواقع الفقهية مسألة توثيق الزواج أو الطلاق في بلاد الغرب، أما مسألة تسجيل المواليد أو الوفيات فلم تذكرها، مع أن الحاجة إلى توثيق شهادات الميلاد والوفاة ملحة مثل تسجيل حالات الزواج والطلاق أو أكثر إلحاحا. ومما يدل على جواز ذلك أن الحاجة داعية إليه، ولا دليل على منعه.

وهل يعتمد على تلك الوثائق في إثبات النسب؟

لم نجد نصوصا صريحة لفقهاء العصر في الاعتداد بتلك الوثائق ولكن العمل جار على اعتبارها في إثبات الأنساب والحقوق، ولا نعرف أحدا أنكر ذلك.

### المراجع:

- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
  - موقع الإسلام سؤال وجواب.
    - موقع دار الإفتاء المصرية.

۵٣

## التلقيح الصناعي

## العناوين المرادفة:

التخصيب المجهري.

أطفال الأنابيب.

أحكام تتعلق بالتلقيح الصناعي.

### صورة المسألة:

يقصد بها الحمل والإنجاب بغير الطريق الطبيعي لذلك - أي بدون الاتصال الجنسي بين الزوجين- وإنّما يكون بما يعرف الآن "بالتلقيح الصناعي" ويسمّى الأولاد الذين يولدون بهذه الصورة ب "أطفال الأنابيب" باعتبار أنّ تلقيح بويضة الأنثى بمني الرجل يتمّ داخل الأنابيب وله ستة عشر صورة بعضها داخلي وبعضها خارجي.

## حكم المسألة:

التلقيح الصناعي له صور عدة منها ما هو مشروع ومنها ما هو محرم قطعاً، ومنها ما هو متردد بين الحل والحرمة.

فأما المشروع فهو أن يؤخذ مني الزوج وتلقح به بويضة المرأة نفسها في رحم المرأة من غير اتصال جسدي، وكذلك أن يؤخذ مني الزوج ويلقح بها بويضة المرأة خارج الرحم، ثم يعاد ذلك إلى رحم المرأة، فلا حرج في الصورتين المذكورتين، إذا دعت إلى ذلك حاجة كالعجز عن الإنجاب بالصورة الطبيعية أو لصعوبة ذلك.

#### الصورة الحرمة :

أن يؤخذ المني من رجل غير زوج المرأة أو يؤخذ بويضة من غير زوجة الرجل، أو يؤخذ مني الزوج وبويضة الزوجة ووضعهما في رحم امرأة أخرى غير زوجته.

## الصورة المترددة بين الحل والحرمة:

إذا كان للرجل زوجتان وإحداهما لا تحمل فأخذت بويضة إحداهما ولقحت بمنيه ووضعت في رحم زوجته الأخرى، فإن هذا محل خلاف بين أهل العلم، والراجح لدى كثير من العلماء أنه لا يجوز احتياطاً، لأنه يحتاط في الأبضاع ما لا يحتاط في غيرها.

جاء قرار المجمع الفقهي - التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة - في هذه المسألة بعد دراسة مستفيضة لكل حالات التلقيع الداخلية أو الخارجية بجواز حالتين فقط والبقية محرمة، و تلك الخالتان هما ما يكون فيها اجتماع ماء الرجل مع ماء زوجته في حال الزوجية دون طرف ثالث، نص القرار في ذلك:

## أولا: أحكام عامة:

 إن انكشاف المرأة على غير من يحل بينها وبين الاتصال الجنسي لا يحل بحال من الأحوال إلا لغرض مشروع يعتبره الشرع مبيحا لمذا الانكشاف.

- ب- إن احتياج المرأة إلى العلاج من مرض يؤذيها أو من حالة غير طبيعية في جسمها تسبب لها إزعاجا، يعد ذلك غرضا مشروعا يبيح لها الانكشاف على غير زوجها لهذا العلاج، وعندئذ يتقيد ذلك الانكشاف بقدر الضرورة.
- ج- كلما كان انكشاف المرأة على غير من يحل بينها وبين الاتصال الجنسي مباحا لغرض مشروع يجب أن يكون المحالج اصرأة مسلمة إن أمكن ذلك وإلا فامرأة غير مسلمة ، وإلا فطيب مسلم ثقة ، وإلا فغير مسلم ، بهذا الترتيب ، ولا تجوز الخلوة بين المعالج والمراة التي يعالجها إلا بحضور زوجها ، أو امرأة أخرى.

## ثانيًا: حكم التلقيح الاصطناعي:

- ١- إن حاجة المرأة المتزوجة، التي لا تحمل، وحاجة زوجها إلى الولد، تعتبر غرضًا مشروعًا، يبيح معالجتها بالطريقة المباحة، من طرق التلقيح الاصطناعي.
- ٢- إن الأسلوب الأول (الذي تؤخذ فيه النطفة الذكرية، من رجل متزوج، ثم تحقن في رحم زوجته نفسها، في طريقة التلقيح الداخلي) هو أسلوب جائز شرعًا، بالشروط العامة الآنفة الذكر، وذلك بعد أن تثبت حاجة المرأة إلى هذه العملية لأجل الحمل.

٣- إن الأسلوب الثالث (الذي تؤخذ فيه البذرتان الذكرية والأنثوية من رجل وامرأة زوجين أحدهما للآخر، ويتم تلقيحهما خارجيًا في أنبوب اختبار، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة نفسها صاحبة البويضة) هو أسلوب مقبول مبدئيًّا في ذاته، بالنظر الشرعي، لكنه غير سليم تمامًا من موجبات الشك، فيما يستلزمه، ويحيط به من ملابسات، فينبغي ألا يلجأ إليه إلا في حالات الضرورة القصوى، ويعد أن تنوفر الشرائط العامة الآنفة الذكر.

- 3- وفي حالتي الجواز الاثنتين، يقرر المجمع: أن نسب المولود، يشت من الزوجين مصدري البذرتين، ويتبع الميراث والحقوق الأخرى ثبوت النسب، فحين يثبت نسب المولود، من الرجل والمرأة، يثبت الإرث وغيره من الأحكام، بين الولد ومن التحق نسبه به.
- ٥- وأما الأساليب الأخرى، من أساليب التلقيح الاصطناعي، في الطريقين الداخلي والخارجي، مما سبق بيانه، فجميعها محرمة في الشرع الإسلامي، لا مجال لإباحة شيء منها، لأن البذرتين الذكرية والأثنوية فيها، ليستا من زوجين، أو لأن المتطوعة بالحمل هي أجنبية عن الزوجين مصدر البذرتين.

هذا، ونظرًا لما في التلقيح الاصطناعي - بوجه عام - من ملابسات، حتى في الصورتين الجائزتين شرعًا، ومن احتمال اختلاط النطف، أو اللقائح في أوعية الاختبار، ولاسيما إذا كثرت ممارسته وشاعت، فإن مجلس المجمع الفقهي ينصح الحريصين على دينهم، ألاً يلجؤوا إلى ممارسته، إلا في حالة الضرورة القصوى، وبمنتهى الاحتياط والحذر من اختلاط النطف، أو اللقائح.

هذا ما ظهر لمجلس المجمع الفقهي في هذه القضية ذات الحساسية الدينية القوية، من قضايا الساعة، ويرجو الله أن يكون صوابًا(١٠).

وسئل شيخ الأزهر الأسبق الشيخ جاد الحق علي جاد الحق رحمه الله (٢٠):

عن حكم الإسلام في استعمال التلقيح الصناعي في الإنسان على الوجه التالي:

أوّلاً: إذا أخذ مني الزوج ولقحت به الزوجة التي لا تحمل بشرط وجود الزوجين معاً.

ثانياً: إذا أخذ مني رجل غير الزوج ولقحت به الزوجة التي ليس بزوجها مني أو كان منيه غير صالح للتلقيح.

ثالثاً: لو أخذ مني الزوج ولقحت به بويضة امرأة ليست زوجته ثم نقلت هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة صاحب المني لأن هذه الأخيرة لا تفرز بويضات.

رابعاً: إذا أخذت بويضة امرأة لا تحمل ولقحت بمني زوجها خارج رحمها (أنابيب) ثم بعد الإخصاب:

(١) صدر القرار في الدورة الثامنة المنعقدة بمكة عام ١٤٠٥هـ.

\_

 <sup>(</sup>۲) فتاوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ جمادى الأولى ١٤٠٠هـ - ٢٣ مارس ١٩٨٠م..

(أ) تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى.

(ب) وإذا كان مكان (الأنابيب) حيوانات تصلح لاحتضان هذه البويضة
 أي تحل محل رحم هذه الزوجة لحين أو لفترة معينة يعاد الجنين بعدها إلى
 رحم ذات الزوجة.

خامساً: ما وضع الزوج الذي يوافق على هذا العمل وما وضع الزوج الذي يتبنى أطفالاً ولدوا بواحد من تلك الطرق، أو يستمر مع زوجته التي لقحت بمنى رجل آخر.

سادساً: ما حكم الطفل الذي يخرج بهذه الطرق.

سابعاً: ما هو وضع الطبيب الذي يجري مثل تلك الأعمال.

فأجاب: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَهُو اللَّهِ عَلَقَ مِن اللَّهِ اللَّهِ مَكُو فَهُمُكُمُ هُمُكُمُ وَمَهُمُ وَمَكُمُ اللَّهِ على النسب والصهر، وعلق الأحكام في الحل والحرمة عليه النسل من المقاصد الضوورية التي استهدفتها أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا قال حجة الإسلام الشيخ الغزالي: (إن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الحق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكنا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم مقصود الشرع، واللهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه

الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة)(١).

ومن أجل ضرورة المحافظة على النسل شرع الله النكاح وحرم السفاح ﴿ وَمِنْ مَانِيَةِهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَنْفَيكُمْ إِنْتَكُوّا إِلَيْهَا وَمَعَلَى يَنْتَكُمُ مَنْوَةً ﴿ وَمِنْ مَانِيَةِهِ أَنْ خَلْقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَنْفَيكُمْ أَنْفَيكُمْ إِلَيْهَا وَمَعَلَى يَنْتَكُم مَنْوَةً وَمَنَا الله فَيْ فَالْ الله الرواح الصحيح مَنْضِتُهُ وَسَلَة سَيِكُ ﴾ الإسراء ٢٣١، ذلك لأن الولد ثمرة الزواج الصحيح ينشأ بين أبوين يبذلان في سبيل تربيته والنهوض به والمحافظة عليه النفس والنفيس، أما ولد الزنا فإنه عاد لأمه ولقومها إذ لا يعرف له أب، وبذلك ينشأ فاسداً مفسداً مهمالاً ويصبح آفة في مجتمعه.

وإن كان فقهاء الشريعة قد عرضوا لهذا النوع من الأولاد وحثوا على تربيته والعناية به، وأصلوا أحكامه في كتب الفقه تحت عنوان باب اللقيط، ذلك لأنه إنسان لا يسوغ إهماله وتحرم إهانته ويجب إحياؤ، ﴿ مِنْ أَجْلِ دَلِكَ كَنَّا عَلَىٰ بَنَّ المَّرْمِيلَ أَنَّهُ مَن قَسَلَ نَفْسًا بِعَقِر نَفْسٍ أَوْ فَسَاوٍ فِي ٱلأَرْضِ فَكَأَلَمَا فَتَكَ أَنْسًا النَّاسُ جَمِيعًا ﴾ المائسدة ٢٣١، وذلك ارتفاباً خيره واتفاء لشره.

ومن هنا كان حرص الإسلام على سلامة الأنساب بالدعوة إلى الزواج وتشريع أحكامه، وكل ما يضمن استقرار الأسرة منذ ولادة الإنسان وحتى

<sup>(</sup>١) المستصفى للغزالي ج - ١ ص ٢٨٧.

قائم فعلا.

مماته، وبالجملة فقد نظم حياة الناس أحسن نظام وأقومه بالحكمة والعدل مع الإحسان ومراعاة المصلحة.

وإذ كان النسب في الإسلام بهذه المثابة فقد أحاطه كغيره من أمور الناس بما يضمن نقاءه ويرفع الشك فيه، فجاء قول الرسول ﷺ كما رواه البخاري (ح ٢٠٥٣) ومسلم (ح ١٤٥٧) عن عائشة "الولد للفراش وللعاهر الحجر". والمراد بالفراش: أن تحمل الزوجة من زوجها الذي اقترن بها برباط

وبهذا قرر هذا الحديث الشريف قاعدة أساسية في النسب، تحفظ حرمة عقد الزواج الصحيح وثبوت النسب أو نفيه تبماً لذلك، ومن تُم فعتى حملت امرأة ذات زوج من الزنا مع رجل آخر أو من غصب، فإن حملها ينسب لزوجها لا من زني بها أو اغتصبها؛ لأن فراش الزوجية الصحيحة

الزواج الصحيح، فيكون ولدها ابنا لهذا الزوج، والمراد بالعاهر: الزاني.

ومن وسائل حماية الأنساب - فوق تحريم الزنا - تشريع الاعتداد للمرأة المطلّقة بعد دخول الزوج المطلّق بها، أو حتى بعد خلوته معها خلوة صحيحة شرعاً.

كما حرَّم الإسلامُ بنص القرآن الكريم الصريح التبني، بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه إنساناً آخر نسبة الابن الصحيح لأبيه أو أمه مع أنه يعلم يقيناً أنه ولد غيره، وذلك صوناً للأنساب ولحفظ حقوق الأسرة التي رتبتها الشريعة الإسلامية على جهات القرابة... وفي هذا قال الله سبحانه: ﴿ مَا جَمَلَ الشَّرِيعَةُ الرَّسُلِيمَةِ مِنْ فَالَمَيْنَ مِنْ فَلَيْمِينَ مِنْ فَالَمْ اللَّهُ مِنْ فَلْمَيْنَ أَمْهُ لِكُونَ وَمَا فَالِ الله سبحانه على جهات القرابة... وفي هذا قال الله سبحانه: ﴿ مَا جَمَلَ الشَّرُ لِحُلُ اللَّهِ اللهُ اللهُ

أَشِيَاتَكُمْ أَنَاتَكُمْ ذَلِكُمْ وَلَكُمْ وَأَوْمِكُمْ وَاللّهُ يَقُولُ الْعَقَ وَهُو يَبْهِينَ السّكِيلَ (آث انْعُومْمْ لِآسَايَهِمْ هُوَ أَضَلُ عِندَ اللّهِ فَإِن لَمْ تَمْلُمُواْ مَاسَاتُهُمْ فَإِغَوْنُكُمْ فِي الْذِي وَمُؤلِيكُمْ وَلِيْسَ مَلْيَحَمُمْ جُمَاحٌ فِيمَا أَغْطَأْتُم بِدِ. وَلَذِينَ مَا تَمْمَدَتْ قُلُونُكُمْ وَكَانَ اللّهُ عَفُولُ رَجِمًا (آن) ﴾ الأحزاب٤ - ٥١. وبهذا لم يعترف الإسلام بمن لا نسب له ولم يدخله فهرا في نسب قوم يأبونه.

ولما كانت عناية الإسلام بالأنساب والتحوط لها على هذا الوجه بدأ بتنظيم صلة الرجل بالمرأة واختلاطهما ووجوب أن يكون هذا في ظل عقد زواج صحيح تكريماً لنطفة الإنسان التي منها يتخلق الولد، قال سبحانه: ﴿ إِنَّا عَلَقَنَا ٱلْإِنْسَنَ مِن قُطْفَةِ أَسْتَاجِ تَبْتَكِيهِ فَجَالَتُهُ سَيِعاً بَعِيدًا ﴾ الإنسان ١٢.

ولا تتخلق نطفة الرجل إلا إذا وصلت إلى رحم المرأة المستعد لقبولها، وقد يكون هذا الوصول عن طريق الاختلاط الجسدي الجنسي، وعندئذ يكون نسب الوليد من هذا الاتصال موصولا بأبيه متى كان قد تم في ظل عقد الزواج الصحيح (الولد للفراش).

وقد يكون عن طريق إدخال نطفة الرجل في رحم المرأة بغير الاتصال الجسدي.

عن السؤال الأول: لما كان الهدف الأسمى من العلاقة الزوجية هو التوالد حفظاً للنوع الإنساني، وكانت الصلة العضوية بين الزوجين ذات دوافع غريزية في جسد كل منهما. أضحى هذا التواصل والاختلاط هو الوسيلة الأساسية والوحيدة لإفضاء كل منهما بما استكن في جسده واعتمل في نفسه حتى تستقر النطقة في مكمن نشوثها كما أراد الله، وبالوسيلة التي خلقها في كل منهما، لا يعدل عنها إلا إذا دعت داعية، كأن يكون بواحد منهما ما يمنع حدوث الحمل بهذا الطريق الجسدي المعتاد مرضا أو فطرة وخلقا من الخالق سبحانه.

فإذا كان شيء من ذلك، وكان تلقيح الزوجة بذات مني زوجها دون شك في استبداله أو اختلاطه بمني غيره من إنسان أو مطلق حيوان جاز شرعا إجراء هذا التلقيح، فإذا ثبت النسب تخريجا على ما قرره الفقهاء في النقول المتقدمة من وجوب العدة وثبوت النسب على من استدخلت مني زوجها في محل التناسل منها.

عن السؤال الثاني: تلقيح الزوجة بمني رجل آخر غير زوجها سواء لأن الزوج ليس به مني أو كان به ولكنه غير صالح، محرم شرعاً، لما يترتب عليه من الاختلاط في الأنساب، بل ونسبة ولد إلى أب لم يخلق من مائه، وفوق هذا ففي هذه الطريقة من التلقيح إذا حدث بها الحمل معنى الزنا ونتائجه، والزنا محرم قطعاً بنصوص القرآن والسنة.

عن السؤال الثالث: وصورته تلقيح بويضة امرأة بمني رجل ليس زوجها ثم نقل هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المني، هذه الصورة كسابقتها تدخل في معنى الزنا، والولد الذي يتخلق ويولد من هذا الصنيع حرام ببقين، لالتقائه مع الزنا المباشر في اتجاه واحد، إذ إنه يؤدى مثله إلى اختلاط الأنساب، وذلك ما تمنعه الشريعة الإسلامية التي تحرص

على سلامة أنساب بني الإنسان، والابتعاد بها عن الزنا وما في معناه ومؤداه.

ذلك لأنه وإن كان المني هو للزوج ولكنه - كما هو معروف - لا

يتخلق إلا بإذن الله وحين التقائه ببويضة الزوجة - وهذه الصورة افتقدت فيها بويضة الزوجة، وجيء بويضة امرأة أخرى، ومن ثم لم تكن الزوجة حرثاً في هذه الحال لزوجها، مع أن الله سمى الزوجة حرثاً له فقال: ﴿ يَسَا وُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَ ثَكُمُ أَنَّى شِنْتُمُّ وَقَيْمُوا لَأَنْسِكُمُّ وَاتَّقُوا اللّه وَاعْلَمُوا أَنْكُم مُّلَنقُومٌ وَيَبْشِر ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة ٢٢٣] فكل ما تحمل به المرأة لا بد أن يكون نتجة الصلة المشروعة بين الزوجين سواء باختلاط أعضاء التناسل فيهما كالمعتاد، أو بطريق استدخال منيه إلى ذات رحمها ليتخلق وينشأ كما قال الله سبحانه: ﴿ خَلَقَكُمُ مِن نَفْسِ وَحِدَةِ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزِلَ لَكُم مِنَ ٱلْأَنْعَارِ ثَمَلْنِيَةً أَزْوَجٌ يُخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهُنِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْق فِي ظُلْمَنتِ ثَلَنَبٌ ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلُكُّ لَا إِلَهُ إِلَا هُوِّ فَأَنَّ تُصَرَّقُونَ ﴾ الزمر ١٦، وإذ كانت البويضة في هذه الصورة ليست لزوجة صاحب المني وإنما لامرأة أخرى لم يكن نتاجها جزءا من هذين الزوجين، بل من الزوج وامرأة محرمة عليه فلا حرث فعلا، أو اعتبارا بين الزوجين ينبت به الولد فصارت هذه الصورة في معنى الزنا المحرم قطعا كسابقتها.

## عن السؤال الرابع:

(أ) وصورته أن تؤخذ بويضة الزوجة التي لا تحمل وتلقح بمني زوجها خارج رحمها (أنابيب) وبعد الإخصاب والتفاعل بينهما تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى.

في هذه الصورة إذا ثبت قطماً أن البويضة من الزوجة والمني من زوجها وتم تفاعلهما وإخصابهما خارج رحم هذه الزوجة (أنابيب) وأعيدت البويضة ملقحة إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال أو خلط بمني إنسان آخر أو حيوان، وكان هناك ضرورة طبية داعية لهذا الإجراء كمرض بالزوجة يمنع الاتصال العضوي مع زوجها أو به هو قام المانع، ونصح طبيب حاذق بحرب بأن الزوجة لا تحمل إلا بهذا الطريق، ولم تستبدل الأنبوبة التي تحضن فيها بويضة ومني الزوجين بعد تلقيحهما، كان الإجراء المسؤول عنه في هذه الصورة جائزاً شرعاً، لأن الأولاد نعمة وزينة، وعدم الحمل لعائق وإمكان علاجه أمر جائز شرعاً، بل قد يصير واجبا في بعض المواطن هنا.

فقد جاء أعرابي فقال: يا رسول الله، أنتداوى؟ قال: "نعم، فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه وجهله من جهله" رواه أحمد (ح ٣٥٧٨).

فهذه الصورة والصورة في السؤال الأول من باب التداوي مما يمنع الحمل والتداوي بغير المحرم جائز شرعاً، بل قد يكون التداوي واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس أو علاج العقم في واحد من الزوجين.

(ب) وصورته هل يجوز أن تحل مكان (الأنابيب) حيوانات تصلح لاحتضان هذه البويضة ، أي تحل محل رحم هذه الزوجة لحين أو لفترة معينة يعاد الجنين بعدها إلى رحم ذات الزوجة.

إنه لما كان التلقيع على هذه الصورة بين بويضة الزوجة ونطفة زوجها يجمع بينهما في رحم أنثى غير الإنسان من الحيوانات، فإذا مرت هذه البويضة الملقحة بمراحل النمو التي قال عنها القرآن الكريم ﴿ ثُمُ بَعَلَتُكُ تُطُفّقُ فِي الرَّبِيعَةِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللِّهُ اللَّهُ الل

ألا ترى حين ينزو الحمار على الفرس وتحمل، هل تكون ثمرتهما لواحد منها؟ إنه يكون آخرُ، صورة وطبيعة.

هذا إن بقيت البويضة بأشى غير الإنسان إلى حين فصالها، أما إن انتزعت بعد التخلق وانبعاث الحياة فيها وأعيدت إلى رحم الزوجة فلا مراء كذلك في أنها تكون قد اكتسبت الكثير من صفات أنثى الحيوان التي احتواها رحمها، فإنه كان غذاؤها وكساؤها ومأواها، ولا مرية في أن هذا المخلوق يخرج على غير طباع الإنسان، بل على غرار تلك التي احتضنه رحمها، لأن وراثة الصفات والطباع أمر ثابت بين السلالات حيوانية ونباتية، تنتقل مع الوليد وإلى الحفيد ذلك أمر قطع فيه العلم ومن قبله الإسلام ﴿ أَلَا يَمْلُمُ مَنْ خَلْقَ وَهُوَاللَّهِيْتُ الْخَيْرُ ﴾ الللك ١٤٤.

يدلنا على هذا نصائح الرسول ﷺ وتوجيهاته في اختيار الزوجة، فقد قال: "تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء" لرواه ابن ماجة (ح ١٩٦٨).

وقال: "إياكم وخضراء الدمن - وهي المرأة الحسناء - في المنبت السوء" (رواه الدار قطني (في الأفراد) من حديث أبي سعيد الخدري[سلسلة الأحاديث الفضعيفة (ح ١٤)].

وبهذا نرى أن تلك البويضة اللقّحة التي نقلت إلى رحم أنشى غير الإنسان تأخذ منه ما لا فكاك لها منه إن قدرت لها الحياة والدبيب على الأرض، وبذلك إن تم فصاله ودرج هذا المخلوق على صورة الإنسان لا يكون إنساناً بالطبع والواقع، ومن فعل هذا يكون قد أفسد خليقة الله في أرضه.

ومن القواعد التي أصلها فقهاء الإسلام أخذا من مقاصد الشريعة أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، يدل لهذا قول الله سبحانه: ﴿ فَالْقُوْاللَّهُ مَا اسْتَطَعْمُ وَاسْتَعُواً وَ وَقُول رسول الله ﷺ: "إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتبوه "() رواه مسلم برقم 1777. وإذا كان في التلقيح بهذه الصورة مفسدة أي مفسدة فإنه يحرم فعله.

<sup>(</sup>١) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي في القاعدة الرابعة..

عن السؤال الخامس: تقدم القول بجواز التلقيح بالطريق المبينة في السؤال الأول، وبالطريق المبينة كذلك في الفقرة الأولى من السؤال الرابع بشرط التحقق قطعاً من تلقيح بويضة الزوجة بمني زوجها دون غيره، ودون اختلاط بمني رجل آخر أو مني أي حيوان، ويشرط وجود داع وضرورة لسلوك واحد من هذين الطريقين، كأن يكون بأحد الزوجين مانع يعوق الحمل عند اختلاطهما عضويا.

وتقدم القول كذلك إن باقي طرق التلقيح المطروحة في هذه التساؤلات محرمة ؛ إما لأنها في معنى الزنا وإما درءا للمفاسد التي تحملها.

لما كان ذلك فإن الزوج الذي يتبنى أي طفل انفصل وكان الحمل به بإحدى الطرق المحرمة لا يكون ابنا له شرعا لأنه مشكوك في أبوته له، بل يكون مقطوعا بنفيه حين تكون النطفة من رجل آخر أو حيوان، وبهذا يكون أشد نكرا من التبني، بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه ولدا يعرف قطعا أنه ابن غيره، لأنه مع هذا المعنى قد التقى مع الزنا، والزوج الذي يقبل أن تحمل زوجته نطفة غيره سواء بالزنا الفعلي أو بما في معناه كهذا التلقيح رجل فقد كرامة الرجال، ومن ثم فقد سماه الإسلام ديوثا، وهذا هو شأن الرجل الذي يستبقي زوجة لقحت من غيره بواحد من هذه الطرق المحرمة التي لا تقرها الشريعة، لأنها تبنغي في أحكامها كمال بني الإنسان ونقاءهم.

هذا والتبني على أي صورة قد حرمه القرآن في محكم آياته كما تقدم القول في ذلك. عن السؤال السادس: لما كان ما تقدم كذلك كان كل طفل ناشيء بالطرق المحرمة قطعا من التلقيح الصناعي حسبما تقدم بيانه لقبطا لا ينسب إلى أب جبرا، وإنما ينسب لمن حملت به ووضعته باعتباره حالة ولادة طبيعية كولد الزنا الفعلى تماما إذ ينسب لأمه فقط.

وهنا نضع أمام الأزواج حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين نزلت آية المتلاعنين: "أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله ﴿ وَلَمَ يَلْ خَلُهُ الله جَنّه ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه - أي يعلم أنه ولده - احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين الرواه أبو داود (ح ٣٢٦٣) والنسائي (ح ٣٤٨١).

# وجاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية (1):

# الطلب القيد برقم: ٢٠٢٨ لسنة ٢٠٠٥م والمتضمن:

السسؤال: سيدة ترغب في الإنجاب من زوجها بطريق (التلقيح الصناعي)، والزوج يرفض ذلك بدعوى أنه مخالف لشرع الله. علما بأن رأي الأطباء أن الإنجاب ممكن عن طريق التلقيح الصناعي.

الجواب: يجب أن يتوفر في التلقيح الصناعي بعض الشروط والضوابط وأهمها أن تكون البويضة التي سيتم لها عملية التلقيح هي بويضة الزوجة وأن يكون الحيوان المنوي مأخوذاً من زوجها وأن يتم زرع هذه البويضة

 <sup>(</sup>١) الفتي د: علي جمعة. تاريخ الإجابة: ٣٣ - ٨ - ٣٠٠٥ الطلب المقيد برقم: ٣٠٠٨ لسنة ٢٠٠٥م

الملقحة في رحم الزوجة. أما إذا اختل شرط من هذه الشروط كأن تكون البويضة من امرأة أجنبية أو الحيوان المنوي من رجل أجنبي أو تزرع البويضة في رحم امرأة أجنبية فهذا محرم شرعًا ولا يجوز؛ لأن في هذا اختلاطا للأنساب، وتداخلا في الحقوق، وخروجا عن الفطرة، وغير ذلك مما يقطع بالحرمة. ومما ذكر يعلم أنه ليس في طلب الزوجة من زوجها هذا الأمر (التلقيح الصناعي) حرج شرعي أو اعتراض على إرادة الله سبحانه وتعالى.

#### الراجع:

- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي.
  - فتاوى الأزهر الشريف.
  - فتاوى دار الإفتاء المصرية.
  - فتاوى الشيخ ابن عثيمين.
- موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام تأليف الشيخ عطية صقر دار
- مكتبة المنارة الأزهرية.
  - قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي.

# الزواج العرفي الذي لا يوثق في المحاكم الغربية

## العناوين المرادفة:

الزواج الذي لم يوثق في المحاكم الغربية.

الزواج العرفي في الغرب.

الزواج الذي لم يسجل رسميا.

# صورة المسألة:

#### له صورتان:

الأولى: اتفاق الرجل والمرأة على الزواج دون وجود ولي أو شهود.

الثانية: إنشاء عقد زواج دون توثيق في الغرب.

# حكم المسألة:

الصورة الأولى: ليست بزواج وإنما هو سفاح.

أما الصورة الثانية: فهي وإن كانت صحيحة شرعا، ولكن تتضمن الكثير من المفاسد السي تظهر نتيجة عدم التوثيق الذي يحفظ الحقوق ويصوفها، كما ينجم عن غياب التوثيق الكثير من المشاكل الاجتماعية لكلا طرفي عقد الزواج.

# - وفيما يلي قرارات وفتاوى الزواج العرفي:

### المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث'':

اطلع المجلس على موضوع (الزواج العرفي)، وبعد الدراسة والمناقشة قرر ما يلي:

أولاً: المقصود بالزواج العرفي: هو الزواج الشرعي الذي اكتملت فيه الأركان والشروط إلا أنه لم يوثق لدى سلطة رسمية.

ثانياً: يوصي المجلس بعدم الاكتفاء به، أو بالعقد المدني، بل يجمع بينهما؛ لأن الاكتفاء بالعقد العرفي قد يؤدي إلى ضباع حقوق أحد الطرفين لعدم التوثيق، كما أن العقد المدني يتضمن إخلالاً ببعض الأركان والشروط الشرعية، ولما له من آثار تخالف ظاهر الشرع.

ثالثاً: أما الجمع بين العقدين العرفي والمدني من غير أن يوفق بين أحكامهما وآثارهما ففيه حرج أيضاً؛ لأن ذلك يؤدي عند الخلاف إلى التردد بين أن يحكم فيه بهذا العقد أو ذاك.

ولهذا يقترح المجلس تكوين لجنة من فقهاء الشريعة والقانون تقوم بصياغة وثيقة تلحق بالعقد المدني.

# مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية:

أقام دورة بعنوان نوازل الأسرة المسلمة بالمجتمع الأمريكي وذلك في الفترة من (۲۸ - ۲٦ صفر(۱۲۵ - الموافق (۲۱ – ۱۸ ابريل ۲۰۰۶) وقد

(١) في دورته العشرين بتركيا رجب ١٤٣١هـ يونيو ٢٠١٠م.

•

حضرها ما يزيد على ثلاثين إماما من مختلف مناطق الساحل الغربي للولايات المتحدة.

# الزواج العرفي:

الزواج العرفي زواج لم يفرغ في وثيقة رسمية، سواء أكان مكتوبا أم غير مكتوب.

#### وهو نوعان:

 نوع قد استكمل أركانه وشروطه من الولي والإشهاد ونحوه، وهو زواج صحيح تثبت به الزوجية وما يترتب عليها من الحقوق كالنفقة والتوارث وثبوت نسب الذرية ونحوه، لأن التوثيق الرسمي ليس من أركان المقد ولا من شرائط صحته، ولكنه استحدث حماية للحقوق عند التحاحد.

ومع القول بصحة هذا الزواج إلا أنه يكره لما قد يترتب عليه من التغرير ببعض حقوق المرأة عند التجاحد وامتناع القضاء عن سماع الدعوى به، كالحق في النفقة أو الميراث أو التطليق للضرر ونحوه، فإنه لا تسمع الدعوى في مثل ذلك أمام القضاء بدون توثيق رسمي للزواج كما ينص على ذلك كثير من قوانين الأحوال الشخصية المعاصرة.

 ونوع لم يستكمل أركائه كالذي يتم في السر بلا ولي ولا إشهاد معتبر، وهو ما شاع مؤخرا في بعض البلاد العربية والإسلامية، وهو باطل لا تستحل به معاشرة ولا تثبت به زوجية، وعلى حملة الشريعة التحذير منه والتنبه على بطلانه.

### - (إسلام ويب.مركز الفتوى)(١):

فالزواج العرفي غالباً ما يطلق على الزواج الذي لم يسجل في المحكمة. وهذا الزواج إن اشتمل على الأركان والشروط وعدمت فيه الموانع فهو زواج صحيح، لكنه لم يسجل في الحكمة، وقد يترتب على ذلك مفاسد كثيرة، إذ المقصود من تسجيل الزواج في المحكمة صيانة الحقوق لكلا الزوجين وتوثيقها، وثبوت النسب وغير ذلك، ورفع الظلم أو الاعتداء إن وجد، وربما يتمكن الزوج أو الزوجة من أخذ الأوراق العرفية وتمزيقها وإنكار الزواج، وهذه التجاوزات تحصل كثيراً، وسواء كان الزواج عرفياً أو غير عرفي فلا بد أن تتوفر فيه الأركان والشروط كي يكون صحيحاً. أما الأركان فأهمها: الإيجاب والقبول.

وأما الشروط فأهمها: الولي، والشاهدان، والصداق (الهر) لقوله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل" رواه ابن حبان في صحيحه (ح ٤٠٧٥) عن عائشة. وقال: ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر، وصححه ابن حزم، ورواه البهيقي (١١٢/٧) والدراقطني (ح ٣٨٣)، ولقوله ﷺ: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، الشتجروا باطل، فإن اشتجروا

 <sup>(</sup>١) موقع الشبكة على الإنترنت بتاريخ الاثنين ٣ ذو الحجة ١٤٣٤ - ٣٦٠ - ١- ٢٠٠٤ رقم الفتوى: ٩٠٠٤

فالسلطان ولي من لا ولي له (رواه الترمذي (ح ١١١٤)، وابن ماجة (ح ١٨٧٩)

وأما الصداق فلا بد منه، لقوله تعالى: ﴿ وَمَا وَالْوَلَهُ تَعَلَّمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكَ ا لَكُمْ عَن فَيْهِ وَيَنْهُ فَقَالَكُمُونُ مَنِيكا ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا يزوجه من امرأة: "الممس ولو خاتماً من حديد "ارواه البخاري (ح ٢٩٥٥) ومسلم (ح ١٤٢٥).

ومن هنا فإننا ننصح إخواننا المسلمين بالبعد عن الزواج العرفي، والحرص على الزواج الصحيح الموثق. كما ننبه إلى صورة محرمة منكرة يقع فيها بعض الناس وهي: (أن يلتقي الرجل بالمرأة ويقول لها: زوجيني نفسك، فتقول زوجتك نفسي، ويكتبان ورقة بذلك، ويعاشرها معاشرة الأزواج بحجة أنهما متزوجان زواجاً عرفياً. فهذه الصورة ليست زواجاً لا عرفياً ولا غيره، بل هي زنا؛ لأنها تمت دون وجود الولي والشاهدين، وعلى من فعل ذلك التوبة إلى الله سبحانه وتعالى، وإذا أراد الزواج فليتزوج وفق الضوابط الشرعية المعتبرة في الزواج كما تقدم. والله أعلم.

#### المراجع:

- قرارات المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء مصدر سابق.
  - الشبكة الإسلامية مصدر سابق.

# زواج السنية من الشيعي

### العناوين المرادفة:

زواج السنية من غير السني.

زواج الشيعي من سنية.

#### صورة المسألة:

أن يتقدم الشيعي للزواج من المسلمة فهل يجوز ذلك.

### حكم المسألة:

هذه المسألة ليست نازلة حديثة ، ولكن بحتاجها بعض المسلمين من الأقليات ، وذلك لنزول عدد من أصحاب المفاهب المنحرفة لتلك البلاد ، واختلاطهم بالمسلمين فيها ، والشيعي الذي يلتزم بمذهبه وبعقائده ، أو يتعصب لذلك ، لا يجوز ك أن يزوج ، أما إذا كان لا يلتزم بمذهبه وإنحا ينتسب إليه دون اعتقاد ، فقد أجاز بعض المعاصرين تزويجه بالسلمة .

#### الفتاوى:

في فتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية سئل رحمه الله: عن الرافضة هل نزوَّج؟.

فأجاب: " الرافضة المحضة هم أهل أهواء ويدع وضلال، ولا ينبغي للمسلم أن يزوِّج موليته من رافضي. وإن تزوج هو رافضية: صح النكاح،

#### الموسوعة الميسرة فبي فقه القضايا المعاسرة

إن كان يرجو أن تتوب، وإلا فترك نكاحها أفضل؛ لئلا تفسد عليه ولـده" انتهى. ``".

وفي فتاوى اللجنة الدائمة (" سؤال نصه: ما حكم الزواج من الرافضة؟ وإن حصل وتم فما الحكم الآن؟.

الجواب: لا يجوز للسني أن يتزوج من نساء الرافضية، وإذا وقع النكاح وجب فسخه؛ لأن المعروف عنهم دعوة أهل البيت والاستعانة بهم وذلك من الشرك الأكو.

# الشيخ محمد رشيد رضا- رحمه الله- "ن:

فزواج الشيعي بالسنية جائز وذلك أن أهل السنة يذكرون من مناقبهم التي يفضلون بها سائر أهل المذاهب الإسلامية أنهم لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة وإن كفرهم متأول. وقد صرحوا بصحة إيمان الشيعة ؛ لأن الخلاف معهم في مسائل لا يتعلق بها كفر ولا إيمان فالشيعي مسلم له أن يتزوج بأية مسلمة.

وإذا نظرنا إلى ما أصاب المسلمين من التأخر والضعف بسبب العداوة المذهبية. وأننا في أشد الحاجة إلى التآلف والتعاطف والاتحاد يتبين لنا أن

-

عبموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦١/٣٢.

<sup>(</sup>۲) ۱۸ / ۳۱۳ فتوی رقم ۲۱۲۵.

<sup>(</sup>٣) موقع إسلام أون لاين.

مصاهرة المخالف في المذهب ضرورية في هذه الأيام التي أحس المسلمون فيها بخطئهم السابق في التنافر والتباعد لأن المصاهرة من أعظم أسباب الاتحاد.

### المراجع:

- مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية.
  - فتاوی رشید رضا.
  - فتاوي معاصرة للقرضاوي.
    - فتاوى الشكة الإسلامية.

# ولاية المسلمة في النكاح إذا كان وليها غير مسلم

#### العناوين المرادفة:

ولاية المسلمة في النكاح إذا كان أقاربها غير مسلمين.

#### صورة المسألة:

أن يقصد المسلم للزواج بامرأة مسلمة ووليها غير مسلم. سواء أكان كتابيًا أم غير كتابي. وهل لها أن تزوج نفسها في هذه الحالة. امرأة كتابية وليها على غير الإسلام.

# حكم المسألة:

اختلف العلماء في زواج المرأة نفسها على قولين مشهورين مع اتفاقهم على أن الأولى أن يزوجها وليها، وإذا كان وليها غير مسلم فهل يجوز أن يزوجها ؟

# اختلف العلماء في ذلك على قولين:

١ ـ لا يجوز، ودليله قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْمَلُ اللّهُ لِلكَفِينِينَ عَلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا
 ١ ـ النساء ١٤١) والولي مسلط على وليته، وقوله تعالى : ﴿ وَالْمَوْمِثُونَ وَالنّهَمُونَ مَنْ الشّكُو وَبُقِيمُونَ وَالنّهَمُونَ مَنْ الشّكُو وَبُقِيمُونَ اللّهَ وَرَسُولُهُ أَوْلَتِكَ سَرّحَهُمُ ٱللّهُ إِنَّ اللّهَ عَرِيدًا
 السّلَوةَ وَيُؤْمُونَ الزّلَوةِ وَعُطِيمُونَ اللّهَ وَرَسُولُهُ أَوْلَتِكَ سَرّحَهُمُ ٱللّهُ إِنّ اللّهَ عَرِيدًا
 خكيث ﴾ (النوبة ٧١) فإذا لم يوجد ولي مسلم فيجوز أن توكل من يزوجها

أو تزوج نفسها إذا كانت بالغة رشيدة عملاً بقول من أجاز ذلك كأبي حنيفة . رحمه الله ..

ومن العلماء من أجاز أن يكون الولي كافرا، عند عدم الولي المسلم، وهو ما ذهبت إليه اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية سئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء عن مسلم تزوج بنصرانية بدون إذن وليها، فأجابوا: (عقد الذكاح لا يصح إلا بولي وشاهدي عدل، ولا يجوز للمرأة أن تعقد لنفسها، لقوله ﷺ: (لا نكاح إلى بولي وشاهدي عدل)، وقوله ﷺ: (لا تزوج المرأة نفسها) وعلى هذا فالعقد المذكور في السؤال لا يصح، ولابد من تجديده بولي للمرأة، والكتابية يزوجها والدها، فإن لم يوجد أو وجد وامتنع، يزوجها أقرب عصبتها، فإن لم يوجددا أو وجد وامتنع، يزوجها أقرب عصبتها، فإن لم يوجد زوجها أمير المركز الإسلامي في منطقتها، لأن الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، أمير المركز الإسلامي في منطقتها، لأن الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، دلت على ذلك، انتهى) (().

## في المجامع الفقهية:

وفي الدورة العادية الرابعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث(٢٠) بحثت فيها مسائل كثيرة منها:

(١) فتاوي اللجنة الدائمة و (١٨ /١٨٠ - ١٨١).

<sup>(</sup>٢) المتعقدة بمقر الأمانة العاصة بدبلن في الفترة من: ١٤ عمرم ١٤٣٦ إلى: ١٨ منه الموافق لـ٣٣ فبراير ٢٠٠٥ إلى ٢٧ منه، قرار ١٤/٣

### الولاية في النكاح:

استعرض المجلس موضوع "الولاية في النكاح" وما قدم فيها من البحث، وبعد المداولة والنظر قور ما يلي:

موقف فقهاء المسلمين من الولاية في النكاح على مذهبين:

الأول: أن النولي شرط في عقد النكاح، عملاً بحديث أبي موسى الأسعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "لا نكاح إلا بنولي" بنوب به البخاري في كتاب النكاح.

وهذا مذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء، ومنهم من قال: هو ركن في العقد.

والثاني: ليس شرطاً بل يصح بدونه العقد إذا تزوجت من كف. وهو مذهب بعض الفقهاء كالحنفية، واستدلوا لمذهبهم بأدلة أخرى.

والخلاف في ذلك خلاف معتر، وقد ذهب المجلس بعد مداولاته إلى أن الحرص على موافقة الولي عند إجراء عقد الزواج مطلوب دينياً واجتماعياً، لكن إن اقتضى الحال تزويج المرأة بدون ولي لظروف معينة كتعذر إذنه أو كعضله، فلا بأس من العمل بقول من لا يشترط الولي لابتداء العقد، وأما إذا تم العقد دون ولي فإنه عقد صحيح، مراعاة لقول المخالف.

ومما ينبه عليه المجلس أنه لبس كل قريب يصلح أن يكون ولياً للمرأة لعقد نكاحها، بل من توفرت فيه مجموعة الشروط المعتبرة، ومن أهمها أن يكون تصرفه نافعاً لها لا ضاراً بها. وسئلت اللجنة الدائمة للإفتاء عن مسلم تزوج بتصرائية بدون إذن وليها. فأجابوا: "عقد النكاح لا يصح إلا بولي وشاهدي عدل، ولا يجوز للمرأة أن تعقد لنفسها؛ لقوله \$ : (لا تكاح إلا بولي وشاهدي عدل) لرواه ابن حبان (ح80٠) وقوله \$ : (لا تزوج المرأة الرأة، ولا تزوج المرأة نفسها) لرواه ابن ملجة (ح١٨٨٢) وعلى هذا فالعقد المذكور في السؤال لا يصح، ولا بد من تجديده بولي للمرأة. والكتابية يزوجها والدها، فإن لم يوجد أو وجدوا وامتعوا، يزوجها القاضي المسلم إن وجد، فإن لم يوجد زوجها أمير المركز الإسلامي في منطقها؛ لأن الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة. دلت على ذلك "

# وفي موقع إسلام ويب جاء السؤال التالي وجوابه:

السؤال: هل يجوز أن تزوج المرأة المسيحية المحصنة نفسها من المسلم من غير إذن وليها المسيحي أو موافقته ؟

الجواب: لا يجوز للمرأة الكتابية المحصنة أن تتزوج بمسلم من غير إذن وليها الكتابي، لعموم قوله 憲: "لا نكاح إلا بولي" رواه أبو داود والترمذي. قال ابن قدامة: (إذا تزوج المسلم ذمية فوليها الكافر يزوجها إياه. ذكره أبو الخطاب، وهو قول أبي حنيفة والشافعي رضى الله عنهما، لأنه وليها فصح

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١٨ /١٨٠ - ١٨١).

## الراجع:

- فتاوى اللجنة الدائمة.
- قرارات المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
  - شبكة إسلام ويب

<sup>(</sup>١) إسلام ويب مركز الفتوى رقم الفتوى: ٦٥٦٤.

#### كفاءة ولد الزنا

#### العناوين الرادفة:

• الزواج من ولد الزنا

#### صورة السألة:

في البلاد غير الإسلامية يكثر أولاد السفاح الذين لا يعرفون آباءهم وقد يتقدم ابن الزنا للزواج من النسيبة فما حكم زواجه منها ؟

## حكم المسألة:

تكلم الفقهاء المتقدمون عن الكفاءة، وهل هي شرط في النكاح، وذكروا الخلاف في اشتراطها، وفي السصفات المعتسرة للكفاءة كالدين والحريسة والنسب، وذكروا الاتفاق على أن المسلمة لا يكافئها إلا المسلم والحرة لا يكافئها إلا الحر، وأما ولد الزنا فقد كره بعضهم تزويجه.

الزواج من ولد الزنا جائز ؛ لأن الزنا من فعل غيره.

والجامع الفقهية لم تناقش مسألة كفاءة ابن الزنا ولكن بحثوا مسألة الكفاءة عموما من ذلك قرار الجلس الأوربي للإفتاء".

(١) قرار المجلس الأوربي للإفتاء رقم ١٤/١.

\_

### الكفاءة في الزواج:

استعرض المجلس موضوع "الكفاءة في الزواج"، ويعد المداولة والمناقشة للبحث المقدم في ذلك قرر ما يلي:

أولاً: توافر الكفاءة بين الزوجين يحقّ ق الانسجام بينهما والتوافق واستمرار العشرة دون نفور أو مشكلات تنشأ بسبب الاختلافات البيئية والفروق الاجتماعية.

ثانياً: لقد جمعت الشريعة الإسلامية بين اعتبار ما عليه بعض المجتمعات من مراعاة الفروق والمستويات لتحقيق الاستقرار العائلي، وبين ما جاءت به من قيم ومُثل تعتمد التفاصل بالتقوى وتحصيل الفضائل والمزايا المكتسبة، مع تأكيد المقرّرات الشرعية على تذويب تلك الفروق وإبراز التفاضل القائم على العمل الصالح والتقوى، وذلك بأسلوب التقويم والإصلاح والحكمة.

ثالثاً: إن ما اشتملت عليه الاجتهادات الفقهية لعلماء المسلمين من التعداد لصفات الكفاءة كان مراعاة للواقع المعيش في كلّ عصر، باعتبار ما للذلك من أشر على متانة العلاقة الزوجية والأسرية، ولم تغفل تلك الاجتهادات التأكيد على أن الكفاءة السلوكية تحلّ محلّ الكفاءة الاجتماعية الله فية.

رابعاً: لا خلاف أن أعلى صفات الكفاءة هي التديّن.

سئل سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله عن رجل زوج ابنته من شخص تبن أنه ولد زنا فما الحكم؟ فأجاب سماحته: "إذا كان مسلما فالنكاح صحيح، لأنه ليس عليه من ذنب أمه، ومن زنا بها شيء. لقول الله سبحانه: ﴿ فَلْ أَغَيْرَ الْقَوْرَ الْقَالِمَ وَلَا تَكُوبُ مَنْ فَلَا لَمَنْ أَمْ لِلَا فَلَا اللّهُ عَلَيْهَا وَلا يَوْرُ وَلاَ لَا لَهُ مَنْ اللّهُ مَنْ عَمَلُهُما إذا استقام على دين الله وتخلق بالأخلاق المرضية لقول الله عز وجل ﴿ يَكَاتُهُمُ النَّاسُ لِمَنَا عَلَيْهُمُ وَلَنْ لَا عَلَا عَلَيْهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُولُهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّ

وقول النبي ﷺ لما سئل عن أكرم الناس قال: "أتقاهم". وقال عليه الصلاة والسلام: "من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه" (١٠) اهد و الله أعلم.

#### المراجع:

- المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.
  - فتاوى سماحة الشيخ ابن باز

(١) الفتاوى الإسلامية ٣ / ١٦٦

#### نسبولدالزنا

#### العناوين المرادفة:

نسب الولد غير الشرعي.

#### صورة المسألة:

في البلاد غير الإسلامية يكثر أولاد السفاح، حيث يتخذ كثير منهم خليله وينجب منها من غير عقد زواج، فإلى من ينسب هذا الابن ومن يرث؟

# حكم المسألة:

# الاتجاه الأول:

ولد الزنا ينسب لأمه وترثه أمه، أما نسبته للرجل الزاني بأمه فالجمهور على المنع من ذلك.

# في المجامع الفقهية:

مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية(١):

الموضوع الأول: حول ثبوت نسب ولد الزنا أكد المجمع في هذا القرار على أن حفظ الأنساب من مقاصد الشريعة، وأن الزنا لا يثبت نسبا شرعيا،

(١) الفترة من ١٥ – ١٩ من شهر جمادى الآخرة ١٤٣٦ الموافق ٢١ – ٢٥ من شهر يوليو ٢٠٠٥م.

وأنه يصح استلحاق الرجل للولد المجهول النسب إذا لم يقر بأنه من الزنا، وأمكن أن يولد له زمنيا، ولم ينكر الولد إن كان مميزا. أهـ

# وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة :

" الصحيح من أقوال العلماء أن الولد لا يثبت نسبه للواطئ إلا إذا كان الوطء مستنداً إلى نكاح صحيح أو فاسد أو نكاح شبهة أو ملك يمين أو شبهة ملك يمين، فيثبت نسبه إلى الواطئ ويتوارثان، أما إن كان الوطء زنا فلا يلحق الولد الزاني، ولا يثبت نسبه إليه، وعلى ذلك لا يرثه". انتهى(1).

وجاء - أيضاً - فيها:

" أما ولد الزنا فيلحق نسبا بأمه، وحكمه حكم سائر المسلمين إذا كانت أمه مسلمة، ولا يؤاخذ ولا يعاب بجرم أمه، ولا بجرم من زنا بها، وهذه الفتاوى تدل على أن الأعراف الباطلة لا تعتبر لقوله سبحانه: ﴿ وَلَا لَإِنْ وَالْإِنْدُ اللهِ عَلَى الْأَعْلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

الانجاه الثاني: جواز نسبة ولد الزني لمن زني بأمه إذا أقيم عليه الحد.

#### الراجع:

- مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
  - فتاوى اللجنة الدائمة.
  - الموسوعة الفقهية الكويتية.

(١) فتاوي اللحنة الدائمة ٢٠ / ٣٨٧.

(٢) فتاوي اللجنة الدائمة « ٢٢ / ٣٤.



# العمل في القضاء الوضعي

#### العناوين المرادفة:

تولي الأعمال القضائية خارج ديار الإسلام. تقلد القضاء في ولاية لا تحكم بما أنزل الله.

العضوية في هيئة المحلفين.

### صورة السألة :

تولي المسلم القيم خارج ديار الإسلام عملا قضائيا، أو المشاركة في تولي الأعمال القضائية تحت ولاية لا تحكم بالإسلام.

# حكم المسألة:

الأصل هو حرمة تقلد القضاء تحت ولاية لا تحكم بما أنزل الله، إلا إذا تعين ذلك سبيلا لدفع ضرر عظيم يتهدد جماعة المسلمين ولحفظ الحقوق وحماية الأعراض والأموال، وإنصاف المظلومين، وفي حال انعدام البديل الشرعي القادر على رد الحقوق واستخلاص المظالم شريطة العلم بأحكام الشريعة الإسلامية، والقضاء بأحكامها ما أمكن، مع كراهية القلب لتحكيم القانون الوضعى، ولا يستجل من أحكامه إلا ما وافق الشريعة.

ويحوز أن يشارك المسلم كعضو في هيئة (محلفين) بغرض إنصاف المظلومين من المسلمين وغيرهم، شريطة أن يكون حكمه بما يوافق الشرع. ويتعين على الجاليات المسلمة العمل على تسوية منازعاتهم في إطار التحكيم الشرعي، والسعي بالطرق القانونية لدى الدول التي يقيمون فيها لتمكينهم من التحاكم إلى الشريعة الإسلامية لا سيما في باب الأحوال الشخصة.

وهذا ما أخذ به مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا في القرار الثالث من الـدورة الثانية والقرار الثامن من الدورة الخامسة.

# ودليل هذا الحكم:

أن الله تعالى قد حرم الحكم بغير الشريعة الإسلامية ، وجاءت في ذلك نصوص كثيرة ومن أبرزها قول الله تعالى: ﴿إِن ٱلْحُكُمُ إِلَّا إِلَّهِ ﴾ اليوسف ٤٤ وقال تعالى: ﴿ وَلا اللهِ تعالى: ﴿ وَلا وَرَبُونُ لا يُؤْمِنُونَ حَقَى يُحْكُمُونُ فِيمًا شَجَرَ يَتْنَهُمُ ثُمَّ لا يَجَدُواْ فِي أَنفُهِمَ مَرَّعًا يَمّا فَضَيْتِ وَيُسْلِمُواْ أَشْلِيمًا ﴿ ﴾ اللساء ١٥.

وإنما يترخص بالجواز في الصورة المذكورة؛ للضرورة التي تستدعي ذلك، ويبقى هذا الحكم في دائرة الاستثناء والضرورة.

### المراجع :

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
- العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما يحل منه وما يحرم (بحث) د.
   وليد بن إدريس المنيسي. بحث مقدم للمؤتمر السنوي الخامس لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا المقام في البحرين المنامة.

#### ٦,

# التقاضي إلى المحاكم الوضعية

#### العناوين المرادفة:

التحاكم إلى القضاء الوضعي. الترافع إلى المحاكم الوضعية. الالتجاء إلى محاكم دار الكفر.

#### صورة المسألة:

الترافع إلى المحاكم الوضعية والتقاضي عندها في حال حصول الخصومات بين المسلمين، أو بين المسلمين وغيرهم خارج ديار الإسلام.

## حكم المسألة:

الأصل في التحاكم أن يكون إلى القضاء الشرعي الذي يقوم على تحكيم الشريعة، ولا يجوز التحاكم إلى غيره إلا عند الضرورة في حال انعدام البديل الشرعي القادر على رد الحقوق واستخلاص المظالم، مع اعتقاد أن هذه المحاكم غير شرعية، وإذا قضي له بغير حق له فلا يحل له أخذه.

ويتعين على الجاليات الإسلامية السعي بالطرق القانونية المشروعة لكي يكنوا من التحاكم إلى شريعتهم لا سيما في الأحوال الشخصية.

وهذا ما جاء في قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا (٥/٨)، وقرار مجمع الفقه الدولي ٩/١ - ٩/٨، واللجنة الدائمة للافتاء في المملكة العربية السعودية (1) ، وهو قول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله والشيخ عبد الرزاق عفيفي وعدد من العلماء.

# وأبرز الأدلة لهذا الحكم:

- أن النحاكم يجب أن يكون إلى الفضاء الشرعي كما دلت على ذلك السصوص الكشيرة، ومنها قــول الله تعسالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِكَ لاَ يُؤْمِئُونَ حَتَى يُحَكِّمُونَ فِيهَا مَشْكِرَ يَشْتُهُمُ وَثَمَ لاَ يَجِيهُ وَلَ إِنَّ أَنْفُرِهِمْ مَرَبًا قِمَا فَشَيْتَ وَمُسَلِّمُوا مَنْ اللّهَ عَلَيْهُمُ اللّهَ عَلَيْهُمُ اللّهِ عَلَيْهُوا اللّهَ وَلَيْمُوا اللّهَ وَلَيْمُوا اللّهَ وَاللّهُمُوا اللّهَ وَلَيْمُوا اللّهَ وَلَيْمُوا اللّهَ وَلَيْمُوا اللّهَ وَاللّهُول وَلَيْهُمُ اللّهِ عَلَيْهُمُ اللّهُ وَلَا اللّهِ وَاللّهُ اللّهِ مِنْ اللّهُ وَلَوْلُهُ إِلَى اللّهِ وَالرّسُول إِن كُفْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّ
- الاجر دالك حير واحسن ناويلا عن إن النساء ١٥٦. - أدلة رفع الضور وإياحة المحرمات عند الاضطرار تدل يعمومها على
- جواز التقاضي إلى المحاكم الوضعية عند الضرورة فقط إذا لم توجد محاكم شرعية ، والضرورة تقدر بقدرها، فلا يتوسع فيها ولا تنجاوز.
- التحاكم إلى القضاء الوضعي في حال الضرورة هو كما لو أنه رفع
   القضية على أنهم شُرُط يتوصل بهم إلى حقه.

<sup>(</sup>۱) إنظر قناوى اللجنة المائمة ۱۹۰۵ (۱۰۵ وقناوى الاقلينات المسلمة ص ۵۰ والشيخ عبد الرزاق عفيفي كما في فناوى ورسائل الشيخ عبدالرزاق عفيفي ص٣٦٥، وفقه الأقليات المسلمة ص (۱۶۸، ۱۲۵

#### المراجع:

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية.
  - قرارات مجمع الفقه الدولي.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد
   بن عبد الرزاق الدويش رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء -
  - الإدارة العامة للطبع الرياض. • فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي. دار الفضيلة − الرياض،
   الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانين إعداد: متعب عبد الله القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.
- التحكيم والتحاكم الدولي في الشريعة الإسلامية مجموعة بحوث مقدمة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث - الدورة العادية التاسعة المتعقدة في فرنسا.
- الأقليات المسلمة في الغرب قضايا فقهية وهموم ثقافية (بحث) د.
   صلاح عبد الرزاق. ٢٠٠٥م.
- العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما يحل منه وما يحرم (بحث) د.
   ولبد بسيوني، من البحوث المقدمة للمؤتمر الخامس لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

### العمل في المحاماة

#### العناوين المرادفة:

الترافع أمام القضاء في البلاد غير الإسلامية.

الوكالة في الخصومة.

# صورة المسألة :

قيام المسلم في بلاد الأقليات المسلمة بالعمل في مجال المحاماة والترافع أمام القضاء الوضعي؛ وذلك لاستخلاص الحقوق، أو دفع المظالم.

#### حكم السألة:

العمل في مجالات المحاماة لاحرج فيه إذا اقتنع المحامي بعدالة وشرعية ما يطلب منه التوكل فيه، ولو كان ذلك في بلاد غير إسلامية.

وهو ما أخذ به مجمع فقها، الشريعة بأمريكا(١) وهو رأي اللجنة الدائمة للإفتاء فقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٢) في جواب سؤال عن حكم العمل في المحامة ما نصه: "إذا كان في الاستغال بالمحاماة أو القضاء إحقاق للحق وإبطال للباطل شرعا ورد الحقوق إلى أربابها ونصر للمظلوم - فهو مشروع؛ لما في ذلك من التعاون على البر والتقوى، وإلا فلا يجوز؛ لما فيه

<sup>(</sup>١) في القرارين: ٣/٣، ٥/٨..

<sup>(</sup>٢) انظر فناوى اللجنة النائمة ٧٩٢/١ (٣٥٣٢).

من النعاون على الإثم والعدوان، قال الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَهُا عَلَى ٱلْإِرْ وَالنَّقَوَىٰ: وَلاَ لَهَاوَهُا عَلَى ٱلوِجْرِ وَاللَّمَدُونُ ﴾ للمائدة ١٣.

#### ودليل هذا الحكم:

وهذه المسألة وثيقة الصلة بمسألة التحاكم إلى القضاء الوضعي، لأن الترافع من قبل المحامي من باب الوكالة، ولا يباح للوكيل إلا ما يباح للموكل، فيقتصر القول بالجواز على الضرورة كالتحاكم بالأصالة.

#### المراجع:

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.
- العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما يحل منه وما يحرم (بحث) د.
   وليد بسيوني.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.

### دراسة القوانين الوضعية وتدريسها

#### العناوين الرادفة:

التخصص في القانون الوضعي.

تدريس القانون.

## صورة المسألة :

دراسة المسلم المقيم خارج ديار الإسلام للقانون الوضعي المخالف للشريعة، وذلك عن طريق الدخول في أقسام القانون في الجامعات الأجنبية والتخصص فيه، أو تولي تدريسه للأخرين.

### حكم المسألة:

لا حرج في دراسة القوانين الوضعية المخالفة للشريعة أو تولي تدريسها ؟ للتعرف على حقيقتها وفضل أحكام الشريعة عليها، أو للتوصل بدراستها إلى العمل بالمحاماة لنصرة المظلومين واستخلاص حقوقهم بشرط أن يكون عنده من العلم بالشريعة ما يمنعه من التعاون على الإثم والعدوان.

وهذا ما انتهى إليه مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا في المؤتمر الثاني المنعقد في كوبنهاجن – الموضوع الثالث<sup>()</sup>.

(١) انظر قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، الموقع الرسمي.

وهو رأي اللجنة الدائمة للإفتاء فقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ('' في جواب سؤال عن دراسة القوانين الوضعية ما نصه: " إذا كان من يريد دراسة القوانين الوضعية ميز بها الحق من الباطل، وكان لديه حصانة إسلامية يأمن معها من الانحراف عن الحق ومن الافتتان بالباطل، وقصد بتلك الدراسة المقارنة بين أحكام الإسلام وأحكام القوانين الوضعية، وبيان ميزة أحكام الإسلام عليها وبيان شعولها لكل ما يحتاجه الناس في صلاح دينهم ودنياهم وكفايتها في ذلك ؛ إحقاقا للحق وإبطالا للباطل، والرد على من استهوته القوانين الوضعية فزعم صلاحيتها وشعولها وكفايتها - إن كان كذلك فدراسته إياها جائزة، وإلا فلا يجوز وله دراستها".

وكذلك هو رأي الشيخ: عبد العزيز بن باز رحمه الله "، وقد قسم تعلم القانون إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: من درس القانون أو تولى تدريسه ليعرف حقيقته أو ليعرف فضل أحكام الشريعة عليه أو ليستفيد منه فيما لا يخالف الشرع المطهر أو ليفيد غيره في ذلك، فهذا لا حرج عليه في تعلمه بل قد يكون مأجورا ومشكورا إذا أراد بيان عيوب القانون وفضل أحكام الشريعة عليه.

(١) انظر فتاوي اللجنة الدائمة ٧٩٢/١ (٣٥٣٢).

<sup>(</sup>۲) انظر مجموع فتاوی ابن باز ۳۲۵/۲.

القسم الثاني: من يدرس القانون أو يتولى تدريسه ليحكم به أو ليعين غيره على ذلك مع إيمانه بتحريم الحكم بغير ما أنزل الله، ولكن حمله الهوى أو حب المال على ذلك. فهذا محرم قطعا، وفاعله على خطر عظيم.

القسم الثالث: من يدرس القانون أو يتولى تدريسه مستحلا للحكم به سواء اعتقد أن الشريعة أفضل أم لم يعتقد ذلك فهذا القسم كافر بإجماع المسلمين كفرا أكبر؛ لأنه باستحلاله الحكم بالقانون الوضعي المخالف لشريعة الله يكون مستحلا لما علم من الدين بالضرورة أنه عرم".

ودليل هذا الحكم: بالإضافة لما سبق نقله فإنه يقال في حالة الجواز:

أن دراسة هذه القوانين قد تدعو إليه الضرورة أو الحاجة ؛ للتوصل بدراستها إلى العمل بالمحاصاة لنصرة المظلومين واستخلاص حقوقهم، ولمعرفة فضل الشريعة عليها.

#### المراجع :

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الموقع الرسمي للمجمع.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - مجموع فتاوي ابن باز أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر.

# التحكيم في المنازعات

#### العناوين المرادفة:

التقاضي بين الأقليات المسلمة.

حسم المنازعات بالتحكيم.

## صورة المسألة:

لجوء المسلمين خارج ديار الإسلام في منازعاتهم إلى التحكيم وفقا الأحكام الشريعة الإسلامية لحسم هذه المنازعات، وتجنب التحاكم إلى القوانين الوضعية.

# حكم المسألة:

يتعين على المسلمين المقيمين خارج ديار الإسلام أن يسعوا إلى حل منازعاتهم وخصوماتهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية قدر الإمكان، ويتم ذلك عن طريق اللجوء إلى التحكيم في كل ما لا يتعارض مع القوانين السارية في البلاد، ولا سيما في الأحوال الشخصية والمعاملات المالية، وعلى المسلمين أن يقيموا هيئات للإصلاح والتحكيم من ذوي الكفاية الشرعية والمعرفة القانونية والخبرة العملية، وأن يكونوا معروفين بالنزاهة والاستقامة، ويمكن أن يتم التحكيم عن طريق الاشتراط في العقد أو عن طريق وضع اتفاق تحكيمي عند حصول الخلاف، ويكون قرار التحكيم مارطرية وضع الأطراف بناء على تعهدهم، وعليهم تنفيذه.

وهذا ما أخذ به المجلس الأوروبي للإفتاء، ومجمع الفقه الدولي، ومجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي (١).

# ونص قرار المجمع الفقهي:

"أولاً: حث المسلمين في البلاد غير الإسلامية على اللجوء إلى الهيئات والمؤسسات والمراكز الإسلامية المعتمدة للقيام بإجراءات الزواج أو الطلاق، وسائر أنواع التفريق، مع مراحاة القوانين المنظمة للعقود في تلك البلاد؛ لضمان استفاء الحقوق.

ثانياً: التأكيد على أن المصلحة تستدعي تضمين عقود الزواج شرط التحكيم عند النزاع وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: عند حصول إنهاء الزواج لدى المحاكم المدنية في تلك البلاد، فعلى الزوجين مراجعة المراكز الإسلامية المعتمدة؛ لاتخاذ اللازم حسب الأصول الشرعية.

رابعاً: إذا كانت إجراءات التفريق بين الزوجين المدنية تسمح بتحويل القضية إلى المركز الإسلامي، أو محام مسلم، أو محكم يفصل في النزاع فإن الواجب قبول هذا التحويل، والحرص عليه.

(١) انظر قرار المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ٩/١، وقرار مجمع الفقه الدولي رقم ٩١- ٩/٨،
 وقرار مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي رقم ٩/٣.

-

### ويوصي المجلس لتلك الهيئات والمؤسسات المثلة للمسلمين بما يلي:

أولاً: بأن تقيم هيئات للإصلاح والتحكيم في قضايا الأسرة من ذوي الكفاية الشرعية، والمعرفة القانونية، والخبرة العملية، وتأهيل أعضائها، بما يعينهم على أداء مهماتهم على وجه صحيح معتبر شرعا وقانونا.

ثانياً: السعي لتحصيل مكتسباتهم الدينية، وفق ما تكفله لهم قوانين تلك البلاد من اعتماد لجان التحكيم وما يسمى بالوسيط الديني ونحوها لدى الحاكم والسعي للحصول على الخصوصية القضائية في أحوالهم الشخصية مما يعزز تحقيق المواءمة بين الالتزام بأحكام شريعتهم ومراعاة قوانين البلاد التي يعيشون فيها.

ثالثاً: على المراكز الإسلامية العمل على تنسيق جهودها ونشر الوعي لـدى المسلمين بأمور الأسرة والأحـوال الشخصية وأحكامها الـشرعية والاجرائية.

والله ولي التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد آله وصحبه (١٠)".

# وأبرز الأدلة على هذا الحكم:

مشروعية العمل بالتحكيم في الشريعة الإسلامية، للسعي إلى حسم
 المنازعات والوصول إلى استيفاء الحقوق ودفع المظالم.

(١) انظر قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الناسعة عشرة بمكة المكرمة عام ١٤٢٨هـ رقم ١٩/٣.

 أن الأخذ بالتحكيم خارج بلاد الإسلام هو البديل الشرعي عن التحاكم إلى المحاكم الوضعية، فيتعين الأخذ به، وتسهيل إجراءات تطبقه.

# المراجع:

- قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
  - قرارات مجمع الفقه الدولي.
- قرارات مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.
- الأقليات المسلمة في الغرب قضايا فقهية وهموم ثقافية د. صلاح عبد الرزاق.
- حكم تولي المراكز والجمعيات الإسلامية عقود تزويج المسلمين وفسخ أنكحتهم (بحث) د. حمزة بن حسين الفعر. بحث ضمن أعمال وبحوث الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٤٢٧هـ، من منشورات رابطة العالم الإسلامي.

# تغليظ اليمين بوضع اليد على التوراة أو الإنجيل

#### العناوين المرادفة:

القسم بوضع اليد على الكتب المحرفة.

اليمين أمام القضاء الوضعي.

الحلف على التوراة والإنجيل.

#### صورة المسألة:

وضع المسلم يده على التوراة أو الإنجيل، أو كليهما عند أداء اليمين القضائية أمام المحاكم في البلاد غير الإسلامية بغرض تغليظ اليمين.

### حكم المسألة:

لا يجوز للمسلم من حيث الأصل، وضع يده على التوراة أو الإنجيل ؟ ولكن إذا كان القضاه في بلد ما حكمه غير إسلامي، يوجب على من توجهت عليه اليمين وضع يده على التوراة، أو الإنجيل، أو كليهما فعلى المسلم أن يطلب من المحكمة وضع يده على القرآن، فإن لم يستجب لطلبه يعتبر مكرمًا، ولا بأس عليه في أن يضع يده عليهما أو على أحدهما دون أن ينوي بذلك تعظيمًا.

وهذا ما انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي(١٠).

(١) انظر القرار رقم ١/٥.

\_

# ودليل هذا الحكم:

أن التُسمَع المتداولة من التوراة والإنجيل الآن محرفة، وليست الأصل المنزل على موسى وعيسى عليهما السلام، ولأن الشريعة التي بعث الله تعالى بها نبيه محمدًا وقد نسخت ما قبلها من الشرائع، ولكن إذا لم يكن هناك مناص من وضع البد عليهما لكون القضاء يوجب ذلك، فلا بأس بوضع البد عليهما أو على أحدهما دون أن ينوي بذلك تعظيما؛ لأنه حينتذ يعتبر مكرها غير مختار، فيدخل في أحكام الضرورة.

### المراجع:

- قرارات مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي.
  - موقع الإسلام سؤال وجواب.

#### الحلف بالانجيل

#### العناوين المرادفة:

القسم بالكتب المحرفة.

تعظيم الإنجيل.

#### صورة المسألة:

أن يقوم المسلم الذي يعيش خارج ديار الإسلام بالحلف بالإنجيل عندما يطلب منه ذلك في المحكمة أو عند الحصول على الجنسية، أو القيام بعمل ما، ونحو ذلك.

#### حكم المسألة:

لا يجوز للمسلم أن يحلف بالإنجيل.

وهو رأي اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية (''، و مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ('').

## دليل هذا الحكم:

أن الإنجيل بعضه محرف، ومبدل، وليس المحرف والمبدل من كلام الله عز وجل.

<sup>(</sup>١) انظر القرار رقم ٢٣/ ٥٧ ، ٥٨.

<sup>(</sup>٢) انظر القرار رقم ١ / ٥

٣٣٧ الموسوعة الميسرة فيي فقه القضايا المعاصرة

#### الراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
  - قرارات مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي.

### الاستشهاد بغبر المسلم والشهادة له

#### العناوين المرادفة:

شهادة غير المسلم.

الشهادة للكافر.

### صورة المسألة :

أن يقوم المسلم خارج ديار الإسلام بطلب الشهادة من الكافر في المحكمة في قضية ما، أو عكس ذلك بأن يقوم المسلم بالشهادة للكافر.

### حكم المسألة:

يجوز أن يستشهد المسلم بالكافر، ولكن يجوز أن يشهد له في المحكمة في قضية إذا كانت الشهادة بحق وليست بباطل.

فأما شهادة المسلم للكافر بالحق فعما لا خلاف فيه ؛ لأن النصوص الواردة من أداء الشهادة مطلقة لم تقيد بأن يكون المشهود مسلما، مثل ﴿ وَلا يَلْبَ النَّهُمَدُّا وَاللَّهُ مَا وَحُولًا فِي ملح الشاهد (الذين يشهدون قبل أن يستشهدوا)، وأما استشهاد غير المسلم فقد جاء الإذن فيه في الوصية من السفر في قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا خُرَانٍ مِنْ عَمِرُكُمْ إِنْ أَنتُدْ مَرَيْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَمَدَيْتُكُمْ مِن السفر في قوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا خُرَانٍ مِنْ عَمِرُكُمْ إِنْ أَنتُدُ مَرَيْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَمَدَيْتُكُمْ مَن المَنْورة كه المائدة ١٠٦.

وحيث إن المسلمين في البلاد غير الإسلامية قد يحتاجون إلى إشهاد غير المسلم فيجاز لهم ذلك. وجا، في مجموع الفتاوى لابن تيمية (١) "فلا تقبل شهادة الكفار على المسلمين، وهذا لا نزاع فيه، وإنما النزاع في قبول شهادة الكفار بعضهم على بعض "

# المراجع:

- فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفى.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني
  - مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(١) انظر مجموع الفتاوي ١٥/ ٢٩٧

# إقامة الحد في غير بلاد الإسلام

#### العناوين المرادفة:

تطبيق الحدود خارج ديار الإسلام.

إقامة الحدود الشرعية في البلاد غير الإسلامية.

### صورة المسألة:

عندما يرتكب أحد أفراد المسلمين خارج ديار الإسلام معاصي توجب الحد الشرعي، فهل يقيم الحد على نفسه، أم يطلب ذلك من غيره؟

### حكم المسألة:

على المسلم إذا وقع في معصية توجب الحد أن يتوب إلى الله عز وجل حتى وإن كان في بلد تقيم الحدود ؛ لأن ستره وتوبته فيما بينه وبين ربه أفضل ، لكن إن أبى إلا إقامة الحد كما فعل ماعز والقامدية رضي الله عنهما، فيقيم الحد من له سلطة في البلد، وإذا كان الذي له سلطة ليس بمسلم تعينت التوبة فقط.

وهو قول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله كما في فتاوى الأقلبات المسلمة، وهو ما أفتى به الجلس الأوروبي للإفتاء(''.

(١) انظر: فناوى الأقليات المسلمة ص ٥٠ و صناعة الفتوى وفقه الأقليات ص ٤٠٧

أن المشروع في حق من قارف حدا أن يستر على نفسه ويتوب إلى الله تعالى ويكثر من الأعمال الصالحة، ففي صحيح البخاري (ح١٨) "ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه" وإذا أبى إلا إقامة الحد فإن مرد إقامة الحدود إلى الحاكم المسلم، وهذا متعذر في البلاد غير الإسلامية، وتغليب الستر أولى لما ورد في ماعز والغامدية.

### المراجع:

- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.

### شم رائحة المسكر

#### العناوين المرادفة:

رائحة المسكر الصادرة من الكافر.

تأثير رائحة المسكر.

## صورة السألة:

يكثر شرب المسكر لدى الكفار في بعض الأوقات، ويضطر المسلمون لركوب وسائل النقل الضيقة، فيشمون رائحة هذه المشروبات المنبعثة من أفواههم، فما حكم ذلك إذا كانت الكمية كبيرة، وسببت دورانا في الرأس من غير تناول مسكر.

### حكم السألة:

إذا أمكن المسلم أن يتجنب الركوب مع الكفار في تلك الحافلات فهذا أولى وأسلم، وإن اضطر إلى ذلك فما يخرج من أفواههم ولا يسكرهم لا يعد سكرًا.

وهو رأي اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية (١٠).

(١) انظر: فتاوي اللجنة الدائمة ٢٢/ ٨٦ (١٨٠٧٤).

# دليل الحكم:

أن مجرد الشم دون إسكار لا يعد سكرا، والعلة في النهي عن شرب الخمر هي الإسكار، فإذا انتفت لم يتحقق فعل المنهي عنه، وإن كان الأولى عند عدم الحاجة تجنب مثل ذلك احتباطا.

#### المراجع:

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- إسعاف المفترين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.

....



### تهنئة غبر السلمين بأعيادهم

#### العناوين الرادفة:

مشاركة غير المسلمين في أعيادهم.

#### صورة المالة:

حكم قيام المسلمين في بالاد الأقليات المسلمة بتهنئة غير المسلمين بأعيادهم كعيد الكريسمس ونحوه من الأعياد الدينية، وبخاصة مع وجود الروابط التي تستدعي ذلك كالجوار والزمالة في الدراسة، والرفقة في العمل، ونحو ذلك.

#### حكم المسألة:

### للعلماء اتجاهان:

# الانجاه الأول:

لا يجوز تهنئة الكفار بأعيادهم الدينية، وإذا هنئونا بأعيادهم فإننا لا نجيبهم على ذلك، وإجابة المسلم دعوتهم بهذه المناسبة محرمة، ولا يجوز إظهار الفرح والسرور وتقديم الهدايا ونحو ذلك.

وقد نقل ابن القيم - رحمه الله - الاتفاق على ذلك فقال في كتابه أحكام أهل الذمة (1): "وأسا التهنئة بشعائر الكفر المختصة به فحرام

(١) انظر: أحكام أهل الذمة ٢٠٦/١.

-

بالاتفاق، مثل أن يهنئهم بأعبادهم وصومهم فيقول: عبد مبارك عليك، أو تهنأ بهذا العبد، ونحوه فهذا إن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات وهو بمنزلة أن يهنئه بسجوده للصليب، بل ذلك أعظم إثما عند الله وأشد مقتا من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس، وارتكاب الفرج الحرام ونحوه، وكثير ممن لا قدر للدين عنده يقع في ذلك، ولا يدري قبح ما فعل، فمن هنأ عبدا بمعصية أو بدعة أو كفر فقد تعرض لمقت الله وسخطه".

وقد أفتى بذلك الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله- كما في فتاوى الأقليات المسلمة (') وأشير إليه في قرار المجمع الفقهي التابع للرابطة ('').

### أبرز أدلة هذا الاتجاه:

ا- أن التهنئة بأعيادهم فيها إقرار لما هم عليه من شعائر الكفر، ورضى به لهم، والمهنئ وإن كان لا يرضى بهذا الكفر لنفسه، لكن بحرم عليه أن يرضى بشعائر الكفر أن يعرم عليه أن يرضى بشعائر الكفر أو يهنئ بها غيره؛ لأن الله تعالى لا يرضى بذلك كما قال تعالى: ﴿ إِن تَكُفُرُوا فَإِن مَنْكُمُ وَالْ مَنْكُمُ وَلَا يَرْتَكُ لِيبَاوِ الْكُثُرُ وَلَن تَشْكُرُوا يَرَتَكُ لِيبَاوِ الْكُثُر وَلَن مَنْكُورًا فَإِن مَنْكُورًا يُرَتَكُ لِيبَاوِ الْكُثُر وَلَن مَنْكُورًا وَلَمْ اللهِ عَلَى اللهُ وَلَكُمْ وَلَا يَرْتُوكُم اللهِ اللهُ وَلَمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَلِمَا اللهُ وَلَمْ اللهُ اللهُ وَلِمَا اللهُ وَلَمْ اللهُ اللهُ وَلَمْ اللهُ اللهُ وَلَمْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلِمْ اللهُ اللهُ وَلَمْ اللهُ اللهُل

<sup>(</sup>١) انظر: فناوى الأقليات المسلمة ص ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٤١.

<sup>(</sup>٢) انظر القرار رقم ٦/٣.

والواجب على كل مسلم أن يعتز بدينه وأن يقتصر على ما حده الله ورسوله ﷺ في هذا الدين القيم الذي ارتضاه الله لعباده فلا يزيد فيه ولا ينقص، والمجاملة في ذلك أو التودد هو من المداهنة في دين الله، ومن أسباب تقوية الكفار وفخرهم بدينهم قال ابن تيمية رحمه الله في اقتضاء الصراط المسقيم ('): "مشابهتهم في بعض أعيادهم يوجب سرور قلوبهم بما هم عليه من الباطل... وربما أطمعهم ذلك في انتهاز الفرص واستذلال الضعفاء ".

Y إذا هنأ الكفار بأعيادهم المسلمين فإنهم لا يجيبونهم على ذلك ؛ لأنها ليست أعباد اللمسلمين، وهي أعباد لا يرضاها الله تعالى إما لأنها مبتدعة في دينهم، وإما أنها مشروعة ولكن نسخت بدين الإسلام الحاتم وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغُ غَيْرٌ أَلِاسَلَكُم دِينًا فَمَن يُقَبَلُ مِنْهُ وَهُو فِي

### الاتجاه الثاني:

التفريق بين الكفار المسالين للمسلمين والمحاربين، فالمحاربين، فالمحاربون لا يجوز تهنئتهم بأعيادهم، بخلاف المسالمين فلا مانع أن يهنئهم المسلم أو المركز الإسلامي بأعيادهم الدينية مشافهة أو بالبطاقات التي لا تشتمل على شعائر أو عبارات دينية تتعارض مع مبادئ الإسلام مثل: الصليب، والكلمات المعتادة للتهنئة في مثل هذه المناسبات لا تشتمل على أي إقرار لهم على دينهم أو رضا بذلك، وإنما هي كلمات مجاملة تعارفها الناس، ولا مانع من

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم ١/٥٤٦.

قبول الهدايا منهم ومكافأتهم عليها، ويخاصة لمن كان بينه وينهم صلة قرابة أو جوار أو زمالة ونحو ذلك من العلاقات الاجتماعية، ويتأكد ذلك إذا أردنا أن ندعوهم إلى الإسلام، ونقربهم إليه، ونجبب إليهم المسلمين، فهذا لا يتأتى بالتجافي بيننا وينهم.

وهو ما أخذ به المجلس الأورويي للإفتاء (١٠).

# أبرز أدلة هذا القول:

فالمسالمون بينت الآية الإقساط إليهم، والقسط يعني: العدل، والبر: يعني: الإحسان والفضل، وهو فوق العدل، وأما الآخرون الذين نهت الآية الأخرى عن موالاتهم فهم الذين عادوا المسلمين وقاتلوهم، وأخرجوهم من أوطانهم بغيرحق إلا أن يقولوا ربنا الله، كما فعلت قريش ومشركو مكة بالرسول أن وأصحابه، وقد اختار القرآن للتعامل مع المسالمين كلمة: " البر" حين قال: ﴿ أَن تَرَوُحُ ﴾ وهي الكلمة المستخدمة في أعظم حق على الإنسان بعد حق الله تعالى، وهو بر الوالدين.

<sup>(</sup>١) انظر القرار رقم ٦/٣.

ما رواه الشيخان عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها جاءت إلى النبي \$ فقالت: يا رسول الله إن أمي قلمت علي وهي مشركة، وهي راغبة (أي في صلتها والإهداء إليها) أفأصلها؟ قال: صلى أمك من موقفه من مشركة، ومعلوم أن موقف الإسلام من أهل الكتاب أخف من موقفه من المشركين الوثبين، حتى أن القرآن أجاز ذبائحهم ومصاهرتهم، ومن لوازم هذا الزواج وغراته وجود المودة بين الزوجين، والمصاهرة بين الأسرتين، ووجود الأمومة وما لها من حقوق مؤكدة على ولدها، وليس من البر والمصاحبة بالمعروف أن تمر مناسبات الأعياد عندها ولا يهنئها به، ومثل والمربه من جهة أمه.

السلم يطلب منه أن يتصف بالخلق الحسن مع الناس جميعا كما هي وصية النبي ﷺ لأبي ذر عندما قال له: "اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن "رواء الترمذي، وكلمة "الناس" تعم المسلمين وغيرهم.

ويتأكد ذلك إذا كانوا يبادرون بتهنئة المسلمين بأعيادهم الإسلامية، فقد أهرنا أن نجازي الحسنة بالحسنة، وأن نرد التحية بأحسن منها أو بمثلها على الأقل كما قال الله تعالى: ﴿ وَلِؤَا مُجْيِّتُمْ يُعْجِوُّا لِمُحْسَنَ مِنْهَا أَوْدُوهُمَّا إِنَّ الله كان عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الله الله تعالى: ﴿ وَلَؤَا مُجْيَّتُمْ يَعْجِوُا لِمُحْسَنَ مِنْهَا أَوْدُوهُمَّا إِنَّ الله كان عَلَى الله الله الله عند الله

### وقد أجاب أصحاب الانجاه الأول عن أدلة الانجاه الثاني:

بأن ذلك يخالف اتفاق أهل العلم الذي حكاه ابن القيم وغيره، والتهنئة ليست من البر والإحسان للكفار المسالمين، فلم يرد عن النبي تخ تهنئة اليهود، وهو قد عايشهم فترة من الزمن مع وجود المقتضي لذلك، وهو أكرم الناس خلقا عليه الصلاة والسلام.

وقياس التهنئة على رد التحية ، وإجابة الدعوة والزيارة قياس مع الفارق، لأن ذلك لا علاقة له بشميرة من شعائر دينهم، بخلاف الاحتفال بالعيد والتهنئة به فهو من شعائر الديانات كما قال ﷺ: "إن لكل قوم عيدا وهذا عيدنا" رواه البخاري(ح ٩٥٢).

ويكن للمسلم إذا وجد حرجا في عمله أو جامعته بسبب سكوته وعدم إجابة الكفار حين تهنئتهم له بأعيادهم أن يجيبهم بكلام حسن عام دون ذكر للعبد ومباركته.

#### المراجع:

- أحكام أهل الذمة لابن القيم، تحقيق الدكتور: صبحي الصالح. دار
   العلم للملايين بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣هـ
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن
   تيمية تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل نشر: دار عالم الكتب
   بيروت الطبعة السابعة 1819 هـ.

القِضايا المعاصرة في فقه الأقليات المسلمة

- قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- قرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي.
  - فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن
   بيه.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ: خالد عبد القادر.
- دليل المبتعث الفقهي فهد باهمام. سماء الكتب للنشر والتوزيع الرياض الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٧.

### مصافحة الرأة الأجنبية

#### العناوين المرادفة:

مدّ اليد لمصافحة الأجنبية.

مصافحة النساء غير المحارم.

### صورة المسألة:

قيام المسلم بمصافحة المرأة الأجنبية عنه عندما تمد يدها للسلام عليه ، وكذلك قيام المسلمة بمصافحة الرجل الأجنبي عندما يمد يده للسلام عليها ، وهذا الأمر شائع خارج ديار الإسلام ، فما حكم المصافحة وبخاصة أن الامتناع عنها قد يوقع في شي ، من الحرج؟.

#### حكم السألة:

### اختلف الفقهاء في هذه المسألة على الجاهين:

# الانجاه الأول:

لا يجوز للمسلم أن يصافح المرأة الأجنبية البالغة، وكذلك لا يجوز للمرأة أن تصافح الرجل الأجنبي عنها.

وهو رأي جمهور العلماء، وجاء به قرار مجمع الفقه الدولي (١٠)، وأخذ به الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله كما في مجموع فتاوى ابن باز، وفتاوى الطب والمرضى (١٠).

<sup>(</sup>١) انظر القرار رقم ٢٣ (٢/١١).

<sup>(</sup>٢) مجموع فناوي ابن باز ٢٤٧/٤ ، وقناوي الطب والمرضى ١/ ٢٢٣.

وعلى الشخص الذي يقع في حرج من عدم المصافحة أن يعتذر برفق، ويبن أن دينه يمنع من ذلك.

# أبرز أدلة هذا الاتجاه:

- ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: والله ما مست يد رسول الله 憲 يد امرأة قط وما بايعهن إلا بقوله. رواه البخاري(ح ٢٧١٣)، وقال 憲:" إني لا أصافح النساء إنما قولي لامرأة واحدة كقولي لمائة امرأة "رواه النسسائي(ح ١٨١٤) والترصدي (ح ١٥٩٧)، وابسن ماجه (ح ٢٨٧٤)، وقال الترمذي (ح ١٥٩٤) حديث حسن صحيح.

فإذا امتنع النبي ﷺ عن المصافحة في الوقت الذي يقتضيها – وهو وقت المبايعة – دل ذلك على أنها لا تجوز مطلقا، والنبي ﷺ هو القدوة والمشرع الأمته بأقواله وأفعاله وتقريره.

ما جاء عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ: " لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له " رواه الطبراني والبيهقي ورجال الطبراني ثقات رجال الصحيح.

أن مصافحة المرأة الأجنبية تثير الفتنة، وتحرك كوامن الشهوة؛ وقد
 قال الله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْرَهُوا الزَّقُ إِلَّهُ كَانَ فَعَصْمَةً وَسَلَمَ سَيِيلًا ﴾ الإسراء ١٣٧
 فنهى الله تعالى عن مجرد القرب من الزنا، وارتكاب الذرائع والأسباب
 المؤدية إليه، ومن ذلك مصافحة المرأة الأجنبية التي هي أشد إثارة للفتنة من

النظر إلى المرأة الأجنبية الذي حرمه الله تعالى بقوله : ﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْشُوا مِنَ إَنْسَكَرِهِمْ وَتَعَفِّطُوا فَرُوحِهُمُّ ذَاكِ اللَّهِ فَكُمْ إِنَّ لَقَامَ خِيرًا بِمَا يَعْمَشُونَ ﴾ اللور ١٣٠.

### الاتجاه الثاني:

يجوز مصافحة المرأة العجوز إذا أمنت الفتنة من الطرفين. وهو قول لبعض العلماء المتقدمين.

# دليل هذا القول:

القياس على جواز النظر إلى المرأة العجوز؛ إذ لا جناح عليها أن تضع ثبابها كما قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْفَوْعِهُ مِنَ ٱلنِسَاءِ اللَّيْ لَا يَرْهُونَ يَكُمّا فَلَيْسَ عَلَيْهِ ﴾ ثُبابها كما قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْفَوْعِهُ مِنَ ٱللَّهَ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ أَنْ اللَّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّه

### وأجاب الجمهور عن ذلك:

بأن قياس المس والمصافحة على النظر لا يصح ؛ لأن المس أعظم، ولا يوجد دليل على جواز المصافحة.

#### المراجع:

- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي.المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق ١٨/٦.
- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي الخنبلي دار الكتب العلمية ١٥٤/٢.

- قرارات مجمع الفقه الدولي.
- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- مجموع فتاوي ابن باز أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر.
- فتاوى الطب والمرضى أشرف على جمعه الشيخ صالح بن فوزان الفوزان. طبع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبدالله القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ: خالد عبد القادر.

### تحية الكافر بالانحناء

#### العناوين المرادفة :

تعظيم الكافر.

التحية الرياضية للكافر.

الانحناء عند السلام أو اللقاء.

# صورة المسألة :

موقف المسلم المقيم خارج ديار الإسلام من العرف المتشر في بعض الألعاب الرياضية التي تمارس في الأندية الرياضية كنوادي الكاراتيه ونحوها بوجوب انحناء المتدرب عندما ينحني المدرب، وهذا من باب رد التحية، والانحناء إما أن يكون بالصدر أو الرأس.

#### حكم المسألة:

لا يجوز الانحناء تحية للمسلم ولا للكافر لا بالرأس ولا غيره.

وهو ما قررته اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، كما في فتاوي اللجنة الدائمة (\).

#### دليل هذا الحكم:

عن انس -رضي الله عنه- قال قال رجل يا رسول الله الرجل منا
 يلقى أخاه وصديقه أو ينحني له؟ قال: لا. قال: أفيلتزمه ويقبله؟ قال: لا.

(١) فتاوي اللجنة الدائمة ٢٧٣/ (٥٣١٣).

قال: أفيأخذ بيده ويصافحه قال: نعم" رواه الترمذي (ح٢٧٢٨) وابن ماجة (ح ٣٧٠٢). وهذا في حق المسلم فالكافر من باب أولى.

أن الانحناء تحية عبادة، والعبادة لا تكون إلا لله وحده.

# المراجع:

- فناوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش. طبع ونشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض
- فتاوى إسلامية جمع وترتيب: محمد بن عبد العزيز المسند. دار الوطن
   الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.

# قبول هدية الكافر

#### العناوين المرادفة:

أخذ الهدية من الكافر. إهداء الكافر للمسلم. هدية غير المسلم. هبة غير المسلم.

#### صورة المسألة:

أن يقوم غير المسلمين خارج ديار الإسلام بإهداء الهدايا بعض المسلمين كالهدايا التي تجري بين الطلاب أو الموظفين، ومثل الحلوى التي توزع في المناسبات ونحوها، فما حكم قبول هذه الهدايا؟.

#### حكم السألة:

يجوز قبول هدية غير المسلم بصرف النظر عن نيته، كما يجوز قبول هداياهم التي يهدونها بسبب عيدهم مالم تشتمل على محاذير أخرى كالخمور وما ذبح لغير الله ونحو ذلك، وعلى المسلم أن يستغل هذا في تأليفهم وترغيهم في الإسلام.

وقد قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١٠)، وهو رأي اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية كما في فتاوى اللجنة الدائمة، والمجلس الأوروبي للإفتاء في قراره، والشيخ عبد العزيز بن

(١) انظر اقتضاء الصراط المستقيم ٥٢/٢ - ٥٩.

باز كما في الفتاوى الجامعة للمرأة المسلمة، والشيخ عبد الله بن جبرين كما في فتاوى الأقليات المسلمة، والمفيد في تقريب أحكام المسافر، والشيخ صالح الفوزان كما في المنتقى<sup>(۱)</sup>.

### واستدلوا لذلك بما يلي:

قـــول الله نعـــالى: ﴿ لاَيَهْمَكُمْ اللهُ عَنِ اللَّهِ لَهُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَّا عَلَمْ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّه

🛈 🎉 اللمتحنة: ٨- ١٩.

فالآية صريحة في جواز الإحسان والبرللمسالمين من الكفار ويدخل في هذا صلتهم وقبول هداياهم.

أن النبي ﴿ كان يقبل هدايا المشركين، فقد قبل هدية المقوقس ملك مصر، وقبل الهدية من عظيم الروم وهو نصراني، وقد بوب البخاري في صحيحه كتاب الهبة، فقال: باب قبول هدية المشركين (1) ومما جاء فيه:

ما جاء عن أبي حميد الساعدي قال: أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بنضاء ".

(١) فتاوى اللجنة الدائمة ٣/ ٣٢٤ (٥١٧١). وقرار المجلس الأوروبي للإفتاء ١/٣. النشاوى الجامعة للمرأة المسلمة ٢/ ١٠٤٨. فتاوى الأقلبات المسلمة ص ٤٤، ٤٤، اللهيد في تقريب أحكام المسافر ص ١٤١، المتنفى ١/ ٢٦٧.

\_

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (١/٨٠٥).

وعن قتادة عن أنس رضى الله عنه أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي على".

وعن أنس رضي الله عنه: " أن يهودية أهدت إلى رسول الله ﷺ شاة مسمومة".

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله م يقبل المدية ويثيب عليها " وهو عام في كل هدية.

## المراجع :

- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- فتاوى الأقلبات المسلمة لمجموعة من العلماء. دار المستقبل للنشر والترجمة - الولايات المتحدة الأمريكية - بتسبرغ/ بنسلفانيا، الطعة الأولر ١٤٢٧هـ.
- الفتاوى الجامعة للمرأة المسلمة لابن باز. جمع وترتيب: أمين الوزان.
   دار القاسم الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
  - المفيد في تقريب أحكام المسافر لابن جبرين.
    - المنتقى للفوزان.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ: خالد عبد القادر.

#### الإهداء لغير المسلم

#### العناوين المرادفة:

دفع الهدية للكافر.

مهاداة الكافر.

#### صورة المسألة :

قيام المسلم الذي يعيش خارج ديار الإسلام بإهداء غير المسلم ؛ نظرا لما تقتضيه الإقامة هناك من التواصل الاجتماعي مع غير المسلمين، وهذا يتطلب إحسان التعامل معهم، وتبادل الهدايا.

### حكم المسألة:

يجوز الإهداء للكافر غير الحربي بغرض تأليف قلبه وتحبيه في الإسلام. وهو ما قرره المجلس الأوروبي للإفتاء (۱۱)، وقد نص على الجواز شيخ الإسلام ابن تيمية ولكنه استثنى الإهداء إليه بمناسبة عيده الديني، فيحرم كما في اقتضاء الصراط المستقيم (۱۱)، وأخذ بهذا أيضاً المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي (۱۲).

<sup>(</sup>١) انظر القرار رقم ١/٣.

<sup>(</sup>٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٥.

<sup>(</sup>٣) انظر القرار رقم ٣/٦

### واستدلوا على ذلك بما يلي:

- قـــول الله نـــــالى: ﴿ لاَيَتَهَكُرُ اللهُ عَنِ اللَّهِى لَهُ يَعْدَوْكُمْ وَالَّذِينَ وَقَرْ عَرْهُمُ فَى وَرَيْكُمْ أَنْ مَنْ مُثَالِحُهُ إِلَيْنَ وَقَرْ عَرْهُمُ فَى وَيَكِمْ أَنَّ مَنْ مُثَلِّحَةً إِلَيْنَ فَسَالُوكُمْ فَى اللَّهَ عَلَيْهُ مَنْ الشَّعْدِ اللَّهِ عَلَيْهُمْ أَنْ وَلَوْكُمْ وَمَنْ رَبِّعْ مُنْ الشَّعِيدُ مَنْ الشَّعِيدُ مَنْ الشَّعِيدُ مَنْ الشَّعِيدُ مَنْ الشَّعِيدُ مَنْ الشَّعِيدُ مَنْ الشَّعْدِ اللَّهِ عَلَيْهُمْ أَنْ وَلَوْكُمْ وَمَنْ رَبِيْكُمْ الشَّعِيدُ مَنْ الشَّعِيدُ مَنْ الشَّعْدِ اللَّهِ عَلَيْهُ مَنْ الشَّعْدِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهُمْ أَنْ مَنْ اللَّهِ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ فَي اللَّهْ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَي
  - 🛈 ﴾ [المتحنة: ٨- ٩].

فالآية صريحة في جواز الإحسان والبر للمسالين من الكفار ويدخل في هذا صلتهم ومهاداتهم.

- ما روا ه الشيخان عن أسماء بنت أبي بكر أنها جاءت إلى النبي ﷺ
   فقالت: يا رسول الله إن أمي قلمت علي وهي مشركة، وهي راغبة (أي في صلتها والإهداء إليها) أفأصلها؟ قال: صلي أمك "رواه البخاري (ح ٢٦٢٠)
- ما جاء أن رسول الله ﷺ جاءته حلل فأعطى عمر منها حلة فقال عمر: يا رسول الله كسوتنيها، وقد قلت في حلة عطارد ما قلت؟ فقال رسول الله ﷺ: إني لم أكسكها لتلبسها، فكساها عمر أخا له مشركا بمكة " رواه البخاري (ح ٨٦٦) ومسلم (ح ٢٠١٨).
- عمومات الأحاديث في مشروعية الهدية ، كحديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله تقليق يقبل الهدية ويثبب عليها رواه البخاري (ح (٢٥٨٥). أي: يرد بمثلها ، أو أحسن منها.

- يحرم الإهداء للكافر بمناسبة عيده الديني ؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم وفيه موافقة وإعانة لما هم فيه من الضلال.

#### المراجع :

- اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية.
  - قرارات المجلس الأورويي للإفتاء.
- قرارات مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ: خالد عبد القادر.

### بدء الكافر بالسلام

#### العناوين الرادفة:

السلام على غير السلم.

إلقاء السلام على الكافر.

### صورة المسألة:

أن يبتدئ المسلم المقيم خارج ديار الإسلام بالقاء السلام على غير المسلم عندما يقابله، سواء كان ذلك في الطريق أو في مكان الدراسة و العمل ونحو ذلك.

### حكم المسألة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على اتجاهين:

الاتجاه الأول: لا يجوز للمسلم أن يبدأ الكافر بالسلام، وإذا بدأه الكافر بالسلام، يرد عليه بقوله: وعليكم، ولا مانع أن يرد بقوله: وعليكم السلام إذا تحقق أنهم يقولون: السلام، بإيضاح اللام.

وهو قول جمهور أهل العلم، ومنهم ابن القيم كما في أحكام أهل الذمة، ومن المعاصرين: الشيخ عبد العزيز بن باز كما في مجموع فتاوي ابن باز، والشيخ صالح الفوزان كما في المنتقى (١).

(١) أحكام أهل اللمة ١/ ١٩٢- ٢٠٠، مجموع فتاوي ابن باز ٥/ ٤٠٦، المتنقى ١/ ٢٧٦.

## أبرز أدلة هذا القول:

قول النبي ﷺ: "لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسلام " رواه مسلم (ح ٢١٦٧)، وقال: " إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم " رواه البخاري (ح ٢١٥٨) ومسلم (ح ٢١٦٣)، والكفار الآخرون من غير اليهود والنصارى يأخذون هذا الحكم من باب أولى.

السلام ينبئ عن المودة في القلب، ولا يجوز للمسلم أن يحب الكافر؛ لأن الله لا يحب الكافرين، ونهى المؤمنين عن محبتهم، فقال تعالى: ﴿يَكَأَيُّكُا اللَّذِينَ مَاشُواً لاَنْتُمِيدُّواً عَدْيَى وَعَدُوْتُمْ أَلْيَالَةً تَلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوْدَةِ وَقَدَكَنْرُوا بِمَا يَمَاتُمُ مِّنَ اللَّمِنَ لَهُ اللَّمَتِ لَهُ اللَّمِنَ 11.

يجوز رد السلام عليهم إذا ألقوه على المسلم؛ لعموم قول الله تعالى ﴿ وَإِنَّا عُيْنِكُم بِنَحِنَو فَسَوَّا إِلَّصَنَ يَنْهَا أَوْ رُدُّوها إِنَّ الله كَانَ عَلَى كُلُ مَنْه حَييًا ۞ ﴾ النساء ١٨٦، وقد جاء في السنة أن النبي الله امتنع عن الرد على اليهود لأنهم كانوا يقولون: السام عليكم، أي: الموت، فقال ؟: " إذا سلم عليكم أهل الكتاب فإنما يقول أحدهم: السام عليكم، فقولوا: وعليكم ".

الانجاه الثاني: يجوز بدء الكافر بالسلام إذا كان ذلك من باب التأليف. وقد اختاره الشيخ محمد بن عثيمين كما في فتاوى الأقليات المسلمة، والشيخ عبد الله بن جبرين كما في فتاوى الأقليات المسلمة (1) ونص كلامه:

(١) فتاوى الأقليات المسلمة ص ٢٦ للشيخ محمد بن عثيمين و فتاوى الأقليات المسلمة ص ٤٨ للشيخ عبد الله بن جبرين.

" أما الذي لا يجوز هو في حق المصرين على الكفر، الذي لا طمع فيهم ولا رغبة عندهم في الإسلام، فهؤلاء الذين لا يجوز بدؤهم بالسلام، ولا القيام لهم ولا تصديرهم في المجالس، فأما الذين يرغبون في اعتناقهم الإسلام فلعل ذلك جائز قدر الحاجة.

## واستدلوا لقولهم:

بحمل النصوص الواردة في النهي عن بدء اليهود والنصارى بالسلام على المصرين على الكفر الذين لا طمع فيهم، ولا رغبة عندهم في الإسلام، فهؤلاء هم الذين لا بجوز بدؤهم بالسلام، أما الذين يرغبون في اعتناق الاسلام فإنه يجوز للحاجة.

- أحكام أهل الذمة لابن القيم تحقيق: الدكتور صبحى الصالح.
- مجموع فتاوي ابن باز أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر.
  - المنتقى للشيخ صالح الفوزان.
  - المفيد في تقريب أحكام المسافر للشيخ عبد الله بن جبرين.
    - فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ: خالد عبد القادر.

#### ۷۵

# بدء الكافر بتحية غير السلام

#### العناوين المرادفة:

بدء الكافر بالترحيب بغير السلام.

إلقاء التحية على الكافر بغير السلام.

#### صورة المسألة:

أن يبدأ المسلم الكافر التحية بغير السلام، كأن يقول مثلا: مرحبا، أو صباح الخير، أو مساء الخير، ونحو ذلك من العبارات.

### حكم السألة:

# اختلف الفقهاء في هذه المسألة على اتجاهين:

الانجاه الأول: يجوز ابتداء الكافر التحية بغير السلام

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقول الشيخ عبد الله بن جبرين كما في المفيد في تقريب أحكام المسافر''.

الله ليل: أن ذلك ليس فيه توقير ولا تعظيم في العادة، والنهي الوارد إنما هو للسلام الذي يحمل في طياته دعا، بالسلامة والرحمة والبركة، فلا يناسب ابتداء الكافر به، وهذا غير موجود في غيره من التحايا.

الاتجاه الثاني: لا يجوز ابتداء الكافر بالتحية ولو بغير السلام.

(١) تقد س أحكام المساف ص ١٤٤.

واختاره الشيخ صالح الفوزان كما في المنتقى(١).

## وأدلة هذا القول:

عموم حديث النهي عن بدء اليهود والنصاري بالسلام، فهو يشمل كل ألفاظ التحية.

بدؤهم بالتحية يدل على المحبة والمودة في القلب، ولا يجوز للمسلم أن يحب الكافر.

### المراجع:

- المنتقى للشيخ صالح الفوزان.
- المفيد في تقريب أحكام المسافر للشيخ عبد الله بن جبرين.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.

(١)المنتقى ١/ ٢٧٦.

#### ٧٦

# التزاورين المسلم والكافر

#### العناوين المرادفة:

زيارة المسلم للكافر وزيارة الكافر للمسلم. ذهاب المسلم للكافر

#### صورة السألة:

يحدث من إقامة المسلمين خارج ديار الإسلام واختلاطهم بغير المسلمين أن يوجه بعضهم إلى بعض الدعوة لزيارته، ويحصل هذا كثيرا بين الزملاء في الدراسة والعمل، فما حكم هذا التزاور؟

### حكم المسألة:

يجوز التزاور بين المسلم والكافر إذا دعت الحاجة إلى ذلك وترتب عليه مصلحة شرعية كأن يدعوهم إلى الإسلام أو ينصحهم ونحو ذلك.

وهو ما قررته اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية كما في فتاوى اللجنة الدائمة، وهو قول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله كما في فتاوى نور على الدرب للشيخ عبد العزيز بن باز ('').

() فتاده اللحقالياتية ٢/ ٩٦ (٨٠٩٧) ، مقاده نير على الليد بالشيع

<sup>(</sup>۱) فتاوى اللجة الدائمة ٢/ ٩٦ ( ٨٠٩٧)، وفتاوى نور على الدرب للشيخ عبد العزيز بن باز ص ٣٧١.

#### أبرز أدلة هذا الحكم:

أن النبي ﷺ زار عمه أبا طالب وهو يحتضر، ودعاه إلى الإسلام، وزار اليهودي ودعاه إلى الإسلام، كما أن النبي ﷺ أجاب دعوة اليهود وأكل من طعامهم، في نصوص كثيرة مشتهرة.

الدعوة إلى الإسلام غاية نبيلة، ودعوتهم وزيارتهم في مكانهم وسيلة لتحقيق هذه الغاية النبيلة، والوسائل لها أحكام الغايات.

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - المنتقى للشيخ صالح الفوزان.
- فتاوى نور على الدرب للشيخ عبد العزيز بن باز اعتنى به: عبد الله
   بن محمد الطبار ومحمد بن موسى الموسى.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله
   القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

#### ٧v

### مصاحبة الكافر

### العناوين المرادفة:

اتخاذ الكافر صاحبا وصديقا.

مصادقة الكافر.

موادّة الكافر.

### صورة المسألة:

أن يتخذ المسلم المقيم خارج ديار الإسلام شخصا غير مسلم صاحبا وصديقا له يؤاكله ويشاريه، ويكون بينهما مجة وموالاة.

### حكم المسألة:

لا يجوز اتخاذ الكافر صاحبا وصديقا، ولكن إذا دعت الحاجة إلى الأكل معه كالأكل مع الضيف، أو في وليمة عامة، أو طعام عارض، أو ليدعوه إلى الإسلام ويرشده إلى الحق ونحو ذلك من الأسباب الشرعية فلا بأس.

وهو قول الشبخ عبد العزيز بن باز كما في فتاوى نور على الدرب، ومجموع فتاوى ابن باز، والشبخ عبد الله بن جبرين كما في فتاوى الأقلبات المسلمة (').

(۱) انظر قتاوي نور على الدرب ص ٣٧٠، ومحموع قتاوي ابن باز ٩/ ٣٣٩، و فتاوي الأقليات المسلمة ص ٤٠.

## أبرز أدلة هذا القول:

أن الله تعالى قطع المودة بين المسلمين والكافرين فقال تعالى: ﴿ قَـدُ كَانَتُ الكُمُّ الْمُتَوَّةُ حَسَنَةٌ فِيَ إِلَيْهِمَ وَاللَّهِنِيَ مَعَلَمُ إِذَ قَالُوالِفَرْمِمُ إِنَّا بُرُعُوَّا يسَكُمْ وَمِنَا تَشْبُدُونَ مِن دُورِ اللّهِ كُذُرًا بِكُرُّ وَلِمَا يَشِنَا وَيَبْتُكُمُ الْمَدَّوَةُ وَالْبَشْسَاةُ أَبْدًا حَقَّ ثَنْهِمُ وَالْمُوسَدَّة

أن الواجب على المسلم البراءة من المشركين وبغضهم في الله دون أن يؤذيهم أو يتعدى عليهم، ولكن لا يتخذهم أصحابا ولا أخدانا لقول الله تعالى: ﴿ لا يَهِذُ مَنْ مَاذَ فَقَالُ وَيُرْصُونُمُ وَلَوْكَالْمُوا مَالِكَةَ مُشَمَّ أَنْ فَرَسُولُمْ وَلَوْكَالُوا مَالِكَةَ مُشْمَ أَنْ أَنْ مُنْ مُنْ وَلَوْكَالُوا مَالِكَةَ هُمْمَ أَنْ أَنْ مُنْ مُنْ وَلَوْكَالُوا مَالِكَةَ هُمْمَ أَنْ أَنْ مَنْ مَالَّهُ وَيَشُومُ اللهِ مَنْ وَلَيْكَ هُمْمَ مُرْحِ مَنْ مَنْ مَالَكُمْ مُنْ يَعْمَ اللهِ مَنْ وَلَيْكَ هُمْ مِرْدِح مِنْ اللهِ مَنْ وَلَيْكَ هُمْ مِرْدِح مِنْ اللهِ مَنْ وَلَيْكَ هُمْ مِرْدِح مِنْ اللهِ مَنْ مَنْ فَعَلَمُ اللهُ مُنْ مُنْ عَلَيْهِمْ اللهُ مُنْ مُنْ فِيهُمْ أَرْفِعُونَ لَهُ عَلَيْمُ وَنُومُ اعْنَهُ وَلِيْعُوا مَنْهُ وَلِيْكُولُونَ لَهُ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَيْ مِنْ اللهُ عَلَيْمُ وَلَهُ مِنْ اللهُ اللهُ وَلَا اللهِ اللهُ اللهُل

- فتاوى نور على الدرب للشيخ عبد العزيز بن باز اعتنى به: عبد الله
   بن محمد الطيار ومحمد بن موسى الموسى.
  - مجموع فتاوي ابن باز أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر.
    - فتاوي الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- إسعاف المفتريين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
- الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية تأليف محماس عبد الله الجلعود،
   دار الجبهة.

#### ٧٨

## السلام على خليط من المسلمين والكفار

#### العناوين الرادفة:

إلقاء السلام على جمع من المسلمين والكفار.

## صورة المسألة:

يقابل المسلم الذي يقيم خارج ديار الإسلام خليطا من المسلمين والكفار في أحيان كثيرة فهل يجوز أن يسلم عليهم على وجه العموم؟ كأن يدخل قاعة أو مجلسا فيه عدد من المسلمين والكفار فهل يقول لهم: السلام عليكم؟.

## حكم المسألة:

يجوز للمسلم إلقاء السلام على مجموعة فيها مسلمون وكفار، ولكن يقصد بهذا السلام المسلمين.

نص عليه ابن حجر وهو قول الشيخ عبد الله بن جبرين كما في المفيد في تقريب أحكام المسافر (''.

### الأدلة:

ثبت أن رسول الله 憲مر بمجلس فيه خليط من المسلمين والمشركين واليهود والمنافقين فسلم عليهم" رواه البخاري (ح ٢٥٦٦) ومسلم (ح ١٧٩٨).

(١) انظر فتح الباري ٨/ ٢٣١ ، والمفيد في تقريب أحكام المسافر ١٤٣.

قال ابن حجر في فتح الباري (١٠٠ : " يؤخذ منه جواز السلام على المسلمين ". إذا كان معهم كفار ، وينوى حينتذ بالسلام المسلمين ".

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر تصحيح: محب الدين الخطيب. دار الريان للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
  - المفيد في تقريب أحكام المسافر لابن جبرين.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.

<sup>(</sup>۱) انظر فتح الباري ۸/ ۲۳۲.

#### ٧٩

## موافقة لياس أهل البلد

### العناوين المرادفة:

لباس غير المسلمين.

الأخذ بعرف البلد في اللباس.

### صورة المسألة:

قيام المسلم خارج ديار الإسلام بموافقة لباس أهل البلد من غير المسلمين، حتى لا يتميز عنهم بما يلفت الانتباه.

## حكم السألة:

ينبغي للمرء موافقة أهل البلد في لباسهم المباح الذي ليس من خصائصهم، وعدم التميز عنهم بما يلفت الانتباه، بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه أن يشاركهم أحيانا في هديهم الظاهر إذا كان في ذلك مصلحة دينية.

وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في اقتضاء الصراط المستقيم ('') ، وفتوى اللجنة الدائمة للإفتاء ('')

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٤٧١.

<sup>(</sup>٢) فتاوى اللجنة الدائمة ٣٠٦/٣، ٣٠٧، ٣٠٩.

# ودليل هذا الحكم:

أن النبي ﷺ وافق لباس قومه ، ولم يتميز عنهم بأمر خاص ، فكل ما ليس لباسا دينيا يجوز للمسلمين لبسه ، وكان يلبس اللباس المعهود لدى المشركين في وقته.

أما اللباس الذي يخصهم ويمتازون به فلا يجوز لبسه، قال ﷺ "إن هذه ثياب الكفار فلا تلبسها" رواه مسلم (ح ٢٠٧٧)، وعن عمر رضي الله عنه "إياكم والتنعم وزى أهل الشرك" رواه مسلم (ح ٢٠٦٩)

- اقتضاء الصواط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تبمية.
  - دليل المبتعث الفقهي فهد باهمام.



#### ١.

## الشاركة السياسية

#### العناوين المرادفة:

الترشيح للمجالس النيابية.

المشاركة في الانتخابات.

#### صورة المسألة:

مشاركة مسلمي الأقليات في صنع القرار السياسي من خلال الأحزاب السياسية أو المجالس النيابية أو البلدية وغيرها من المؤسسات السياسية والدستورية للدولة انتخابا أو ترشيحا.

### حكم المسألة:

مشاركة المسلمين المقيمين خارج ديار الإسلام بالعمل السياسي مما تختلط فيه المصالح والمفاسد، فمن مصالحه الإسهام الإيجابي في حل قضايا هذه المجتمعات من منظور إسلامي وإعطاء الصورة الصحيحة عن الإسلام باعتباره الدين الصحيح، وعن المسلمين باعتبارهم مواطنين لهم إسهاماتهم الحضارية في مختلف الجالات، والمحافظة على حقوق المسلمين المقيمين خارج ديار الإسلام، ونصرة قضايا الأمة العادلة داخلها. - ومن مفاسده ما قد يتضمنه من شهود بعض مجالس الزور، مع ما يشوبها من المخالفات الشرعية، وما قد يفضي إليه من شق الصف الإسلامي وتفجير الفنن بين فضائله، أو الاستدراج إلى تنازلات لا تقابل بمصالح راجحة.

وهو من مسائل السياسة الشرعية التي يدور حكمها في فلك الموازنة بين المصالح والمفاسد، فيكون مشروعا إذا حسنت فيه النية وكانت المصلحة فيه ظاهرة، ولم تعارض بمفسدة راجحة، وقد يبلغ مبلغ الوجوب إذا تعين وسيلة لتحصيل بعض المصالح الراجحة أو تعطيل بعض المفاسد الظاهرة، وقد يكون حراما إذا عظمت مفسدته، وغلب ضره على نفعه، بل ربما أدى إلى فساد في الاعتقاد، فهو مما تتغير فيه الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال، وذلك تبعا لتغير وجوه المصلحة.

وقد آخذ بهذا مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، والمجلس الأوروبي للإفتاء، ومجمع الفقه التابع للرابطة (١) وقد أكدت هذه المجامع على أن الأصل أن يتقيد العمل السياسي بمرجعية الشريعة، وأن ينضبط بضوابط المصلحة الشرعية، وأن ينضبط ولكي تكون المشرعية، وأن يراقب مشروعيته ثلة من الفقهاء والخبراء، ولكي تكون المشاركة السياسية مشروعة وفعالة فلا بدلها من ضوابط محددة منها:

أن يقصد المشارك من المسلمين بمشاركته الإسهام في تحصيل مصالح المسلمين، ودرء المفاسد والأضرار عنهم.

أن يغلب على ظن المشارك من المسلمين أن مشاركته تفضي إلى آثار إيجابية وتعود بالفائدة على المسلمين في هذه البلاد.

(١) مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا القرار رقم ٥/٥، والمجلس الأوروبي للإفتاء فالقرار رقم ٥/٠١. ومجمع الفقه التابع للرابطة قرار رقم ١٩/٥

\_

ألا يترتب على مشاركة المسلم ما يؤدي إلى تفريطه في دينه، أويستنفد فيها الطاقة بحيث تصرفه عن الاشتغال بالأعمال الدعوية أو التعليمية والتهوية.

الالتزام بالأخلاق الإسلامية كالصدق والعدل والوفاء والأمانة، وتجنب ما يضادها.

### دليل هذا الحكم:

أن المشاركة السياسية تدخل في باب السياسة الشرعية التي يتقرر الحكم فيها في ضوء الموازنة بين المصالح والمفاسد، ويدل عليها قول الله تعالى: 

﴿ وَتَعْارَفُوا عَلَى اللّٰهِ وَالنَّقَوَىٰ وَكَ نَعَاوُواْ عَلَى الْإِنْ وَالنَّدُونُ ﴾ المائسدة 7 ، فتسدخل المسألة في عموميات الأدلة الشرعية في اعتبار المصالح ونفي الضرر ونحو ذلك.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- قرارات مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ / عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.

- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك. دار النفائس للنشر والتوزيع – الأردن، دار البيارق للنشر والتوزيع – لبنان – بيروت، الطبعة الأولى 818 هـ.
- فقه الأقليات المسلمة للشيخ / خالد عبد القادر. دار الإيمان للنشر والتوزيع - لبنان، طرابلس، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ
- مشاركة المملم في الانتخابات مع غير المسلمين شروطها وضوابطها الشرعية بحث للشيخ / محمد بن عبد الله السيل.
- الديموقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات بحث للدكتور: عبد الكريم زيدان. بحث ضمن أعمال وبحوث الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٤٢٢هـ، من منشورات رابطة العالم الإسلامي.
- مشاركة المسلم في الانتخابات بحث للدكتور: وهبة الزحيلي. بحث ضمن أعمال وبحوث الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٤٢٢هـ، من منشورات رابطة العالم الإسلامي.

#### ۸۱

## تقلد المسلم الولايات خارج ديار الإسلام

### العناوين المرادفة:

تولي الولايات من غير المسلم.

تقلد الولايات تحت سلطة كافرة.

تولي القضاء في بلاد الكفار.

### صورة المسألة:

قيام المسلم في بلاد الأقليات المسلمة بتولي الولايات تحت سلطة كافرة، كأن يكون عضوا في بعض المجالس النيابية أو عمدة للمدينة ونحو ذلك.

## حكم المسألة:

لا بأس أن يتقلد المسلم من الولايات خارج ديار الإسلام ما برجو به تحقيق الصالح العام بتقليل ما يمكن تقليله من الفاسد، وإقامة ما يمكن إقامته من العدل، على أن يحافظ على هذا المقصود ابتداء ودواما، لكي يكون وكيلا عن الظلوم في رفع مظلمته أو تقليلها، وليس وكيلا عن الظالم في إعانته على ظلمه.

ويراعى في هذا ضوابط العمل السياسي التي تقدم ذكرها ضمن مصطلح (المشاركة السياسية ). وقد أخذ بهذا مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(١)، وأخذ بهذا أيضاً الشيخ خالد عبد القادر في كتابه: فقه الأقليات المسلمة(٢)، واشترط للجواز الشه وط التالية:

أن يكون العمل في حد ذاته مباحا.

ألا يعين الكافر على ما يعود ضرره على المسلمين.

ألا يترتب عليه ركون أو موالاة للذين كفروا.

أن يكون المتولي ذا شخصية قوية، بمعنى أن يكون قويا أمينا بصيرا بعمله.

# دليل هذا الحكم:

تولى يوسف عليه السلام الوزارة في دولة كافرة، فقد قال للملك: ﴿ قَالَ اَجْمَالُو عَلَى خَزَابِنِ الْأَرْضِ إِنْ خَيْطٌ عَلِيرٌ ﴿ ﴾ (يوسف ٥٥)، والأصل عند الجماهير أن شرع من قبلنا شرع لنا مالم يثبت نسخه، ولم يثبت ما ينسخه.

قال البيضاوي (٢٠): "فيه دليل على جواز طلب التولية، وإظهار أنه مستعد لها، والتولي من يد الكافر إذا علم أنه لا سبيل إلى إقامة الحق، وسياسة الخلق إلا بالاستظهار به ".

عجمع فقهاء الشريعة بأمريكا في قراره رقم ١ / ٤.

<sup>(</sup>٢) فقه الأقلبات المسلمة ص ٦١٥.

<sup>(</sup>٣) تفسير البيضاوي ١٦٨/٣.

وقال الألوسي(1): " فيه دليل على جواز طلب الولاية إذا كان الطالب ممن يقدر على إقامة العدل، وإجراء أحكام الشريعة، وإن كان من يد الجائر أو الكافر، وربما يجب عليه الطلب إذا توقف على ولايته إقامة واجب مثلا، وكان متعبنا لذلك".

أن هذا يدخل في باب السياسة الشرعية، والأخذ بما يحقق المصلحة ويدرأ الفسدة، والشريعة قد جماءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل الفاسد وتقليلها، فإذا ثبت أن في ولاية ما مصالح محققة تربو على الفاسد جازت وإلا فلا.

### المراجع:

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ / خالد عبد القادر
- تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين عبد الله
   بن عمر البيضاوي ت ١٨٥هـ. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي.
   نشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثناني لشهاب الدين محمود
   بن عبد الله الحسيني الألوسي ت ١٢٧٠هـ، تحقيق: علي عبد الباري
   عطية. نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

(١)روح المعاني ٧/٧.

#### AY

# إعانة المرشح غير المسلم لتولي الولايات

# العناوين المرادفة:

التصويت لغير المسلم.

انتخاب غير السلم.

## صورة المسألة:

قيام المسلمين بإعانة أحد المرشحين من غير المسلمين لتولي بعض الولايات، وذلك لكونه أمثل المرشحين ويتوقع نفعه للمسلمين أكثر من غيره.

## حكم المسألة:

يجوز إعانة أحد المرشحين لهذه الولايات من غير المسلمين على مرشح آخر إذا كان تقليده أدفع للظلم، أو أرجى للخير.

وهو ما أخذ به مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(١).

وذكر الشيخ عبدالله بن بيه ("): أن هذه قضية يرجع في تقديرها إلى المؤسسات والجمعيات الإسلامية، فإذا كانت ترى تحقيق مصالح المسلمين

<sup>(</sup>١) انظر القرار رقم ١ / ٤.

<sup>(</sup>٢) صناعة الفتوى ٤٦٢.

بمثل ذلك، وأنها لا تتحقق دون هذه المشاركة فلا بأس حينتذ بها، بشرط ألا تتضمن من المسلمين تنازلا أكبر من تلك المصلحة.

### دليل هذا الحكم:

أن ذلك يدخل في باب السياسة الشرعية وتحقيق المصلحة ودره الفسدة، فما يحقق المصلحة للمسلمين، فإنه يكون مشروعا إذا لم يترتب عليه مفسدة أكبر طبقا لما تمهد في الأصول من أن مبنى الشريعة على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ / عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن
   به.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ / خالد عبد القادر
- مشاركة المسلم في الانتخابات مع غير المسلمين شروطها وضوابطها الشرعية بحث للشيخ / محمد بن عبد الله السبيل. بحث ضمن أعمال وبحوث الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٤٣٢هـ، من منشورات رابطة العالم الإسلامي.
- الديموقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات بحث للدكتور: عبد الكريم زيدان.
  - مشاركة المسلم في الانتخابات بحث للدكتور: وهبة الزحيلي.

#### A٣

## تصويت المرأة

#### العناوين الرادفة:

مشاركة المرأة في العملية السياسية. إعطاء المرأة صوتها في الانتخابات.

## صورة السألة:

في بعض البلاد تمكن المرأة من الإدلاء بصوتها، فما حكم مشاركة المرأة المسلمة في التصويت في العملية المساسبة التي تجري في بلدان الأقلبات السلمة.

# حكم المسألة:

للمرأة المسلمة في حدود ضوابط الحجاب والعفة أن تشارك في أعمال الدعوة والاحتساب ومن بينها التصويت في العملية السياسية بما تتهيأ له ظروفها، ويتفق مع طبيعتها وفطرتها، متى تأهلت لذلك واقتضته مصلحة الجماعة، واستحدث من الوسائل والآليات ما يمنع مفاسد هذه المشاركة. وأخذ بهذا مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، والمجلس الأوروبي للإفتاء (١٠).

<sup>(</sup>١) مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا القرار رقم ٢ / ٤ ، والمجلس الأوروبي للإفتاء القرار رقم ٥ / ١٦.

### دليل هذا الحكم:

- أن الأصل الجواز، ولا يوجد ما يمنع من ذلك في حال مراعاة الحشمة والأدب.
- أن هذا يندرج ضمن جلب المصالح ودرء المفاسد الذي جاءت به الشريعة الإسلامية.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- الديموقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات بحث للدكتور: عبد الكريم زيدان
  - مشاركة المسلم في الانتخابات بحث للدكتور: وهبة الزحيلي.

#### ٨ź

# التظاهر في بلاد الأقليات المسلمة

### العناوين المرادفة:

المظاهرات السلمية المسرات الجماعية.

التجمعات.

الاعتصامات.

### صورة المسألة :

قيام المسلمين في بلاد الأقليات المسلمة بإعلان رأي أو إظهار عاطفة في صورة مسيرة جماعية سلمية. وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي، وتوجيه القرار السياسي في مجتمعات الدول التي تحكم بالديموقراطية.

### حكم المسألة:

يتمتع حق التظاهر السلمي في المجتمعات الغربية بالشرعية والحماية القانونية، وتنظم القوانين محارسته حتى لا يتحول إلى وسيلة من وسائل الفوضى أو التخريب للممتلكات والمرافق العامة، وتعطى من يطلبه الإذن وتوفر له الحماية، ولذا فقد قررت بعض المجامع الفقهية إباحته للمسلمين الذين يعيشون في تلك البلاد.

وقد أخذ بهذا مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(١٠).

(١) مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا القرار رقم ٣ / ٤.

#### دليل هذا الحكم:

أن التظاهر بالطريقة التي تقرره له المجتمعات الغربية يمكن أن يكون وسيلة من وسائل الاحتساب، وتحقيق الصالح العام للمسلمين في كثير من المواقف والقضايا، وقد يؤدي الامتناع عنه إلى ضياع هذه الحقوق والمصالح على المسلمين.

وأما قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية فهو خاص بالمملكة العربية السعودية فهو خاص بالمملكة العربية السعودية وما شابهها من البلاد الإسلامية لكونها دولة تحكم الشريعة الإسلامية، والولاية منها تقوم على البيعة الشرعية، لا على الانتخابات، وولي الأمر فيها يحكم بشرع الله، لا بالقوانين الوضعية، ولا يوجد في أنظمة المملكة المستمدة من الشريعة ما يجيز المظاهرات والاعتصامات ونحوها كما في قوانين البلاد التي تسكنها أقلبات إسلامية.

ولنا جاء في القرار (والهيئة إذ تؤكد حرمة المظاهرات في هذه البلاد فإن الأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة ولا يكون معه مفسدة هو المناصحة)''.

#### الراجع:

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- المظاهرات والاعتصامات والإضرابات، للدكتور محمد الخميس.
- ضوابط المظاهرات، دراسة فقهية، د. أنس أبو العطا، جامعة آل
   البيت في الأردن قسم الفقه وأصوله.

\_\_\_\_

(١) قرار هيئة كبار العلماء رقم ٢٣٩ وتاريخ ٢٧/٤/٢٧هـ

#### A۵

## الحواربين الأديان

## العناوين المرادفة:

التواصل مع مختلف الملل.

اللقاءات مع ممثلي الديانات المختلفة.

صراع الأديان.

### صورة المسألة :

قيام المسلم خارج ديار الإسلام يالحوار والتواصل مع ممثلي الديانات المختلفة في قضايا ومسائل متنوعة، عن طريق المشاركة في ندوات ومؤتمرات وحوارات بجانب أصحاب الديانات الأخرى، ومن ذلك حضور لقاءات ما يعرف ب (انترفيث ديالوج).

# حكم المسألة :

اللقاءات مع ممثلي الديانات المختلفة فيه تفصيل، لأن منها ما هو مشروع، ومنها ما هو ممنوع، فإن قصد بها الدعوة إلى الله وبيان الحق فهو مشروع، وإن قصد به السعي لإيجاد تعايش آمن بين أصحاب الديانات المختلفة تحقن به الدماء، ويتمكن الناس معه من التقلب في أسفارهم آمنين، ويتوصل به إلى صيغة لتحقيق المصالح الحياتية المشتركة بين البشر لا سيما بين من ينتمون إلى إقليم واحد أو تجمعهم روابط مشتركة تمس الحاجة معها إلى مثل هذا التعاوذ فهذا أيضاً مشروع، ولا حرج فيه، وأما إن قصد به الدمج

بين الأديان، والخلط بين الملل، والسعي إلى إيجاد إطار عقدي مشترك يمسخ خصوصياتها العقدية فهذا محرم لا يجوز.

وينبغي ألا يتصدر لمثل هذه اللقاءات والحوارات إلا من لديه علم وقدرة على الحوار، ولا مدخل فيها للعوام وأشباههم، والأصل في الحوار مع أهل الكتاب أن يكون بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم، وأن يكون المقصد إظهار الحق وهداية الخلق، والتأدب بآداب الحوار.

وهذا ما نص عليه مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، والمجلس الأوروبي للإفتاء وأفتى به الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين رحمهما الله (۱)

ويرى المجلس الأوروبي للإفتاء أن الأولى ترك استخدام عبارة: "التقريب بين الأديان " واستخدام كلمات أخرى مثل: الحوار، والاشتراك والتعاون.

وذكر مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا في قراره رقم ١٤ / ٥ أنه لا حرج في إقامة هذه اللقاءات في مساجد المسلمين أو في معابد غيرهم، على أن تراعى حرمة المساجد، وعدم التشويش على من فيها من المصلين، ولا حرج إذا حضرت الصلاة أن يصلي المسلمون في معابد الملل الأخرى مع تجنب المستقبال التماثيل، وأن يأذنوا لغير المسلمين بالصلاة في مساجدهم إذا لم

(١) انظر: قرار بجمع فقهاء الشريعة بأمريكا وقدم ١٤/٥، وقرار المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ١/ ٤، وفناوى الدعوة لابين باز ١٤/٣، وفناوى الأقلبات ٤٧.

\_

يكن ذلك على وجه الاعتياد، وفي قواعد الشريعة ومقاصدها دليل على ذلك.

ومن رغب في مشاركة المسلمين في صلاتهم من غيرهم فلا يمنع من ذلك إذا ترجحت مصلحة تأليف قلبه بذلك، على أن يكون في صف مستقل أو في طرف الصف حتى لا يقطع اتصال الصف، مع الاتفاق على أن الإيمان شرط في صحة جميع الأعمال وفي قبولها.

ولا حرج فيما قد يقع في بعض هذه اللقاءات من التهادي ما لم تمنع من حق أو تحمل على باطل؟ لأنه من جملة البر والقسط الذي أمرنا به في التعامل مع المسالمين من غير المسلمين.

وأما ما تفتتح به هذه اللقاءات أو تختم به من دعاء مشترك فإنه إذا لم يتضمن دعاء غير الله ولم يشتمل على عبارات شركية فلا حرج فيه ؛ لما ورد في بعض الآثار من الإذن لغير المسلمين بشهود صلاة الاستسقاء.

وما يتخلل هذه اللقاءات من أنشطة مشتركة منها ما يكون من جنس العبادات لا العبادات ومنها ما يكون من جنس العبادات و العبادات لا تشرع المشاركة فيه، لتردده بين كونه عبادة بدعية، أو عبادة شركية، وما كان من جنس العادات فلا حرج في المشاركة فيه عند الاقتضاء تألفا للقلوب واستصلاحا للأحوال.

ولا حرج في التحالف في هذه اللقاءات وغيرها على نصرة المظلوم، والتعاون على أعمال البر العامة، وفي حلف الفضول وصحيفة المدينة دليل على ذلك. وعلى قادة الجالية الإسلامية العناية بلقاءات الإنترفيث وتدريب الدعاة المتمكنين للقيام بهذا الأمر.

# أهم الأدلة التي استدلوا بها :

الحوار بدين رسالة الإسلام والرسالات السماوية الأخرى له معان مقبولة ، لأمر الله تعالى بقوله : ﴿ أَنْعُ لِكُ سَيِيلِ رَبِكَ بِأَلِمُ كَمَّةَ وَالْمَرْعَظَةِ الْمُسْتَةُ وَصَدَّعَلَ اللّهُ مَنْكَ مَن سَبِيلِيَّ مَعُو أَعْلَمُ بِاللّهُ مَنْيَنَ وَصَدَلَ عَن سَبِيلِيَّ مَعُو أَعْلَمُ بِاللّهُ مَنْيَنَ وَصَدَلَ عَن سَبِيلِيَّ مَعُو أَعْلَمُ بِاللّهُ مَنْيَنَ وَصَدَلَ إِلَى اللّهُ مَنْيَنَ مَن سَبِيلِيَّ مَعْدَ اللّهُ مَنْيَنَ وَسَالُوا إِلَى صَلّهُ وَلَا عَدُولُ اللّهُ مَنْ اللّهُ وَلَا عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلا تَشْهِلُ وَلا عَلَيْهِ مِن اللّهُ اللّهُ وَلا تَشْهِلُ اللّهُ وَلا تَشْهِلُ وَلا اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ ال

التأسي بسنة رسول الله ﷺ في الحوار مع نصارى نجران وغيرهم.

أن رسالة الإسلام وإن تباينت مع الرسالات السماوية الأخرى في أصول وفروع معروفة، فقد اشتركت معها في أخرى معتبرة، مثل عموم الإيمان بالله تعالى والنبوات واليوم الآخر وأصول الأخلاق، وأسس البناء الاجتماعي كالأسرة والمحافظة على البيئة وقضايا حقوق الإنسان والشعوب المستضعفة والتصدي للطغيان والمظالم على كل المستويات القطرية والدولية، وإشاعة روح التسامح ونبذ التعصب وحروب الإبادة والعدوان، ويؤكد هذه المعاني للحوار مع أهل الملل الأخرى اشتداد عواصف الفلسفة المادية والإباحية والإلحاد والتفكيك لأواصر المجتمعات في ظل ثورة الاتصال التي جعلت من

العالم قرية صغيرة توشك أن تشترك في المصير، بما يعزز مساعي الحوار والتعاون مع أهل اللل الأخرى ولا سيما مع أهل الكتاب.

أما إذا كان المقصود بالحوار إذابة الفوارق بين الأديان، ومسخ خصوصباتها العقدية، من أجل اللقاء في منطقة وسطى جمعا بين التوحيد والتثليث والتنزيه والتشبيه مثلا، فذلك مما يأباه الدين الخاتم الكامل قال تعالى: ﴿ وَلَيْ اَعَكُمْ يَتِهُمْ بِنَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَقْعَ أَهْوَاتَهُمْ وَاعْدَرُهُمْ أَن يَقْوِشُوكَ عَلَى بَعْفِى مَا أَنْزَلَ اللهُ إِللهُ ( ) لا الله : 9 ؟ .

#### الراجع:

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- فتاوى الدعوة لسماحة الشيخ: عبد العزيز بن باز إصدار مؤسسة الدعه ة الاسلامة الصحفة.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.

#### ٨٦

## دخول غبر المسلمين المساجد

#### العناوين المرادفة:

حضور غير المسلمين المحاضرات واللقاءات التي تقام في المساجد.

دعوة غير المسلمين إلى المساجد.

#### صورة المسألة:

حكم تمكين غير المسلم من دخول المساجد في بلاد الأقليات المسلمة؛ من أجل حضور محاضرة أو لقاء، أو عمل لقاءات للحوار، ونحو ذلك.

#### حكم السألة:

يجوز دخول غير المسلم إلى المساجد عند وجود مصلحة شرعية كحضور لقاءات وسماع ما يدعوه للدخول في الإسلام ونحو ذلك على أن تراعى حرمة المساجد وعدم التشويش على المصلين.

وأخذ بهذا مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، واللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية (').

### أهم الأدلة التي استدلوا بها:

أن النبي ﷺ أسر ثمامة بن آثال وتركه في المسجد حتى أسلم. كما رواه البخاري (ح ٤٦٢) و رواه مسلم (ح ١٧٦٤).

(١) انظر: قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم ١١٤٥ ، و فتاوي اللجنة الدائمة ١١٦٢.

وأن الأصل هو الجواز ولا يوجد ما يدل على المنع.

وأن الحاجة تدعو إلى دخوله المسجد لسماع ما قد يدعوه للدخول في الإسلام، أو حاجته إلى الشر ب من ماء في المسجد ونحو ذلك.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.

#### ٨V

# مشاركة غير السلم للمسلمين في صلاتهم

#### العناوين المرادفة:

صلاة غير المسلم مع المسلمين.

تمكين غير المسلم من الصلاة مع المسلمين.

#### صورة المسألة:

مشاركة غير المسلم للمسلمين في صلاتهم، وذلك عندما يدخل غير المسلم المسجد بغرض سماع محاضرة أو حضور لقاء ونحو ذلك.

## حكم المسألة:

لا يمنع غير السلم إذا رغب في مشاركة المسلمين في صلاتهم إذا ترجحت مصلحة تأليف قلبه بذلك، على أن يكون في صف مستقل، أو على الأقل في طرف الصف حتى لا يقطع اتصال الصف، مع الاتفاق على أن الإيمان شرط في صحة جميع الأعمال وفي قبولها.

وهو ما أخذ به مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا (١٠). وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز (١٠).

(١) انظر: قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم ١٤/٥.

-

<sup>(</sup>٢) مجموع فناوى ومقالات متنوعة ٣٥٦/٨

### دليل هذا الحكم:

أن هذا داخل في تأليف قلبه، وقد يتحقق من ذلك مصلحة دخوله في الإسلام.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز.

# التعايش بين الأديان

#### العناوين الرادفة:

الحوار بين الأديان.

التواصل مع مختلف الملل.

# صورة المسألة:

مصطلح التمايش بين الأديان تعبير مجمل يطلق على عدة معان: منها التعايش الآمن بين أصحاب الديانات المختلفة والتوصل إلى صيغة لتحقيق المصالح الحياتية المشتركة بين البشر ولا سيما بين من ينتمون إلى إقليم واحد أو تجمعهم روابط مشتركة تمس الحاجة معها إلى التعاون، وقد يطلق على الدمج بين الأديان، والخلط بين الملل، والسعي إلى إيجاد إطار عقدي مشترك يمسخ خصوصياتها العقدية.

حكم المسألة: ينظر: مصطلح: الحوار بين الأديان.

# إعانة الجنود غير المسلمين

#### العناوين المرادفة:

إعانة الجيش غير المسلم.

إعانة غير المسلم في الحرب.

#### صورة المسألة:

حكم القيام بالأعمال التي تتضمن إعانة الجنود غير المسلمين في حروبهم التي يقومون بها، وهذه الحروب قد تكون مع غير المسلمين، وقد يكون من ذلك قتال المسلمين أو احتلال بلادهم ومحاصر تهم.

### حكم المسألة:

إعانة الجنود غير المسلمين إذا كانت على بر وتقوى، ويتحقق منه مصلحة للمسلمين فتجوز إعانتهم، وإذا كانت على إثم أو عدوان فلا تجوز الإعانة، كالقتال معهم ضد المسلمين.

وقد أفتى بهذا اللجنة الدائمة للإفتاء بمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا كما في موقع المجمع على الإنترنت<sup>(١)</sup>.

#### وأهم الأدلة التي استدلوا بها:

قول الله تعالى: ﴿ وَتَسَاوَهُما عَلَى ٱلْإِرْ وَالْتَقَوَىٰ ۖ وَلَا لَهَاوُواْ عَلَى ٱلْإِنْمِ وَٱلشَّدَوَنَٰ
 وَاتَّقُواْ اللهِ إِنَّ اللهِ اللهِ عَلَى إِن المائدة ٢).

(۱) انظر: - ۲۰۲۲http://www.amjaonline.com/ar\_f\_details.php?fid

فمن كان على بر وتقوى تشرع إعانته، ومن كان على إثم أو عدوان فـلا تجوز إعانته.

أن المسلمين المهاجرين إلى الحبشة في زمن النبوة أعانوا ملك الحبشة ،
 وقاتلوا معه ضد من أراده بسوء ويغي عليه.

# المراجع :

- فتاوى مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

۵.

# الإقامة في غير البلاد الإسلامية

#### العناوين المرادفة:

الهجرة إلى البلاد غير الإسلامية.

الاستبطان في بلاد الكفر.

### صورة المسألة:

أن يخرج المسلم من البلاد الإسلامية، ويقيم في غير ديار الإسلام، وما قد يسببه ذلك من التأثير على المسلم في عقيدته وولائه.

# حكم المسألة:

### في هذه المسألة اتجاهان للعلماء:

# الانجاه الأول:

تجوز إقامة المسلم خارج ديار الإسلام إذا احتاج إلى ذلك بشرط أن يكون قادرا على إظهار دينه دون إضرار به، ولا يخشى من الوقوع في الفتنة، ويخاصة إذا كان سيتمكن من تقوية المسلمين هناك، وينشر العلم والدعوة بينهم وإلا فإن الإقامة لا تجوز.

وهو قول الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن عشيمين، والشيخ عبد الله بن جبرين كما في فناوى الأقليات المسلمة، والشيخ صالح الفوزان كما في المنتقى (''.

<sup>.</sup> ۱) انطو: فناوی الدعوه لابن باز ۲۲/۰، وفناوی الدعوه لابن عنیمین ۱۳۹/ ۱۳۹ ، ولداه الباب الهتوح ۷۷ ، وفناوی الأقلیات المسلمة ۳۷، ۳۸ ، و المنتخی ۲۱۹۱.

وهـــو رأي المجلــس الأوروبــي للإفتــاه (أ وزاد علـــى ذلــك بأنــه يــرى الاستحباب وذلك في حالة تمكن المسلم من المشاركة الإيجابية في المجتمع، والتعريف بمحاسن دينه، والقيم الفاضلة، بأكثر مما يكون في غيرها، ويرى الوجوب، وذلك في حالة ما إذا ترتب على عدم إقامته ضرر أو فساد محقق، وكان قادرا على رفعه أو رده.

#### أدلة هذا الاتجاه:

إقامة المسلم في حال القدرة على إظهار دينه فيه مصلحة أكبر من المفسدة المتوقعة، ومن هذه المصالح: تقوية المسلمين الموجودين هناك، ونشر العلم والمدعوة إلى ديس الله والعقيدة السصحيحة، والتعريف بمحاسس المدين الإسلامي ومكارم الأخلاق والقيم الفاضلة.

إذا كان المسلم لا يتمكن من إظهار دينه أو يخشى الفتنة في دينه فلا تجوز الإقامة؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَلاَ تَرَكُمُوا إِلَى اللَّيْنَ طَلَمُوا مَنْسَكُمُ النّارُ وَمَا لَكُمُ اللّهُ مِنْ اللّهُ وَمَا لَكُمُ مِنْ وَدُولُا اللّهِ مَا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَمَا لَكُمُ مِنْ دُونِ اللّهِ مَنْ وَلا اللّهِ مَنْ دُونِ اللّهِ مَنْ دُونِ اللّهِ مَنْ دُونِ اللّهُ مِنْ أَوْلِمَا اللّهُ وَمَا لَكُمُ مِنْ دُونِ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ وَمَا لَكُمْ النّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللّهُ مِنْ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَمَا اللّهِ عَلَيْهُ أَلْنَا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّ

(١) انظر: قرار المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ١٦/٣.

### الانجاه الثاني:

وجوب الهجرة من ديار الكفار حتى لو كان المسلم من أهل تلك الديار وهو رأى الشيخ الألباني.

# وأهم أدلة هذا الانجاه:

قولــــه تعــــــالى : ﴿ إِذَ الَّذِينَ قَفَهُمُ الْمُلَتِكُمُّةُ طَالِمِينَ الْشُبِيمِ قَالُوا فِيمَ كُمُّمَّ قَالُوا كُمَّا مُسْتَضْمَفِينَ فِي الْأَيْضُ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ الْفَو دُسِمَةً فَلْهَا بِمُوا فِيهَا قَالُولَتِكَ مَا لَوْنَهُمْ جَهَامٌّ وَسَاتَاتُ مُصِيرًا ﴿ ﴾ ﴾ النساء ٩٧.

وقول النبي ﷺ: " أنا بريء من كل مسلم يقيم بين ظهراني المشركين "رواه أبو داود (ح٧٦٤٥).

وقوله 憲:" أبايعك على أن تعبد الله، وتقيم الصلاة وتـؤتي الزكاة، وتناصح المسلمين، وتفارق المشركين" رواه النسائي (ح ٤١٧٧)

#### الراجع:

- قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- فتاوى الدعوة لسماحة الشيخ: عبد العزيز بن باز إصدار مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية.
- فتاوى الدعوة للشيخ: محمد بن عثيمين إصدار مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية.
- لقاء الباب المفتوح للشيخ: محمد بن صالح العثيمين، إعداد: د.عبد الله الطبار. دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

- المتتقى من فتاوى الشيخ صالح بن فوزان الفوزان جمع وإعداد: عادل
   بن على الفريدان. مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
  - فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني
- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد
   توبولياك
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر
- الهجرة إلى بلاد غير المسلمين حكمها، ضوابطها، وتطبيقاتها لعماد بن عامر. دار ابن حزم للطباعة والنشر - بيروت، دار التراث ناشرون - الجزائر، الطبعة الأولى, ١٤٢٥هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة ، تأليف محمد ناصر الدين الألباني ،
   مكتبة المعاه ف.

# المواطنة في بلاد غير المسلمين

#### العناوين المرادفة:

الانتماء إلى دولة غير إسلامية. الاقامة في غير دار الاسلام.

التجنس بجنسية دولة غير إسلامية.

### صورة السألة:

انتماء المسلم إلى دولة غير إسلامية، أو الإقامة الدائمة فيها، والمواعمة بين مقتضيات المواطنة والثوابت الإسلامية، والمواطنة تعرف بأنها عبارة عن علاقة متبادلة بين أفراد مجموعة بشرية تقيم على أرض واحدة، إطارها دستور ونظم وقوانين تحدد واجبات وحقوق أفرادها.

# حكم المسألة:

تصح المواطنة في غير دار الإسلام سواء للمسلم الأصلي أو المتجنس، ويجب على المسلم الوفاء بشروط الإقامة والمواطنة في بلاد الأقليات التي يعيشون فيها شريطة ألا تهدد المواطنة هويتهم وشخصيتهم الإسلامية.

ومن أهم ما يجب على المسلمين في هذا أن يعتقدوا عصمة أرواح غير المسلمين وأعراضهم، وأن يلتزموا بأنظمة البلد، ويلتزموا بالقيم الأخلاقية كالعدالة والتعاون على الخير، وأن يبذلوا وسعهم في تنشئة أبنائهم تنشئة إسلامية، وذلك بتأسيس المدارس والمراكز التربوية لحمايتهم من الانحراف. ويسشرع لهم أن يسهموا في الأنسطة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي لا تتعارض مع الثوابت الإسلامية ولا سيما إذا اقتضت الم اطنة ذلك.

وهذا ما أخذ به المجلس الأوروبي للإفتاء، ومجمع الفقه الدولي (١).

# وأهم الأدلة التي استدلوا بها:

أن الأنظمة والقوانين في خارج ديار الإسلام معظمها يضمن حقوق المواطنة والإقامة ومنها حرية التدين والمحافظة عليه، وعلى هذا فلا يوجد ما يمنع من الانتساب إلى هذه الدول مادامت تكفل حرية التدين.

قول الله تعالى: ﴿ يَمَا يُقِهَا الَّذِينَ مَامَنُوا أَوْنُواْ بِالْمُقُودُ أُجِلَّتُ لَكُمْ بَهِيمَةُ ٱلْأَفَكِ إِلَّا مَا يُثَلِّى مَلَيْكُمْ عَبَرَ مُجْلِ الصَّدِيرِ وَأَشَّمَ مُرَّمُ إِنَّا اللَّهِ عَلَيْكُمْ مَا يُرِيدُ ﴾ (المائدة ١) وقول ه: ﴿ وَأَوْفُواْ بِالْفَهَدُ إِنَّ الْفَهْدَ كَاكَ مَشْئِلًا ﴾ (الإسسواء ٣٤)، والمواطنة تنسضمن شروطا والتزامات بجب الوفاء بها أخذا بعموم الآبتين.

المواطنة لا تخالف الولاء الشرعي، إذ لا يلزم من وجود المسلم في غير ديار الإسلام الالتزام بما يخالف دينه من مقتضيات المواطنة.

أما مايتعلق بالجنسية فيأتي بحثها في (التجنس بجنسية دولة كافرة)

(١) انظر: قرار المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ١ / ١٧ ، وقراره رقم ٢ / ١٦ ، ومجمع الفقه الدولي في قراره رقم 100 / (١٧/٤).

# المراجع :

- قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
  - قرارات مجمع الفقه الدولي.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.
- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

### مناصرة القضائا العادلة

#### العناوين المرادفة:

إعانة المظلومين.

نصرة المظلومين.

#### صورة المسألة:

قيام مسلمي الأقليات بإعانة المظلومين في الوصول إلى حقوقهم، وتأييدهم على الخلاص والنجاة من الظلم باستعمال الوسائل القانونية الشرعية، وإغاثتهم بكل ممكن يدفع عنهم الظلم.

### حكم المسألة:

مناصرة المسلم الأخيه المسلم واجبة، إما وجوبا كفائيا عندما تتحقق الكفاية بغيره، أو وجوبا عينيا عندما لا يكفي غيره لأداء الواجب، ويكون هو قادرا عليها، والإسلام أيضاً يقاوم الظلم، ويناصر المظلومين من أي شعب أو جنس أو دين، وتشرع كمل وسيلة للمناصرة تحقق المقاصد المشروعة سواء كانت سياسية أو مالية أو إعلامية، بشرط أن تكون الوسيلة مشروعة في نفسها، وألا يفضي استعمالها إلى فساد، وأن تكون في إطار القوانين المعمول بها في البلاد، وألا تكون على حساب التفريط بواجبات آكد منها.

وبهذا جاء قرار المجلس الأوروبي للإفتاء (١).

#### ه أهم أدلة هذا الحكم:

" انصر أخاك ظالما أو مظلوما "رواه البخاري (ح٢٤٤٣) ومسلم (ح٢٥٨٤)، وذكر أن من حقوق المسلم على أخبه ألا يظلمه ولا يسلمه ولا خذته.

أن النبي ﷺ ذكر حلف الفضول الذي شارك فيه في شبابه في الجاهلية -وكان حلفا لنصرة المظلومين والمطالبة بحقوقهم - وقال: " لو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت "البهقي (ح ١٣٢٣٢).

#### الراجع:

- قرارات المجلس الأوروبي للافتاء.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.
- الأحكام الساسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.

(١) انظر: قرار المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ٦ / ١٦.

# الاندماج في المجتمع غير المسلم

#### العناوين المرادفة:

الانصهار في المجتمع.

التعايش.

الذويان في المجتمع.

# صورة المسألة:

ينشأ عن إقامة المسلم في البلاد غير الإسلامية تعرضه للاندماج أو الانصهار في المجتمع الذي يعيش فيه، وقد يترتب على ذلك التخلي عن المخصوصيات الدينية والثقافية، فما موقف المسلم من الاندماج وهل يمكن تحقيقه مع المحافظة على هذه الخصوصيات؟.

# حكم المسألة:

سياسات الاندماج المتبعة في بلاد الأقليات المسلمة تتراوح بين اتجاهين:

اتجاه يغلب جانب الانصهار في المجتمع، ولمو أدى ذلك إلى التخلمي عن الخصوصيات الدينية والثقافية للفئات المندمجة.

واتجاه آخر يرى ضرورة الموازنة بين مقتضيات الاندماج ومقتضيات الخفاظ على الخصوصيات الثقافية والدينية، والاتجاه الثاني هو الذي يعبر عن الاندماج الإيجابي، وهو مسؤولية مشتركة بين المسلمين وبقية المجتمع من غير المسلمين.

وهذا ما يراه المجلس الأوروبي للإفتاء (١٠) ، ورأى المجلس أن من أهم مقتضيات الاندماج الإيجابي التي لا حرج فيها بل يحث عليها الإسلام:

ضرورة معرفة لغة المجتمع الذي يعيش فيه المسلم، وأعرافه ونظمه، والالتزام تبعا لذلك بالقوانين العامة لقوله تعالى: ﴿ يَكَأَيْهُمَا الَّذِينَ عَامَنُوا أَوْفُوا اللّمُدُ كَا (المائدة ١).

المشاركة في شؤون المجتمع، والحرص على خدمة الصالح العام، عملا بقوله تعالى: ﴿ وَلَقُصُلُواْ الْحَدَّرُ لَعَلَّكُمْ مُقْلِمُونَ ﴾ (الحج ٧٧).

العمل على الخروج من وضع البطالة ، ليكون المسلم فاعلا منتجا عملا بالهدي النبوي الشريف: " اليد العليا خير من اليد السفلي ، فاليد العليا هي المنفقة واليد السفلي هي السائلة " منفق عليه.

# وإن من أهم مقتضيات الاندماج التي يرجى أن يحققها المجتمع:

العمل على إقامة العدل وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين في سائر الحقوق والواجبات، وبالخصوص حماية حرية التعبير والممارسة الدينية، وكفالة الحقوق الاجتماعية.

مقاومة مظاهر العنصرية والحد من العوامل المغذية لمعاداة الإسلام.

تشجيع مبادرات التعارف الديني والثقافي بين المسلمين وغيرهم بما يحقق التفاعل بين أبناء المجتمع الواحد.

(١) انظر: قرار المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ٢ / ١٧.

ولتحقيق الاندماج الإيجابي المتوازن: يدعو المجلس المسلمين إلى العمل على حفظ شخصيتهم الإسلامية دون انغلاق وانعزال أو تحلل وذوبان في المجتمع، وإلى إقامة المؤسسات الدعوية والتربوية والاجتماعية اللازمة لذلك. ويدعو المجتمعات غير الإسلامية، وخصوصا الميثات المعنية بقضية الاندماج إلى الانفتاح على المسلمين والتواصل مع المؤسسات الإسلامية، لدراسة مقتضيات الاندماج وتيسير سبله بما يفيد المجتمع وبما يمكن المسلمين من الحفاظ على هو يتهم الاسلامية،

وجاء في بيان الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء ما نصه: "كذلك يوصي المجلس المسلمين المقيمين في أوروبا بما اعتاد أن يوصي به ويؤكد عليه:

- أن يراعبوا الحقوق كلها، وأن يعطوا الصورة الطيبة والقدوة
   الحسنة من خلال أقوالهم وتصرفاتهم وسلوكهم.
- ٢ أن يقوموا بدورهم بالإبداع والابتكار، وتشجيع ذلك على كافة المستويات.
- " أن يبذلوا أقصى الوسع في تنشئة أبنائهم وبناتهم تنشئة إسلامية
   معاصرة، وذلك بتأسيس المدارس والمراكز التربوية والترفيهية
   لحمايتهم من الانجراف.
- أن يسعوا جادين لإنشاء شركات ومؤسسات مالية تخلو من المخالفات الشرعة.

- أن يعملوا على تشكيل هيئات شرعية تتولى تنظيم أحوالهم الشخصية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، مع مراعاة الالتزام بالقوانن السائدة.
- ٦ أن يبذلوا وسعهم للحصول على اعتراف الدولة التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها بالإسلام ديناً، وبالمسلمين مواطنين كغيرهم في التمتع بحقوقهم كاملة، وفي تنظيم أحوالهم الشخصية كالزواج والطلاق وفقاً لأحكام دينهم.
- أن يلتزموا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وأجمع عليه فقهاء الإسلام، من وجوب الوفاء بمقتضيات المواطنة أو عقد الإقامة، والالتزام بالقانون والنظام العام في البلاد التي يعيشون فها.
- ٨- أن يتجنبوا العنف بكل صوره ومظاهره، وأن يكون أسلوبهم الرفق والرحمة والحكمة في التعامل مع الناس جميعاً كما يأمرهم الإسلام، وأن ينكروا على كل من حاد عن هذا الطريق الإسلامي السوى.

كما يوصي المجلس المسلمين عامة والمقيمين في أوروبا خاصة بالاعتصام يحبل الله، والأخوة، والسماحة، والوسطية، والتعاون على البر والتقوى، والتزام الحوار الهادئ والأساليب السلمية في معالجة قضايا الخلاف، بعيداً عن مناهج التشدد ومسالك التطرف التي تشوه صورة الإسلام، وتسيء أبلغ الإساءة إلى المسلمين، فيتلقفها خصوم الإسلام والجاهلون به للتشنيع عليه والتخويف منه ومن أهله واستعداء الأمم عليهم، وقد قال الله تعالى: ﴿ أَمْ إِنْ يَبِيلِ رَبُكَ بِلُوكَمُ وَالْمَرْعِظُولُهُ لِلْمَسَارُ تَكِيدُ لِلْهُمْ وَإِلَى جِنَ أَحْسُرُ ﴾ [النحل ١٢٥].

#### المراجع :

- قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- فقه الأقليات المسلمة بين فقه الاندماج والمواطنة وفقه العزلة تأليف د.
   نادية محمود مصطفى.

# تشكيل هيئات شرعية

# العناوين المرادفة :

إنشاء مجالس شرعية.

تأسيس مراكز أو جمعيات إسلامية.

# صورة المسألة :

قيام المسلمين القيمين خارج ديار الإسلام بإنشاء هيئات شرعية أو جمعيات إسلامية رسمية تتولى تنظيم أحوالهم الشخصية، وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

### حكم المسألة:

يشرع للمسلمين القيمين خارج ديار الإسلام أن يتجمعوا ويترابطوا ويتعاونوا فيما بينهم سواء كان ذلك بإنشاء هيئات شرعية أو باسم أحزاب أو جمعيات إسلامية تتولى تنظيم أحوالهم الشخصية وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء مع مراعاة الالتزام بالقوانين السائدة.

وهـ ورأي اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية كما في فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (١)، والمجلس الأوروبي للإفتاء في توصياته للدورة الثانية.

<sup>(</sup>١) انظر: فناوى اللجنة الدائمة للإفتاء ٢٣/ ٤٠٧.

ويوصي المجلس الأوروبي للإفتاء المسلمين بالعمل الجاد للحصول على اعتراف الدول التي يقيمون فيها بالإسلام دينا، وبالمسلمين أقلية دينية على غرار الأقليات الدينية الأخرى في التمتع بحقوقهم كاملة، وفي تنظيم أحوالهم الشخصية كالزواج والطلاق والميراث.

#### دليل هذا الحكم:

أن القيام بذلك هو مقتضى التعاون على البر والتقوى الذي أمر الله تعالى به بقوك ﴿ وَتَمَاكِنُوا مَلَكُ إِلَّهُ اللهُ إِلَّا اللهُ إِلَّا اللهُ إِلَّا اللهُ ال

# المراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.

# التجنس بجنسية دولة كافرة

#### العناوين المرادفة:

حمل جنسية دولة غير مسلمة.

اكتساب المواطنة.

# صورة المسألة :

قيام المسلم الذي يعيش في بلد غير إسلامي وهو ليس من أصل سكانها بالسعي لأخذ جنسية هذا البلد، لكي يتمتع بما يتمتع به أفراد هذا البلد من حقوق، ويلتزم بما تفرضه هذه الجنسية من التزامات، وقد يكون الداعي إلى ذلك تعذر الرجوع إلى بلده الأصلي، ويرغب في الاستقرار في ذلك البلد.

#### حكم المسألة:

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية على اتجاهين:

الانجاه الأول: لا يجوز التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية ، وهو قول كثير من العلماء المعاصرين ، ومنهم : الشيخ محمد رشيد رضا ، والعلامة عبد الحميد بن باديس ، وغيرهم (۱).

(١) الهجرة إلى بالاد غير المسلمين لعماد بن عامر ص ٢٧٨ ، وحكم التجيس بجنسية دولة غير
 إسلامية محمد السيل ص ٣٥ ، والأحكام السياسية للأقابات المسلمة في الفقه الإسلامي ص ٧٩ .

### وأهم الأدلة التي استدلوا بها ما يلي:

قول الله تعالى ﴿ وَمَن يَتَوَلَّمُ عِنْكُمْ وَلَنْهُ مِنْهُ إِنَّ أَلْتَهُ لَا يَهْدِى الْقَرَّمُ الطَّلِيفِينَ ﴾ المائدة اداء، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَزَلَّهُمْ عِنْكُمْ فَأُوْلَيْكُ هُمُ الطَّلِيفُونَ ﴾ اللتوبة ٢٣١. وجه الدلالة: أن الذي يتجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية يجب عليه أن يغير تبعية الدولة الإسلامية إلى دولة غير إسلامية، وهي من أهم صفات الولاء فيكون ولاؤه لغير المسلمين.

قول النبي 潔: "أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين "(''، وقول 事業: " لا تساكنوا المشركين ولا تجامعوهم، فمن ساكنهم فهو مثلهم"(').

ففي الحديث دليل على تحريم مساكنة الكفار، ووجوب مفارقتهم.

أن التجنس يفرض على صاحبه الخضوع لقوانين الدولة المانحة للجنسية وأنظمتها في كل ما يتعلق بشؤون حياته، وأغلب هذه القوانين كفرية تصادم قواطع الشريعة الإسلامية، مثل: إباحة الزنا والربا والردة باسم الحرية وحقوق الإنسان.

أن التجنس يقتضي من صاحبه أن يدافع عن تلك الدولة ويشارك في جيشها عند قيام حرب بينها وبين دولة أخرى ولو كانت مسلمة، ومن

(١) رواه الترمذي أبواب السير برقم ١٦٥٤.

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذي أبواب السير برقم ١٦٥٥

المعلوم أنه لا يجوز الركون إلى أهل الكفر والظلم، ولا التعاون على الإثم والعدوان، ومعاونة غير المسلمن على مقاتلة المسلمن.

الاتجاه الثاني: يجوز التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية إذا اضطر الإنسان إلى ذلك بسبب الاضطهاد والظلم، وعدم توافر بديل من الدول الإنسان إلى ذلك بسبب الرق الضروري الذي لا يجده إلا في تلك البلاد، أو كان في ذلك مصلحة للإسلام والمسلمين، بأن يستطيع الدعوة إلى دين الإسلام بحرية ويؤثر في الناس، بشرط أن يكون قادرا على إظهار دينه وإقامته، عافظا على شخصيته الإسلامية ومقوماتها من الذوبان، محتفظا بولائه للأمة الإسلامية، أما إذا كان أخذ الجنسية لا يترتب عليه مصلحة بل يفضي إلى مفسدة كأن يقع في موالاة الكفار، والإعجاب بهم، ومعاداة من يعاديهم، فإنه يكون عرما.

وأخذ بهذا عدد من الفقهاء المعاصرين، ومنهم: الشبخ محمد بن عشيمين كما في فتاوى الأقليات المسلمة، والشيخ عبد الله بن جبرين وغيرهما <sup>(١)</sup>.

# وأهم الأدلة التي استدلوا بها ما يلي:

قــول الله تعــالى: ﴿ إِلَّا مَنْ أَحَــَهِ وَقَلْبُهُ مُطْلَعِنَّ إِلَّا يَكِنِ وَلَذِكِن مَنْ شَحَّ وَالْكُفْرِ مَدْ لاَ فَمَلَيْهِمْ عَضَبُّ قِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَلَاثُ عَظِيدٌ ۞ ﴾ النحـل ١٠٦]، فإذا كان يجوز للمسلم أن يتلفظ بكلمة الكفر إذا كان مكرها، بشرط أن

(١) فتاوى الأقليات المسلمة ١١٢ . للفيد في تقريب أحكام المسافر ١٣٨ ، فقه الأقليات المسلمة ص
 ١٠٧ ، ١٠٨ ، صناعة الفتوى وفقه الأقليات ص ٢٨٥ ، فقه الأقليات المسلمة ص ١٩٨ .

\_

يكون قلبه مطمئنا بالإيمان فمن باب أولى أن يجوز له التجنس بالجنسية غير الإسلامية حفاظا على دينه أو نفسه أو ماله أو أهله.

أن من مقاصد الشريعة رعاية المصالح الراجعة، وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة تفويتها أشد، والتجنس وإن كان فيه بعض المفاسد، ولكن المصالح المحققة بواسطته أكثر، وأي مصلحة أجل وأعظم من مصلحة ومنفعة الدعوة إلى الله.

التجنس يكسب الإنسان قوة وصلابة في المجتمع، ويعطيه القدرة على المطالبة بحقوقه، ويسهل له قضاء أموره ومصالحه، ويضمن للإنسان التمتع بالحقوق والحريات الأساسية التي غالبا ما تنعدم في البلاد الإسلامية.

الإقامة في بملاد الكفر مع إقامة شعائر الدين والمحافظة على هويته الإسلامية، والأمن على الدين والنفس والعرض والمال جائزة، والتجنس لا يزيد على الإقامة (لا يمجر د الانتساب إلى الدولة.

# وأجاب أصحاب هذا القول عن أدلة المانعين بما يلي:

التجنس لا يستلزم موالاة أهل الكفر، فالمتجنس وإن كان منتميا شكلا وظاهرا للبلد غير المسلم، فقلبه وولاؤه للمسلمين، وهو يمتنع عن مخالفة أحكام الإسلام ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

الأحاديث الواردة في تحريم مساكنة الكفار والإقامة بينهم هي محمولة على حال ما إذا كان المسلم لا يتمكن من إظهار دينه أو يخشى الفتنة في دينه فلا تجوز له حينتذ الإقامة لعدم توافر شرطها. وأما خضوع المتجنس إلى قوانين كفرية مخالفة للشريعة، فإن المتجنس يلتزم في نفسه بعدم التحاكم إلى هذه القوانين إلا عند الضرورة، علما أن القوانين المخالفة للشريعة انتشرت للأسف حتى في الملاد الإسلامية.

وأما محذور المشاركة في جيش الدولة الكافرة، فأجابوا عنه: بأن الخدمة في جيش الدولة الكافرة ليست إجبارية، ولو فرض أن المسلم أكره على مقاتلة المسلمين، فله أن يحجم عن هذا ولو أدى إلى قتله.

# المراجع :

- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله
   القحطاني.
  - فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- الفيد في تقريب أحكام المسافر للشيخ عبد الله بن جبرين، جمع وإعداد: محمد العريفي.. دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.
- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.
- الهجرة إلى بلاد غير المسلمين حكمها، ضوابطها، وتطبيقاتها لعماد بن عامر.
- حكم التجنس بجنسية دولة غير إسلامية للشيخ: محمد السبيل. بحث منشور في مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد الرابع ١٤٠٩ هـ.

# استحلال أموال الكفار

#### العناوين المرادفة:

الاستيلاء على أموال الكفار. سرقة أموال الكفار.

استباحة أموال الكافر.

### صورة المسألة :

قيام بعض المسلمين في بلاد الأقليات بالتحايل أو التلاعب على الأفراد أو المؤسسات والشركات غير الإسلامية ونحوها للاستيلاء على الأموال، مثل عدم سداد المستحقات المالية عليهم، والتهرب من الضرائب ونحوها من أجل إضعاف تلك الدولة، والتعلل بأنهم كفار لا حرمة لأموالهم.

### حكم المسألة:

لا يجوز الاستيلاء على أموال الكفار، الذين لهم عهد أو أمان مع المسلمين بغير وجه حق، والعهد حاصل من خلال وثيقة المواطنة أو الإقامة التي سمحوا من خلالها للمسلم بالإقامة في بلادهم، إن كان مهاجرا أو زائرا، أو التي اتفق عليه أهل ذلك البلد مسلميهم وكافرهم بالنسبة للمسلمين من أهل البلاد الأصليين.

وهذا رأي اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية كما في فتاوي اللجنة الدائمة (١).

(١) فتاوي اللجنة الدائمة ٢٣/ ٤٤١ - ٤٤١ ، ٢٦/ ٣١١..

.

#### أهم الأدلة:

المسلم إذا دخل بلاد الكفار فإنه يدخلها بعهد وأمان وهي التأسيرة التي تعطى له لتمكنه من دخول بلادهم، فإذا أخذ أموالهم بغير حق، فإنه يكون بذلك ناقضا للعهد، وقد قال الله تعالى ﴿ وَلَوَّوْا إِلْمَهَدُ إِنَّ الْمُهَدُ كُاكَ مَمْتُكُ لا الله تعالى ﴿ وَلَوْا إِلْمَهُوا إِلَّهُ مُعْدُولًا وَالْمَهُودُ ﴾ المالندة ١١ وقال النبي ﷺ "أية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان " رواه البخاري (ح٣٣) ومسلم (ح ٥٩ ).

وقال الشافعي رحمه الله في الأم (``: "وإذا دخل رجل دار الحرب بأمان... وقدر على شيء من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شيئا قل أو كثر، لأنه إذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله، ولأنه لا يحل له في أمانهم إلا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل اللمة ".

ما جاء في الصحيح أن المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - كان قد صحب قوما في الجاهلية ، فقتلهم وأخذ أموالهم ، ثم جاء فأسلم فقال النبي ﷺ: "أما الإسلام أقبل ، وأما المال فلست منه في شيء " ورواية أبي داود " أما الإسلام فقد قبلنا ، وأما المال فإنه مال غدر لا حاجة لنا فيه " . رواه البخاري (ح ٢٧٣١) وأبو داود (ح ٢٧٦٥).

<sup>(</sup>١) الأم ٤/٤٨٢...

قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري ("): " ويستفاد منه: أنه لا يحل أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدرا؛ لأن الرفقة يصطحبون على الأمانة، والأمانة تؤدى إلى أهلها مسلما كان أو كافرا، وأن أموال الكفار إنما تحل بالمحاربة والمغالبة، ولعل النبي م ترك المال في يده لإمكان أن يسلم قومه فيرد إليهم أموالهم ".

# المراجع :

- إسعاف المغترين بفتاوى العلماء الربانين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
  - فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ. نشر : دار المعرفة − بيروت ١٤١٠ هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح: محب الدين الخطيب.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

(١) فتح الباري ٥/ ٣٤١.

# التحايل على الأنظمة

# العناوين المرادفة:

مخالفة الأنظمة.

عدم الالتزام بالأنظمة.

عدم التقيد بالنظام.

# صورة المسألة:

قيام بعض مسلمي الأقليات بالتحايل على الأنظمة العامة عند الحاجة إلى ذلك، مع عدم مخالفة هذه الأنظمة للشريعة الإسلامية، ومن أمثلة ذلك: أن يوقع عقد السكن باسمه لتسكين شخص آخر لا تنطبق عليه شروط إدارة السكن، ونحو ذلك.

#### حكم المسألة:

لا يجوز التحايل على هذه الأنظمة، ما دام أن المسلم قد دخل فيها ملتزما بها، ولا فرق في ذلك بين أن يكون العقد مع مسلم أو مع غيره.

وهو رأي اللجنة الدائمة للافتاء في المملكة العربية السعودية كما في فتاوى الأقليات فتاوى اللجنة الدائمة، وقول الشيخ محمد بن عثيمين كما في فتاوى الأقليات المسلمة، وأمين مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا كما في فتاوى الأقليات المسلمة".

(١) فتاوي اللجنة الدائمة ٢٣/ ٤٤٨ ، وفتاوي الأقليات المسلمة لابن عثيمين ١١٩ ، و فتاوي=

-

#### أهم الأدلة :

قال ﷺ: "آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان" رواه البخاري (ح ٣٣) ومسلم ( ح ٥٩).

العقود في الإسلام لها حرمتها، ولا فرق في ذلك بين أن يكون العقد مع مسلم أو مع غيره، قال الله تعالى ﴿ يَكَاتُهُمُ اللَّهِينَ مَامَنُوا أَوْفًا بِالمُعُووُ أَلِمَكَ لَكُم مسلم أو مع غيره، قال الله تعالى ﴿ يَكَاتُهُمُ اللَّهِينَ اللَّهُ اللَّهُمَدُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ ال

أن هذا التصرف والعمل فيه من جنس الكذب والخداع وكل ذلك من المحرمات.

# المراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.

=الأقليات المسلمة 22 ، 20.



# التمويل بالشاركة المتناقصة

# العناوين المرادفة:

الشراء للتأجير بغرض التمويل. المشاركة المتناقصة مع التأجير.

### صورة المسألة:

المشاركة المتناقصة لها صور متعددة ، والمراد بها هنا المشاركة المتناقصة مع التأجير ، "Lease TO-purchase" LTP أي الشراء للتأجير لتمويل الحصول على المساكن والسيارات والمعدات ، ونحوها. وهي تقوم على اجتماع (شركة الملك والإجارة والبيع) ، وتتم بشراء العين من قبل الممول والعميل مع وعد الممول ببيع حصته للعميل تدريجا على أجزاء بعقود بيع متنالية. ويؤجره الأجزاء غير المبيعة إلى أن تنتقل ملكية كامل العين للعميل.

# حكم المسألة ودليلها:

المشاركة المتناقصة جائزة شرعا بشرط أن يتم بيع حصة المعول في كل مرة بثمن يتفق عليه عند كل عملية بيع. ولا يجوز التعهد بشراء الحصة بمثل ثمنها عند إنشاء الشركة (أي بالقيمة الاسمية).، وبهذا جاء بيان مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا في دورته الرابعة، وقد حذر البيان من وقوع بعض الشركات الإسلامية في أمريكا في بعض المخالفات في تطبيق هذه المعاملة، فجاء في البيان ما نصه: " وبعض الشركات المالية الإسلامية العاملة في أمريكا تعلن أنها تطبق المشاركة المتناقصة مع التأجير حسب هذه الصورة الموضحة. ولكن بدراسة عقود بعض هذه الشركات تبين أن حقيقة العقد قرض ربوي بفائدة وليست مشاركة ولذا فإن عقودها لا تجوز. إضافة إلى المخالفات الشرعية التالية:

- الاتفاق على بيع الممول حصته للعميل بمثل الثمن الذي اشتراها به عند المشاركة (بالقيمة الاسمية).
- حمل العميل وحده بالتكاليف اللازمة للعين طوال مدة المشاركة مثل التأمين والضرائب والصيانة.
- ٣- اختصاص العميل وحده بالمكاسب وتحمله في بعض الشركات بالخسائر وذلك إذا تم بيع العين قبل انتهاء مدة المشاركة.
- ٤- تسجيل العين المشتركة باسم العميل وحده دون ذكر اسم الممول بصفته شريكا، والتنصيص على أن العائد الذي يحصل عليه الشريك الممول هو فائدة على رأس المال.
  - ٥- اشتراط التأجير والبيع في عقد المشاركة.
- و على المسلمين المقيمين في الغرب أن يبذلوا جهودهم لإيجاد البدائل الإسلامية في مجال الاستثمار والتمويل ومن ذلك التعاون فيما بينهم لإقامة مصرف إسلامي يكون له فروع في العديد من العواصم والمدن الأمريكة والغربة".

#### المراجع :

موقع مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

# العمل في المجال الإعلامي

# العناوين المرادفة:

المهنة الإعلامية.

الوظائف الإعلامية.

العمل في القنوات الفضائية.

العمل في المجلات والتلفاز والإذاعة.

### صورة السألة:

عمل المسلم القيم في غير بلاد الإسلام في وسائل الإعلام كالقنوات الفضائية والإذاعة والمجلات ونحوها، كأن يكون صحفيا أو مذيعا أو مقدما لبرامج تلفازية، ونحو ذلك مع اشتمال كثير من هذه الوسائل على محظورات شرعية.

# حكم المسألة:

يجوز العمل في الإعلام إذا تم وفق الضوابط الشرعية، وتعتري هذا العمل الأحكام الخمسة: الوجوب، والندب والإباحة والكراهية والتحريم، وذلك بحسب المعلومة المقدمة، والوسيلة المستخدمة، والآثار المترتبة عليها، ومآلات الأفعال عمل الممارسة. وهذا هو رأي مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا(``، وقد وضع المجمع ثمانية ضوابط للعمل في هذا المجال وهي كالتالي:

"أولاً: التثبت من المعلومة المقدمة قبل نشرها وتجنب الشائعة.

ثانيا: الالتزام بالصدق والموضوعية في نقل المعلومات.

ثالثا: احترام السلوكيات والأخلاقيات الإسلامية في عرض المعلومات.

رابعا: احترام الخصوصيات، بحيث لا ينشر منها شئ إلا إذا أذن صاحبها، أو ترتب على نشرها مصلحة عامة راجحة.

خامسا: لا يجوز نشر أي معلومة – حتى لـو كانت صحيحة أو أذن أصحابها – إذا ترتب عليها مفسدة في نظر الشرع.

سادسا: نشر المعلومات بالوسائل المشروعة، وتجنب الوسائل المحظورة شرعا.

سابعا: الامتناع عن العمل في المؤسسات المروفة بعدائها للإسلام إذا تضمن عمله مظاهرة لها على بغيها وعدوانها.

ثامنا: الامتناع عن العمل في المؤسسات القائمة على ما هو محظور شرعا كالمجلات أو القنوات المتخصصة في إشاعة الفحش والرذيلة.

تاسمها: التزام المرأة بالأحكام الإسلامية كالحجاب، وعدم الخلوة، وعدم السفر من غير محرم أو رفقة مأمونة، وأن يكون عملها في مجال يتفق مع فطرتها وطبيعة تكوينها، وغير ذلك من الأحكام والآداب الشرعية".

(١) انظر القرار رقم (١/٥).

## دليل هذا الحكم:

أن الأصل في الإعلام وباعتبار مفهومه المجرد الإباحة، والإعلام بعد وسيلة أساسية لنقل المعارف والأفكار والسلوكيات، ويسهم في صياغة فكر المجتمع وتكوين ثقافته وحماية أخلاقه، كما يسهم في توجيه الرأي العام واتخاذ القرارات في جميع مناحي الحياة، وهو أحد وسائل الدعوة الإسلامية التي يجب على المسلمين وبخاصة الدعاة القيام بها في كل زمان ومكان، وتعزيه الأحكام الخمسة بحسب المعلومة المقدمة، والوسيلة المستخدمة، والآثار المترتة عليها، ومآلات الأفعال على المارسة.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- فقه الأقليات للشيخ خالد عبد القادر.

#### 1..

# العمل في مجال تقنية المعلومات

# العناوين المرادفة :

مهنة تقنية المعلومات.

العمل في قواعد البيانات.

العمل على ما أصله مشروع ربما يستعمل في غيره.

## صورة المسألة:

مزاولة المسلم في بلاد الأقليات المسلمة الأعمال المتعلقة بتقنية المعلومات وقواعد البيانات، علما أن تقديم الخدمة قد يستخدم في أعمال محرمة.

## حكم المسألة:

لا حرج في العمل إذا كان أصله مباحا، ويباح تقديم هذه الخدمة عند الحاجة وإن كانت تستخدم في أعمال مباحة وأخرى محرمة إذا كان العمل للجميع وليس مختصا بمحل محرم، ولا يؤدي إلى إضرار بالغير.

وهذا ما أخذ به المجلس الأوروبي للإفتاء، ومجمع فقهاء الشريعة في أمريكا<sup>(١)</sup>.

(١) انظر قرار المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ١٨/٤ ، وقرار مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا رقم (١/٥)

## أهم الأدلة :

يجوز تقديم هذه الخدمة وإن كانت تستخدم في أعمال مباحة وأخرى محرمة ؛ لأن الإجارة لم تقع على خدمة بعينها.

أن العبرة هي بكون أصل العمل مشروعا، ولا سيما إذا كان العمل للجميع وليس مختصا بمحل محوم، ولذا فلا اعتبار بالاحتمال البعيد، ولا أثر له على إياحة العمل.

### المراجع :

• موقع المجلس الأوروبي للإفتاء.

http://www.e-cfr.org/ar/index.php?ArticleID=0 19

• قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.

#### 1+1

## بطاقات الائتمان

### العناوين الرادفة:

تسويق بطاقات الائتمان والتعامل بها.

العمل في المؤسسات المصدرة لبطاقات الائتمان.

## صورة المسألة :

توجد خارج ديار الإسلام شركات مختصة بإصدار بطاقات التمانية تحل محل العملة النقدية، وتغني عن حمل النقود أو الاحتضاظ بها، وياتي التساؤل عن حكم التعامل بهذه البطاقات، وتسويقها، والعمل في الشركات المصدرة لها؟.

## حكم المسألة:

أكد مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(١) على أهمية بطاقات الائتمان لأنها تحل محل العملة النقدية وتغني عن حمل النقود أو الاحتفاظ بها فصارت بذلك من الحاجات التي لا يكاد يستغنى عنها في واقعنا المعاصر، وفصل القرار القول في أنواع هذه البطاقات ما يجل منها وما يحرم مع الدليل، على النحو التالي:

<sup>(</sup>١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا رقم (٥/٣).

## و بطاقات الائتمان نوعان:

الأول: بطاقات الائتمان المغطاة برصيد نقدي لحاملها، ويستحق مصدرها أجرة معلومة مقابل إصدارها، وهي أداة وفاء جائزة شرعا، لأن العوض الذي يترتب على التعامل بها يسدد من أرصدة حامليها، لذا يجوز التعامل بهذه البطاقات كما يجوز استصناعها والعمل في الشركات التي تصدرها أو تقوم على تسويقها.

الثانى: بطاقات الائتمان غير المغطاة برصيد نقدي لحاملها.

# وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: بطاقة ائتمان تصدر مقابل أجرة معلومة، وهي وسيلة شراء في الذمة (بالدين) مع تحديد طريقة معينة للسداد دون ترتيب فائدة على التأخر في السداد، وهذه البطاقات تصدرها المؤسسات المصرفية الإسلامية، ولا وجود لمؤسساتها فيما نعلم خارج ديار الإسلام، وهي جائزة شرعا، فيجوز التعامل بها، كما يجوز استصناعها واستصدارها والعمل في الشركات التي تصدرها أو تسوقها.

النوع الثاني: بطاقات الانتمان الربوية، وهي وسيلة شراء في الذمة (بالدين) مع ترتيب فائدة على الدين، وهي محرمة شرعا. فلا يجوز استصناعها ولا استصدارها، ولا العمل في الشركات التي تصدرها أو تسوقها.

النوع الثالث: بطاقات تعطي حاملها مهلة محددة من غير فائدة ربوية ، فإن تأخر عن السداد بعد مضي هذه المهلة ترتب عليه هذه الفائدة ، وهي غير جائزة لما تتضمنه من شرط فاسد ، فلا يجوز استصناعها ولا استصدارها ، ولا العمل في الشركات التي تصدرها أو تسوقها . ويرخص لأصحاب الحاجات في التعامل بالقسم الثالث عند مسيس الحاجة وعموم البلوى وانعدام البديل ، مع وجوب العزم على السداد قبل مضي الأجل وترتب الفائدة عليه ، وغلبة الظن على تحقق القدرة على ذلك .

أما العمل في مجال استصناع أو استصدار أو تسويق هذه البطاقات التي لا تستوفي شروط المشروعية فإنه يبقى على أصله من المنع، لأن الترخص في الانتضاع بالشيء لمضرورة أو لخاجة ماسة لا ينسحب على العمل في استصناعه أو تسويقه، إلا عند الضرورات".

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- قرارات المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء

#### 1.7

# العمل في شركات التأمين التجاري

## العناوين المرادفة:

تسويق عقود التأمين التجاري.

## صورة المسألة :

عمل المسلم في شركات التأمين التجاري في بلاد الأقليات المسلمة، وتسويق عقودها أو الإعانة عليها.

## حكم المسألة:

الأصل في عقود التأمين التجاري الذي تقوم به شركات التأمين التجارية بهدف الربح أنها من العقود الفاسدة، ولا يباح منها إلا ما تلزم به القوانين أو تلجئ إليه الحاجات العامة التي تنزل منزلة الضرورات، وأن العمل في عبال تسويق هذه العقود أو الإعانة عليها لا يحل إلا عند الضرورات أو الحاجات العامة التي تنزل منزلة الضرورات، وعلى من ألجأته حاجته إلى العمل في هذه المجالات أن يستصحب نية التحول عن هذا العمل عند أول القدرة على ذلك.

وأما التأمين الاجتماعي الذي لا يقصد به الربح، وكذلك التأمين التعاوني الذي يقوم على التبرع وبذل المنافع، فهو من العقود الجائزة، فيجوز الاتفاع به والعمل في مؤسساته إذا التزمت الضوابط الشرعية في استثمار أموال التأمين. وهـ أدا رأي مجمع فقهاء الـشريعة بأمريكا، وكـ ذلك هـ و رأي المجلس الأوروبي للإفتاء (١)، وقد حدد ما يستثنى من التحريم في أربع حالات وهي كما يلي:

" العالمة الأولى: حالة المضرورة والحاجة الملحة السي تسزل منزلة الضرورة، وذلك بأن لا يجد المسلم عملاً آخر مناسباً إلا في هذا النوع من الشركات، أو علم الحكم وهو يعمل فيها ولا يجد عملاً آخر مناسباً غيره.

الحالة الثانية: أن يكون الشخص متخصصاً في التأمين، ولا يجد العمل في مجال تخصصه إلا في هذه الشركات.

الحالة الثالثة: العمل في الأمور الإدارية والخِدمية في غير مجال التسويق والعقود.

## ويشترط لإباحة هذه الحالات الثلاث ما يلي:

١ – أن يكون قد بذل وسعه للحصول على عمل مشروع فلم يجده.

٢ – أن يقصد بعمله فيها كسب الخبرة.

 ٣ – أن يستصحب نية ترك العمل فيها عند حصوله على البديل الشروع.

**العالة الرابعة:** أن يدخل للعمل فيها وهو قادر بنفسه أو مع آخرين لتحويلها إلى شركة تعاونية مشروعة".

(١) انظر قرار مجمع فقها، الشريعة في أمريكا وقم (٥/٤)، وقرار المجلس الأوروبي للإفتاء وقم (١٨/٢).

### دليل هذا الحكم:

أن عقود التأمين التجاري من العقود الفاسدة، بسبب ما شابها من الغرر والجهالة والمقامرة، وغير ذلك من أسباب الفساد، ولا يباح منها إلا ما تلجئ إليه الضرورة أو الحاجة العامة التي تنزل منزلة الضرورة، وهذا بخلاف التأمين التعاوني: لأنه قائم على الإرفاق والتكافل والمواساة.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.

#### 1.4

## العمل في الدوائر والوزارات الحكومية

## العناوين المرادفة:

العمل في وظائف الدول غير المسلمة.

الوظائف الحكومية.

## صورة المسألة:

عمل المسلم في بلاد الأقليات المسلمة في دوائر الحكومة الكافرة ووزاراتها خاصة في الجمالات الهامة كالصناعات الذرية أو الدراسات الاستراتيجية ونحوها.

### حكم المسألة:

يجوز للمسلم العمل المباح شرعا في دوائر ومؤسسات حكومات غير إسلامية إذا كان عمله يتحقق به تحصيل مصلحة، ولا يؤدي إلى إلحاق ضور بالمسلمين.

وهو ما أخذ به مجمع الفقه الدولي(١).

## أهم الأدلة على هذا الحكم:

أن الأصل هو جواز العمل ما دام مباحا، ولا يؤدي إلى محرم.

(١) انظر قرار مجمع الفقه الدولي رقم ٢٣ (٣/١١).

أن الحاجة قد تدعو إلى العمل في هذه الجهات، والحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة.

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

#### 1.2

## العمل في أجهزة الضرائب

### العناوين المرادفة:

العمل في الجمارك، العمل في مصلحة الضرائب.

## صورة المسألة :

يوجد خارج ديار الإسلام نظام لأخذ الضرائب من المؤسسات والأفراد، وله أجهزة مرتبطة بالدولة لإدارة هذا العمل، وتنظيمه، فما حكم العمل في هذه الأجهزة؟.

### حكم السألة:

يرى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا (١) أنه يرخص في العمل في أجهزة الضرائب، مع استصحاب نية الرفق، والسعي في إشاعة العدل وتخفيف المظالم في هذه المرافق، ويستحب التحول عن هذا العمل عند وجود البديل المناسب.

# دليل هذا الحكم:

هو عموم البلوي بذلك، مما يترتب عليه الرخصة بالجواز.

### الراجع:

• قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.

• قرارات المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.

(١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (٥/٥).

#### 1+0

## العمل في مجال المحاسبة

#### العناوين المرادفة:

- العمل في الشركات والمؤسسات المحاسبية.
  - العمل في تدقيق الحسابات.

### صورة المسألة:

مزاولة العمل في مجال المحاسبة خارج ديار الإسلام سواء كان ذلك في المؤسسات والشركات المحاسبية أو كان في المحال والمتاجر المتنوعة ونحوها.

## حكم المسألة:

العمل في مجال المحاسبة مشروع إلا إذا كان العمل في مجالات تباشر الأعمال المحرمة كالاتجار في الخمر أو الخنزير، فإنه لا يجوز إلا إذا وجدت ضرورة سائغة شرعا، على أن تقدر هذه الضرورة بقدرها ويسعى في إزالتها، وتستصحب نية التحول عن هذا العمل عند أول القدرة على ذلك.

أما إذا اختلط الحلال بالحرام في الأعمال التي يتولى المحاسب تدقيقها فإن غلب الحلال ساغ الترخص في ذلك للحاجة, ويتخلص من أجره بنسبة ما قام به من عمل محرم، مع بقاء الشبهة التي تستدعي من العامل البحث عن عمل آخر لا شبهة فيه، وأما إن غلب الحرام استصحب أصل المتع تجنبا للمشاركة في المحرمات أو الإعانة عليها مع اعتبار الضرورات، على أن تقدر بقدرها ويسعى في إزالتها. ولا بأس بعمل المحاسب (كأجير مشترك) وهو

الذي يقتصر دوره على تدقيق القرارات المالية ولا يشارك في مباشرتها؛ ولا يستثنى من ذلك إلا المؤسسات الـتي يـدور نـشاطها الأساســي في فلــك الحرمات".

وهذا رأي مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(١١).

## أهم الأدلة:

أن المحاسب يقوم بعمل فني، بني على أدوات عمل مشروعة، والأصل في الأشياء الإباحة، ولا حظر إلا لدليل شرعي.

إذا كان العمل في مجالات تباشر الأعمال المحرمة فإنه لا يجوز ؛ لما فيه من الإعانة على الإثم والعدوان، وإنما يجوز عند الضرورة إذا تحققت شروطها، على أن تقدر بقدرها.

يجوز العمل في المحاسبة إذا اختلط الحلال بالحرام وكان الغالب الحلال؟ للحاجة، مع التخلص من نسبة ما قام به من عمل محرم، ويحرم العمل إذا كان الغالب الحرام؟ تجنبا للمشاركة في المحرمات أو الإعانة عليها.

يجوز عمل المحاسب كأجير مشترك؛ لأن دوره يقتصر على تدقيق القرارات المالية ولا يشارك في مباشرتها فهو مجرد ناقل لصورة واقعية.

## المراجع :

قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.

فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

(١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (٥/٦).

#### 1.7

## العمل في المصارف الربوية

#### العناوين الرادفة:

- العمل في البنوك الربوية.
  - الوظائف المباشرة للربا.

### صورة المسألة:

عمل المسلم في بلاد الأقليات المسلمة في المصارف والبنوك الربوية كأن يكون كاتما أو صرافا أو محاسما أو إداريا ونحو ذلك.

#### حكم السألة:

الأصل في العمل في المصارف الربوية أنه محرم.

وهو رأي اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية كما في فتاوى اللجنة الدائمة، وهو قول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله كما في مجموع فتاوى ابن باز ('').

ويرى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا (٢٠ استثناء المجالات التي لا تتعلق بمباشرة الرباكتابة أو إشهادا أو الإعانة على شيء من ذلك، عند الحاجة إلى

(۱) انظر فتاوی اللجنة الدائمة ۲۵، ۶۱، ۵۷، ۶۱، ومجموع فتاوی این باز ۲۳۹/۱۹، ۲۸۳-۲۸۹.
 ۲۸۹.

-

<sup>(</sup>٢) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (٥/٧).

ذلك لعدم وجود العمل المباح وهذا نص القرار: " وقد رخصت المجامع الفقهية لمن لم يجد عملا مباحا. أن يعمل في الأماكن التي يختلط فيها الحلال والحرام. بشرط ألا يباشر بنفسه فعل المحرم. وأن يبذل جهده في البحث عن عمل آخر خال من الشبهات. والمجمع لا يرى ما يمنع من تطبيق هذا الحكم على العمل في المصارف الربوية، فيرخص في العمل في المجالات التي لا تعلق بمباشرة الرباكابة أو إشهادا أو إعانة مباشرة أو مقصودة على شيء من ذلك ".

## أهم الأدلة:

أن النبي - ﷺ - لله تكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه. وقال: "وهم فيه سواء" رواه مسلم، ومن يعمل في هذه المصارف سيقع في مشمول النهي. ولما في ذلك من التعاون على الإثم والعدوان، وقد قال الله سبحانه: ﴿ وَتَعَارَبُوا عَلَى أَلْهُ وَالْتَقَوَيُّ وَكَ نَمَاوُوا عَلَى الْإِنْمُ وَالْقَدَوَتُ ﴾ المائدة ٢.

يستثني مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا حالة عدم وجود العمل؛ للضرورة والحاجة الداعية إلى ذلك، مع تقدير الضرورة بقدرها، بشرط عدم مباشرة

الراجع :

• قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.

فعل المحرم، سواء كان كتابة أو إشهادا ونحو لك.

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
  - مجموع فتاوي ابن باز أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر.

#### ۱.٧

## العمل في مجال السمسرة العقارية

#### العناوين المرادفة:

- العمل في الوساطة العقارية.
- العمل في التسويق العقاري.

#### صورة السألة:

مزاولة المسلم خارج ديار الإسلام أعمال السمسرة العقارية عند اختلاط الحلال بالحرام كأن يكون وسيطا أوسمسارا في شركات السمسرة العقارية.

## حكم المسألة:

الأصل في أعمال السمسرة الحل ما دامت الأنشطة التي يتوسط في إبرام عقودها أنشطة مشروعة، ولا يجوز السمسرة مع التيقن أو غلبة الظن أن سيستعمل في محرم، وهذا ما جاء في قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(١) وأضافوا على هذا:

" إذا عهد إلى موظف في هذه الشركات التوسط لإبرام صفقة تيقن أو غلب على ظنه استعمالها في محرم ولم يجد مندوحة من التوسط في إبرامها وكان الغالب على أعمال هذه الشركة هو الحل فإنه يرخص له في ذلك عند

(١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (١٠).

الحاجة لندرة تلك المعاملة في أنشطة شركته مع الحرص على توقي المحظور أو تقلمله قدر الطاقة.

- يجوز لكل من شركات السمسرة والأفراد كتابة عقد البيع وإنّ كان المشتري حصَّل الثمن عن طريق التمويل الربوي، ولا ضير عليه من كتابة طريقة حصول المشتري على الثمن، ولكن لا يجوز له أن يشارك في تسهيل عمليات التمويل الربوي سواء بالدلالة على شركاتها أو تجهيز نماذجها وغوه".

## أهم الأدلة:

أن الأصل في أعمال السمسرة الحل ما دامت الأنشطة مشروعة، وإنما تكون محرمة إذا كانت تودي إلى محرم ؛ لما فيه من الإعانة على الإشم والعدوان.

يرخص في السمسرة وإن كانت تؤدي إلى محرم إذا كان الغالب على أعمال الشركة هو الحل؛ للحاجة إلى ذلك إذا لم يجد مندوحة من التوسط في إبرامها، ومن دواعي الترخيص في ذلك: ندرة تلك المعاملة في أنشطة الشركة مع الحرص على توقى المخظور أو تقليله قدر الإمكان.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- قرارات المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.

#### 1+4

# العمل في المجال الهندسي

### العناوين الرادفة:

العمل في مجال التصميم والإنشاء.

العمل في مؤسسات الهندسة المعمارية.

## صورة المسألة :

عمل المسلم خارج ديار الإسلام في الشركات والمؤسسات التي تقوم بعمل التصميم والإنشاء للمباني ونحوها، وقد يتخلل عملها تصميم أو بناء أبنية تمارس فيها المعاصي كالحانات وصالات القمار ومحلات بيع الخمور والمعابد الشركية ونحوها.

## حكم المسألة :

لا يجوز للمسلم أن يقوم بتصميم أو بناء معابد الكفار أو الإسهام في ذلك ماليا أو فعليا وهذا نص قوار مجمع الفقه الدولي (١).

وأخذ بهذا أيضاً مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا مع زيادة تفصيل (") ونصه: "لا يجوز لأصحاب شركات التصميم والإنشاء من المسلمين أن يصمموا

أو يبنوا أبنية تُمَارسُ فيها المعاصي مثل الحانات وصالات القمار ومحلات بيع

<sup>(</sup>١) انظر قرار مجمع الفقه الدولي رقم ٣٣(١١/٣).

<sup>(</sup>٢) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (٥/٩).

الخمور والمعابد التي تمارس فيها عبادات شركية، كما لا يجوز لهم تقبل مشروعات تتضمن شيئا من ذلك، إلا إذا كان لهم شريك من غير المسلمين تولى هذه الأعمال ملكا وإدارة، واستقل بناتجها غرما وغنما، ويغتفر من ذلك ما كان يسيرا نادرا ولم يتيسر فيه الحصول على من يتولاه من غير المسلمة...

- أما إذا كان المبنى مُهيئاً في الأصل للاستعمال المُباح وشابه يسير من
   المحرمات التابعة فإنه يغتفر ذلك؛ لعموم البلوى، ومسيس الحاجة،
   مع ضيق سبل الحلال الخالص في هذه المهنة في تلك البلاد.
- لا حرج في العمل في شركات تصميم الأبنية أو إنشائها وإن اختلط
  الحلال والحرام في أعمالها على أن يجتنب العامل مباشرة الأنشطة
  المحرمة كتصميم وإنشاء البارات أو الكازينوهات أو المعابد الشركية
  وغوه.
- إذا عهد إلى العامل في هذه الشركات تصميم أو إنشاء مبنى يُستَعمل في أنشطة محرمة ولم يستطع تجنب ذلك ولم يجد عملا بديلا ساغ له الترخص في ذلك للحاجة إذا كان لمثل هذا العمل طابع الندرة والاستثناء، أما إذا كثرت مثل هذه الأعمال الحرمة ولم يجد سبيلا إلى تحاشيها تعين عليه البحث عن عمل بديل يكون أنقى لدخله وأرضى لربه، وعليه أن يتخلص في هذه المرحلة الانتقالية من دخله من هذه الأعمال الحرمة.".

## أهم الأدلة :

القيام بهذا العمل فيه إعانة على الإثم والعدوان الذي نهى الله عنه بقوله : ﴿ وَتَمَاوَوُا عَلَى اللهِ عنه بقوله : ﴿ وَتَمَاوَوُا عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَ

استثنيت المحرمات اليسبيرة النادرة في قرار مجمع فقها، الشريعة بأمريكا ؛ لعموم البلوى ومسيس الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة بعد التحقق من انطباقها، وتقدر بقدرها.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- قرارات مجمع الفقه الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

#### 1.4

## العمل في قيادة سيارات الأجرة

### العناوين المرادفة:

العمل في مجال نقل الركاب.

العمل سائقا في وسائل النقل.

## صورة المسألة:

عمل المسلم خارج ديار الإسلام في مجال قيادة سيارات الأجرة عندما يكون في معية الراكب أو على بدنه شيء من المحرمات.

## حكم المسألة:

يجوز العمل في مجال قيادة سيارات الأجرة عندما يكون في محمول الراكب أو على بدنه شيء من المحرمات، ما لم يعلن الراكب عن قصد محرم، فإذا كان العقد ابتداء على نقل شيء من المحرمات فإنه لا يشرع. وهو رأي مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(1)، كما تبه قرار المجمع العاملين في هذا المجال على جملة من الآداب والوصايا المهمة.

## دليل هذا الحكم:

أن هذه العقود إنما ترد في الأصل على توصيل الركاب وهو في ذاته عمل مشروع ما لم يعلن الراكب عن قصد محرم، كما أنه يغتفر ما يكون في محمول

<sup>(</sup>١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (١٢)٥).

الراكب أو على بدنه من المحرمات في مثل هذه البلاد؛ لأن العقد لم يرد ابتداء عليها، أما إذا كان العقد ابتداء على نقل شيء من المحرمات فإنه لا يشرع.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- قرارات المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.

11.

# أخذ وكالة محلات بيع الأطعمة التي تتضمن بعض المحرمات العناوين الدادفة:

## • الوكالة في فتح محلات تبيع بعض الأطعمة المحرمة.

• الو كاله في فتح خارك نبيع بعض الأطعمة احرامه.

 الحصول على امتياز فتح محلات لبيع الأطعمة التي تتضمن بعض المحرمات.

## صورة المسألة :

حكم طلب المسلم خارج ديار الإسلام ابتداء الحصول على توكيلات لفتح محلات بيع الأطعمة التي تتضمن مبيعاتها أطعمة أو أشربة محرمة، وكذلك حكم استدامة العمل لمن دخل فيه وارتبط بعقد مع الشركات.

## حكم المسألة:

يرى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا المنعقد بالمنامة في المؤتمر الخامس ١٤٢٨ هـ في قراره الثالث عشر: أنه لا يجوز للمسلم ابتداء طلب فتح توكيل لمحلات بيع الأطعمة التي تتضمن مبيعاتها أطعمة أو أشرية محرمة إلا إذا اقتصر طلبه على التوكيل فيما يحل منها، وإذا منع نظام الشركة منح توكيلها لبعض منتجاتها دون البعض الآخر، وأمكن تولية هذه المنتجات المحرمة هذه المنتجات فلا يظهر ما يمنع من ذلك على أن يستقل مسلم لا يتدين بحرمة هذه المنتجات فلا يظهر ما يمنع من ذلك على أن يستقل غير المسلم بهذه المنتجات ملكا وإدارة، وأن يستقل بناتجها غرما وغنما، وأن يحدث فصل حسى بين كلا النوعين بما يمنع الالتباس والفتنة.

وأما من دخل في عقد وكالة وارتبط مع الشركات في هذه التوكيلات التي يكون الغالب على مبيعاتها الحل فلا يظهر ما يمنع من استدامة عقد اله كالة بالضوابط الآتية:

أن لا يدخل في نشاط هذه الوكالة بيع الخمر و لو كان يسيرا.

أن يبذل وسعه مع الشركة المالكة للترخيص في إعفائه عن بيع المحرمات.

التقليل من بيع هذه المحرمات و الترويج لها بقدر الاستطاعة.

أن يولي غير المسلمين على مباشرة إعدادها و بيعها.

أن يتخلص من الكسب المحرم الناتج من بيعها في أوجه البر.

## دليل هذا الحكم:

كما أنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء في حال دخول المسلم في المعاملة وارتباطه بالعقد مع الشركات، إذا التزم بالضوابط المعتبرة في ذلك.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

#### 111

# تأجير مكان لأجهزة الصرف الألى ( ATM )

## العناوين الرادفة:

تأجير مكان لبعض وحدات البنوك.

تأجير البنوك مكانا لتركيب ماكينات السحب الآلي.

## صورة المسألة:

قيام المسلم في بلاد الأقلبات بتأجير أرضه أو محله لاقامة أجهزة صرف آلي التابعة للبنوك والمصارف المختلفة ؛ لكي يحصل الناس منها على ما يحتاجه نه من نقد عن طريق استعمال البطاقات الخاصة بهذه الأجهزة.

### حكم السألة:

يجوز تأجير مكان لأجهزة الصرف الآلي (ATM) من أجل الحصول على المال بطريق هذه الماكينات.

وهذا رأى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا المنعقد بالمنامة في المؤتمر الخامس ١٤٢٨ هـ، وفتوى المجلس الأوروبي للإفتاء (١).

## دليل هذا الحكم:

أن الغالب في استعمال هذه الأجهزة الحصول على نقد عن طريق السحب الفوري من الحساب، فهي وسيلة لتوفير مبلغ من المال، وهو إما

(١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (٥/١٣)، وفنوى المجلس الأوروبي للإفناء رقم٥/ ١٨.

من رصيده الذي يسحبه في البنك أو من قبيل القرض، أما دفع زيادة ربوية على هذا القرض فهو من فعل المقترض، أما حصول صاحب المحل على شيء من الفائدة من أجل توفير هذه الماكينة، فإنما هو أجرة على الخدمة التي يقدمها للناس.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
  - فتاوى المجلس الأوروبي للإفتاء.

#### 111

# تحصيل ثمن المبيع عن طريق البطاقات الائتمانية

## العناوين المرادفة:

- البيع والشراء بالبطاقات الائتمانية.
  - التعامل بالبطاقات الائتمانية.

### صورة المسألة:

قيام المسلم بتحصيل أثمان مبيعاته على عملاته عن طريق البطاقات الائتمانية التي تصدرها البنوك، ويتم التعامل بهذه البطاقات عوضا عن حمل النقود.

#### حكم المسألة:

يجوز للبائع تحصيل أثمان مبيعاته على عملائه عن طريق البطاقات الائتمانية.

وهو رأي مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا(١).

## دليل هذا الحكم:

أن تحصيل الثمن تم بطريقة مباحة فلا وجه لمنع هذه المعاملة، لأن الأصل في المعاملات الحل.

## المراجع:

قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.

• توجد رسالة في البطاقات الائتمانية في النسخة.

(١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (١٣)٥).

#### 117

# العمل في محلات المجوهرات

#### العناوين الرادفة:

- العمل في محلات بيع الذهب والفضة.
- المتاجرة والاستثمار في محلات بيع المجوهرات.

## صورة السألة:

مزاولة المسلم في بلاد الأقليات المسلمة العمل في محلات بيع المجوهرات التي تبيع الذهب والقضة ، مع احتمال حصول البيع الآجل ، واشتمال بعض المجوهرات على تماثيل وشعارات محرمة.

## حكم المسألة:

يجوز للمسلم العمل أو الاستثمار في هذه المحلات بشرط التقابض فيما يجب له التقابض، وأن لا تشتمل المجوهرات على تماثيل أو شعارات لملل أو عقائد مخالفة للإسلام.

ونص على هذا مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا المنعقد بالمنامة في المؤتمر الخامس ١٤٢٨هـ (١)

(١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (٥/١٣).

### دليل هذا الحكم:

أن أصل العمل في هذا المجال مباح إذا التزمت الشروط والضوابط التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر

#### 115

# بيع بعض المحرمات في محلات التموين التابعة لمحطات الوقود العناوين المرادفة:

- جذب الزبائن عن طريق بيع بعض المحرمات على غير المسلمين.
  - الاستثمار في مشاريع يتخللها بيع بعض المحرمات.

### صورة المسألة:

عمل المسلم خارج ديار الإسلام في المحلات التي تتبع محطات الوقود كالبقالات ونحوها، وقد يباع في هذه المحلات بعض المحرمات كالسجائر وتذاكر القمار ونحوها.

## حكم المسألة:

لا يجوز للمسلم الذي يستثمر أو يعمل في المحلات التابعة لمحطات الوقود أو غيرها أن يتولى بيع تذاكر القمار أو نحوها من المحرمات التي تباع في مثل هذه الأماكن.

وهو رأي مجمع فقها، الشريعة بأمريكا المنعقد بالمنامة في المؤتمر الخامس ١٤٢٨هـ في قراره الثالث عشر، وقول الشيخ مصطفى الزرقاء كما في فتاوى مصطفى الزرقاء ('').

(١) انظر قرار مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (١٣/٥)، و فتاوى مصطفى الزرقاء ص ٦٦٥

# دليل هذا الحكم:

أن المحرم لا يجوز بيعه؛ لأن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه، ثم إن في هذا إعانة على المصية، وقد نهى الله عن هذا بقوله: ﴿ وَتَمَارَثُوا عَلَى ٱلْمِرِ وَالنَّقُونَى اللَّهِ وَالنَّقُونَى اللهِ وَكَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَكَاللَّهُ وَكَاللَّهُ وَكَاللَّهُ وَكَاللَّهُ وَكَاللَّهُ وَلَا اللهِ عَلَى اللهِ وَاللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَا اللهِ عَلَى اللهِ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلِيهِ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلِيهِ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَمُ اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ اللهُونِ اللهُ الل

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- فتاوى مصطفى الزرقاء اعتنى بها: مجد أحمد مكي. دار القلم دمشق، الطعة الثانية ١٤٢٧هـ
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

#### 110

# تأجير محلات التموين لن يبيع فيها بعض المحرمات

### العناوين المرادفة:

- تأجير البقالات لمن يبيع بعض المحرمات.
- تأجير المحلات التجارية لمن يبيع بعض المحظورات.

#### صورة المسألة:

قيام المسلم خارج ديار الإسلام بتأجير محلات تجارية إلى من يتولى البيع فيها، وقد تشتمل المبيعات على بعض المحظورات، كأن يقوم من يملك محطة وقود بتأجير المحلات التي تتبع المحطة كالبقالة ونحوها، وقد يقوم المستأجر ببيع بعض المحرمات كالسجائر وتذاكر القمار ونحوها.

## حكم المسألة:

يرى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا المنعقد بالمنامة في المؤتمر الخامس ١٤٣٨ هـ في قراره الثالث عشر: أنه لا يظهر ما يمنع شرعا من تأجير هذه المحلات لمن يكوذ الغالب في مبيعاته الحل ولكن قد يبيع بعض المحظورات.

### دليل هذا الحكم:

أن العقد وقع على منفعة مباحة، والإثم يلحق المستأجر وحده. .

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- فقه الأقليات للشيخ خالد عبد القادر.

#### 117

## التأمن

## العناوين المرادفة:

عقود التأمين.

التأمين التجاري.

التأمين التعاوني.

التأمين الصحي.

## صورة المسألة :

دخول المسلم المقيم خارج ديـار الإســـلام في عقــود التــأمين كالتــأمين التجاري، والتأمين الصحي، والتأمين التعاوني، ونحوها.

## حكم المسألة:

ينبغي التفريق بين التأمين التكافلي، والتأمين التجاري، فيجوز التأمين التكافلي، ويحرم التأمين التجاري، ولكنه يجوز عند الضرورة إذا كان التأمين إجباريا ملزما بمقتضى القوانين.

وهــو رأي مجمع فقهـاء الـشريعة بأمريكـا في مــؤتمره الشاني – الموضــوع الرابع، والقرار الثاني في الدورة الخامسة.

و المجلس الأوروبي للإفتاء، ومجمع الفقه الهندي وقول الشيخ محمد بن عثيمين كما في فتاوى الأقليات المسلمة (''.

(١) انظر قرار محمع فقهاء الشريعة بأمريكا رقم (٤/٢). (٥/٢)، و المجلس الأوروبي للإفتاء في قراره=

\_

وأجاز أيضاً مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، والمجلس الأوروبي للإفتاء ما تشتد الحاجة إليه من أنواع التأمين كالتأمين الصحي، وبعض أنواع التأمين ضد المسةولية.

كما أجاز المجلس الأوروبي للإفتاء (١) التأمين الجماعي لدى الشركات التجارية على دفن الموتى.

وقد أوصت هذه المجامع بضرورة المسارعة إلى إنشاء شركات التأمين الإسلامية التي تعمم النموذج الإسلامي في باب التأمين وتجنب الأمة الوقوع في مثل هذا العقود الفاسدة، كما أوصت بضرورة أن يتجه المترخصون في هذه المرحلة الانتقالية قدر الإمكان إلى الشركات التي تطبق بعض أساليب التأمين التي تقترب من التأمين التكافلي الذي تباشره شركات التأمين الإسلامية.

### أهم الأدلة:

أن التأمين التجاري تكتنف شبهات شرعية عديدة كالغرر والربا، والميسر، وأكل أموال الناس بالباطل، فيكون محرما، ولا يجوز إلا ما تقتضيه الضرورة إذا كان التأمين إجباريا بمقتضى القوانين.

/0 = 4/4 = 4./4 = -

<sup>=</sup>رقم ۲۰۲۲، ورقم ۸/۲، ورقم ۱۰/۵؛ والفتوى رقم (۱۲/۹)، ومجمع الفقه الهندي في قراره رقم ۱۷(۵/۱) فناوى الأقليات المسلمة ۸۵.

<sup>(</sup>١) فتاوى المجلس الأوروبي للإفتاء الفتوى رقم (١٠/٥).

أن الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة، فإذا اشتدت الحاجة إلى التأمين الصحي، والتأمين على ما يقع تحت المسؤولية، والتأمين على دفن الموتى بسبب العجز عن تغطية نفقاته، أو نقل جثامينهم إلى بلدانهم الأصلية، ولم يوجد تأمين تكافلي، فإنه يجوز.

أن التأمين التكافلي يستند إلى التعاون والتكافل، ويعد من باب التعاون على البر والتقوى فهو تأمين مشروع، ويغتضر ما يوجد فيه من غرر؛ لأنه من قبيل التبرعات.

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
- قرارات وفتاوي المجلس الأوروبي للإفتاء.
  - قرارات مجمع الفقه الهندي.
- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.

## شراء المساكن بالقروض الربوية

#### العناوين المرادفة:

- الاقتراض من البنوك.
- الشراء بما يعرف بالمورقج.
- شراء المساكن بتمويل ريوي.

### صورة المسألة:

أن يشتري المسلم المقيم خارج بالاد الإسلام مسكنا عن طريق تمويل ربوي بواسطة البنوك التقليدية، فيقترض من البنك بفائدة ربوية، ويكون وفاء القرض بفوائده مقسطا لمدة طويلة، ويملك المسكن بعد وفاء القرض. وهو ما يعرف لدى البنوك ب المورقج.

#### حكم المسألة:

اختلف فقهاء العصر في هذه المسألة على اتجاهين:

الانتجاه الأول: لا يحل للمسلم أن يشتري مسكنا عن طريق تمويل ربوي مطلقا، وهو رأي جماهير العلماء، ومحن أخذ به مجمع الفقه الدولي، والشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله كما في فتاوى الأقليات المسلمة وغيره من علماء العصر ('').

(١) قرار مجمع الفقه النولي رقم ٢٣ (٣/١١) ، وفناوي الأقليات المسلمة ٨٣.

### وأهم الأدلة التي استدلوا بها ما يلي:

فكل هذه النصوص تفيد تحريم الربا على سبيل العموم من غير تفصيل ولا تخصيص.

ما كان محرما في دار الإسلام فهو محرم في دار الحرب كالربا بين المسلمين، وسائر المعاصي.

القياس على المستأمن الحربي الذي يدخل دار الإسلام بأمان، فقد أجمعوا على حرمة التعامل معه بالربا، وكذلك إذا دخل المسلم دار الحرب فلا يجوز التعامل معهم بالربا، قال الشوكاني<sup>(۱)</sup>: " إن أحكام الشرع لازمة للمسلمين في أي مكان وجدوا، ودار الحرب ليست بناسخة للأحكام الشرعية".

الانجاه انشافي: يجوز للمسلم المقيم خارج ديار الإسلام اللجوء إلى القرض الربوي لشراء بيت يحتاج إليه لسكناه هو وأسرته.

(١) السيل الجرار ٩٦٣/١.

وهـو رأي المجلـس الأوروبـي للإفتـاه، ومجمع فقهـاء الـشريعة بأمريكـا، وأخذ به بعض العلماء (١)

وقد اشترط أصحاب هذا الرأي للجواز: تحقق الضرورة أو الحاجة الماسة وذلك بألا يكون لديه بيت آخر يغنيه، وأن يكون هو مسكنه الأساسي، وألا يكون عنده من فائض المال ما يمكنه من شرائه بغير هذه الوسيلة، وإذا أمكن الاستئجار بغير مشقة ولا حرج فعليه أن يقنع بذلك ولا يقع في الحرام. وناشد أصحاب هذا الرأي بعد ذلك أبناء المسلمين في الغرب أن يجتهدوا في إيجاد البدائل الشرعية.

# وأهم الأدلة التي استدلوا بها ما يلي:

قاعدة: "الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة" وهي قاعدة معروفة عند أهل العلم في المذاهب المختلفة، وقد ذكرها السيوطي وابن نجيم كلاهما في كتابه: الأشباه والنظائر، ومعنى هذه القاعدة: أن الحاجة تنزل منزلة الضرورة في إياحة المحظور بها، وإياحة المحظورات بالضرورة متفق عليه، ويدل عليه قول الله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا المَّلْمِرَةُ اللهِ ﴾ (الأنعام ١١٩)، والحاجة هي التي إذا لم تتحقق يكون المسلم في حرج، وإن كان يستطيع أن يعيش بدونها، كان يستطيع أن يعيش بدونها، والمسكن يعد من الحاجات الأصلية للإنسان، وفي حال غيبة البدائل

(۱) قرار مجمع فقها، الشريعة بأمريكا رقم ٥/٣ ، وفقه الأقليات ١٥٤ ، ١٦٨ ، وفتاوى الزرقاء ١٦٢٠.٦٢١ .

المشروعة لتملك المسكن لمن يعجز عن شرائه يقع المسلم في الحرج و يأخذ حكم الضرورة إلى أن تتحقق البدائل المشروعة.

استندوا إلى مذهب أبي حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن في جواز التعامل بالربا وغيره من العقود الفاسدة بين المسلمين وغيرهم في غير دار الإسلام.

وقد أجاب الجمهور المانعون من هذه المعاملة عن استدلال المخالفين بقاعدة: " الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة ":

بأن الأقليات المسلمة لم يصل بها الحال في البلاد التي تعيش فيها إلى حد الضرورة أو الحاجة، فلا توجد حاجة ملحة تنزل منزلة الضرورة، يحيث يصار إلى هذه المعاملة الربوية، إذ تتوافر المساكن غالبا في هذه الدول، ويمكن للمسلم غير القادر على الشواء أن يجد بدائل، ولمو أن يرتحل إلى بملاد أخرى، ولا يقع فيما حرمه الله، ثم إن الحالات الفردية الاستثنائية لا توجب إعطاء حكم عام، فإن العبرة للعموم الغالب.

وأجابوا عن الاستدلال بجواز التعامل بالربا بين المسلمين وغيرهم في غير دار الإسلام: بالمنع؛ فإن الراجح حرمة التعامل بالرباحتى مع غير المسلمين خارج ديار الإسلام؛ لعموم النصوص المحرمة التي لم تستثن هذه الصورة.

وعلى التسليم بصحة مذهب الخنفية في ذلك فإن الاحتجاج به في هذه المسألة غير مطابق ؛ لأن عندهم أن يكون المسلم هو الآخذ للربا، وفي هذه المسألة المسلم هو المعطي وليس الآخذ، فلا ينطبق على الصورة التي أجازها الحنفية. القضايا المعاصرة فيي فقه الأقليات المسلمة

٤٧٣

### المراجع :

- قرارات مجمع فقهاء الشريعة في أمريكا.
  - قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
    - قرارات مجمع الفقه الدولي.
- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.
  - فتاوى مصطفى الزرقاء اعتنى بها: مجد أحمد مكى.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ت١٢٥٠هـ نشر : دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

# أخذ الفوائد الربوية وصرفها في وجوه الخير

#### العناوين المرادفة:

- استفادة الهيئات الخيرية من العوائد الربوية.
- قبض العوائد الربوية ودفعها في مجال الخير.

#### صورة المسألة:

قبض المسلم المقيم في بلاد الأقليات الفوائد الربوية التي تلحق بحسابه البنكي، ودفعها في وجوه الخير، كأن تدفع للهيئات والجمعيات الخيرية للإفادة منها بدلا عن تركها وقد تصرف إلى مؤسسات تنصيرية.

### حكم المسألة:

اختلف فقهاء العصر في حكم أخذ الفوائد الربوية على الحسابات البنكية، وصرفها في وجوه الخير على اتجاهين:

الانتجاه الأولى: لا يجوز أصلا وضع الأموال في البنوك الربوية، ولكن إذا اضطر الإنسان إلى ذلك للحفظ بدون فوائد فلا حرج، وأما مع شرط الفائدة فلا يجوز، ولو أخذ الفائدة الربوية جهلا منه أو تساهلا، ثم ثاب إلى رشده، فإنه ينفقها في وجوه الخير، ولا يقيها في ماله.

وهو قول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله كما في مجموع فتاوى ابن باز (١٠).

(١) مجموع فتاوي ابن باز ١٩/ ٤٢٠ - ٤٢٢.

### دليل هذا القول:

الانجاه الثاني: يجوز أخذ هذه الفوائد الربوية وإعطاؤها للمؤسسات الخيرية، كما يجوز للمؤسسات الخيرية أن تسأل أصحاب هذه الحسابات أن يمكنوها من هذه الفوائد.

وأخذ بهذا القول المجلس الأوروبي للإفتاء، وأخذ به أيضاً مجمع الفقه الإسلامي الهندي (١) وبعض علماء العصر (١)، ولكنه استثنى الصرف على المساجد وشؤونها فلا يجوز عندهم.

### أهم أدلة هذا القول:

أن الفائدة على هذه المبالغ الكبيرة كثيرة، فإذا تركه لهم وهم كفار أو عصاة أو نحو ذلك، فقد يتعاونون به على إضعاف الإسلام، وتقوية الكفر

<sup>(</sup>۱) فتوى المجلس الأوروبي للإفتاء رقم (هـ / ۷). وقتاوى الأقلبات المسلمة ۸۰، وفتاوى مصطفي الزرقاء ۵۸۳ - ۵۸۳، ۲۱، وقرار مجمع الفقه الإسلامي البهندي رقم (۷/۶) (۲) فتاوى الأقلبات المسلمة صر ۸۰، وفتاوى مصطفى الزرقاء ۵۸۲، ۵۸۲، ۸۰۱.

والشرك ونحو ذلك، فمن المصلحة أن يؤخذ هذا المال الذي ربحوه عندهم. ويصرف في وجوه البر.

أن المسلمين في بلاد الغرب لا يجدون مناصا من فتح حسابات في البنوك الربوية، وهذه الحسابات تترتب عليها فوائد ربوية فيجد المسلمون أنفسهم بين خيارين: إما ترك هذه الفوائد للبنك، وفي هذا تفويت مصلحة للمسلمين، وربما كانت عونا لمؤسسات تنصيرية، وإما أن يصرفوها في وجوه الخير العامة، وعما أن الحكم لا يتعلق بعين المال، وإنما بطريقة تحصيله أو صرفه، فما كان منه حراما، فحرمته في حق من اكتسبه أو صرفه بطريقة غير مشروعة، فالذي يحرم في شأن هذا المال الربوي هو أن يتنفع به الشخص لنفسه، أما بالنسبة لغيره فلا يكون حراماً.

وأما استثناء الصرف على المساجد وشؤونها في قرار مجمع الفقه الإسلامي الهندي فلكونها دور عبادة، والشأن تجنيبها الأموال المحرمة والمشبوهة.

#### الراجع:

• موقع المجلس الأورويي للإفتاء.

http://www.e-cfr.org/ar/index.php?ArticleID-YV0

- قرارات مجمع الفقه الإسلامي المندي.
- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- فتاوى مصطفي الزرقاء اعتنى بها: مجد أحمد مكي
- جموع فتاوى ابن باز أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر من منشورات الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

### مشاركة غبر المسلم

#### العناوين الرادفة:

- المساهمة في شركات إدارتها غير مسلمة.
  - شراء حصة من شركات أجنسة.

#### صورة السالة:

مشاركة المسلم المقيم خارج ديار الإسلام لغير المسلمين في شركة نشاطها جائز، وذلك من خلال شراء حصة من الشركة، علما أن أموال غير المسلمين يدخلها التمويلات البنكية.

### حكم السألة:

يجوز الإسهام في شركة غرضها تجاري، ولو كانت مصادر أموال الشركاء مختلفة ما بين أموال مكتسبة بوجه حلال، أو مقترضة بالفائدة، ولكن يشترط أن لا تكون تلك القروض موثقة برهن على محل المشاركة، ويجب أن يكون للشريك المسلم السلطة في إدارة الشركة أو ضبط تعاملاتها لتكون متفقة مع الشريعة الإسلامية.

وهو ما أخذ به المجلس الأوروبي للإفتاء (١).

(١) فتوى المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ١٦/١.

وذكر الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله كما في فتاوى نور على الدرب (١٠) : أن الأصل هو جواز اشتراك المسلم مع الكافر في التجارة بشرط ألا تجر هذه الشركة إلى موالاة أو فعل ما حرم الله أو ترك ما أوجب، وأن يكون هو الذي يباشرها، مع أن الأولى هو البعد عن هذه الشركة، والاشتراك مع إخوانه المسلمين.

### أهم الأدلة التي استدلوا بها:

أن الأصل في المعاملات هو الحل، ولكن إذا جر ذلك إلى موالاة أو فعل ما حرم الله أو ترك ما أوجب، فقد حرمت هذه الشركة لما تفضي إليه من الفساد، واشتراط تولي المسلم لها حتى لا يخدع، والأولى البعد عن هذه الشركة حتى يأمن على دينه وماله؛ لأن الاشتراك مع عدو له في الدين فيه خطر على خلقه ودينه وماله، فالبعد عن هذه الشركة فيها حفظ لدينه وعرضه وماله، وحذرا من خيانة عدوه في الدين.

يجوز الاشتراك مع غير المسلم في شركة تجارية ولو كانت مصادر أموال الشركاء مختلفة ما بين أموال مكتسبة بوجه حلال، أ ومقترضة بالفائدة؛ لأن مسؤولية الاقتراض الحرام هي على أولئك الشركاء، واشتراط عدم كون تلك القروض موثقة برهن على محل المشاركة؛ لأنه بالدخول في الشركة يظل الرهن قائما، ويكون المساهم الملتزم بالشريعة كفيلا لذلك القرض المحرم، ومن المعلوم حرمة هذا الاقتراض، وحرمة المعونة عليه، ولو بالكتابة

<sup>(</sup>١) فتاوى نور على الدرب١/ ٣٧٧.

والشهادة، على أن الرهن والكفالة أشد في المعونة، واشتراط كون الشريك المسلم له السلطة في إدارة الشركة أو ضبط تعاملاتها ؛ لتكون متفقة مع الشريعة الإسلامية، ومن ذلك تحويل التسهيلات البنكية بفائدة إلى الحصول على تمويلات متفقة مع الشريعة كالشراء بالأجل والسلم ونحوها.

#### المراجع:

- فتاوى المجلس الأوروبي للإفتاء.
- فتاوى نور على الدرب للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ت
- ١٤٢٠هـ اعتنى به: عبد الله بن محمد الطيار، محمد بن موسى الموسى
- من منشورات رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى
  - ٠١٤٢هـ
- إسعاف المغترين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

14.

# الجمع بين العمل وأخذ منح الدولة للبطالة

#### العناوين المرادفة:

- ادّعاء البطالة للحصول على منح الدولة.
- الكذب في تقارير البطالة للحصول على بدل البطالة.

### صورة المسألة :

تعطي بعض البلاد الأجنبية المواطنين والمقيمين فيها الذين لا يجدون فرص عمل أموالا نظير بطالتهم، وعدم تمكنهم من العمل، وقد يستغل بعض هؤلاء هذه الميزة فيجمع بين أخذ بدل البطالة، وأجر العمل الذي يقوم به ويخفيه عن الدولة.

#### حكم المسألة:

يجب على المسلم الذي يؤدي عملا يتقاضى عليه أجرا أن يعلم الدولة بذلك، ولا يجوز ملء استمارات البطالة مع وجود عمل، إلا إذا كان الأجر يسيرا في حدود ما تسمح به الدولة فله أخذ بدل البطالة.

وقد نص على هذا المجلس الأوروبي للإفتاء (١).

(١) فتوى المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ١٦/٥ ..

### دليل هذا الحكم:

أن في الجمع بين العمل وأخذ بدل البطالة مخالفة للأنظمة المعمول بها، والمسلم يجب عليه أن يلتزم بالأنظمة، وأن يكون صادقا ملتزما في التعامل في كل القضايا ومنها المالية، ويحرم عليه الكذب من أجل الحصول على أموال لا ستحقها.

## المراجع :

- فتاوى المجلس الأوروبي للإفتاء.
  - فتاوي سماحة الشيخ ابن باز.

### القروض الطلابية

# العناوين المرادفة:

- المنح الطلابية.
- دعم الحكومات غير الإسلامية للطلاب.

#### صورة المنالة:

استفادة الطلاب المسلمين في البلاد غير الإسلامية من القروض التي تقدمها الدولة لمواطنيها؛ للاستعانة بها على سداد الأقساط الدراسية وتكاليف المعيشة الطلابية.

#### حكم المسألة:

يجوز للطلبة المسلمين أن يستفيدوا من القروض الطلابية التي تقدمها الدولة غير المسلمة لمواطنيها، إذا كانت تلك القروض بغير زيادة ربوية مربوطة بمؤشر معدل تكاليف الميشة.

وقد نص على هذا المجلس الأوروبي للإفتاء (١٠).

# واستدلوا على هذا الحكم بما يلي:

القروض الطلابية المذكورة الأصل فيها الحل إذا تحقق أنها خالية من الزيادة الربوية.

(١) قرار المجلس الأوروبي للإفتاء رقم ٤ / ١٨ ..

القوانين المنظمة لعملية جباية الأقساط من الطالب تراعي حال الطلبة ومصلحتهم وقدرتهم على السداد، فالطالب لا يكلف بدفع الأقساط الإ بعد حصوله على عمل بدخل متوسط، ثم تؤخذ منه الأقساط وفقاً للنظام الضريبي الذي يراعي النسبة مع دخل الفرد، وغير ذلك مما يصب في مصلحة الطالب المقترض لا الدولة القرضة.

### المراجع:

- قرارات المجلس الأوروبي للإفتاء.
- فقه الأقليات للشيخ خالد عبد القادر.

#### الكسب المحرم

# العناوين المرادفة:

- المال المحوم.
- الكسب الخبيث.

#### صورة المسألة:

يوجد بعض المسلمين يعملون خارج ديار الإسلام في بيع الخمور والخنزير ونحوها من المحرمات، ويتحرج أولادهم وأزواجهم من أكل هذا المال.

#### حكم المسألة:

يجوز للزوجة والأولاد غير القادرين على الكسب الحلال أن يأكلوا من كسب الزوج المحرم، بعد بذل الجهد في إقناعه بالكسب الحلال، والبحث عن عمل آخر.

وقد نص عليه قرار مجمع الفقه الدولي (١).

### أهم الأدلة التي استدلوا بها:

الأخذ بحكم الضرورة؛ إذ لو لم يأكلوا من كسبه لترتب على ذلك الإضرار بالنفس، والضرورات تبيح المحظورات.

(١) قرار مجمع الفقه الدولي رقم ٢٣ (١١).

حق الأبناء في النفقة واجب على الشخص، فإن كان يكسبه من حرام فعليه إثمه، ولهم غنمه، وهو المحاسب على ذلك، ولا إثم عليهم في أخذه؛ لأنه حق واجب لهم عليه، وهو يشبه ما لو كان على الأب دين لشخص آخر بسبب قرض أو ثمن مبيع أو ضمان منلف، فإنه لا حرج على الدائن أن يأخذ حقه منه، ولو كان كسبه حراما، فإثمه على كاسبه، وهو حلال لمستحقه منه، وهذا يدخل تحت قاعدة فقهية وهي: أن المال المحرم كسبه لكونه مأخوذا من ربا أو غش أو رشوة أو نحوها فهو حرام على كاسبه، ولكنه حلال لآخذه بحق، كما لو كان نفقة واجبة لزوجة أو ولد أو ثمنا لمبيع أو ضمانا لمنكف أو رأجة أو قرضا أو نحو ذلك.

#### الراجع :

- قرارات مجمع الفقه الدولي.
- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.

#### اليانصيب

#### العناوين المرادفة:

- القمار.
- اليسر.

#### صورة المسألة:

تعامل المسلم المقيم خارج ديار الإسلام باليانصيب وهي: لعبة يسهم فيها عدد من الناس، بأن يدفع كل منهم مبلغًا صغيرًا، ابتغاء كسب النصيب، وهو عبارة عن مبلغ كبير، أو أي شيء آخر، يوضع تحت السحب، ويكون لكل مساهم رقم، ثم توضع أرقام المساهمين في مكان، ويسحب منها عن طريق الحظرقم، أو أرقام، فمن خرج رقمه، كان هو الفائز بالنصيب.

### حكم المسألة:

لا يجوز التعامل بلعبة اليانصيب، حتى وإن كان بعض دخلها يذهب للأغراض الخيرية.

وقد نص على هذا مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي(١٠).

(١) قرار مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي رقم ١٤/٧.

#### دئيل هذا الحكم:

أن لعبة اليانصيب تدخل في القمار المحرم؛ لأن كل واحد من المساهمين فيها، إما أن يغنم النصيب كله، أو يغرم ما دفعه، وهذا هو ضابط القمار المحرم.

والتبرير الذي تذكره بعض القوانين لجواز لعبة اليانصيب، إذا كان بعض دَخُلها يذهب للأغراض الخيرية، يرفضه الفقه الإسلامي، لأن القمار حرام أيًا كان الدافع إليه، فالميسر - وهو قمار أهل الجاهلية -كان الفائز فيه يفرق ما كسبه على الفقراء، وهذا هو نفع الميسر الذي أشار إليه الفرآن، ومع ذنك حرمه، لأن إلمه أكبر من نفعه: ﴿ يَسَعَلُونَكُ عَنِ الْخَبْرِ وَالْمَيْسِرُ فَلْ يَهِمَا إِثْمُ كَيْرُونَكُنْعُ قِتَابِن وَإِلْتُهُمَا آكِيرُ مِن نَفعه، ﴾ اللقسرة: ٢١٩. شم أنسزل سبحانه قوله تعالى: ﴿ يَكُنُ اللَّهِ مُنسَقِّ إِنَّكُ الْمَشْرُ وَالنَّيْسِرُ وَالنَّهِ وَالنَّمْ وَمِسْ فِن عَنْ اللَّهِ اللهِ اللهُ اله

#### الراجع:

- قرارات مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي. طبع رابطة العالم الإسلامي – المجمع الفقهي الإسلامي.
  - فقه الأقليات للشيخ خالد عبد القادر.

# العمل في الكنائس والأضرحة

#### العناوين الرادفة:

- العمل في أماكن الشرك.
- العمل في دور العبادة لغير المسلمين.

#### صورة المسألة:

عمل المسلم خارج ديار الإسلام في الكنائس، والأضرحة ونحوها مور دور العبادة لغير المسلمين من النصاري والوثنين ونحوهم كأن يعمل في تنظيف أفنيتها من الداخل أو الخارج ونحو ذلك، وأخذ أجر مقابل هذا العمل.

### حكم المسألة:

لا يجوز للمسلم أن يعمل في أماكن الشرك وعبادة غير الله عز وجل من الكنائس والأضرحة ونحوها، وما يأخذه من الأجر مقابل هذا العمل كسب

محرم.

وهو قول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله كما في فتاوي الدعوة لابن عشيمين، والشيخ صالح الفوزان كما في مجموع فتاوي السبيخ صالح الفوزان(١).

<sup>(</sup>١) فتاوى الدعوة لابن عثيمين ٣/ ١٥٨ ، ومجموع فتاوى الشيخ صالح الفوزان ٧٢١/٢.

#### دليل هذا الحكم:

أن هذا العمل فيه إقرار للباطل وإعانة لأصحابه عليه، والمسلم لا يجوز أن يكون معينا لأهل الباطل، وإذا كان العمل باطلا فيكون كسبه حراما.

#### المراجع :

- فتاوى الدعوة للشيخ: محمد بن عثيمين إصدار: مؤسسة الدعوة الإسلامة الصحفة.
  - مجموع فتاوي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد متعب بن عبد الله القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

# العمل في المطاعم والمحال التي تقدم الخمور ولحم الخنزير ونحوها

# العناوين المرادفة:

- العمل في المحال التي تقدم بعض المنتجات المحرمة.
  - العمل الذي يترتب عليه مباشرة المحرمات.

## صورة المسألة :

عمل المسلم خارج ديار الإسلام في المحال التي تقدم بعض المحرمات مثل البقالات والمطاعم التي تقدم الخمر، ولحم الخنزير إلى جانب الأشرية واللحوم الأخرى، وقد يتضمن هذا العمل غسل الأواني التي يعد فيها الخزير ونحوه، وقد لا يجد عملا إلا في مثل هذه المحال التي فيها هذه المحرمات، فهل يجوز كسب الرزق من هذا العمل؟

#### حكم المسألة:

# اختلف فقهاء العصر في هذه المسألة على اتجاهين:

الاقتِها الأول: لا يحل للمسلم العمل في البقالات والمطاعم التي تقدم فيما تقدم المحرمات، وإذا لم يجد المسلم عملا مباحا شرعا فيجوز العمل بشرط ألا يباشر بنفسه سقي الخمر أو حملها أو صناعتها أو الاتجار بها، وكذلك غيرها من المحرمات كالخنزير ونحوه على أن ينكر بقلبه هذا العمل،

ويعقد عزمه على التحول عند أول القدرة على ذلك ويجد في السعي للحصول على بديل مشروع.

وهذا رأي مجمع الفقه الدولي، وكذلك مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا") وأضاف: أنه لا حرج في مثل أعمال الحراسة والنظافة ونحوها في هذه البقالات والطاعم، و يكره للمسلم العمل في غسل الأطباق والأكواب التي تستعمل في الحرمات.

### أهم أدلة هذا القول:

استندوا في أصل المنع إلى ما في هذا العمل من الإعانة على الإثم والعدوان، وهو محرم، واستندوا في الجواز عند عدم وجود العمل المباح إلى الضرورة والحاجة الني تنزل منزلة الضرورة، وقاعدة: الضرورة تقدر بقدرها "، فإذا جاز هذا العمل للضرورة فإنه يقتصر فيه على ما تندفع به الضوء، قأه الحاحة.

استدل مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا لجواز أعمال الحراسة والنظافة في هذه المحال، بأن العمل فيها لا يتضمن مباشرة شيء من المحرمات ببيعها أو حملها أو إعدادها أو تقديمها، وأما كراهمة العمل في غسل الأطباق والأكواب وغوها مما يستعمل في المحرمات فلأن في ذلك إعانة غير مباشرة علم المعصة.

-

<sup>(</sup>١) قرار مجمع الفقه الدولي رقم ٢٣(١١)٣)، ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا قرار ٢/١٢.

الانجاه الثاني: لا يجوز العمل في المحال التي تبيع الخمور أو لحوم الخنزير ونحوها. وكذلك العمل في غسل الأواني التي تستعمل في هذه المحرمات، ولا يوجد ضرورة تضطر إلى ذلك، فأرض الله واسعة وبلاد المسلمين كثيرة، والأعمال المباحة فيها شرعا كثيرة أيضاً، فعلى المسلم أن يكون مع جماعة المسلمين في البلد الذي يتبسر فيها العمل الجائز.

وهو قول اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية كما في فتاوى اللجنة، وقول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله كما في فتاوى اللحوة لابن عثيمين (١٠).

# أهم أدلة هذا القول:

.

<sup>(</sup>١) فتاوي اللجنة ٢٢/ ١٠٠، ، وفتاوي الدعوة لاين عثيمين ٣/ ١٥٨.

ما جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهـو بمكة: "إن الله حـرم بيع الخمـر والميتــة والخنزيـر والأصنام" منفق عليه.

#### الراجع:

- قرارات مجمع الفقه الدولي.
- فتاوى الدعوة للشيخ: محمد بن عثيمين إصدار: مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد متعب بن عبد الله القحطاني.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- صناعة الفتوى وفقه الأقليات للشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.
   دار المنهاج للنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

# شراء الخمر وحملها لغير المسلم

#### العناوين المرادفة:

- سداد قيمة الخمر عن غير المسلم.
  - نقل الخمر لغير المسلم.

# صورة المسألة:

يوجد لبعض المسلمين خارج ديار الإسلام أصدقاء من غير المسلمين، ويدخلون معهم المقاهي، فهل يمكن للمسلمين أن يؤدوا ثمن ما شربوا جميعا، ومن ضمن ذلك الخمر التي شربها الكفار ولم يشربها المسلمون، كما يوجد بعض المدرسين الذين يطلبون من الطلبة بعض المشروبات المحرمة، فهل يجوز حملها إلى المدرس وهو كافر؟.

### حكم المسألة:

يحرم على المسلم أن يقدم أو يحمل خمرا لرفقائه سواء كانوا كفارا أو مسلمين، وسواء كان ذلك في مقهى أو في بيته أو في مكان آخر، ولا يجوز لـه أن يدفع ثمنها، وإن لم يشرب منها، وعليه أن يجتنب رفقاء السوء محافظة على نفسه من الوقوع في المعاصي.

وهـو قـول اللجنـة الدائمة للإفتـاء في المملكـة العربيـة الـسعودية كمـا في فناوى اللجنة الدائمة (١).

(١) فتاوى اللجنة الدائمة ٢٢/ ٩٤ - ٩٨.

#### أهم الأدلة:

أن الله تعالى لعن الخمر وشاريها وساقيها وباثعها ومشتريها وآكل تُمتها، والنبي ﷺ لعن حاملها والمحمولة إليه.

أن هذا من التعاون على الإثم والعدوان الذي نهى الله عنه بقولـه تعـالى: ﴿ وَمَكَاوَثُوا عَلَ آئَةٍ وَالتَّقَوَىٰ ۖ وَلَا تَمَاوُفًا عَلَ ٱلإِثْرِ وَٱلْمَدُونَاۥ وَاتَّقُوا التَّهِ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْهِمَاكِ ﴾ (المائد: ٢).

#### الراجع:

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- إسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الربانيين إعداد: متعب بن عبد الله
   القحطاني.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

# تأجير العقارات لن يمارس فيها المعرمات

#### العناوين المرادفة:

تأجير العقارات لمن يتعامل فيها بالربا أو بيع الخمر، ونحو ذلك.

#### صورة المسألة:

قيام المسلم خارج ديار الإسلام بتأجير عقاره الذي يملكه إلى من يمارس فيه المحرمات، كأن يؤجر عقاره إلى بنوك تتعامل بالربا، أو إلى من يبيع فيه الخمر أو الخنزير ونحو ذلك.

### حكم المسألة:

لا يجوز تأجير العقار كالمساكن والمتاجر ونحوها إلى من يرتكب فيها المحرمات كبيع الخمور أو المخدرات أو الصور الخليعة، أو يتعامل بالربا.

وهو قول الشيخ عبد الله بن جبرين رحمه الله كما في فتاوى الأقليات المسلمة ٨٤.

### دليل هذا الحكم:

أن ذلك يدخل في باب النماون على الإثم والعدوان وقد حرمه الله تعالى . بقولــــه : ﴿ وَتَسَاوَنُوا عَلَى ٱلْبَرِ وَالنَّفَوَىٰ ۖ وَلَا نَمَاوُواْ عَلَى ٱلْإِنْمِ وَٱلْمُدُونَّ وَاَنْقُواْ أَلْتُمَا أَنَّهُ إِنَّا أَلَّهُ شَوِيدُ الْهِقَابِ ﴾ (المائدة: ٢).

#### الراجع:

- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

### النجش على الكافر

#### العناوين المرادفة:

- التحايل على غير المسلم في البيع.
  - خداع غير المسلم في ثمن السلع.

#### صورة المألة:

أن يقوم المسلم خارج ديار الإسلام بالتعامل بالنجش على الكفار، وذلك بأن يتفق عدد من المسلمين فيما بينهم على أن يزايدوا في سعر السيارة وهم لا يريدون شراءها.

#### حكم المسألة:

لا يجوز للمسلم أن يتعامل بالنجش على أحد حتى ولو كان كافرا.

وهو قول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله (١).

### دليل هذا الحكم:

أن المسلم يجب عليه أن يكون أحسن الناس خلقا ومعاملة، والذين ينجشون على الكفار من المسلمين يسيئون إلى أنفسهم وإلى الإسلام وإلى من ينجشون عليه.

### المراجع :

- فتاوى الأقليات المسلمة لمجموعة من العلماء.
- فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.

(١) فتاوي الأقليات المسلمة ٨٦.

.

# العمل أجبراً عند الكافر

### العناوين المرادفة:

- التعاقد مع الكافر.
- تأجير المسلم نفسه لكافر.

#### صورة المسألة:

يحتاج بعض المسلمين خارج ديار الإسلام أن يعملوا أجراء عند الكفار، بأن يعملوا ساعات معينة، ويتقاضوا عليها أجرة محددة، فما حكم هذا العمل؟

#### حكم السألة:

تأجير المسلم نفسه للكافر لا بأس به إذا كان العمل الذي يقوم به مباحا كبناء جدار أو بيع سلعة مباحة . أو ما أشبه ذلك من الأعمال المباحة.

وهـو رأي اللجنـة الدائمـة للإفتـاء في المملكـة العربيـة الـسعودية كمـا في فناوي اللجنة الدائمـة''<sup>)</sup>.

### أهم أدلة هذا الحكم:

أن عليا رضي الله عنه أجر نفسه ليهودي بتمرات على نضح الماء له من البئر، فعن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن عليا رضي الله عنه أجر نفسه من يهودي يسقي له كل دلو بتمرة "أخرجه ابن ماجه واليبهقي.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة ١٤/ ٥٨٥ ، ٢٨٦.

أنه عقد معاوضة، ليس فيه إذلال للمسلم فيكون جائزا.

#### الراجع :

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.
- الأحكام السياسية للأقلبات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.
  - فقه الأقليات المسلمة للشيخ خالد عبد القادر.



#### قائمة المصادر والمراجع

- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، إعداد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية دار قاسم للنشر الطبعة الأولى ١٤٢١.
  - ٢. أبحاث وأعمال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت ٨- ٩ ١٤١٣.
- ". أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب، (رسالة دكتوراه) للشيخ سالم بن عبد الغني الرافعي، دار الوطن للنشر – الرياض.
- أحكام التعدد في العبادات، رسالة ماجستير، إعداد: أحمد بن يحيى بن محمد حريصي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، قسم الفقه القارن ١٤٣٢.
- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.
   دار النشائس للنشر والتوزيع الأردن، دار البيارق للنشر والتوزيع لبنان بيووت، الطبعة الأولى ١٤١٨.
- آ-كام المساجد في الشريعة الإسلامية ، رسالة ماجستير، إعداد: إبراهيم بن صالح
   الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة قسم الفقه
   ١٤٠٦
- أحكام أهل الذمة لابن القيم، تحقيق الدكتور: صبحي الصالح. دار العلم للملايين
   بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.
- أرواء الغليل، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي –
   بيروت الطبعة: الثانية -
- أسعاف المغتربين بفتاوى العلماء الريانيين، إعداد: متعب بن عبد الله القحطاني،
   مكتبة صيد الفوائد www.saaid.net

#### الموسوعة الميسرة فيي فقه القضايا المعاسرة

- ١٠. إسلام المرأة وبقاء زوجها على دينه، المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (دبلن)، الفتاوي يعدها أشخاص من المجلس ويقرأها في جلسة علنية وتتم المناقشة حولها ثم التصويت بشأنها وتخرج باسم المجلس بعد ذلك.
  - islamqa.info/ar الإسلام سؤال وجواب، موقع على الشبكة العنكبوتية
- ۱۲. إسلام ويسب . مركسز الفتــوى موقــع علــى الــشبكة العنكوثيــة www.islamweb.net/
  - ١٣. الأشباه والنظائر، تأليف زين الدين ابن نجيم الحنفي دار القلم دمشق.
- ١٤. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني، تحقيق : د. ناصر بن عبد الكريم العقل نشر : دار عالم الكتب – بيروت الطبعة السابعة ١٤٤٩.
- الأقليات المسلمة في الغرب -قضايا فقهية وهموم ثقافية (بحث) د. صلاح عبد الرزاق. ٢٠٠٥.
  - ١٦. الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي، نشر : دار المعرفة بيروت ١٤١٠.
- ١٧. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن، دار النشر :دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٨. بحث التفريق القضائي من خلال قنوات مجلس الشريعة الإسلامية د. صهيب حسن، مقدم للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته الثالثة عشرة.
- ١٩. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تأليف محمد ابن رشد الحفيد القرطبي، دار السلام الطبعة الأولى ١٤١٦.
- ٢٠. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي
   الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق.

- ٢١. تحقة المحتاج، تأليف أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية
   الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ١٣٥٧.
- ٢٢. التحكيم والتحاكم الدولي في الشريعة الإسلامية مجموعة بحوث مقدمة للمجلس الأوروبي للافتاء والبحوث الدورة العادية التاسعة المنعقدة في فرنسا.
- ٢٣. التفريق القضائي من خلال قنوات مجلس الشريعة الإسلامية للدكتور صهيب حسن المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
- ٢ نفسير البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف عبد الله بن عمر
   البيضاوي، تحقيق: عمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨.
- ٢٥. تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف محمد بن جرير الطبري،
   دار السلام ١٤٣١.
- ٢٦. تقريب أحكام المسافر من فتاوى الشيخ ابن جبرين، من فتاوى فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين.
- بن عرفة الدسوقي على الشرح الكبير للدردير للشيخ حمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، طبع في مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤ، مصر.
- ٢٨. حكم التجنس بجنسية دولة غير إسلامية، تأليف الشيخ: محمد السبيل، بحث منشور في مجلة المجمم الفقهي الإسلامي العدد الرابع ١٤٠٩.
- ٢٩ حكم الطلاق الصادر عن قاض غير مسلم، المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (دبلن)، الفتاوى يعدها أشخاص من المجلس ويقرأها في جلسة علنية وتتم المناقشة حولها ثم التصويت بشأنها وتخرج باسم المجلس بعد ذلك.

## الموسوعة الميسرة فيي فقه القضايا المعاسرة

- ٧٠. حكم تولي المراكز والجمعيات الإسلامية عقود تزويج المسلمين وفسخ أنكحتهم (يحث) د. حمزة بن حسين الفعر. بحث ضمن أعمال وبحوث الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكومة ١٤٣٢ ، من منشورات رابطة العالم الإسلامي.
  - ٣١. الخلاصة في فقه الأقليات، تأليف على بن نايف الشحود، ليس به دار نشر
    ٣٢. دار الإفتاء المصرية موقع الذار على الإنترنت.
- ٣٣. دليل المبتعث الفقهي، فهد باهمام، سماء الكتب للنشر والتوزيع الرياض
   الطعة الأولى ١٤٣١هـ
- ٣٤. الديموقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات، بحث للدكتور عبد الكريم زيدان، بحث ضمن أعمال وبحوث الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٤٢٢، من منشورات رابطة العالم الإسلامي.
- ٥٣. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: على عبد الباري عظية. نشر: دار الكتب العلمية – يبروت، الطبعة الأولى ١٤١٥.
- ٣٦. روضة الطالبين وعمدة المنتبن تأثيف العلامة أبي زكريا يجيى بن شرف النووي الشافعي، طبع في المكتب الإسلامي بيروت تحقيق زهير الشاويش.
- ٣٧. زاد المعاد، تأليف أبي عبد الله محمد ابن القيم الزرعي الدهشقي، مؤسسة الرسالة تحقيق : شعيب الأرناؤوط عبيد الشادر الأرناؤوط مكتبة المشار الإسلامية بيروت الكويت ١٤٠٧، الطبعة الرابعة عشر.
- ٣٨. سلسلة الأحاديث الصحيحة، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف.
  ٣٩. سنز التومذي، تأليف الإمام الترمذي، دار إحياء التراث العربي.

- أ. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.
- أ ٤. الشرح الكبير، تأليف شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة، دار الفكر، يبروت.
- ٤٢. الشرح الممتع على زاد المستفنع، تأليف الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزى
- ٣٤. صحيح البخاري، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر، بيروت.
- 3. صناعة الفتوى وفقه الأقليات، تأليف الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه،
   دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٨.
- أ. ضوابط المظاهرات، دراسة فقهية، د. أنس أبو العطا، جامعة آل البيت في الأردن قسم الفقه وأصوله.
- ٢٤. العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما يحل منه وما يحرم، تأليف د. وليد بن إدريس المنيسي. يحث مقدم للموقر السنوي الخامس لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا المقام في البحرين – المنامة.
- ٤٧. فتاوى إسلامية، جمع وترتيب: محمد بن عبد العزيز المسند. دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٤.
  - ٤٨. فتاوي الأزهر ودار الإفتاء في ١٠٠ عام، موقع دار الإفتاء على الإنترنت.
- ٤٩. الفتاوى الإسلامية لفضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، دار الفاروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
  - ٥. الفتاوي الإسلامية للشيخ عطية صقر، دار الغد العربي.
  - <sup>0</sup> . الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ، القاهرة ١٤٠٢ .

### الموسوعة الميسرة فبي فقه القضايا المعاسرة

- أد فتاوى الأقليات المسلمة، لمجموعة من العلماء، دار المستقبل للنشر والترجمة،
   الولايات المتحدة الأمريكية، بتسبرغ بنسلفانيا، الطبعة الأولى ١٤٢٢.
- ٥٣. الفتاوى التونسية في القرن الرابع عشر الهجري جمعاً وتحقيقاً ودراسة لما نشر بتونس، للدكتور محمد بن يونس السويسي التوزري العباسي، دار سحنون للنشر والتوزيع، ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط الأولى ١٩٤٠٠.
- أفتاوى الجامعة للمرأة المسلمة لابن باز. جمع وترتيب : أمين الوزان. دار القاسم
   الرياض ، الطعة الأولى ١٤١٩ .
- وتاوى الدعوة، من فتاوى سماحة الثيغ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، إصدار مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية.
- ٥٦. فتاوى الدعوة، من فتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، إصدار مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية.
- ον. فتـــاوى الـــدکتور حـــسام الــــدين عفانـــة ، موقعـــه علــــى الإنترنـــت http://www.link.islam
  - .http://www.islamweb.net سيكة الإسلامية إسلام ويب
  - ٥٩. فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم.
- أ. فتاوى الشيخ محمد رشيد رضا، جمع وتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دار
   الكتاب الحدد، سروت، لمنان.
- ١٦. فتاوى الطب والمرضى، أشرف على جمعه الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، طبع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض
  - ٦٢. الفتاوى الكبرى، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني، دار الكتب العلمية.
- ٣٣. فتاوى اللجنة الدائمة لبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرازق اللويش، دار المؤيد.

- ٦٤. فتاوى دائرة الإفتاء الأردنية، دار الفكر.
- ٦٠. فتاوى دار الإفتاء المصرية، فضيلة الشيخ حسن مأمون مفتى مصر.
  - ٦٦. فتاوي دار الإفتاء، فضيلة الشيخ عبد الجيد سليم.
- ٣٧. فتاوي علماء البلد الحرام موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
  - ٦٨. الفتاوي للإمام الأكبر محمود شلتوت، دار الشروق.
  - ٩٩. فتاوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، www.fiqhacademy.
- ٧٠. فتاوى مصطفى الزرقاء، اعتنى بها: مجد أحمد مكي. دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٧.
- ١٧. فتاوى نور على الدرب، للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، اعتنى به: عبد الله بن محمد الطيار، ومحمد بن موسى الموسى، من منشورات رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى ١٤٢٠.
- ٧٢. فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي. دار الفضيلة الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠.
- ٧٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني، تصحيح: كب الدين الخطيب، دار الريان للتراث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧.
- ٧٤. فقه الأقلبات المسلمة بين فقه الإندماج والمواطنة وفقه العزلة، تأليف د. نادية محمود مصطفى، المجلة العلمية للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، الجزء الثاني العدد ١٠ - ١١ جمادى الأولى ١٤٢٩.
- ٧٥. فقه الأقليات المسلمة ، تأليف الشيخ خالد عبد القادر ، دار الإيمان للنشر والتوزيع - لبنان ، طرابلس ، الطبعة الأولى ١٤١٩.
  - ٧٦. فقه السنة، تأليف السيد سابق، دار الفكر الإصدار ٢٠٠٢م.

## الموسوغة الميسرة فيي فقه القضايا المعاسرة

- VV. قرارات المجلس الأوربي للبحوث والإفتاء مجلة المجلس وموقعه على الإنترنت http://www.e-cfr.org/ar/index.
- ٧٨. قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي مجلة المجمع وموقعه على الإنترنت http://www.themyl.org.
- V<sup>q</sup>. قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي مجلة المجمع وموقعه على الإنترنت http://www.fighacademy.org.sa.
  - أ. قرارات مجمع الفقه الإسلامي الهندي مجلة المجمع وموقعه على الإنترنت ifa- http://ifa-india.org
- ٨١. قرارات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية مجلة المجمع وموقعه على الإنترنت www.amjaonline.com.
- ٨٢. كشاف القناع عن من الإقناع، تأليف منصور بن يونس البهوتي الحنبلي دار الكتب العلمية.
  - ٨٣. اللؤلؤ المكين من فتاوي الشيخ ابن جبرين، دار الفرقان للتوزيع، ١٤٢٩.
- ٨٤. لقاء الباب المقتوح، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، إعداد: د.عبد الله الطيار، دار الوطن – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧.
- ^٥. عجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة للمحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية.
  - ٨٦. مجلة الزيتونة تصدرها جامعة الزيتونة بتونس.
  - ٨٧. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية الإمارات العربية المتحدة.
    - ٨٨. مجلة لواء الإسلام العدد ٩ ص ٥٩١، سنة ١٩٦٦م.
- ٨٩. بجموع فتاوى الشيخ ابن باز أشرف على جمعه: محمد بن سعد الشويعر من منشورات الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض. الطبعة الثانية ١٤١١.

- ٩. مجموع فتاوي الشيخ صالح الفوزان دار ابم خزيمة الرياض الطبعة: الأولى. ١٤٧٤.
- ٩. مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز المجلد الثالث عشر. مجلة البحوث الإسلامية.
- 91. المستصفى، تأليف محمد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، سنة النشر 1817.
- ٩٣. مشاركة المسلم في الانتخابات، بحث للدكتور: وهبة الزحيلي، بحث ضمن أعمال وبحوث الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٤٢٧ه، من منشورات رابطة العالم الإسلامي.
- 9. مشاركة المسلم في الانتخابات مع غير المسلمين شروطها وضوابطها الشرعية، بحث للشيخ محمد بن عبد الله السبيل، ضمن أعمال وبحوث الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ١٤٣٧، من منشورات رابطة العالم الإسلام.
- ٩٠. المظاهرات والاعتصامات والإضرابات، تأليف الدكتور محمد الخميس، نشر دار الفضلة.
- ٩٦. معجم العلوم السياسية، تأليف أحمد سويلم العمري، البيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٥م.
  - ٩٧. مغنى المحتاج، تأليف الخطيب الشربيني دار المعرفة، سنة النشر: ١٤١٨.
    - ٩٨. المغنى، تأليف الموفق ابن قدامة الحنبلي، مكتبة القاهرة.
- ٩٩. المفيد في تقريب أحكام المسافر للشيخ عبد الله بن جبرين، جمع وإعداد: محمد العريفي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤١٩.
  - • ١. الجموعة الكاملة للشيخ محمد عبده تأليف د محمد عمارة، دار الشروق.

### الموسوعة المبسرة بني بنقه القضابا المعاصرة

- ١٠١ من فقه الأقلبات المسلمة، تأليف خالد محمد عبد القادر. من سلسلة كتاب الأمة العدد ٢١، سنة ١٧ رمضان ١٤١٨.
- ١٠٢ المنتقى من فتاوى الشيخ صالح بن فوزان الفوزان جمع وإعداد: عادل بن علي الفريدان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٥.
- الموالاة والمعاداة في الشريعة الإسلامية، تأليف محماس عبد الله الجلمود، دار
   الحبهة.
- ٩ أ. موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام، تأليف الشيخ عطية صقر دار مكتبة المنارة الأزهرية.
- ا. موسوعة السياسة ، تأليف عبد الوهاب الكيالي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.
- ١٠٦ الموسوعة الفقهية الكويتية وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت، الطبعة الأولى ، مطابع دار الصفوة ، مصر.
  - ۱۰۷ موقع ابن تيمية www.ibntaimiah.com.
  - ۱۰۸. موقع إسلام أون لاين www.slamonline.net.
  - . http://www.fikr.com/zuhaylii/index.php. الرحيلي http://www.fikr.com/zuhaylii/index.php.
    - . ١١. موقع الدكتور يوسف الشبيلي /www.shubily.com.
      - . http://ibn-jebreen.com برين الشيخ ابن جبرين
    - www.alfawzan.af.org.sa الشيخ صالح الفوزان ١١٢. موقع الشيخ
      - http://www.binbaz.org.sa الشيخ بن باز
    - .http://www.islammessage.com بالموزان http://www.islammessage.com . ١١٤
      - ۱۱٥ موقع أون إسلام -http://www.onislam.net/arabic/ask-the
      - http://www.dar-alifta.org/default.aspx المصرية http://www.dar-alifta.org/default.aspx.

- ١١٧. موقع رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي
  - .http://www.dr-nashmi.com/
- . www islammessage.com الإنترنت الإسلام على الإنترنت
- 1 19. موقع فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي http://shrajhi.com/.
- . https://www.amjaonline.org. بأمريكا الشمالية.
- ١٢١. موقع يسألونك لفضيلة الشيخ حسام الدين عفانة http://www.intkistam
   ١٢٢. النوازل ق الأشربة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بين
- السواور في الاسترية، رساله ماجيسير، عليه السريعة جامعة الإمام حمد بن سعود الإستلامية، زين بن العابدين بن الشيخ أزوين ١٤٢٩ ، وطبع في دار كتوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٢، بعنوان (النوازل في الأشرية قضايا علمية يعايشها الناس في طعامهم وشرابهم ودواتهم).
- ١٢٣. النوازل في النكاح وفرقه رسالة ماجستير قسم الفقه كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدرية بنت عبد الله العقيل ١٤٢٩.
- ۱۲۵ الهجرة إلى بلاد غير السلمين، حكمها، ضوابطها، وتطبيقاتها، تأليف عماد بين عامر، دار البن حزم للطباعة والنشر، بيروت، دار النزاث ناشرون الخزائر، الطبعة الأولى ١٤٣٥.



# فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	مقلمة
17	تقديم حول مصطلح فقه الأقليات
17	أولاً: العبادات
19	تكرار صلاة الجمعة في مسجد واحد لضيق المكان
Y٤	تكرار صلاة الجماعة في مسجد واحد لضيق المكان
۲V	استئجار كنيسة لصلاة الجمعة والعيدين
79	استئجار ملهي لصلاة الجمعة والعيدين
44	جمع الصلاة لأجل الدراسة أو العمل أو انعدام علامة الوقت
۲۸	خطبة الجمعة والعيدين بغير العربية
٤٣	الصلاة في القطبين
٤٨	الصوم في القطبين
٥٢	بناء المراكز الإسلامية من الزكاة
٥٨	احتساب الضرائب من الزكاة
17	تعزية غير المسلم
12	دفن المسلمين في مقابر غير المسلمين
79	دفن المسلم في تابوت
٧١	ثانياً: الذبائح
٧٣	ذبائح أهل الكتاب

۸۱۵

الصفحة	الموضوع
104	الزواج المؤقت بالإنجاب
104	زواج فترة الدراسة
177	الزواج في الكنيسة
14.	تولي المراكز الإسلامية عقد النكاح في الغرب
١٧٤	توثيق الزواج المدني في المحاكم غير الإسلامية
174	وجود عقدين في المركز الإسلامي والمحكمة المدنية
141	تعدد الزوجات
144	زواج الرجل ممن زني بها
190	زواج المسلم من شيوعية
199	الفرقة بين الزوجين
7.1	أثر الردة على عقد النكاح
4+4	الطلاق الصوري
717	تطليق المرأة نفسها
Y19	طلب الزوجة للطلاق من الزوج الفاسق
770	طلاق القاضي غير المسلم
777	طلاق المراكز الإسلامية
777	الخلع عن طريق المراكز الإسلامية
727	حضانة غير المسلم للطفل المسلم
789	الميراث

الصفحة	tion and
	الموضوع
101	التوارث بين المسلم وغيره
404	مسائل متفرقة
171	زواج المصلحة
777	نسب المرأة إلى عائلة زوجها
777	التبني في الغرب
770	إثبات المواليد في سجلات غير المسلمين
YVV	التلقيح الصناعي
498	الزواج العرفي الذي لا يوثق في المحاكم الغربية
799	زواج السنية من الشيعي
7.7	ولاية المسلمة إذا كان وليها غير مسلم
٣٠٧	كفاءة ولد الزنا
71.	نسب ولد الزنا
717	خامساً: القضاء
710	العمل في القضاء الوضعي
717	التقاضي إلى المحاكم الوضعية
***	العمل في المحاماة
777	دراسة القوانين الوضعية وتدريسها
770	التحكيم في المنازعات
444	تغليظ اليمين بوضع اليد على التوراة أو الإنجيل

الصفحة	الموضوع
441	الحلف بالإنجيل
mmm	الاستشهاد بغير المسلم والشهادة له
220	إقامة الحد في غير بلاد الإسلام
440	شم رائحة المسكر
779	سادساً: الآداب واللباس والزينة
781	تهنئة غير المسلمين بأعيادهم
TEA	مصافحة المرأة الأجنبية
707	تحية الكافر بالانحناء
408	قبول هدية الكافر
T0V	الإهداء لغير المسلم
77.	بدء الكافر بالسلام
777	بدء التحية للكافر بغير السلام
770	التزاور بين المسلم والكافر
411	مصاحبة الكافر
779	السلام على خليط من المسلمين والكفار
TV1	موافقة لباس أهل البلد
277	سابعاً: العلاقات الدولية
440	المشاركة السياسية
<b>*</b> V9	تقلد المسلم الولايات خارج ديار الإسلام

الصفحة	الموضوع
77.7	إعانة المرشح غير المسلم لتولي الولايات
۳۸٤	تصويت المرأة
۳۸٦	التظاهر في بلاد الأقليات المسلمة
۳۸۸	الحوار بين الأديان
444	دخول غير المسلمين إلى المساجد
440	مشاركة غير المسلم للمسلمين في صلاتهم
TAV	التعايش بين الأديان
KAV	إعانة الجنود غير المسلمين
٤٠٠	الإقامة في غير البلاد الإسلامية
٤٠٤	المواطنة في بلاد غير المسلمين
£ • V	مناصرة القضايا العادلة
2 + 9	الاندماج في المجتمع غير المسلم
113	تشكيل هيئات شرعية
217	التجنس بجنسية دولة كافرة
173	استحلال أموال الكفار
373	التحايل على الأنظمة
277	ثامناً: المعاملات
279	التمويل بالمشاركة المتناقصة
٤٣١	العمل في المجال الإعلامي

الصفحة	الموضوع
243	العمل في مجال تقنية المعلومات
241	بطاقات الائتمان
٤٣٩	العمل في شركات التأمين التجاري
733	العمل في الدوائر والوزارات الحكومية
111	العمل في أجهزة الضرائب
220	العمل في مجال المحاسبة
٤٤٧	العمل في المصارف الربوية
229	العمل في مجال السمسرة العقارية
103	العمل في المجال الهندسي
202	العمل في قيادة سيارات الأجرة
٤٥٦	أخذ وكالة محلات بيع الأطعمة التي تتضمن بعض المحرمات
ξOA	نأجير مكان لأجهزة الصرف الآلي (٨٢٨)
٤٦٠	تحصيل ثمن المبيع عن طريق البطاقات الائتمانية
173	العمل في محلات المجوهرات
773	بيع بعض المحرمات في محلات التموين التابعة لمحطات الوقود
270	تأجير محلات التموين لمن يبيع فيها بعض المحرمات
577	التأمين
٤٦٩	شراء المساكن بالقروض الربوية
٤٧٤	خذ الفوائد الربوية وصرفها في وجوه الخير

الصفحة	الموضوع
٤٧٧	مشاركة غير المسلم
٤٨٠	الجمع بين العمل وأخذ منح الدولة للبطالة
213	القروض الطلابية
2.13	الكسب المحرم
FA3	اليانصيب
٤٨٨	العمل في الكنائس والأضرحة
٤٩٠	العمل في المطاعم والمحال التي تقدم الخمور ولحم الخنزير ونحوها
898	شراء الخمر وحملها لغير المسلم
193	تأجير العقارات لمن يمارس فيها المحرمات
٤٩٧	النجش على الكافر
891	العمل أجيراً عند الكافر
0+1	قائمة المصادر والمراجع
010	فهرس المحتويات